عالم المعرفة

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



الثورة بلا قيادات

كيف سيبادر الناس العاديون إلى تولي السلطة وتغيير السياسة في القرن الواحد والعشرين

تأليف: كارن روس
ترجمة: فاضل جتكر

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب

عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت
صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923-1990) ود. فؤاد زكريا (1927-2010)

الثورة بلا قيادات

كيف سيبادر الناس العاديون إلى تولي السلطة وتغيير السياسة في القرن الواحد والعشرين

تأليف: كارن روس
ترجمة: فاضل جتكر

مارس 2017
446

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي:
السيد الأمين العام
للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص. ب: 28613 - الصفاة
الرمز البريدي 13147
دولة الكويت
تليفون: 22431704 (965)
www.kuwaitculture.org.kw

التنضيد والإخراج والتنفيذ
وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 544 - 0

العنوان الأصلي للكتاب

The Leaderless Revolution:

How Ordinary People Will Take Power and Change Politics in the Twenty-First Century

By

Carne Ross

Blue Rider Press, N.Y. 2011

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

جمادى الآخرة 1438 هـ - مارس 2017

المحتوى

مقدمة الطبعة العربية

آن أوان اعتماد صيغة جديدة للسياسة، فالصيغ القديمة أخفقت إخفاقا شنيعا. في الغرب، الديموقراطية في أزمة، في الصين وروسيا يترسخ نوع من الحكم الاستبدادي المرتبط بهيمنة الشركات وأصحاب المصالح. وفي الشرق الأوسط تسود ألوان من الفوضى والعنف والقمع. في سورية، تحول الأمر إلى حرب شاملة، الانقسامات في المجتمعات، بين الأديان والمعتقدات، كما بين النخب والشعب، لم يسبق لها أن كانت أعمق مما هي اليوم. إنه زمن قدرٍ هائل من اللا استقرار وانعدام اليقين، إنه زمن قدر هائل من المعاناة، وليست ثمة رؤية واعدة لمستقبل أفضل. تزعم الحكومات بأنها توفر الاستقرار، ولكن ذلك إن هو إلا عرض زائف، لأن القمع لا يتمخض إلا عن المعارضة، هو استقرار مقابل ثمن راعب من الأرواح والمعاناة الإنسانية. وفي الوقت نفسه، يزعم المتطرفون الدينيون أن طريقهم هم هو الطريق القويم لإدارة المجتمع

«السلطة التي يُفترض فيها أن تفرض النظام والاستقرار وتؤبدهما قد تكون دائبة فعلا على تنفيذ ما هو عكس ذلك»

والعالم، وهذه الشمولية - تفوق وسيادة نظرة واحدة في المجتمع والعالم - مناقضة للديموقراطية ومنافية للتسامح مع الاختلاف، وهي مرفوضة فعلا من جانب الأكثرية الساحقة في العالم العربي وخارجه. ومع ذلك، فإننا جميعا نعيش في مجتمعات متباينة دينيا واجتماعيا، فالمجتمع لا يستطيع أن يؤدي وظيفته وينعم بالاستقرار إلا إذا كان النظام السياسي حاضنا لمثل هذا الاختلاف، بل مرحبا به، لا قامعا له.

في أثناء «الربيع العربي»، التقيتُ محتجا شابا من مصر. في الغرب، كثيرا ما صُورت احتجاجات «ميدان التحرير» التماسا لـ «الديموقراطية»، سألته عن سبب احتجاجه وعما يريده، فأجاب، بالطبع، إنه أراد وضع حد للحكم القائم، غير أنه لم يكن يريد ديموقراطية شبيهة بتلك الموجودة في الغرب. أفادني بأن تلك ليست ديموقراطية حقيقية، فقد سبق له أن رأى كيف جرى مسخ الديموقراطية المزعومة في الغرب إلى أداة لخدمة مصالح فئوية وجماعات ضغط معينة، ثم ما لبثت أن باتت مهددة بخطر الوقوع في أيدي دجالي اليمين. كان الشاب راغبا في ديموقراطية حقيقية، في حكم للشعب من أجل الشعب وفي خدمته. واليوم، وأنا عاكف على الكتابة، يقبع هو في السجن، بعيدا عن زوجته وأولاده، بيد أن رؤيته وجرأته مازالتا تلهمانني.

يدور هذا الكتاب حول نمط جديد من السياسة. خرج من رحم خيبتي المطلقة مع الحكم الديموقراطي المزعوم الذي سبق لي أن عملت في خدمته ديبلوماسيا بريطانيا. أيقنت أن الحكم قادر على الكذب في أخطر مسؤولياته - في الحرب. تعاملت مع العراق وأسلحة الدمار الشامل فيه قبل الغزو الأمريكي - البريطاني في العام 2003. ما أثار رعبي هو أنني كنت شاهدا على إقدام حكومتي وزملائي على ممارسة الكذب بشأن التهديد المزعوم الصادر عن العراق. تعرض إيماني العميق بصدق حكومتي واستقامتها للنسف، ولعل الأسوأ هو ما عايشتُه عبر سنوات عديدة بوصفي ديبلوماسيا: أعني افتقار الحكم إلى الكفاءة، فبوصفي كاتبَ خُطب لاثنين من وزراء الخارجية البريطانية وديبلوماسيا على الجبهات الأمامية لاشتباك بريطانيا مع بقية العالم، تسنى لي أن أشارك مباشرة بما أدركت أنه لم يكن إلا تظاهرا أو ادعاء: بأن الحكومة قادرة على فهم العالم شديد التعقيد، والاضطلاع بدور الحكم في التعامل معه؛ كنا نصطنع ذلك وندّعيه.

في صلب العلاقة بين أي كتلة سكانية وحكومتها ثمة نوع من الصفقة. في صف المحكومين، يتنازل الناس عن حرياتهم ويخضعون لحكم الإدارة وضبطها. في المقابل، تتولى الإدارة مهمة توفير الأمن وتسيير شؤون المجتمع بقدر معقول من العدل. من الواضح أن الحكم في طول العالم وعرضه يخفق كثيرا في الوفاء بالتزامه بموجب هذه الصفقة، ولعل أحد الأسباب هو أن حكم الأقلية محكوم بأن يؤول إلى خدمة مصالح الأقوى ممن تمكنوا من الإمساك بزمام السلطة والتحكم بها عند الضرورة. بيد أن أمرا آخر نادرا ما يذكر.

إن عالم القرن الواحد والعشرين شديد التعقيد واللبس. مليارات الأفراد في تفاعل مطرد بعضهم مع بعض، حيث الكل يستجيب لأفعال الآخرين في سياق عملية ديناميكية دائمة متواصلة التغير والتبدل. ولم تُفْضِ الارتباطات المتزايدة عمقا للحركة والتواصل التي تميز العولمة إلا إلى زيادة تسارع هذه العملية. إنه نظام سائب، سيال، ليس مضبوطا، ولكنه ليس في فوضى كاملة، على رغم مظاهر هذه الفوضى أحيانا: النظام موجود في حالة هي بين الانضباط والفوضى. إنه مثال على التعقيد واللبس. العالم نظام معقد. لسنا أمام رقعة شطرنج يستطيع القادة والحكومات فيها تحريك البيادق ونقلها وصولا إلى نتائج قابلة للتوقع، وإن كانت معقدة، نحن بصدد أمر مختلف.

في الأنظمة المعقدة، من شأن أفعال فرد واحد أن تحدث تغييرا للنظام كله، فحين أقدم محمد البوعزيزي على إحراق نفسه في إحدى البلدات التونسية الصغيرة، تمخض فعله عن إحداث زلزال سياسي خض العالم العربي: «الربيع العربي». من جراء عقود من سوء الحكم والفساد، كانت الدول في طول العالم العربي وعرضه مسكونة بآيات عدم الاستقرار. كانت ناضجة للتغيير. وفي مثل تلك الحالة، تَقدر أي قشة، مهما صغرت، على قصم ظهر البعير. يتعذر التنبؤ بما من شأنه أن يطلق عملية التغيير، أو بموعد حدوثها. من المستحيل معرفة حالة النظام في أي وقت - إنها دائمة التغير. هاكم بعض الأمثلة:

> ذات يوم أحد قبل بضع سنوات، تعرض واعظ من طائفة السيخ إبان صلاة في فيينا، عاصمة النمسا، للاعتداء. أقدم 6 رجال مسلحين بسكاكين ومسدس على مهاجمة سانت راما ناند الذي فارق الحياة في صباح اليوم

التالي. وفي غضون بضع ساعات، اندلعت أحداث شغب واسعة عبر البنجاب، مسقط رأس الواعظ. وعند حلول الظلام - بعد نحو 6 ساعات من موت سانت راما ناند - كان عدد من الناس قد قضوا في أحداث الشغب التي هزت بلدات البنجاب ومدنها. آلاف من السيخ نزلوا إلى الشوارع، تصادموا مع الشرطة وأحرقوا المباني والسيارات، طرق رئيسة سريعة أُغلقت بالإطارات المشتعلة والعصي، هُوجمت القطارات في العديد من المناطق، وكانت السلطات شبه غافلة عن احتمال اندلاع تلك الأحداث.

وذات أصيل في العام 2010، استغرق الأمر أقل من 30 ثانية لكي ينخفض مؤشر «داو جونز» الصناعي 1000 نقطة، الانخفاض الأكبر في تاريخ داو جونز، واستغرق تفسير ما حدث خمسة أشهر. وبحسب تقرير هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية، كان الهبوط السريع ناجما عن البيع غير المدروس لإحدى شركات الودائع المشتركة، بادرت الشركة إلى بيع عقود مستقبلية بقيمة 4.1 مليار دولار عبر تداول لوغاريتمي، واقعةً في خطأ الاقتصار على أخذ الحجم بعين الاعتبار، من دون حساب الوقت أو السعر. أقدم المشترون، بمن فيهم متداولو التردد العالي High Frequency Traders ممن يقدمون على عقد صفقات بيع وشراء ضخمة لاستغلال هوامش سعر ضيقة في سوقٍ ديناميكية، على شراء العقود. ومع تسارع بيع العقود، تجاوب لوغاريتم البائع مع الزيادة في الحجم بزيادة سرعة إصدار العقود، مما أدى إلى خفض السعر أكثر. ثم ما لبثت أزمة السيولة أن امتدت إلى سوق السندات. انسحب متداولون كثيرون من السوق. بعضهم لاذ بأنظمة يدوية، غير أنهم لم يتمكنوا من مجاراة التصاعد في الحجم، ومع انحدار السوق إلى الهاوية، جرى بيع أسهم بعض الشركات العائلية بأسعار زهيدة جدا، تعرض تقرير هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية لقدر واسع من الانتقاد من جراء إخفاقه في تقديم وصفة ناجحة للحيلولة دون حصول مثل هذا الخلل في المستقبل.

في صيف 2008 زادت أسعار المواد الغذائية زيادة مثيرة عبر العالم نتيجةً، على ما بدا، لزيادة مفاجئة في أسعار النفط، على الرغم من أن

أسباب الطفرة ليست مفهومة تماما. قد يكون أحد العوامل متمثلا في اعتماد قرار دعم إنتاج الإيثانول في الكونغرس الأمريكي، ثمة احتمال آخر، ألا وهو المضاربة. أدت الأسعار المحلقة إلى أحداث شغب وتوترات سياسية في القاهرة وإندونيسيا والعديد من البلدان الأخرى، كما عززت النزوع الناشئ أصلا - الذي أطلق عليه البعض اسم «الأزمة الغذائية» - لعرض جامد وطلب صاعد على صعيد عالمي. فأسعار سلع معينة مثل الأرز والقمح قفزت إلى مستويات قياسية، مطلقة أحداث شغب غذائية من هاييتي إلى مصر إلى بنغلاديش إلى الكاميرون، حفزت الأمم المتحدة إلى إطلاق نداءات داعية إلى تقديم مساعدات غذائية لأكثر من ثلاثين بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء.

استجابة لهذه الظاهرة راحت شركات، وحكومات أحيانا، في بلدان غنية ماليا ولكنها فقيرة بالمواد الغذائية (مثل كوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية) تشتري أرضا وحقوقا زراعية في بلدان فقيرة ماليا ولكنها غنية بالأراضي. فشركة «سعودي ستار» عازمة على توظيف مليارين من الدولارات في السنوات القليلة المقبلة لحيازة واستصلاح نصف مليون هكتار من الأرض في إثيوبيا، أحد أكثر بلدان العالم فقرا وجوعا. ونحو خمسين مليون هكتار من الأرض - مساحة أكبر من ضعف مساحة بريطانيا - تم شراؤها في غضون السنوات القليلة الأخيرة، أو هي قيد التفاوض من قِبل حكومات ومستثمرين متمتعين غالبا بدعم الدول. فشركة دايوو الكورية الجنوبية اشترت حقوق ما يساوي نصف الأراضي الزراعية المتوافرة في مدغشقر. وهذه الصفقة أدت بدورها إلى انقلاب ضد الحكومة المالاغاشية التي أبرمت الصفقة. تمخضت الحركة الانقلابية عن نوع من عدم الاستقرار السياسي في مدغشقر مازال مستمرا إلى وقت كتابة هذه السطور.

هذه ليست أحداثا شاذة، غير عادية. بل أمثلة لتجليات أسلوب عمل النظام المعقد الذي ندعوه العالم اليوم في قرننا الواحد والعشرين الفتيّ. الحكومات عاجزة عن إدارة مثل هذا النظام. فالنمط القديم لممارسة السياسة، حيث كانت الحكومة تضغط زرًّا لإحداث نتيجة معينة في المجتمع، بات باليا. بالفعل، لم تعد الحكومات

قادرة على معرفة حالة النظام إلا لاحقا، وعلى نحو غير كامل عندئذ - من شبه المستحيل كفكفة الشبكة الواسعة من الأسباب والنتائج التي تشكل عملية التغيير في مثل هذه الأنظمة. والأسوأ هو أن تأثيرات تحركات الحكومة غير القابلة للتنبؤ - من شأنها أن تُفضي إلى نقيض ما هو مطلوب. بعبارة أخرى، السلطة التي يفترض فيها أن تفرض النظام والاستقرار وتؤبدهما قد تكون دائبة فعلا على تنفيذ ما هو عكس ذلك. هذه أيضا هي إحدى سمات التعقيد المميزة - محاولات فرض النظام تتسبب بالفوضى في الواقع.

حالات الاضطراب المتصاعدة التي نشهدها في العالم تؤدي بدورها إلى حفز الحكومات على التشدد في إحكام القبضة بغية الحفاظ على وهم التحكم. وكما هو واضح، فإن الحكومات، بما فيها تلك التي يزعم أنها ديموقراطية، تزيد من مراقبة نشاطات مواطنيها أكثر فأكثر، سواء على الإنترنت أو في الشوارع. وكما قال أحد المعلقين، فإن الـ «كي جي بي» كان من شأنه أن يحسد الحكومات الديموقراطية اليوم على أدوات الرقابة المستخدمة روتينيا من قبلها، فهواتفنا الخليوية تسجل حركاتنا، ولقاءاتنا، واتصالاتنا - جميع المعلومات التي تتقاسمها الشركات التكنولوجية المذعنة للحكومات. وعلى الشبكة العنكبوتية، تُقدم الشركات على تجميع المعلومات ذات العلاقة باهتماماتنا وتفضيلاتنا وصولا إلى رسم صورة شخصية صارخة الدقة تبادر بعد ذلك إلى بيعها إلى أطراف أخرى على نطاق واسع - بما فيها السلطات - ولكن من دون إعلامنا. في الشوارع، في الهواء الطلق، ثمة الآلاف من كاميرات المراقبة التي تتابع حركاتنا المادية؛ بوسع هذه الأجهزة الآن أن تتعرف على الأفراد عبر صور طيارة لوجوه ملتقطة في أي حشد. فما نتردد عليه من أماكن، ومن نلتقي بهم من أشخاص، وما نتفوه به من كلام، وما نشتريه من سلع، وأكثر معلوماتنا حميمية - جميعا بلا استثناء - باتت موجودة لدى الحكومات.

في الوقت ذاته، يجد العالم نفسه في حالة حرب أبدية بدرجة أو بأخرى، فما من بلد محصن ضد خطر الهجوم من متطرفين عنيفين دأبوا على اقتراف جرائم القتل بلا تمييز من بالي إلى ميامي، ومن بغداد إلى مالي. وفي واحدة من الآثار «التسووية» للعولمة، صارت وسائل التدمير الفتاكة - الطائرات المدنية، طائرات غير مأهولة مشحونة بالمتفجرات، أو الغازات السامة - في متناول المتطرفين على نحو أيسر فأيسر.

وكل من يتوافر له حاسوب يستطيع أن يصبح محاربا معلوماتيا قادرا على انتهاك حرمة منظومات حساسة للبنية التحتية، أو على سلب أموال الملايين بالاحتيال. بدورها، ردت الدولة على هذا التهديد بمناهجها التقليدية - تلك القائمة على مزيد من العنف. فالطائرات الأمريكية غير المأهولة تحلق فوق العديد من البلدان عبر كل من أفريقيا، والشرق الأوسط، وآسيا الجنوبية. وثمة قوات خاصة تشن غارات على أعداء مجهولين في الصومال، أو اليمن، أو أفغانستان. حالة عدم الاستقرار وتهديد العنف المحتمل الدائمة ستلازمنا عقودا. ما أصعب تصور انتهاء هذه الحالة، وما أسهل تصور تدهورها.

في الشرق الأوسط، ثمة محاولات بذلتها الحكومات للحفاظ على التحكم لم تسفر إلا عن نتائج أكثر كارثية. فدولتا سورية والعراق شهدتا صراعا راعبا ومتواصلا. الصراع الطائفي المدفوع بالتنافس الإقليمي يزلزل العديد من البلدان العربية بتكلفة تصل إلى عشرات الآلاف من الأرواح. في الشرق الأوسط، مثلت الدول كوارث بالنسبة إلى الناس، فلم تجلب أيا من الأمن أو الحرية أو الازدهار، بل نقائضها.

فما الحل إذن؟ إنه موضوع هذا الكتاب، الذي يقترح نوعا من العودة إلى أساسيات ما ينبغي للديموقراطية أن تكونه. فالناس هم أفضل من يقفون على واقع ظروفهم؛ يجب أن يكون القرار بشأنها لهم. يستحيل على أي نخبة معزولة، ولاسيما نخبة غير منتخبة، أن تعرف واقع المواطنين. القرارات الخائبة نتيجة حتمية، والقمع هو ما تفضي إليه مبادرة الشعب إلى الاحتجاج. ثمة تقليد عريق قائم على الحكم من القاعدة إلى القمة. جرى اختبار التجربة؛ وهي ناجحة. إنها في حاجة إلى جهد وممارسة. وتتطلب معايير سلوك جديدة: معايير الاستيعاب، والاحترام، واللاعنف. إن إتقان فن إصغاء البعض إلى البعض الآخر واتخاذ القرارات الحاضنة لمصالح الجميع وآرائهم قد يستغرق وقتا طويلا. ولكن هذا هو الحل الوحيد. فما لم نعمل على بناء ديموقراطية قائمة على الاستيعاب، يبقى المستبعدون محكومين دائما بالمقاومة.

أما المستفيد من النظام الراهن، أنصار الاستبداد، والديكتاتورية، أو حكم النخب صاحبة الامتيازات (كما في الأنموذج الغربي السائد)، فإنهم سيسارعون أولا إلى الاستهزاء، ومن ثم إلى شجب هذا البديل بوصفه تدبيرا غير عملي وطوباويا من نسج الخيال. ليس البديل هذا ولا ذاك. فخلافا لجل الفلسفات السياسية الأخرى، لا يدعي

هذا الأنموذج بناء مدينة فاضلة، كما لا يعرض مشروع مرسوم محدد يتضمن السلوك الذي يتعين على الناس أن يسلكوه. إنه، بدلا من ذلك، نوع من الممارسة التي تعود إلى مُثُل الديموقراطية من اليونان القديمة، حيث كان المواطنون يتناوبون مناقشة شؤونهم العامة المشتركة وحلها. وفي إحدى مدن البرازيل، شهدت تلك الممارسة مشاركة عشرات الآلاف من المناقشات الدائرة حول أسلوب إنفاق موازنة المدينة، مع نتائج استثنائية. لم يبق أثر للفساد. صرفت ميزانية المدينة أخيرا بعدل وإنصاف على الأحياء الفقيرة مثل نظيرتها الغنية. شهدت ميادين التعليم، والرعاية الصحية، والخدمات المدينية، جميعا، تحسنا دراماتيكيا - هذا ما أفادت به تقارير البنك الدولي. وفي الزاوية الشمالية الشرقية من سورية، تلك المنطقة يطلق عليها الكرد اسم «روج آفا»، نجد أن الحكم من القاعدة إلى القمة يحتضن جميع الأعراق، والأديان، والطوائف. الناس يقررون مصائر شؤونهم الخاصة معا. كنت، شخصيا، شاهدا على ذلك. ثمة عرب، سريان، آشوريون، أكراد، نساء ورجال، على حد سواء، أفادوا بأن العملية ناجحة. من شأن ذلك أن يكون مثالا يحتذى بالنسبة إلى العالم، فأنموذج برج بابل القائم على الحكم من القمة إلى القاعدة، المعتمد في الإدارة المركزة، لم يكن إلا كارثة بالنسبة إلى عالم ما بعد الاستعمار الغربي للدول العربية.

ليس المقصود من هذا الكتاب، إذن، أن يشكل مشروع تصميم لمدينة أحلام فاضلة، أو يوتوبيا. هو يطرح أفكارا وتفسيرات واقتراحات حول التحرك والفعل، وبعض الإلهام، كما آمل. لا يجوز لأي كاتب أو سياسي أن يعظ الناس عن كيفية التحرك في التعامل مع اقتناعاتهم. هم أحرار في تحركاتهم، بالتنسيق مع الآخرين المعنيين المتضررين. إنها سياسة أفعال لا أقوال. غير أن الأفعال هي من صنعك أنت، إقرارا وتنفيذا.

كارن روس

فبراير، 2017

مدخل

«الخطوة الأولى، وربما الأهم، هي فهم طبيعة مُثلك العليا»

دليل كتاب الثورة بلا قيادات

دائبا على الدوران في الدوامة المتعاظمة
لا يستطيع الصقر أن يسمع صاحبه
الصقار؛
الأشياء تتداعى؛ المحور لم يعد قادرا
على الثبات؛
فوضى طليقة طغت على العالم،
المد الدامي منفلت، وفي جميع الأمكنة
أُغرقت شَعيرة البراءة؛
أفضل الأشياء تفتقر إلى الاقتناع،
فيما أسوأ الأمور مثقلة بشُحنة دسمة
من الشغف(*).

لا تبدو الأمور سائرة كما هو مخطط لها. النظام معطل. إنه يسهم في إنتاج الفوضى بدلا من النظام. نحن في حاجة إلى شيء جديد.

ظُن أن من شأن انتهاء الحرب الباردة أن يبشر بانتصار الديموقراطية، مصحوبة بالاستقرار.

(*) من قصيدة «المجيء الثاني» لوليم بتلر ييتس 1920.

وظُن أن من شأن العولمة أن تمكّن الجميع من الانطلاق مع موجة أبدية الصعود من الازدهار. بعضهم أطلق على العملية اسم «نهاية التاريخ». بيد أن التاريخ سارع بدلا من ذلك إلى تدشين فصل آخر عصيّ على التنبؤ.

مع أن الانفتاح على الأسواق في كل من الهند والصين قد حرر مئات الملايين من الفقر، فإن العولمة تمخضت أيضا عن إطلاق تقلبات اقتصادية عنيفة غير قابلة للتحكم. تريليونات الدولارات تنتقل من رصيد إلى رصيد (أو من دَين إلى آخر)، أحيانا بأسرع من قدرة الإنسان على ضغط مفتاح الحاسوب - لأن ذلك اللوغاريتم هو الذي يتحكم في التجارة. بنوك وبلدان كاملة تنهار دونما إنذار ملموس. في الوقت نفسه، تسارعت وتائر اتساع الهوة الفاصلة بين حفنة صغيرة من بالغي الثراء والآخرين في جميع المناطق وكل البلدان.

أرباح هذا الاقتصاد الحديث تتدفق على أقلية متناهية الصغر متحكمة في الثروة. أما الآخرون جميعا - أعني الطبقة الوسطى والفقراء - فقد ظلوا شهودا على ركود مداخيلهم طوال العقد الأخير أو نحوه. والركود يعني التدهور، لأن أسعار الغذاء والطاقة ارتفعت بتسارع مطرد، جراء تصاعد النقص. وبالنسبة إلى أولئك الذين هم من شريحة الـ 10 في المائة الدنيا، فإن المداخيل تقلصت على المستويين المطلق والنسبي. ومع أن هؤلاء يتعايشون مع الأغنياء ويشاركونهم المدن ذاتها، فإن الفقراء يزدادون فقرا. ففي مدينة نيويورك ثمة طفل من كل خمسة أطفال يتوقف بقاؤه على توافر القسائم الغذائية.

في جميع الاختصاصات والمهن، باتت المنافسة الكوكبية تعني زوال فرص العمل الآمنة والمضمونة. ومن شأن صناعات صمدت أجيالا أن تنهار اليوم في بضع سنوات. قليلون هم أولئك الذين يستطيعون أن يحلموا بتقاعد آمن.

وعود الرأسمالية تبدو فارغة أكثر فأكثر. ونظرا إلى أن منافعها مقسومة على نحو متزايد اللاتكافؤ، فإنها ابتكرت ثقافة تمجد جوانب كثيرة من أسوأ ما في طبيعة البشر. فالعمل في وقتنا الحالي مهين أو مذل، أو ممل ببساطة. وقليلة هي الأشياء المنطوية على معنى.

في السباق المرهق، ولكنه مبتذل غالبا، للفوز أو لتوفير ما هو ضروري على الأقل، لا يبقى إلا القليل من الوقت للآخرين، للمجتمع الذي يبدو متزايد التمزق باطراد،

أو لكوكب متسمم أكثر من أي وقت مضى. لم تعد الطبيعة موجودة، لا وجود إلا لتلك التي جعلناها منها. وكما كتب في «الإيكونوميست» The Economist أخيرا، نحن نعيش في حقبة الأنثروبوسين(*): أرض شكّلها الإنسان في المقام الأول.

وعلى الرغم من الوضوح المحزن لهذه المشكلات، فإن الحلول المقنعة بعيدة المنال. يطلق المشاهير حملات تبسيطية «أحادية القضايا» زاعمين، عبثا، أن من شأن رسالة إلكترونية إلى أحد النواب الممثلين أن تحل المشكلة. ما من فريق سياسي جديد إلا ويعد بإصلاح هذا الخلل، بيد أن مصدِّقي هذه الوعود يتناقصون باطراد، ولعل أعضاء الفريق أنفسهم لا يصدقون فريقهم بالذات (لأنهم يشعرون بالضغوط المتصاعدة). وبالفعل، فإن الطبقة السياسية، باتت، على ما يبدو جزءا من المشكلة بدلا من الحل. حتى الساسة يشكون اليوم من «السياسة والسياسيين».

في بريطانيا يتبجح السياسيون والإعلاميون بتجريح ملك الصحافة روبرت مردوخ Rupert Murdoch، غير أن الفريقين نادرا ما يعترفان بأنهما ظلا، عقودا من الزمن، يتعرضان للإفساد من قبله. أما في واشنطن، فإن اللغو السياسي الفارغ أدى إلى مفاقمة دَين أمريكا - كما إلى زيادة الكلفة المدفوعة، آخر المطاف، من قبل جميع الأمريكيين. كلمة «واشنطن» صارت مرادفة لعبارة الجدل والجمود الحزبيين البغيضين.

بات واضحا أن احتكار السلطة من قبل القوي - تلك الميزة الطابعة لأنظمة الحكم الفردية - الديكتاتورية - أصبح متجليا في الأنظمة الديموقراطية. ففي الولايات المتحدة نرى أن جماعات الضغط من الشركات متفوقون عدديا على المشرِّعين (هناك الآن جماعات ضغط من أجل جماعات الضغط). أحيانا لا تُجترح التشريعات إلا لتمكين الأحزاب السياسية من تحصيل ريوع من مصالح الشركات. الشركات الكبرى سخية مع جميع الأطراف، حرصا منها على بقاء مصالحها محمية، بصرف النظر عن الطرف الغالب. فمازال المال هو الذي يفوز في الانتخابات، وهذه الشركات الكبرى هي التي لاتزال تسهم بالجزء الأكبر من هذه الأموال.

(*) Anthropocene، مصطلح يشير إلى حقبة جيولوجية جديدة يقترح بعض العلماء إضافتها إلى الحقب الجيولوجية المعروفة. تبدأ حقبة الأنثروبوسين من أربعينيات القرن الماضي، مع بداية التجارب النووية، والتسارع في الزيادة السكانية، وانبعاث الكربون، وإنتاج المعادن والبلاستيك. [المحررة].

في «الانهيار المالي» لعام 2008، أدى تضافر إقراض غير مسؤول وغير شفاف من قبل البنوك، وتشريع غير مناسب (جرت خلخلته من قبل جماعات ضغط الحزبين كليهما في الولايات المتحدة) إلى إلحاق ضرر هائل ودائم بالاقتصاد العالمي، ضرر كان الفقراء هم الأكثر تأثرا به. وعلى رغم وقوع هذه الكارثة، فإنه ليس ثمة ما يشير إلى أي قواعد فعالة، وطنية أو كوكبية، يراها خبراء محايدون قواعد ناجحة.

البنوك دائبة على الدعوة إلى تمييع التشريعات من بلد إلى بلد، زاعمة أن التنافسية القومية ستتعرض للتقويض - وإن كانت جميع البنوك العملاقة تنشط في العديد من الأسواق دفعة واحدة. وعلى الصعيد الدولي، كما جرت العادة في الأغلب، تبقى الحكومات عاجزة عن الموافقة على أي شيء سوى الحدود الدنيا من القواسم المشتركة، كما تخفق، حتى عندئذ، في تطبيق تلك الحدود أكثر الأحيان - كما يتضح في مثال ما يعرف بقواعد «بازل 3»، تلك القواعد التي يُزعم أنها تعيد إخضاع البنوك للرقابة والتحكم - وفي منبر آخر لا يقل أهمية، لم يبق سوى القليل من آفاق التوافق الدولي بشأن التدابير الضرورية للحد من انبعاثات الكربون بعد أعوام من المفاوضات متعددة المسارات، التي ضمت آلاف المندوبين في المئات من الاجتماعات.

ومن الأدلة المتزايدة على هذا العجز الأساسي، بل الفساد بالفعل، يبرز أكثرها إثارة للدهشة في حقيقة أن الأغنياء يسددون ضرائب أقل من الفقراء نسبيا. فعوائد الاستثمار، كما في الصناديق المشتركة، مكلفة بمعدلات أقل بكثير من ضريبة الدخل التي تُجبى من كاسبي الأجور العاديين. مذهل أيضا أن الشكاوى بشأن هذا الظلم الصارخ تبقى شبه مكتومة، بلا أي صدى في برلماناتنا التمثيلية المزعومة.

ما العمل إذن؟ التصويت لشخص آخر في الانتخاب المقبل يبدو ردا غير ملائم على نحو مرضٍ - وهو كذلك فعلا. ففي حديقة زكوتي في مانهاتن، حيث تمركزت احتجاجات شعار «احتلوا الوول ستريت!»، قلما جرت المطالبة بساسة مختلفين أو قوانين جديدة. بدلا من ذلك، أقْدَم المتظاهرون، من منطلق طبيعة حركتهم، على عرض طريقة جديدة: حوارات وقرارات شاملة للجميع، ثقافة قائمة على التعاون والتشارك، وإيمان بأن هناك حشدا من التغيرات، لا تغييرا واحدا، لا بد من إحداثها لاجتراح عالم أفضل. لا أحد يدَّعي حق قيادة هذه الحركة: ثمة أصوات كثيرة راغبة في

أن تُسمع. ومع أن شعار «احتلوا الوول ستريت!» صرخة غضب حادة رددها كثيرون عبر الولايات المتحدة، بل على نطاق أوسع في طول العالم وعرضه، فإن الاحتجاج وحده لن يكون كافيا.

أما المطلوب فهو أمر أكثر أساسية؛ إنه نهج جديد كليا في التعامل مع الأشياء. لا بد لنا من أن نكف عن انتظار انبثاق التغيير من سياسيين غير موثوقين، يتحاورون في غرف بعيدة. وكما أن ديوك الحبش لن تصوِّت لمصلحة عيد الشكر والميلاد، فإن هذه المؤسسات لن تقوم بإصلاح ذاتها. يتعين علينا أن نسلِّم بالواقع المؤلم المتمثل في أننا لم نعد قادرين على التعويل على الخطط الحكومية في حل مشكلاتنا المتجذرة المستعصية، من التغيير المناخي إلى الاغتراب الاجتماعي. بدلا من ذلك، لا بد لنا من دعوة أنفسنا إلى الإقدام على التحرك الضروري.

***

يتضمن كتاب «الثورة بلا قيادات» أربع أفكار بسيطة. تقدم هذه الأفكار مجتمعة مقاربة مختلفة جذريا لإدارة شؤوننا.

تتمثل **الفكرة الأولى** في أن من شأن تحرك فرد واحد أو جماعة صغيرة، في نظام متزايد الترابط، مثل العالم المنبثق في القرن الواحد والعشرين، أن يؤثر في مجمل النظام بسرعة فائقة. تصوروا العالم استادا (ملعبا) رياضيا، حيث يمكن لشخص واحد أن يطلق «موجة» لا تلبث أن تجرّ خلفها الحشد كله. أولئك الأقوى هم بجانبنا؛ ونحن - بدورنا - في أفضل وضع يمكّننا من التأثير فيهم. مفجِّر انتحاري يقدِمُ على الفعل، يهاجم عدوّه، ويستنفر آخرين، ذلك كله في تحرك مرعب واحد: تقنية بالغة التأثير سرعان ما انتشرت من سريلانكا إلى لبنان، إلى العراق وأفغانستان، إلى بالي، ولندن، ونيويورك في غضون بضع سنوات قليلة. بيد أن العبرة ذاتها تستخلص، بقوة عظيمة، من أفعال سلمية، حقيقة كشفها المهاتما غاندي، كما كشفتها الفتيات الباسلات، وبعضهن مازلن مجهولات، اللواتي رفضن الانتقال إلى مؤخرة الحافلة في خمسينيات القرن العشرين وستينياته في الجنوب الأمريكي. ونظرية الشبكة الحديثة تبين مدى قدرة تحرك واحد على إطلاق حركة تغييرية شاملة للمنظومة كلها. يغدو الشخص الواحد فريقا، ثم لا يلبث أن يتحول إلى حركة؛ فتحرك واحد صادر عن إيمان ومكرر من قبل آخرين يصبح تغييرا ماديا دراميا مثيرا.

تقول الفكرة المفتاحية الثانية إن الأفعال، لا الأقوال، هي المقنعة. فالدراسات الحديثة تسلط الضوء الآن على ما نجح المخرجون المسرحيون الناجحون في إبرازه دائما: اعرضْ! لا ترْوِ! أفعال الأقرب منا - لا خطط الحكومة أو حتى آراء الخبراء - هي الأقوى تأثيرا. هذا يعني أن من غير المحتمل لالتماسات الإنترنت أن تحدث تغييرا أساسيا، وإن تمكنت ربما من طمأنة المَعْنيّ بعض الشيء (لعل ذلك هو الهدف الفعلي). كذلك، من شأن وسائل التواصل الاجتماعي أن تنظم وتثقف جماعات أكبر بطرق غير مسبوقة، غير أن هذا التنظيم يبقى عديم القيمة ما لم يُوظف لخدمة هدف محدد - لممارسة فعل معين.

وعلى النقيض من مطالبة شخص ما أو التصويت له من أجل أن يحل مشكلة ما، من شأن التحرك أن يعالج هذه المشكلة مباشرة. ثمة عملية تعليمية متجذرة في التحرك - عليك أن تستوعب المشكلة لتحلها، لأن أكثرية المشكلات معقدة. وهذه الثقافة تقلب نهج التطفيل والتجهيل الذي تشجعه السلطة: لا تبال أنت بالتفاصيل، نحن نتولى الاهتمام بها! (يقول أرباب السلطة). كما تُجهز على الفكرة الشائعة التي تقول إن الناس العاديين عاجزون، على نحو ما، عن اتخاذ قرارات ذكية بشأن ظروفهم الخاصة. مرة أخرى، تشير الدلائل إلى أن هذه مغالطة متعجرفة - فالناس يعرفون ظروفهم الخاصة أفضل من أي شيء.

تتعلق الفكرة المفتاحية الثالثة بالترابط والنقاش. من جديد، هي فكرة بسيطة: صنع القرار يكون أفضل حين يشمل الناس الأكثر تأثرا. ففي الأنموذج الغربي للديموقراطية التمثيلية، بتنا مدمنين على فكرة أن سياسيين، منتخبين من قبلنا، يجب أن يتولوا التفاوض بين جملة من المصالح المتنافسة وصولا إلى عقد المساومات الضرورية لإنتاج الإجماع والخطة. وفي واشنطن اليوم، من الواضح وضوحا مؤلما أن هذا هو عكس ما يحصل بالفعل، فيما يتعرض التوافق السياسي حول الديموقراطية الاجتماعية للانهيار في أوروبا. ومن جديد، يبرز أقصى اليمين بوصفه قوة سياسية ذات شأن، ردا على جملة التغييرات غير المتوقعة إلى حد كبير والعنيفة أحيانا التي يعيشها العالم الآن. ففي أوقات اللايقين، لا بد للجاذبية الزائفة لأولئك الذين يعلنون اليقين صراخا، من أن تكتسب بريقا.

في كل من البرازيل وبريطانيا ونيوأورلينز، ظهرت طريقة أفضل لحسم أمورنا (وهي ليست الإنترنت، ولا هي عبره). هي شبيهة بالديموقراطية في أبكر وأنقى أيامها - يجتمع الناس معا، لا في غرف «الدردشة»، لاتخاذ قرارات فعلية بأنفسهم، لا للتصويت لآخرين كي يقرروا نيابة عنهم، أو لمجرد التنفيس عن آرائهم الخائبة في الاجتماعات البلدية أو على شبكة الإنترنت. حين تملأ جماعات الضغط ما كان يعرف باسم البرلمانات أو المجالس الشعبية، فإن هذه الديموقراطية البديلة القائمة على «المشاركة» تقدم لنا شيئا غير مألوف ولكنه خارق.

ما إن يقدم حشد كبير من الناس على اتخاذ القرارات بنفسه حتى تكون النتائج لافتة ومثيرة: وجهات نظر الجميع مسموعة، السياسات تأخذ جميع المصالح في الحسبان (كما ينبغي لأي خطة دائمة أن تكون)، فتغدو، إذن، أكثر إنصافا. الحقائق والعلوم محترمة أكثر من الآراء. صنع القرار يصبح أكثر شفافية (أقل فسادا إذن)، محترما وأقل نزوعا حزبيا - فالناس المشاركون في اتخاذ القرارات يميلون إلى التماسك. لا يتحقق المزيد من المسؤولية والثقة في المجتمع إلا عبر تحميل الناس المسؤولية الفعلية لصنع القرار. إذا لم تحمّل الناس المسؤولية، فإنهم يتصرفون بلا مسؤولية، بل على نحو عنيف أحيانا. ومما يبعث على السرور أن العكس صحيح: امنح الناس السلطة وحمّلهم المسؤولية، تجدهم ميالين إلى استخدام تلك السلطة بقدر أكبر من الحكمة - بل ومن الهدوء.

يوصلنا هذا إلى **الفكرة الرابعة** التي تخضّب الخطاب من ألِفْ كتاب الثورة بلا قيادات إلى يائه: الوكالة - سلطة حسم الأمور بأنفسنا. لقد فقدنا الوكالة. وعلينا أن نستعيدها. أصبحنا شديدي الانفصال عن القرارات الأكثر أهمية بالنسبة إلينا؛ بتنا متفرقين، مغتربين، بما في ذلك بعضنا عن بعض. أسهم هذا في ترسيخ السأم إزاء الحياة الحديثة: لماذا كل هذا؟ أين هو المعنى؟ ما المغزى؟ ومن أجل تجاوز هذه الأزمة، التي هي أزمة شخصية من ناحية وسياسية من ناحية ثانية، لا بد من توافر شيء أساس.

إذا استرجعنا الوكالة، واقتربنا أكثر من إدارة شؤوننا بأنفسنا، فإن شيئا آخر قد يحصل أيضا: قد نحصل على نوع من الإنجاز والإشباع، بل ربما حتى على نوع من المعنى، الذي كثيرا ما يبدو مراوغا في الظرف المعاصر.

هذه الأفكار الأربع تشكل نواة فلسفة الثورة بلا قيادات. تبنوا هذه الأفكار، اعملوا على تطبيقها قبل كل شيء، وستبدأ الأمور في التغيير. يتطلع هذا الكتاب إلى أن يكون مرشِدا لا وصْفَة. يطرح نهجا لفعل الأشياء والمبادرة إلى التحرك، لا لبيان ما ينبغي لحصيلة هذا النهج أن تكونها. تلك مسألة يحسمها الجميع – متعاونين - وما من فرد يستطيع ادعاء معرفتها، لاسيما كاتب معزول قابع خلف حاسوبه. لا أحد يستطيع ادعاء معرفة ما يريده الآخرون حقيقة. فهذه الحاجات والهواجس – والأحلام - لا يمكن التعبير عنها إلا عبر الفعل، عبر صنع القرار والنقاش المشترك مع أولئك المعنيين، بمن فيهم أولئك الذين قد يكونون معارضين. بيد أن هذا النهج هو جوهر أي صيغة جديدة للسياسة، بل هو طريقة جديدة فعلا للتعايش فوق كوكبنا المزدحم.

كيف يمكن لهذه الأفكار أن تتجسد في الممارسة؟ مع أن تطلعات هذه الفلسفة عظيمة، فإن الخطوات المطلوبة لتجسيدها بسيطة: خطوات صغيرة، أشياء يستطيع الجميع أن يفعلوها كل يوم.

ليس العيش وفق المثل العليا التي تؤمن بها جهادا بسيطا. والخطوة الأولى، وربما الأهم، هي فهم طبيعة مُثُلك العليا. إن شعار «كنْ التغيير الذي ترجو رؤيته!» كثيرا ما يكون مرتبطا بحركة البيئة، ولكنه قابل للتطبيق على نحو أشمل. على أبسط المستويات، لا يمكنك توقع «المساواة» هدفا سياسيا إذا كنت تتعامل مع الناس على نحو غير متكافئ، أو كنت تطبق مثل تلك المعاملة على آخرين. ليس الناس مجرد عوامل إنتاج (أو «مستهلكين يعظِّمون المنفعة»)، كما يحلو لأساتذة الاقتصاد أن يصوّروهم. عبر قيامنا بتغيير سلوكنا، ومن ثم تأثيرنا، قد نتمكن من حض آخرين بعيدين على التغيّر، وبقدر مدهش من القوة والسرعة.

التشاور مع الأكثر تأثرا يشكل أحد أسس أي نهج تغييري. فأولئك الذين يعانون من المشكلة (وقد تكون واحدا منهم) سيعرفون أكثر بما لا يقاس عن أبعاد المشكلة وحلولها المحتملة. الناس سيرفضون الخطاب الحاد؛ ولكن قلما يرفضون الاهتمام المطلع. حين كنت أعمل ديبلوماسيا، تعرضت لكليهما. وقد بات القارئ عارفا سلفا أيهما كان الأنجح.

ومن المهم في هذا كله رفض النفاق السهل القائم على ما يُعرف بـ «القاعدة الذهبية»: فهي تكشف عن أنانة عميقة، إن لم يكن عن غطرسة، بأننا قادرون على

معرفة مطالب الآخرين. يتعين على القاعدة، بدلا من ذلك، أن تكون سؤال الآخرين عما يريدونه، لا الافتراض. على الدوام هم يعرفون، وبتنا الآن، بفضل «الإنترنت»، نسمع أصواتهم من جميع أرجاء العالم بقدر من الوضوح والقوة أكبر من أي وقت مضى. وإذا طفت لدينا الشكوك، فإن معالجة مشكلات الأكثر معاناة تعد بداية جيدة، كما قال كارل بوبر Karl Popper ذات يوم، لأن المعاناة، خلافا لـ «السعادة»، يسهل اكتشافها وقياسها.

نكتفي هنا بما هو شخصي؛ ماذا عن تغيير مكان العمل؟

لعل الأنموذج الطاغي هو الشركة الخاصة التي يكون تعظيم الربح غايتها الأولى والقصوى. فالتدفق الجارف لـ «المال الحار» من الأرصدة الفقيرة إلى نظيرتها الناجحة في سوق السندات، والمعتمد عادة على عوائد فعلية أو متوقعة قصيرة الأمد، يعزز هذا النزوع. في الوقت نفسه، ثمة ثقافة باتت معتمدة يحصل من خلالها الرؤساء على عشرات أضعاف ما يحصل عليه كل من مرؤوسيهم المتوسطين، بصرف النظر عن الأداء أحيانا. أما ملكية الدولة فقد أثبتت أنها بديل كارثي ومنعدم الكفاءة. بيد أن هناك طريقة أخرى لتسيير الأعمال، طريقة يندر الإتيان على ذكرها.

انظروا إلى الشركات التعاونية، مثل سلسلة محلات جون لويس البريطانية لتجارة التجزئة، التي تكون فيها الملكية جنبا إلى جنب مع الوكالة. جميع الشركاء (لا «المستخدمين») يتقاسمون الأرباح، كما يسهمون، وهذا لافت، في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بمستقبل الشركة. الفروق بين رواتب الرؤساء والآخرين أقل بما لا يقاس. ومع ذلك فإن هذه الشركة، مثلا، ظلت ناجحة باستمرار، محققة أرباحا ونموا سنة بعد سنة في أكثر الأسواق ضراوة. نجاح دام ما يقرب من القرن.

مثل هذه المشروعات ليست من صنع التشريع الحكومي، أو نتاج المكائد الحتمية للسوق. إنها من إنجاز الخيار الحر لأصحابها ومؤسسيها - للناس الذين يختارون اتباع وترويج طريقة مختلفة للقيام بالأشياء، من دون التخلي عن روح المبادرة الدافعة للتجديد والنمو. وبطبيعتها، جراء تجسيدها لقيم تتجاوز مجرد تحقيق الربح، فإن هذه الشركات تنتج فوائد نادرا ما تحققها الشركة الحديثة: المساواة، والتضامن، والاقتناع الناجم عن الانخراط الفعلي - جنبا إلى جنب مع الاستقرار الاقتصادي المستدام. ضعوا هذه الأمور مقابل المشاعر التي يحملها جل

عبيد الأجور نحو أرباب عملهم. أخبرني صاحب متجر نيويوركي بأن كبرى مشكلاته الإدارية متمثلة في خلق نوع من الشعور بـ «الملكية» في مشروعه. غير أن من العبث تأمل وجود أي إحساس بـ «الملكية» لدى مستخدمين لا يملكون أي جزء من المشروع.

وثمة البنوك بعد ذلك. يدفع النظام الراهن البنوك إلى الإقراض المتهور أيام الازدهار جراء اضطرارها إلى التنافس على الربح وتقاسم السعر (الثمن، الريع)، وإلا فمواجهة الابتلاع. من شأن نظام أقوى أن يقوم على بنوك يملكها المودعون، تعرض قروضا متبادلة، حيث يكون الخطر موزعا على نحو شفاف(*). ليس ثمة أي سبب جوهري يحول دون تأسيس بنك كهذا- وبالفعل فإن هناك أسبابا داعية إلى ذلك - غير أن الأمر يتطلب قرارا يُقْدم على اتخاذه فريق جريء فيخطو الخطوة الأولى، وقرارات يتخذها المودعون تقضي بمكافأة المبادرات المدفوعة بالقيم لا بمجرد الربح. هذه سياسة فعل أو تحرك شخصي: في البيت، بعضنا مع بعض؛ وفي مكان العمل، مذيبين الأهداف السياسية المرجوة في بوتقة جميع أفعالنا.

في المقابل، يستطيع المستهلكون أن يكافئوا هذه الشركات بدولاراتهم. ثمة مواقع إلكترونية تعرض لبدائل من منتجات شركات تستغل عمالها والبيئة. وفي الحالة القصوى، يستطيع المستهلكون تنظيم مقاطعة لأكثر المعتدين شراسة، كما فعل مودعو أحد البنوك الأوروبية احتجاجا على العلاوات المدفوعة لتنفيذيين بعد عملية إنقاذ حكومية كبرى (سُحبت العلاوات وبادرت الحكومة إلى حظرها بالنسبة إلى جميع البنوك المنقَذَة). حين تشتري فأنت تدلي بصوتك. ما من تحرك إلا ويصبح سياسيا. وقد كان الأمر كذلك دائما بالفعل.

ومنهج التحرك البسيط هذا ينطبق أيضا على المستوى الكوكبي. فالإنترنت يشهد الآن نشوء حركات، حيث يتضافر أناس يتقاسمون هاجسا مشتركا عبر الحدود للتعامل مع هذا الهاجس، لا عبر حملات بل عن طريق التحرك والفعل. فنحن ندرك ببساطة أن كبسة الزر ليست كافية لمحاربة الإبادة العرقية في دارفور أو الاتجار بالجنس.

(*) كان العامل الحاسم الكامن خلف الأزمة الناشبة من جراء بيع «خيارات الائتمان الافتراضي» CDO أو «مقايضات الائتمان الافتراضي» CDS في أزمة 2008 المالية متمثلا في أن هذه المنتجات المصممة أساسا لنشر الحظر، قد أغفلت في الممارسة العملية لأن مشتري «خيارات الائتمان» CDO لم يستوعبوا هذا الخطر الكامن على نحو مناسب.

أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، حجَّ أربعون ألفا من المتطوعين الأجانب إلى إسبانيا لمحاربة الفاشية. عشرة آلاف منهم لم يعودوا. كانت تلك حالة متطرفة ولكنها تسلط الضوء على تحول أواخر القرن العشرين المخيف من التحرك أو الفعل إلى الترويج وإطلاق الحملات، وهو تحول كان مناسبا كليا للأقوياء. بات الآن واضحا بجلاء، كما كان منذ الأزل، أن الفعل هو الذي يُحْدث الفرق. إذا كنتم مهتمين باللاجئين الهاربين من حروب بعيدة، بادروا إلى توفير الملاذات. سارعوا إلى مقاطعة شركاء الطرف المعتدي. ابتكروا منظومات قائمة على التعاون والفعل، وصولا إلى عدم التعويل على رد الفعل البطيء والمزعج لحكوماتنا، الذي كثيرا جدا ما يكون، كما شهدتُ بوصفي ديبلوماسيا، قائما على نوع مصطنع من حساب «المصالح القومية» الذي يدني من شأن الحاجات الإنسانية لمصلحة الدولة أو التجارة.

لا أحد يزعم أن إيجاد هذه المنظومات البديلة أمر سهل، غير أنه ليس مستحيلا في الوقت نفسه. مثل نسخة حديثة من بانغلوس(*) فولتير، الذي ظل يكرر لا نهائيا أن «ما لدينا هو الأفضل في أفضل العوالم الممكنة»، يجري دوما كلل أو ملل تكرار أن الأمر الواقع الراهن عصي على التغيير، وغير قابل لأي تحسين. نُدفع نحو الإيمان بأنه لا أحد يملك القوة اللازمة لتغييره. نبقى مشلولين إذن، مجمّدين، في حالة من العجز. وشللُ الفكر هذا هو العائق الأكبر الذي لا بد من التغلب عليه وتجاوزه. ما إن يُدحر شلل الفكر حتى يصبح كل شيء ممكنا.

***

لا يطالب كتاب «الثورة بلا قيادات» بأي إطاحة عنيفة للإدارة، أو أي شيء آخر. فكل ما هو جدير بالتغيير يمكن تغييره من دون اللجوء إلى العنف؛ ما نريده هو ثورة لطيفة، قائمة على توظيف قوة أكثر دواما وأنجح إقناعا من أي عنف - قوة أفعالنا نحن واقتناعاتنا. من شأن أقصى حالات القمع أو العدوان الوحشي أن يبرر العنف، ولكن نادرا فقط، وبعد استنفاد جميع البدائل غير الفتاكة بما فيها العزل، والمقاطعة، والتمرد، فقط.

بدلا من ذلك، يدعو كتاب «الثورة بلا قيادات» إلى إقامة نظام بديل وأفضل، باتخاذ خطوة صغيرة تلو أخرى.

(*) بانغلوس هو معلم كانديد في رواية فولتير الشهيرة «Candide» أو «المتفائل» التي كتبها في العام 1759. [المحررة].

لا بد من استرجاع السلطة وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين - إلى أولئك الذين تمادوا، إلى الآن، في التخلي عنها. ما من حكومة ستبادر إلى إقرار هذا، وما من سياسي سيعلن افتقاره إلى الأهمية. غير أننا لسنا في حاجة إلى أوامر من السلطة كي نبادر إلى الإمساك بزمام التحكم. يمكن للأمر أن ينجح على أبسط المستويات، كما في إطارات أوسع وأرحب.

لا حاجة، كما لا لزوم، إلى أن يكون التنظيم الذاتي تدبيرا عدائيا. ببساطة، بادروا إلى التكلم مع جيرانكم. تعرفوا على الهواجس المشتركة، ثم بادروا إلى التحرك والفعل. أسِّسوا منابر لمناقشة القضايا العامة، أديروها باحترام وشمول، ادعوا جميع المهتمين إلى الحضور – وإلى الكلام.

بهذه الطريقة، ستتمكن صيغ التنظيم هذه من الفوز بالمشروعية، وهي مشروعية موافَقة شعبية فعلية مترتبة على المشاركة. سرعان ما سيشير السياسيون إلى هذه المنابر الجديدة، ومن ثم الانحناء أمامها، وصولا، ربما، إلى إخلاء المسرح لها.

ينطبق الأمر نفسه على مكان العمل. سبق للاتحادات أو النقابات أن حققت هذه الغاية التنظيمية، ومازالت قادرة، إذا كانت شاملة وديموقراطية حقا - وغير محظورة. بيد أن الأمر يمكن أن يحصل على نحو غير رسمي أيضا. من شأنه أن يبدأ ببضعة أشخاص يلتقون أسبوعيا على فنجان قهوة، وبنمو اللقاءات وترسخها، سينتبه المسؤولون إليها. فالسلطة الحقيقية لا تأتي من تأكيد القواعد والتهديدات، بل من احتشاد الأصوات الشريفة والصادقة، ومن الأفعال المخلصة. وحين تكون هذه القوة مستدامة، بعيدة عن الفساد، ومدفوعة بهواجس حقيقية، فلن تكون قابلة للمقاومة. وهكذا تستعاد السلطة.

يشكل كتاب الثورة بلا قيادات تحديا للاختيار البالي بين الأسواق الحرة من ناحية والتحكم الحكومي - الرسمي من ناحية أخرى. هناك طريقة أفضل تحتفل بسلطة العاطفة والمبادرة الفرديتين وتُطلقها، مع بقائها في الوقت نفسه حريصة على التعبير الموازي عن النزوع الإنساني المتجذر، ولكن الأقل رواجا: الاهتمام بالآخرين، وتحمل المسؤولية عن الخير العام، مع نوع من الإيمان بأن أهم الأشياء في الحياة - روابط المودة والمحبة والغاية - لا يمكن شراؤها، بل يجب استحداثها، والسعي إليها، وعيشها.

غير أن هذا كله مشروط بالتغلب على الخوف - خوف البعض من البعض الآخر، الخوف من السخرية أو الإخفاق، والأهم من ذلك الخوف من قوتنا المعتبرة، التي

مازالت مقيدة. إن هذا الخوف هو الذي توظفه السلطة، بل تعوِّل عليه في الحقيقة إذ تزعم: «وحدنا نحن نستطيع حمايتكم». غير أن ذلك الزعم بات يفقد مصداقيته باطراد أمام القوى الكوكبية الخارجة عن السيطرة بشكل متزايد، بدءا من الإرهاب وتغير المناخ، وصولا إلى الهشاشة الاقتصادية. وبالفعل، لا تبدو محاولات الحكومات الرامية إلى فرض النظام، عبر القوة أو التشريع عاجزة وحسب، بل قد تكون مؤهلة لمفاقمة المشكلات التي تزعم حلها. والأسوأ من ذلك أن تلك الحكومات أقنعتْنا، نحن أصحاب القوة والسلطة الأكبر في الحقيقة، بأننا عاجزون.

جرى إسكاتنا عبر الإيمان الطاغي بعدم وجود نظام أفضل من النظام الراهن القائم على رأسمالية الربح والديموقراطية التمثيلية، مع أن ديموقراطيتنا باتت في الحقيقة مختطفة من قبل أولئك الذين يسطون على أكبر الأرباح. جرى تخويفنا من قبل التنمر المتكرر بأن الأمر الواقع يمثل قمة التقدم الإنساني إلى الآن، مع أنه لا يمثل، بما فيه من لامساواة، من إهمال لمصير كوكبنا، ومن لا إنسانية في التعامل مع أشقائنا البشر، إلا أسوأ وأبشع الوقائع من نواح كثيرة. صمتنا يسمح لهذا العار بالاستمرار، ولهذا الظلم العميق بأن يصبح أبديا. وهذا الصمت بالذات هو الذي يجب كسره الآن، عبر المئات من أفعال البناء الرامية إلى إنشاء عالم أفضل، عبر المئات من التحركات التي تعلن أن هناك طريقة أفضل بكثير لتنظيم وتقرير مصائر حيواتنا معا. وهذه الأفعال والتحركات هي أفعال وتحركات ثورية، على رغم أنها سلمية.

وبجملة تلك الأفعال والتحركات يمكن لأُفق جديد أن ينفتح، لإمكان مسعى إنساني أكثر إثارة وأغنى إلهاما بما لا يقاس مما يقدمه أسلوب التفكير الراهن. لا يشكل التقدم الاقتصادي معيارا لهويتنا، تماما كما لا يجوز تمكين ساستنا المتخاصمين من تحديد مدى قدرتنا على التعاون. نحن أكبر بكثير من ذلك. وهذه الإمكانية لا يمكن تحديدها؛ يمكن فقط تفعيلها. لا يمكن لهذه الثورة إلا أن تنجح، إلا أن تبدأ بالفعل، بلا قيادة: تحت قيادتنا نحن - متحكمين، أخيرا.

كارن روس

نيويورك

أكتوبر 2011

المقدمة

إن هي إلا حافة الهاوية!

هاكم بضع قصص من القرن الواحد والعشرين الفتي:

لم يستغرق انتشار فيروس H1N1 لـ «إنفلونزا الخنازير» الذي ضرب المكسيك أوائل العام 2009، في سائر قارات كوكب الأرض، باستثناء القطب الجنوبي، سوى عدد قليل من الساعات والأيام. جهدت السلطات لاحتواء انتشار المرض. فاقدة الأمل في الحيلولة دون استيراد العدوى، لاذت حكومات معينة بتوجيه موازين حرارة بعيدة نحو ركاب الطائرات الواصلين لقياس درجة حرارة أجسادهم. ومنظمة الصحة العالمية، المسؤولة عن تنسيق محاربة المرض، اعترفت بعد بضعة أشهر من الظهور الأول للفيروس ببقائها عاجزة عن مواكبة التدفق الواسع للبيانات الصادرة عن الأجهزة الطبية الوطنية. وتبين لاحقا أن الفيروس بات خارج دائرة السيطرة.

«إذا لم تكن هذه البيانات مشحونة بما يكفي من الأسى والكرب، فإن الأرض التي نقف عليها تبدو هي الأخرى أقل ثباتا مما كانت عليه من قبل»

ذات يوم أحد في ذلك العام نفسه، تعرض واعظ من إحدى الطوائف السيخية للهجوم إبان صلاة كانت تقام في العاصمة النمساوية فيينا. انقضّ ستة رجال مسلّحين بالسكاكين وبمسدس واحد على سانت راماناند Sant Ramanand الذي قضى نحبه في اليوم التالي. وفي غضون بضع ساعات تفجّرت أعمال شغب واسعة في طول إقليم البنجاب، موطن طائفة الواعظ، وعرضه. ومع حلول الليل - بعد نحو ست ساعات من موت سانت راماناند - كان عدد غير قليل من الناس قد قُتلوا في أحداث الفوضى التي خضّت بلدات البنجاب ومدنه. آلاف السيخ نزلوا إلى الشوارع، تصادموا مع عناصر الشرطة، وأشعلوا النار في المباني والسيارات. الطرق الرئيسة سُدّت بالإطارات المشتعلة والعصي. القطارات هوجمت في عدد من الأمكنة. لم تتلق السلطات أي إنذار باحتمال حصول الانفجار.

وذات أصيل أحد أيام العام 2010 هوى معدل داو جونز الصناعي نحو ألف نقطة - الهبوط الأكبر في يوم واحد عبر تاريخ الداو - في أقل من ثلاثين دقيقة. استغرق تفسير ما حدث من قبل المسؤولين عن ضبط الأمور مدة خمسة أشهر. ووفق تقرير هيئة السندات والتبادل (SEC) كان التدهور السريع ناجما عن مبيعات ضعيفة أقدمت عليها إحدى شركات الصناديق المتبادلة. بدأت الشركة ببيع عقود مستقبلية بقيمة أربعة مليارات ومائة مليون دولار عبر تجارة الحساب، واقعة في خطأ الاكتفاء بأخذ الحجم، دون الزمن والسعر، في الحسبان. المشترون، بمن فيهم تجار «الدورات السريعة» مدمنو عقد صفقات بيع وشراء كبيرة لاستغلال هوامش الأسعار الضيقة في أي سوق ديناميكية، سارعوا إلى شراء العقود. ومع تسارع عمليات بيع العقود، بادر حساب البائعين إلى مضاعفة الحجم عبر تفريغ العقود على نحو أسرع، ما أدى إلى مزيد من الهبوط في الأسعار. ثم ما لبث انهيار السيولة أن طغى على سوق السندات. حشد كبير من التجار انسحب من السوق. ارتدّ البعض إلى اعتماد الأجهزة اليدوية غير أنهم أخفقوا في مواكبة تضخم الحجم. فمع غوص السوق باتت الأسهم العائلية الاسمية تباع بأبخس الأسعار. وتقرير الـ «إس إي سي» انتُقد على نطاق واسع لأنه لم يطرح أي وصفة ناجحة لكيفية الحيلولة دون مثل هذا الخلل في المستقبل[1].

في صيف العام 2008 زادت أسعار الغذاء زيادة درامية مثيرة في كوكب الأرض من جراء، تحليق مفاجئ لأسعار النفط، على ما بدا، على الرغم من أن أسباب القفزة الصاعدة غير مفهومة تماما. قد يكون أحد العوامل متمثلا في استحداث عمليات دعم إنتاج الإيثانول (الكحول الأثيلي) في كونغرس الولايات المتحدة. أما المضاربة فاحتمال آخر. وما لبثت الأسعارِ الصاروخية المحلقة أن تمخضت عن سلسلة من أعمال الشغب والتوترات السياسية في القاهرة وإندونيسيا وفي عدد من البلدان الأخرى، وعززت نزوعا ناشئا سلفا أطلق عليه البعض اسم «انهيار غذائي» ناتج من عرض كوكبي ثابت مقابل طلب صاعد[2]. أسعار سلع معينة مثل الأرز والقمح قفزت إلى أرقام قياسية، مطلقة أحداث شغب غذائية من هاييتي إلى مصر إلى بنغلادش والكاميرون، حافزة الأمم المتحدة على مناشدة العالم تقديم مساعدات غذائية إلى ثلاثين بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء.

ردا على هذه الظاهرة، بادرت الشركات، بل الحكومات في بعض الحالات، في بلدان غنية ماليا لكنها فقيرة غذائيا، مثل كوريا الجنوبية والسعودية، إلى شراء الأراضي والحقوق الزراعية في بلدان فقيرة ماليا لكنها غنية أرضا. فشركة «ستار» (النجمة) السعودية تخطط لإنفاق ملياري دولار في الأعوام القليلة المقبلة لتأمين وتطوير نصف مليون هكتار من الأرض في الحبشة، إحدى أفقر الدول في العالم- وأكثرها تعرضا للجوع[3]. ما يصل إلى نحو مليون هكتار من الأرض - مساحة تزيد على ضعف حجم بريطانيا - تم شراؤها في السنوات الأخيرة أو هي قيد التفاوض من قبل حكومات ومستثمرين أغنياء، متمتعين في الأغلب بدعم من الدولة. فشركة دايوو Daewoo الكورية الجنوبية اشترت حقوق ما يقرب من نصف الأراضي الزراعية المتوافرة في مدغشقر. وهذه الصفقة ساهمت بدورها في إحداث انقلاب على الحكومة المالاغاشية التي وقّعت الصفقة. وهذا الانقلاب تمخض عن عدم استقرار سياسي في مدغشقر مازال متواصلا حتى كتابة هذه السطور.

وفي وقت أبكر من القرن، ثمة طالب هندسة عمارة مصري مقيم في هامبورغ أصابه الرعب عند الاطلاع على تقارير عن حملة روسيا الوحشية ضد انفصاليين، مسلمين بأكثريتهم، في الشيشان بالقفقاس، وهي حرب قلما وصلت أنباء فظاعاتها إلى قلاع الغرب المثقلة جدا بالمعلومات. أسهمت الحرب الشيشانية في تأكيد رأيه القائل

بتعرّض المسلمين للاضطهاد الكوكبي. راح محمد عطا يتردد على جامع محلي اطّلع فيه، كما عُلِمَ لاحقا، على مفهوم الجهاد، الذي هو نوع من النضال الشخصي للتحرر.

شَقّ محمد طريقه إلى باكستان ليلتحق بشبكة إرهابية معروفة باسم «القاعدة» كان قد أسسها - وموّلها - رجل متوسط العمر كان هو نفسه قد أصبح متطرفا من جراء الاحتلال السوفييتي لأفغانستان المسلمة - جنبا إلى جنب مع الوجود العسكري لأمريكا في بلده وموطنه المملكة العربية السعودية. وفي انتصار المجاهدين الأفغان على قوات الاحتلال السوفييتية اهتدى أسامة بن لادن إلى مصدر إلهامه الموحي بإطلاق نوع من الجهاد الكوكبي. وكان محمد عطا سيصبح طيار البوينغ 767 التجارية الأمريكية التي ستصطدم بالبرج الشمالي لمركز التجارة العالمي بنيويورك. ماشيا إلى العمل في ذلك الصباح الرهيب، سمعتُ طائرته محلّقة في الأعالي.

فِعْلةُ هجمات 11 سبتمبر المنفردة أسهمت في إطلاق الاجتياحين التحالفيين لبلدين، مع مزيد من التغييرات الهائلة، المعقدة، وغير القابلة للتنبؤ. تعرّضت الهجمات لعملية تشريح ممتازة في تقرير لجنة 11 سبتمبر لدى الكونغرس، ذلك التقرير المؤلف من أكثر من ثمانمائة صفحة لوصف مقدمات وتسلسل هذا الحدث الوحيد، وإن كان لافتا - وقد كان موجزا ومكثفا.

وعلى نحو أقرب، أدت عمليات تخلُّف بضع مؤسسات رهن عقارية متمركزة في ما لا يزيد على ثلاث ولايات أمريكية عن تسديد ما عليها من مستحقات، وفي فترة زمنية قصيرة جدا، إلى إحداث انهيار اقتصادي كوكبي أفضى - من بين أشياء أخرى كثيرة، وكثيرة جدا - إلى تداعي عدد غير قليل من البنوك الأمريكية الراسخة منذ زمن طويل في الولايات المتحدة، وكذلك إلى فرض عملية إنقاذية لبنوك أخرى بتكلفة بلغت 700 مليار دولار. ولم تكد الثقة بقدرة البنوك الأمريكية على الوفاء بالتزاماتها تتعرّض للانهيار حتى صار تقلص الأرصدة عدوى سارية عبر كوكب الأرض، ما أدى وبسرعة إلى تدمير كل من البنوك المثقلة بالودائع من جهة، وودائع زبائنها من جهة أخرى. البنوك في آيسلندا أفلست بين عشيّة وضحاها، ما أدى إلى الإجهاز بضربة واحدة على مدّخرات مودعين في المملكة المتحدة. ومضاعفات ذلك الحدث استمرّت في تأخير التحاق آيسلندا بركب الاتحاد الأوروبي، في حين أسهم الانهيار المالي في بريطانيا، من بين أمور أخرى، في اعتماد

أقسى تدابير التقشّف وتخفيضات الإنفاق الحكومي منذ عقود كثيرة، بما في ذلك تقليص ميزانيات التعليم العالي بنسبة 70 في المائة. وفي هونغ كونغ فقد الآلاف من صغار المستثمرين والمتقاعدين فجأة «سنداتهم الصغيرة» في ليهمان بقيمة مليارات الدولارات، حين تعرّضت مؤسسة ليهمان إخوان، التي أسست في العام 1850، للانهيار في الولايات المتحدة[4].

أسباب «الانهيار المالي» كانت متشعّبة ومازالت قيد النقاش. ثمة الإقراض الشره من قبل البنوك، الاقتراض غير الحكيم من قبل المولعين بشراء البيوت، قيام الحكومة بحلحلة التشريعات المفعّلة مع القصد الجدير بالتمكين لقدر أوسع من امتلاك البيوت: ربما كان لكل من هذه العوامل دوره. غير أن البعض أشاروا إلى سبب أكثر عمقا وهو التفاوت المتنامي في أمريكا بين الأغنياء من ناحية وسائر الآخرين جميعا من الناحية المقابلة، الأمر الذي أدى إلى دفع الطبقات الوسطى ذات المداخيل المستنقِعة إلى الزيادة المطّردة للاقتراض للحفاظ على مستوياتها المعيشية في زحمة تكاليف متصاعدة.

وعامل محيّر آخر لوحظ بالكاد. النماذج الإحصائية المعتمدة من قبل البنوك لروز مخاطر حزَم عمليات الرهن كانت بالية: لم تكتفِ بالاستخفاف بحجم وخطورة عمليات الرهن الثانوية متزايدة الشيوع، بل دأبت هذه النماذج على الاستهانة بالترابط داخل أسواق الإسكان والرهن، على الصعيدين المحلي والوطني. فطغيان عمليات الرهن الثانوية القائمة على شعار «لا سقوط للمال» في ظل ارتفاع نسبة القرض إلى الوديعة، لم يعنِ سوى تمخّض أي زلّة صغيرة في الاقتصاد عن صيرورة أعداد هائلة من الرهونات غير قابلة للتسديد على نحو مباغت، وتخلف المشترين عن الدفع. كانت البنوك قد استخفّت بمدى احتمال تمخّض أمر معين، وبسرعة، عن أمور كثيرة أخرى. استهانت البنوك بالتعقيد.

ومهما كان السبب، فما من حكومة كانت جاهزة لمواجهة الانهيار الذي حلّ من دون إنذار تقريبا. فرئيس الجمهورية آنذاك جورج دبليو بوش قال لاحقا إن الأزمة قد «دوَّخَتْهُ»، معلنا أنه افترض أن من شأن أي مشكلات تسليفية كبرى أن تكون من صنع أجهزة الضبط أو مؤسسات الاعتماد[5]. وكان سيل التأثيرات المضاعفة لـ «الانهيار المالي»، التي كان كثير منها سيفعل فعله لاحقا، مشتملا على فقدان عشرات

الملايين من فرص العمل في طول كوكب الأرض وعرضه، مع تحوّل غير قابل للرّوْز، ولكنه لافت للسلطة من الغرب إلى الشرق من جراء تزايد التعويل الكثيف للولايات المتحدة على شراء الصين ما تقرب قيمته من تريليون دولار من الدين الحكومي الأمريكي لتمويل عملية الإنقاذ الحكومية بالكفالة.

***

مسارات العبور الشاقة والمتعرجة، من أسباب قصص القرن الواحد والعشرين هذه إلى نتائجها، لا تتّضح إلا استعاديا عبر فصل الخيوط عن عش الجرذان المحيّر لأحداث متزامنة - فصلا يكاد يكون نوعا من الممارسة المصطنعة والمضلّلة. بيد أن هذه القصص ليست خارقة. إنها أنموذجية بالنسبة إلى عصر واسع الترابط، حيث تكون مليارات البشر مطّردي التفاعل، في ظاهرة غير مسبوقة كليا بصعوبة بدأنا نحاول استيعابها. هذه الأحداث لم تكن قابلة للتنبؤ بالنسبة إلى جُلّ النظريات التقليدية على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

قد يرى البعض شواشا Chaos في هذه الأحداث، أو مجرد تتابع عشوائي لأسباب ونتائج. فهذه الأحداث لا توحي بأي تسلسل مهيكل لتجارب سابقة - لدى كيانات، دولا كانت أو أفرادا، متكشفة وفق نظريات معتمدة في العلاقات الدولية أو علم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، قابلة للتكهن أكثر الأحيان، ومنفتحة على الإدراك في إطار نماذجنا النافذة. ليست زحمة الأحداث هذه شواشا، ولا هي كتلة عشوائية بلا معنى، إنها شيء آخر. إننا بصدد تدبير جديد - تعقيد - يتطلب أدوات جديدة: علم منظومات مركبة. ثمة رواد في ميادين كثيرة يستخدمون تقنيات من قبيل النمذجة المستندة إلى الوكالة والتحليل المتشابك للشروع في تقديم رؤى قوية جديدة مخترقة لهذا التعقيد المتعاظم.

بيد أن هذا العالم الجديد يشترط شيئا آخر يتجاوز أدوات جديدة للتأويل أو التفسير. فهذا العالم يتحدى قدرة البنى والمؤسسات القائمة على فهم الأحداث وفصلها. حتى كبار موظفي الحكومات يسلّمون بتدهور نفوذ الدولة: «نحن في عالم باتت جملة الحكومات فيه أقل نفوذا مما كانت ذات يوم»، قال أحد كبار موظفي وزارة الخارجية الأمريكية أخيرا، مستخلصا بحصافة: «دعونا إذن نتعامل مع العالم كما نراه الآن!»[6]، ثمة تقارير سرية وجيزة معدّة للأمين العام للأمم المتحدة سجلت تدهور أهمية ليس الأمم المتحدة بالذات فقط، بل جميع الحكومات على صعيد

إدارة جملة مشكلات العالم السياسية، والاقتصادية، والبيئية الأكثر إلحاحا، ملاحظة بمرح أن «قابلية كوكبنا لإدامة الحياة، كما نعرفها، خاضعة لضغوط هائلة»[7]. وقد علّق براغ خانا Parag Khannah قائلا:

> تقوم العولمة... ببعثرة النفوذ بعيدا من الغرب على نحو خاص، ولكن أيضا بعيدا من الدول باتجاه المدن، والشركات، والجماعات الدينية، والمنظمات الإنسانية غير الحكومية والأفراد ذوي النفوذ الاستثنائي الخارق، من الإرهابيين إلى روّاد الأعمال الخيريّة - الإنسانية: الطاقة المعطّلة هذه لن تنقلب في عقود - إن لم يكن في قرون[8].

***

رأى تيموثي غارتون آش Timothy Garton Ash أن هذا العالم «ليس نظاما عالميا جديدا بل فوضى عالمية جديدة. رآه عالما مشكاليا - فسيفسائيا، محموما، دائبا على تفريخ نزاعات مستقبلية»[9]. أخفقت الحكومات في التنبؤ بالانهيار المالي، كما أخفقت في التنبؤ بـ 11 سبتمبر. مناهجها البليدة في إدارة كل من الهشاشة الاقتصادية والإرهاب - جنبا إلى جنب مع مشكلات كوكبية أخرى - غير كافية، بل ذات نتائج معكوسة أحيانا.

يزعم السياسيون أن القرارات السليمة مشروطة بكونهم هم، وليس غيرهم، في السلطة، مما يلزمنا بتحمل جولات شاقة من الحوار السياسي الميسر بشأن مشكلات مزمنة ومتجذرة، مع أن التحليل الأكثر دقة لهذه المشكلات يفضي إلى نتيجة أكثر إزعاجا، نتيجة توحي بعدم وجود أي سياسي أو حكم، مهما كان حكيما، ومهما كان على صواب، قادر على حلها. ونحن مدركون لهذا بطريقة ما. فالإحباط مع السياسة التقليدية نراه صاعدا في كل الأمكنة، مقلّصا نسبة المقترعين وصابّا الزيت على نار السخط الشعبي. السياسيون أيضا يستطيعون تلمّس المزاج، بيد أنهم عاجزون عن تقديم أي وصفة سوى مزيد من السياسة نفسها، منكّهة ربما بقدر من النزعة الشعبوية الخطرة والجوفاء.

يتطلب العالم الجديد شيئا آخر، شيئا يتجاوز مزيدا من الوعود، شيئا يتجاوز النظريات والتفسيرات الجديدة، شيئا يستطيع ربما، ربما فقط، أن يؤدي، على الأقل، إلى إشعارنا بأن الأدوات قد تكون متناسبة مع المهمة. فهذا العالم الجديد يشترط اجتراح سياسة جديدة.

***

جملة المشكلات المترتبة على تغير المناخ، وتفشّي الإرهاب، وتوالد الحروب المتواصلة في أمكنة كثيرة تتحدّى التفاهم أو الحل، وحيث الانتصار أو الهزيمة أمران يبدوان بعيدين(*)، مع نوع من الهشاشة الاقتصادية الأبدية - إنها منذ الآن مشكلات مألوفة ينوء تحت ثقل وطأتها هذا القرن المضطرب الفتيّ. مشكلات يسهل تعريفها: بلا حدود، نتاج العالم «المعولم» (أو المكوكب) الجديد. غير أنها تبدو في الوقت نفسه عصيّة: ما من فرد يمكنه أن يعالجها على ما يبدو.

بدلا من ذلك تزعم الحكومات، وروابطها - الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومؤتمر كوبنهاغن أو الدوحة الدولي - بالانطلاق من دورها المكرّس، أنها مُمْسكة بزمام هذه المشكلات. ما من يوم إلا ويشهد قمة، أو تصريحا، أو قرارا يدّعي تناول هذه العلل المقلقة. إنها مادة فيديوية لا نهائية عن النشاط، مادة مرهقة إذا ما شوهدت تفصيلا، بيد أنها مطمئنة بفاعليتها المتواصلة وطوفان لَغْوِها- على الأقل، تلك هي غايتها.

يصيح الساسة قائلين: «ثقوا بنا! نحن ممسكون بزمام التحكم في هذه الأمور». غير أن المؤشرات تقول غير ذلك وبقدر متزايد من الإصرار. لكم أن تروزوا المُخْرَجَات، لا الوعود المقطوعة. انظروا إلى مشكلتين مألوفتين.

في قمة كوبنهاغن بشأن تغير المناخ العام 2009، ثمة تفاوض دولي مكثف دام عامين، شارك فيه مئات المندوبين من جُل بلدان العالم، وآلاف جماعات الضغط واللوبيات، تمخّض في النهاية عن وثيقة قصيرة بصفحتين مُلئتا بنثر كُتب على عجل من دون رعاية لقواعد اللغة، لا تعرض سوى أكثر تصريحات القلق تعميما عن مشكلة تغير المناخ ومن دون أي تعهدات ملزمة بالحدّ من الانبعاثات الكربونية أو التعويض على الأكثر تأثرا بمفاعيل تلك الآثار المتشعبة.

وعلى الرغم من العضوية الكوكبية الشاملة لجميع بلدان العالم، فإن البيان سُلق على عجل في ساعات المؤتمر القليلة الأخيرة في جلسة داخل غرفة مغلقة ضمّت كلا من الصين، والبرازيل، والولايات المتحدة والهند. أما حاجات أولئك الأكثر تأثرا بتغير

(*) المسؤول الأول عن القوات المسلحة البريطانية، السير ديفيد ريتشاردز Sir David Richards، قال لـ «بي. بي. سي» في نوفمبر 2010 إن «القاعدة» يمكن «احتواؤها» فقط، لا هزيمتها، مضيفا أن المرء لا يستطيع إلحاق الهزيمة بـ «فكرة»، «لا نستطيع إلحاق الهزيمة بالقاعدة، يقول رئيس قوات المملكة المتحدة المسلحة»، موقع «بي. بي. سي» الإلكتروني، 14 نوفمبر 2010 . [المؤلف].

المناخ مثل بنغلاديش أو البلدان الجزيرية المنخفضة التي باتت فاقدة لمساحات من الأرض سلفا من جراء ارتفاع مستوى البحار، فقد تمّ تجاهلها.

عملية كوبنهاغن كانت هائلة التعقيد، منطوية على جملة من «مسارات» التفاوض في محاولة لطرق أبواب حشد الجوانب المختلفة لمشكلة تغير المناخ، بما فيها الغابات، ونقل التكنولوجيا، وحماية المحيطات جنبا إلى جنب مع مسائل «الصورة الكبرى» ذات العلاقة بالانبعاثات الكربونية وكيفية تمويل تكاليف التكيف مع الآثار الناجمة عن درجات الحرارة المرتفعة. وعلى الرغم من تكريس آلاف الساعات لبحث هذه القضايا الفرعية المتشعبة على امتداد العامين السابقين، فإن أيا منها لم يُتَطرق إليها في النص الأخير.

وفي كانكون، بعد عام واحد، نجح المندوبون في الاتفاق على أن دولهم راغبة في حصر الاحترار الكوكبي بدرجتين مئويتين - بمستوى الخطر، عند الخط الأحمر، ذلك المستوى الذي حذرت مادة جديدة في مجلة «نيتشر» (الطبيعة) من احتمال خروج تزايد الاحترار معه من دائرة أي تحكم. بُولغ في الترويج الواسع للمؤتمر بوصفه مؤتمرا «ناجحا» لأن المضيفين المكسيكيين نجحوا في تأمين التوافق على قضايا مفتاحية، بما فيها تمويل التكيف المناخي في البلدان الأفقر. غير أنه لم يحصل أي توافق حول كيفية الحيلولة دون حصول التغير المناخي - أي توافق على أهداف الانبعاثات الكربونية التي يجمع العلماء على ضرورة بلوغها. كتبت الإيكونوميست تقول إن مؤتمر كانكون كان ناجحا في إنقاذ «عملية» مفاوضات الأمم المتحدة المناخية؛ غير أن دوره في إنقاذ المناخ كان أقل وضوحا[10].

أخيرا، تحدث برنامج الأمم المتحدة البيئي عن أنه من المحتمل بقوة أن يتجاوز معدل الاحترار العالمي مستوى الدرجتين المئويتين، وإن نفّذت الدول جميع التزاماتها على صعيد اختزال الانبعاثات الكربونية، بما فيها تلك التي أُقرت في كوبنهاغن. وخارج نطاق التنبؤات والالتزامات، وفي العالم الفعلي لأجواء كوكب الأرض، حيث يتم رَوْز النجاح أو الإخفاق فعلا، فإن تركّز غاز الفحم في الجو بقي متواصل التزايد من دون توقف. في العام 1992، حيث عقد الاجتماع الدولي الأول لبحث موضوع التغير المناخي(*)، كان تركز الكربون في الجو بمعدل 354 جزءا في كل مليون. أما في العام 2010 فإن ذلك المعدل كان قد زاد بنحو 10 في المائة، بسرعة تزايد غير مسبوقة.

(*) ذلك الاجتماع الذي عرف باسم «قمة الأرض» في ريو دي جانيرو . [المؤلف].

في الوقت نفسه، شهدت السنوات التي أعقبت انهيار 2008 - 2009 المالي مباشرة سلسلة طويلة من النقاشات التي دارت في لجان الـ«جي 8»، والـ«جي 20»، والأمم المتحدة، وبال، تلك النقاشات التي حاولت الإفضاء إلى التوافق على معايير وقواعد جديدة من أجل منع أي تكرر للانهيار المدمّر. بيد أن التدبير البسيط الوحيد الذي كان من شأنه، باعتقاد جُل المحللين المحايدين النزيهين، أن يحول دون حصول الانهيار مرة أخرى، أي تدبير اعتماد سقف أعلى لشروط إقراض البنوك على نحو جوهري، لم يظهر في أي مكان من الوابل المربك لطوفان التصريحات والالتزامات المتدفقة عن سلسلة جديدة من فرق العمل، ومن اللجان المتخصصة، ومن «كلاب الحراسة». وهذا الغياب لم يكن بلا سبب.

على الرغم من أن العولمة تتكثف بسرعة، مبرزة آيات صرامتها وتأكيدها أكثر فأكثر، فإن مكافآتها لا تصب غالبا إلا في جيوب أقلّية معينة، على ما يبدو، فشريحة الواحد في المائة العليا من سكان الولايات المتحدة نالت نحو 25 في المائة من مجمل الدخل، وهي النسبة الأعلى منذ العام 1928[11]. مداخيل منتسبي الطبقة الوسطى متقهقرة، في حين أن تكاليف العيش ثابتة. وفي الوقت نفسه، نرى أن حيوات كثيرين من الأشد فقرا باتت أسوأ فعلا.

على كوكب الأرض، هناك أكثر من مليار إنسان مازالوا يعيشون على ما هو أقل من دولار واحد للفرد في اليوم؛ وثمة ملياران يعيشون على دولارين بائسين للفرد في اليوم. ومع أنه من السهل التعامي عن ألوان بؤس الحياة في الصومال وبنغلاديش، فإن ما يثير قدرا أكبر من الدهشة هو أن طفلا من كل خمسة في مدينة نيويورك معتمد في بقائه على القسائم الغذائية، في حين ينعم مصرفيو غولدمان ساكس Goldman Sachs بعلاوات تصل إلى نحو 700 ألف دولار لكل منهم، وأرباب الصناديق المشتركة يقيمون حفلات تصل تكاليف كل منها إلى مئات آلاف الدولارات. في العام 2011، مع مبادرة كبار المصرفيين إلى إعلان وجوب انتهاء «أعوام الاعتذار»[12] أظهرت إحدى الدراسات أن سبعة ملايين من البريطانيين الأشدّ فقرا كانوا قد رأوا تدهور مستويات معيشتهم بنسبة 10 في المائة الهائلة إبان العقد الماضي[13]. وفي العام 2009 كان واحد من كل سبعة أمريكيين فقيرا، وهي النسبة الأعلى منذ خمسين سنة. في بعض مناطق أمريكا يتراجع معدل العمر فعلا بسبب

الفقر، مع أن معدل الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية أعلى هنا من أي مكان آخر على كوكب الأرض.

نظرا إلى أن العالم كله، باستثناء كوريا الشمالية، يتبنى النظام الرأسمالي، فإن هذا التفاوت يتصاعد في جميع الأمكنة، بين البلدان وداخلها على حد سواء. ففي الصين، تمخض استحداث اقتصاد السوق عن تحرير مئات الملايين من الفقر. غير أنه أدى في الوقت نفسه إلى خلق أسوأ ألوان التفاوت واللامساواة في آسيا كلها، باستثناء نيبال الخاضعة حتى وقت قريب جدا لنظام حكم ملكي أوتوقراطي: ثمة تقديرات رسمية تشير إلى أن نسبة 1 في المائة من العائلات الصينية تنعم بنسبة تتراوح بين 40 و60 في المائة من ثروة العائلات الصينية كلها[14]. أما في الهند فإن السياسيين مهجوسون بعناوين معدلات نمو الناتج المحلي، والأكثر ثراء دائبون على بناء قصور تكلفة الواحد منها مليار دولار، في حين أن مئات الملايين يعيشون في فقر شديد، ويعانون سوء التغذية - الحريرات الغذائية المستهلكة من قبل الأشد فقرا بقيت كما هي منذ ما يزيد على عقد. وما يزيد على نصف أطفال الهند الذين هم دون الخامسة من العمر يعانون آفة النمو البطيء أو المعوق للدماغ[15]. حتى في البلدان الشمالية التي يفترض أنها تسووية، نجد أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء تتسع بسرعة. وعلى الصعيد العالمي، ثمة نزوع جديد بات طافيا على السطح لا يكاد يلاحظ: بعد مستوى معين من التنمية، أولئك الذين هم على القمة يجنون فوائد هائلة، في حين كثيرا ما تغدو أحوال من هم في القاعدة أكثر سوءا بالفعل، فيما يبقى دخل مجمل السكان مستنقعا حيث هو إلى هذا الحد أو ذاك.

لا غرابة إذن أن يحظى هذا الأنموذج بقدر وافر وواثق من الترويج والإطراء بوصفه أنموذجا مثاليا من قبل المستفيدين منه. كثيرا ما يُكال المديح لفضائل هذا النظام حتى بات مرتديا ثوب نظام أخلاقي، حيث صار كل شيء يُنفذ باسمه مبررا أخلاقيا بوصفه جزءا من آليات السوق الضرورية مهما بلغت بشاعته.

يعرض المستقبل صورة مقلقة لقدر متعاظم من التنافس على الأسواق والموارد النادرة. فحرب السوق الكوكبية الشرسة تبدو كأنها موصولة بطاحونة دَوْس متسارعة مدفوعة بضغط دائم لخفض التكلفة وابتكار منتجات جديدة، بين براثن يأس متواصل لاجتذاب زبائن هم أنفسهم متضائلو الرضا باطراد قافزين من منتج

إلى آخر (كما تكشف الاستطلاعات)، ساعين إلى نوع من الإشباع - من الإنجاز - الذي لا يستطيعون الاهتداء إليه أبدا. ومع التحاق مليارات البشر بركب قوة العمل الكوكبية، لا تبقى أي فرصة عمل آمنة، ولا أي صناعة مستقرة، كما لا يمكن أن تظل أي مهنة بمنأى عن التعرض ذات يوم لخطر الشيخوخة والزوال.

ومع غياب الأمن الاقتصادي المتزايد، يزداد القلق الدائم الموازي والأكثر غدرا. وكما اعترف رسميون أمريكيون بقدر كبير من الصراحة بعد 11 سبتمبر، فإننا في «حرب طويلة» مع إرهابيين كوكبيين، حرب تبدو متزايدة طولا. فالحرب مع القاعدة تنتشر عبر جغرافية العالم مع تناسل فروعها. غزو أفغانستان الذي نقلتُ منطقه إلى الأمم المتحدة ذات صباح شتوي(*)، المبرر له كليا أن يطيح بالحكومة المستضيفة صراحة للمهاجمين، لم ينجح في تأبيد الحرب الأهلية بأفغانستان فقط، بل أطلق عملية انتشار اللااستقرار والعنف المفرط في المناطق الحدودية وعبر باكستان، حيث ما من مدينة رئيسية إلا وشهدت هجمات انتحارية متكررة شديدة العنف.

وفي «الوطن» يمكن العثور على الجهاديين العنيفين ليس بين المهاجرين والزوار فقط، بل في صفوف سكاننا نحن: ثمة «المجاهدة جين» التي تطرفت في ضاحيتها الفيلادلفية؛ وطبيب الجيش الأمريكي الذي قتل ثلاثة عشر وجرح ثلاثين في فورت هود. ثلث جميع المشبوهين المتهمين بالإرهاب في الولايات المتحدة هم مواطنون أمريكيون[16]. وخلافا للاقتناعات المعتمَدة بأن التخلف الاقتصادي هو منبع الإرهاب، فإن ضابط وكالة الاستخبارات الأمريكية المتخصص السابق مارك سيغمان Marc Sageman اكتشف في دراسة لـ 172 إرهابيا قاعديا أن الأكثرية كانت من الطبقتين الوسطى والعليا، جيدة التعليم، متزوجة مع أولاد، ومهنة محترفة أو شبه محترفة، مهندسين، ومعماريين، وعلماء، وأطباء غالبا. وفي بريطانيا، لم تأت عناصر الهجوم الانتحاري الذين قتلوا ستة وخمسين شخصا وجرحوا بضع مئات في مترو لندن وحافلاتها يوم 7 يوليو 2005، من المملكة العربية السعودية، بل جاءوا من ديوزبري وليدز. ومدّعو القتل الذين حاولوا تفجير قنبلة مسمارية في أحد الأندية الليلية بلندن في العام 2007 كان بينهم طبيب في جهاز الصحة الوطنية، بريطاني المولد، عالي التدريب.

(*) تضمنت الرسالة التبرير الحقوقي - الدفاع عن النفس - بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة بالنسبة إلى مشاركة المملكة المتحدة في غزو التحالف. [المؤلف].

من جراء انتشار التكنولوجيا - التي يمكن أن تكون بسيطة مثل الهواتف الخليوية والأسمدة - والمعلومات عبر الشبكة العنكبوتية - الإنترنت، باتت مجموعات صغيرة من المتطرفين مؤهلة تماما لقتل أعداد كبيرة من الناس. ففي اليابان، اكتشفت الشرطة أن طائفة الأوم شينريكيو كانت قادرة على إنتاج غاز الأعصاب القاتل المعروف بالسارين على شكل هباء جوي. ولو اختارت اعتماد هذا الأسلوب لتمكنت الجماعة المتعصبة من قتل مئات عديدة. غير أنها فضلت، بدلا من ذلك، نشر الصيغة السائلة الأقل سمّية للمادة، بيد أنها قتلت أيضا العشرات وجرحت أعدادا أكبر جروحا مريعة.

وفي أوكلاهوما، أقدم نيكولاس Nicholas وتيموثي ماكفي Timothy McVeigh على قتل 500 وجرح آلاف بشاحنة مفخخة أُعدت بتكلفة أقل من خمسة آلاف دولار. وبعد بذل سلسلة من محاولات الهجوم في العام 2010 لتفجير طرود ملغومة على عدد من الطائرات التجارية، أعلن الفرع اليمني للقاعدة عن «عملية النزف»، جزء من مقاربة جديدة قائمة على تجنب الهجمات الكبرى، والتسبب بدلا من ذلك في «الموت عبر ألف جرح وجرح». وأضاف الفرع: «لسنا في حاجة إلى توجيه ضربات كبيرة للإطاحة بأمريكا»؛ فالتكلفة الإجمالية لعملية الطرد الملغوم لم تتجاوز 4200 دولار، لكنها «ستكلف أمريكا وبلدانا غربية أخرى مليارات الدولارات ثمنا لتدابير أمنية جديدة. هذه هي التي نطلق عليها اسم الفعالية»[17].

سنويا يُنتَج ما بين 700 و800 ألف قطعة سلاح خفيف، إضافة إلى المخزون الهائل من الأسلحة التي هي قيد التداول، نظرا إلى أن أسلحة كثيرة تبقى مستخدمة عقودا بعد تصنيعها- فمقاتلو طالبان يحملون بنادق الكلاشنكوف المنتجة في ستينيات القرن العشرين أو أبكر[18]. وبلدان معينة مثل النمسا، وكندا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة تلتحق بركب كوريا الشمالية، والصين، وروسيا بوصفها أكبر الدول المنتجة لهذه الأسلحة، التي هي وسيلة الصراع الرئيسة في العالم كله. والتجارة السنوية المرخص لها بهذه الأسلحة تتجاوز ستة مليارات دولار[19]. ونشرة سمول آرمز سورفي (Small Arms Survey) تقدِّر أن هناك، كوكبيا، نحو 900 مليون قطعة سلاح خفيف، بعضها متزايدة الإتقان والتطوير باطراد: بنادق قنص قاتلة على بعد ميلين؛ وصواريخ محمولة قادرة على إسقاط طائرات تجارية؛ وألغام قادرة

على إغراق قطع بحرية حربية. ففي المكسيك، أقدم تجار المخدرات على استخدام الغواصات والصواريخ المضادة للدروع في الحروب الدائرة فيما بينهم ومع السلطات.

بيد أن ما يهدد إحساسنا بالأمن والرخاء لا يتمثل في الوفرة المتنامية للأسلحة والإرهاب - ما الذي يحمله ذلك الرجل هناك في عربة القطار على ظهره؟ وحسب. ففي بريطانيا ملايين من كاميرات الحلقات التلفزيونية المغلقة دائبة على إذاعة رسالتها عن افتقارنا إلى الثقة بعضنا ببعض. وبعض الكاميرات مزودة بمكبرات صوت تتولى إذاعة رسالتها التصويبية الموجهة إلى «اللااجتماعي». وفي بعض مراكز المدينة تعمد السلطات إلى نشر أجهزة منتجة للضجيج لا يمكن سماع زعيقها الرادع إلا من قبل صغار السن، مثل الكلاب أو الفئران المصممة بوصفها «أدوات إزعاج». راحت الشرطة تنشر طائرات غير مأهولة مجهزة بكاميرات عالية الحساسية لمراقبة حركة مرور السيارات والسكان، مع مبادرة الشركات الدفاعية إلى اجتراح تكنولوجيا عسكرية مؤهلة إلى الاعتماد من قبل الأجهزة الأمنية. وبعض الطائرات غير المأهولة مجهزة بمكبرات صوت تعيد بث الإرشادات الموجهة إلى الجمهور المدني[20]. ويقال إن ألعاب لندن الأولمبية في العام 2012 رُوقِبت من قبل عربات جوية قتالية غير مأهولة تابعة لسلاح الجو الملكي، عربات «يو سي ايه في» UCAVs، استُخدمت من قبل في أفغانستان ضد المتمردين.

في الوقت نفسه، يتولى في الولايات المتحدة ما يقرب من أربعة آلاف جهاز اتحادي، وولايتي، ومحلي، مراقبةَ السكان، مع استخدام ثلاثين ألف موظف لمجرد مراقبة الاتصالات الهاتفية وغير الهاتفية، بما يؤدي، وفق تعبير «واشنطن بوست» إلى خلق «مستوى جديد من المعاينة الحكومية» للمواطنين. آلاف الأمريكيين مشمولون ببيانات المعلومات الواسعة، بمن فيهم كثيرون ممن لم يسبق لهم قط أن اتهموا باقتراف أي مخالفة[21].

غير أن مبالغة هذه التدابير في التطفل لا تجدي على صعيد التخفيف من التوتر الواضح الطاغي على الأمكنة العامة، كما لا تردع العنف العشوائي شبه الطارئ. ففي العام 2008، تجادل كفن تريب Kevin Tripp مع أحد الغرباء على حاجز أحد المحال التجارية جنوب لندن. تصاعد الجدال. وطُرح تريب أرضا مصابا بجروح في الرأس. وقضى نحبه بعد ذلك في المستشفى. وفي بلتيمور، في العام 2010، أقدم رجل على قتل آخر بكتلة إسمنتية بسبب خلاف حول موقف سيارة.

بيانات الأبحاث تكشف أن حياة الألفة الجماعية في بريطانيا وأمريكا متدهورة. فعبر حساب عدد العزاب، أولئك الذين يعيشون وحدهم، وأعداد المقيمين في مساكن مستأجرة على نحو خاص، وأولئك الذين يقيمون فترات أقل من سنة، في منطقة معينة، اكتشف الباحثون أن كل الجماعات في بريطانيا كانت «أقل تجذّرا» مما كانت قبل ثلاثين سنة[22]. وبالمقارنة مع إحصاء أُجري في العام 1971 اكتشف الباحثون في جامعة شيفيلد درجات أعلى كثيرا من «انعدام الجذور» و«الانحلال» في الجماعات المعاصرة. ومعلّقا على هذه البيانات، قال قائد عملية البحث، الأستاذ الجامعي دانييل دورلنغ Daniel Dorling: «حتى أضعف الجماعات في العام 1971 كانت أقوى من أي جماعة الآن». نسبة 97 في المائة من الجماعات التي دُرست كانت قد أصبحت أكثر تمزقا عبر العقود الثلاثة الأخيرة. «يمكن عطف هذه التوجهات على احتمالات خوف أقوى، لأننا أقل عرضة لرؤية بعضنا حيوات بعض ولفهمها إذن».

وفي الولايات المتحدة، وإبان فترة زمنية موازية، تدهور مستوى استعداد الأمريكيين لاستقبال الناس في بيوتهم بنسبة 45 في المائة. وفي دراسته الكلاسيكية بعنوان باولنغ ألون (Bowling Alone)، تحدث روبرت بوتنام Robert Putnam عن مؤشرات تنافر وتمزق اجتماعي متصاعدة عبر الطيف. عضوية المنظمات الفرعية مثلا، حيث الأعضاء يحضرون اجتماعات منتظمة ويشاركون في نشاطات اجتماعية مثل نادي الروتاري، والمحافل الماسونية، ووحدات الكشافة والمرشدات... إلخ. تراجعت إلى النصف في السنوات الخمسين الأخيرة. آخرون يتحدثون عن أن الأمريكيين أكثر انعزالية - على نحو مدهش. فبين العامين 1985 و2004 تضاعف عدد الأمريكيين الذين أكدوا افتقارهم إلى من يثقون بهم حميميا ثلاث مرات. تزايد عدد الأسر ذات العائل الواحد، واكتشف إحصاء أمريكي في العام 2010 أن أكثر من 31 مليون أمريكي يعيشون فرادى، بزيادة 30 في المائة على ما كان في العام 1980[23].

وإذا لم تكن هذه البيانات مشحونة بما يكفي من الأسى والكرب، فإن الأرض التي نقف عليها تبدو هي الأخرى أقل ثباتا مما كانت عليه من قبل. وقعت البشرية في حماقة الاعتقاد أن من شأن دحر الطبيعة مرة يكفي لإبقائها مذعنة لمخططاتنا. مستويات البحار الصاعدة باتت تستدعي - أبديا - إخلاء عدد من الجزر المنخفضة. وفي أستراليا تستعر حرائق الغابات بضراوة جديدة ومرعبة، ملتهمة مدنا كاملة. حتى

المتشككون باتوا يرون قدْرا أكبر من الهشاشة والتقلب في المناخ - ما من شيء إلا وقد غدا أكثر حرارة وأكثر برودة، وأشد رطوبة وأقوى رياحا - مما كان من قبل. وهذا أمر منسجم مع نبوءات العلم. ومثل هذه الهشاشة تزيد عمق الفجوة الفاصلة بين الإنسان وبيئته. للمرة الأولى منذ الأزل، صار المقيمون في المدن أكثر من نظرائهم الذين يعيشون في الأرياف. والأكثرية المدينية - الحضرية الآن نادرا ما يحصلون على ما كان أسلافهم يعدونه مجانيا: الأشجار، والهواء الطلق، وزقزقة العصافير، وتغريد البلابل، والصمت والهدوء. الحيوات مثقلة بألوان مسعورة من الحمى الصاخبة؛ الارتواء بعيد المنال، الهدوء والهروب صارا من الأحلام، يُشتريان أحيانا، غير أن ذلك نادرا ما يعاش.

إنها لقائمة باعثة على الكرب، ومجمل هذه المشكلات لا تعرض سوى حافة هاوية سحيقة ومخيفة، هاوية ليس فيها مقبض أو حولها باب نجاة بالمطلق. لا إغراء سوى عملية إطفاء بسيطة، واستقالة، وهروب.

وبالفعل، فإن الدعاية بمشهد يحفز توقنا إلى ذلك الهروب، بوعد دائم التكرر بمغادرة الروتين اليومي الثقيل والانطلاق نحو التلال المشمسة: «هيا إلى الأمام!» تقول إحدى دعايات سراويلات الجينز، مع صورة مثيرة لشاب بلا قميص في حقل أعشاب متماوجة. هذه الرسائل لا تكتفي بحفزنا على شراء الجينز بل تحاول حل أزمتنا الوجودية الصارخة وإن لم يُعترَف بها قط: أزمة أن هذا كله - شرط الازدهار الحديث، ونوع من الهدوء والسلم، ونوع من الحرية - ليس كافيا ببساطة. فالشوق إلى مزيد، وإلى التلهي والسلوى، لا يرحل عنا مهما أكثرنا من شراء أسباب اللهو، ومهما ضاعفنا من عدد أيام العطل والإجازات.

هذا الجوع شديد الجلاء في دعاية «هيا إلى الأمام! اهتد إلى نفسك! اختر الحرية!»، لكنه غير قابل مطلقا للاعتراف به في ظل ثقافة تقوم على افتراض أن شعارينا - الرأسمالية والديموقراطية - وقد فازا وكسبا الرهان، وباتا يوفران حلولا مقنعة ومبررة تجريبيا لجميع اعتراضاتنا، باستثناء ذلك الذي لا نستطيع الاعتراف به.

غير أن الدعامة الهشة الأولى على حافة هاوية جملة المشكلات المستعصية تتكشف في هذه الأزمة الوجودية. فالرد على الأزمتين كلتيهما واحد في الحقيقة. وهو رد بسيط، متمثل في كلمة واحدة: الوكالة. إن الوكالة على الأشياء - الإحساس

بالتحكم - هي الغياب الهائل عن الشرط المعاصر. فرصة استعادتها متاحة عبر آلية بسيطة واحدة: آلية الفعل أو التحرك. نعم، التحرك لإعادة فرض التحكم في الأمور ذات العلاقة بحيواتنا. هذا بإيجاز هو الجوهر البسيط للفلسفة التي تتم محاولة عرضها هنا: مفتقرون نحن إلى التحكم؛ لا بد لنا من الإمساك بزمام التحكم من جديد.

***

جملة تغييرات أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين الزلزالية والتي يتعذر تصديقها تمخضت عن تحولات مسرحية مثيرة، بل ثورية أحيانا، في جُل مجالات النشاط الإنساني - مجالات المال، والتكنولوجيا، والثقافة - باستثناء السياسة. وعلى هذا الصعيد - صعيد السياسة - الأكثر حسما وخطورة، ظلت جملة المؤسسات والعادات المكتسبة في أزمان أخرى صامدة، حتى بعد أن باتت فاعليتها متضائلة الوضوح باطراد. لعل العكس هو الصحيح؛ ثمة دلائل متراكمة تشير إلى أن هذه الهيئات والقواعد الموروثة متناقصة القابلية لاستيعاب القوى المدوِّمة الآن من حولنا وإدارتها.

ثمة شيء آخر نحن في حاجة ماسة إليه. تلك الضرورة تطرَّق إليها كثيرون غير أن أحدا لم يقدِّم أي حل سوى مزيد من العلاج نفسه، علاج السياسة كالعادة: دعوات بائسة إلى مزيد من «الإرادة السياسية» لمعالجة هذه المشكلة أو تلك؛ حملات «قضية فردية» مدعومة من أحد المشاهير لحشد الجمهور من أجل ممارسة الضغط على الممثلين لتناول أزمة محددة من دون أزمات أخرى؛ حملات سطحية على الخط لتناول علة عميقة أو سامة، مثل المجاعة أو استعباد الأطفال. يرى البعض أن التكنولوجيا كفيلة وحدها بإنجاز الثورة الضرورية، غير أن تأثيرات التكنولوجيا كثيرا ما تكون، هنا أيضا، وبوضوح، خبيثة بمقدار ما هي حميدة، في خدمة الدكتاتورية بمقدار ما هي في خدمة الديموقراطية. تدعو الحاجة إلى تحول أكثر جذرية.

لعل أحد المؤشرات المنذِرة هو العدد المتزايد من السياسيين الذين باتوا اليوم يعدون بـ «تغيير السياسة» نفسها. ففي العام 2008، تمثل ذلك في باراك أوباما؛ وفي بريطانيا بالتحالف المحافظ/ الليبرالي الديموقراطي في العام 2010 الذي وعد بتغيير طبيعة النظام بالذات. وفي أمريكا اليوم، صارت حركة حزب الشاي هي المعبرة عن عواطف تغيير النظام، إذ تطالب بـ «استعادة حكمنا». وبقدر مواز تماما

من الثقة، سيبادر حزب العمال في بريطانيا، وهو في المعارضة الآن بعد ثلاثة عشر عاما من الحكم، إلى اجتراح زعم جديد، يدعي فيه أنه عازم على «تغيير النظام» شرط حصوله على فرصة من الناخبين. المعزوفة معروفة. السياسيون يستطيعون شمّ رائحة الإحباط، ولا بد لهم من أن يردوا، لكنهم خائبون بالتأكيد. ومع كل دورة انتخابية تبدو خيبة الأمل أكبر فأكبر، والبيانات تكشف أن الناخبين يقاطعون ويغيّرون ولاءاتهم الحزبية بوتائر أسرع، بينما حجم المقترعين يتقلص باطراد في جميع الأنظمة الديموقراطية مع استثناء هبّات مؤقتة طارئة أشبه بـ «ومضة» لسان لهب النار الموشكة على الانطفاء.

إنها لثورة بالغة العمق بمقدار ما هي بسيطة. المؤشرات والبحوث باتت توحي بأن أداة التغيير الأهم والأخطر هي نحن أنفسنا. بضربة واحدة قُلبت الفكرة السائدة القائمة على أسطورة أن الفرد عاجز عن مواجهة مشكلات العالم المعقدة والمتشعبة رأسا على عقب. تجلى، بدلا من ذلك، أن الفرد محرك تغيير جبار، يبشر بآفاق نتائج هائلة بالنسبة إلى سياسة العالم، كما بالنسبة إلى الفرد نفسه، بقدر لا يقل عن ذلك.

***

ذات يوم كنت متّقد الإيمان بقدرة الحكم المتنور وصوابه فاندفعتُ للعمل معه. عملتُ ديبلوماسيا بريطانيا في مؤسسة ومنظومة بُنيت على أساس قدر عميق من الاعتقاد بأن موظفين رسميين مثلي قادرون على فهم العالم وإدارته بنجاح، لمصلحة الجماهير الأقل اطلاعا. لم أعد مؤمنا بذلك. وخيبة الأمل هذه لم تترتب على أي اهتداء أيديولوجي جديد، بل على التجربة العملية.

وفي أثناء انشغالي بالعديد من أكثر مشكلات العالم إثارة للقلق، بما فيها تغير المناخ، والإرهاب، والحربان في أفغانستان والعراق (كنت مسؤولا عن المسألتين نيابة عن كل من المملكة المتحدة من ناحية والأمم المتحدة من ناحية أخرى)، تبين لي شيئا فشيئا أن الحكم عاجز، بطبيعته بالذات، عن إدراك طبيعة هذه القوى وإدارتها على نحو فعال وناجح. سيتضح السبب لاحقا، أما الآن فأقول بإيجاز إنني أدركت، بغموض وبطء، أن الحكومات والإدارات تعاني نقصا عميقا ومتجذّرا: مشروطة هي بأن تتناول ما هو معقد ومركب - الواقع - وتقلبه إلى خطة وبيانات تبسيطية، بما يساعد على إقناع السكان بأن الحكم ممسك بزمام الأمور. العاملون في الإدارات

الرسمية ليسوا سيئين أو أغبياء، لعل العكس هو الصحيح؛ بيد أن العقد بين الناس والحكم يجبرهم على زعم شيء لا يجوز لأي عاقل أن يزعمه، على زَعْم أن الحكم - أيا كان!- قادر على إدراك التعقيد الهائل للعالم المعاصر والتنبؤ به، والمبادرة إلى إدارته نيابة عنا. يتعين على كل سياسي أن يدعي أمام الناخبين أنه مؤهل لتفسير العالم، وإنتاج آثار معينة، تماما مثلما يتعين على الموظفين العاملين لديهم أن يتظاهروا بالقدرة على فعل ذلك أيضا. أعرف هذا لأني مارسته.

لدى النظر إلى أمكنة مثل الشرق الأوسط، بل العالم كله بالمناسبة، رأيت مدى اضطرار الحكومات إلى اختزال أوضاع بالغة التعقيد والديناميكية إلى صيغ تبسيطية، إلى نحن وهم، وأمن مقابل خطر وتهديد، تماما كاضطرارها إلى عكس الحاجات المتشعبة لشعوبها المتنوعة على مرآة حُزَم بسيطة ومبتكرة اصطناعيا من «المصالح». ومثل هذه السيرورة زائفة أساسا، تدفع الحكومات - والموظفين من أمثالي - إلى ابتكار قصص وسياسات أو خطط توحي بحلول واضحة، مباشرة، وشديدة البساطة، إذن، أكثر الأحيان. وتبريرا لجملة هذه القصص يتعين بعد ذلك على الموظفين أن ينتقوا الوقائع المتناسبة مع الخطة، معتمدين النقيض المباشر لنهج تجريبي أكثر صوابا - منهج يمكّننا من رصد العالم والتجاوب معه تبعا للرصد.

شاركت في مثل هذه العمليات بكل سرور، دائبا على كتابة الخطب والإدلاء بالتصريحات، ومنخرطا في سجالات عقيمة لزعم أن عراق صدام مصدر تهديد، وأن من شأن الإطاحة بنظامه أن تجلب الاستقرار وتنشر الديموقراطية عبر الشرق الأوسط. وعن أفغانستان، كتبت برقيات سفارة من كابول محررة حديثا من طالبان، موضحا أن من شأن الديموقراطية «أفغانية الطراز» أن تجلب السلام والازدهار للشعب الأفغاني، مستسهلا التعامي عن واقع أن جزءا كبيرا من أفغانستان كان لايزال غير محرر من قبضة طالبان، وأن الحكومة الديموقراطية التي أعلناها لم تكن إلا من صُنعنا نحن، ووهمنا نحن عما ينبغي للديموقراطية أن تكونه، بدلا مما كان الشعب المحلي يريده فعلا بالضرورة. بعد خمس عشرة سنة من العمل في السلك الدبلوماسي، اكتسبت خبرة عالية في كتابة البرقيات والتقارير ومشروعات الخطط المؤكدة لانهائيا لطبعتنا للأحداث من دون الإفادة من أي معلومات ميدانية على الإطلاق أكثر الأحيان. وفي سنوات انشغالي الخمس بالعراق، من دون أن تطأ

قدمي أرض البلد، كنت أحمل في الأمم المتحدة عنوان «الخبير» البريطاني في الشؤون العراقية. لم أكن الوحيد المتحلي بمثل هذا الجهل، ولا بالجهل الذي كان يمكن لأي حكم أن يعلن بثقة ما كان حاصلا أو ما يمكن أن يحصل مستقبلا في مثل هذه الأمكنة. فقط بعد قدر كبير من التأمل اللاحق البطيء والمؤلم أحيانا تمكنت من التوصل إلى جملة هذه الاستنتاجات الأرحب حول اللاأخلاقية، بل والعجز المتأصلين والكامنين في عمق الحكم والإدارة.

رصدت قوى بالغة الإثارة وهي دائبة على خض العالم، وأحسستُ بالخيبة المتصاعدة إزاء العجز البادي للحكم، بل لجميع الأطراف بلا استثناء، عن تقديم أي حلول مقنعة وذات معنى. فمع انتشار العنف السياسي، وتفجر الأزمة المالية، رصدت حشدا من السياسيين اليائسين، وبعضهم أصدقاء، وهم يتجادلون للتظاهر بأنهم قد يكونون أهلا لفهم هذه القوى والتحكم فيها - قوى الإرهاب، ضغوط العولمة، البيئة الطبيعية المتمادية تدهورا. رصدت جوقة الغضب المتنامي في الاجتماعات العامة كما على شبكة الإنترنت مطالبة بالفعل، بالتحرك، وبالتغيير، بشيء ما، عبر خطاب متزايد الكفاحية، ولكن من دون الإقدام ذاتيا، بالمطلق، على تقديم أي حلول باستثناء نوع من الرفض للعصابة الراهنة من الساسة المقمِّلين الفاسدين.

ومع انكبابي على تأمل التغيير نفسه، وعلى التفكير بكيفية التفاعل مع هذا العالم بالغ التعقيد بطريقة قد تكون ناجحة، طريقة من شأنها أن تُقْنِع بالاهتداء إلى مجرى فعلي على حافة الهاوية الشبحية الراعبة للمشكلات. وما لبثت أن أدركت أن من شأن أسوأ ألوان عجز الحكم أو الإدارة أن يكون متمثلا بما يلي: عبر ادعائه التحكم في مشكلات العالم وحسمها، يشجع الحكم، من دون قصد، عطالتنا وعزوفنا. وفي ظل ذلك العزوف والانعزال اختمر الغضب والإحباط وتفاقما على نحو خطر. في غفلة الإنترنت غير المتجسدة أو اللغو المبتذل للمعلق وقارئي نشرات الأخبار، كما في المطالبة المتواصلة بلا توقف للحكومات والساسة بالتحرك - بفعل شيء! - اكتشفت المدى الذي بلغَتْه آراؤنا من زيادة مفرطة إضافية في الاستقطاب، وصولا إلى نوع من تصاعد اغتراب بعضنا عن بعضنا الآخر من جراء حركة الاقتصادات الحديثة وافتقارها إلى الجذور. حل المشكلة هو من مسؤوليات آخرين دائما؛ أما نحن فلسنا مسؤولين أبدا.

ويبقى الفعل - الفعل وحده - هو الفيصل الذي يغير الأشياء. سواء في تاريخ النضال من أجل الحقوق المدنية في الجنوب الأمريكي أو في الحروب الفرنسية - الروسية، أو في البحوث المعاصرة لعلماء الاجتماع ومنظري الشبكات، تتكرر الحقيقة القديمة ذاتها: تحرك الأفراد هو صاحب التأثير الأفعل والأكبر فيمن هم حولهم، في ظروفهم، وفي العالم كله، إذن. سواء في مثال مسيرة الملح لدى غاندي لتحرير الهند من الحكم الاستعماري، أو في جهود جماعة نيويوركية هادفة إلى وضع حد للتجاوزات في حيها، يبقى التعبير عن الاقتناعات عن طريق الفعل صاحب التأثير الأقوى فينا نحن كما في الآخرين، في محيطنا، وفي رخائنا بالفعل. مستوى صعوبات العالم - حافة الهاوية - وضخامة العولمة تتمخضان عن إحساس باعث على الشلل بالعجز والإحباط. بيد أن الأفعال في عوالمنا الجزئية الخاصة قادرة فعلا على أن تكون ذات عواقب كوكبية في عالم بات أكثر ترابطا من أي وقت مضى، مع بقاء كل شخص شبه معزول عن جميع الآخرين.

هذه القصص والأفكار ستُستَكشف في هذا الكتاب: إنها حقائق، وبحوث، وقصص توحي مجتمعة بفلسفة جذرية بشأن أسلوب اجتراح عالم أفضل، عالم أصدق عكسا للواقع الراهن من الافتراض السهل، ولكن الخطر القائم على أننا نستطيع ترك مهمة ضبط الأمور كلها للحكم أو الإدارة. قد تكون هذه الفلسفة جديرة بالانتماء إلى المدرسة الفكرية الرحبة المعروفة باسم «الأناركية»، [الفوضوية - غياب السلطة]، عبارة معطوفة عموما على العنف والنزعة العدمية - على ما هي ضد، بدلا مما هي مع. ومن الواضح أن مجرد معارضة الحكم، والسلطة، والتراتبية الهرمية ليس حلا كافيا. في هذا الكتاب رؤية أكثر إيجابية، رؤية مقدَّمة في مبادئ تفصيلية لريادة الفعل. ليس ثمة أي إيحاء بأي إطاحة عنيفة بالحكم، بل بثورة ألطف بكثير- في أسلوب تفكيرنا في العالم، وكيف يمكننا - نحن أنفسنا - أن نتجاوب معه. إحداث تغيير في مقاربتنا أمر حاسم: بما يجسد اقتناعاتنا السياسية في كل فعل. من شأن تغيير الذات أن يفضي إلى تغيير العالم. في زحمة كل هذا الضباب واللغو، بادر إلى إعادة اكتشاف ما تؤمن به فعلا، وافعل بعد ذلك! وفي أعقاب ذلك التحول، ثمة انقلاب ضروري آخر- ثمة التفاوض المباشر فيما بيننا، بدلا من إحالة الأمر على مؤسسات بعيدة. على النقيض من شلل المجالس التشريعية الحديثة، الخاضعة،

أكثر الأحيان، لهيمنة مصالح الأقوياء لا الكتل الجماهيرية، سلط الأسلوب الجماعي في اتخاذ القرار، سواء في نيوأورلينز أو في البرازيل، الأضواء الكاشفة على فوائد الحوار والمسؤولية المشتركين: فوائد احترام البعض للبعض الآخر، واحترام الحقائق، وقبل كل شيء فوائد التوافق على حلول أفضل، وأعدل، وأكثر دواما.

في عالم يشهد تدهور نفوذ الحكم والإدارة تدهورا عنيدا، كما يشهد قيام قوى أخرى عابرة للحدود القومية بتأكيد ذاتها، قوى بعضها حميد وبعضها خبيث، ليس ثمة أي خيار سوى المبادرة إلى الاضطلاع بمسؤولية حمل عبء التحرك والفعل بأنفسنا. إذا لم نفعل، فإن آخرين، من منتسبي مافيات إجرامية ذات نفوذ عالمي، وحركات إرهابية كوكبية، أو شركات وبنوك متعددة القوميات لا هَمَّ لها سوى أرباحها الخاصة، لن يتخلفوا عن الاقتحام. يعرض هذا الكتاب بعض المؤشرات البسيطة بشأن الأساس المحتمل لذلك الفعل - من اقتناع، وحركة، ومشورة - مع بعض القصص الملهمة عن مدى نفاذ هذه المبادئ في الماضي. بيد أن هذا ليس عرضا تاريخيا؛ لعله محاولة للنظر إلى العالم كما هو بالفعل، لا كما يحلو لنا أو للحكومات أن يكون، وصولا إلى تصميم خطة تحرك للتجاوب. إنه بيان عن كيفية التحرك أو الفعل قبل كل شيء - بيان عن النهج - وليس وَصْفة بشأن ما قد تلتمسها حالة ناجزة أو منظومة طوباوية. ما من كتاب يستطيع تقديم حلول لجميع المشكلات، وإن أُورِد عدد غير قليل من الاقتراحات في هذا الكتاب. «كيف» هو المفتاح، لأن المنهج، كما سنرى هو الأساس - فالوسائل هي الغايات. وفي ذلك المنهج ثمة جملة من الجوائز غير العادية التي يمكن الفوز بها - لا يقف الأمر عند مجرد بلوغ الهدف المرغوب، بل يتجاوزه إلى امتلاك قدر أكبر من الإحساس بالتعاون، وبالاحترام، وبالألفة مع أشقائنا البشر، وقدر أعمق من الإحساس بالارتواء وتحقيق الغرض، حاجات مهملة تماما في زحمة الانشغال الوسواسي الراهن بالرخاء المادي، وبالموقع، وبالشهرة. إنه بيان متواضع وعملي إلى أبعد الحدود، وإن كانت مثله العليا متسامية.

في الأزمة الراهنة ثمة علامات صغيرة لكنها مضيئة تشير إلى الطريق. غير أن هذه العلامات نادرا ما يلاحظها أولئك الذين يدافعون عن النظام الراهن، لكن عِبَر هذه الفلسفة الجديدة ودروسها تحيط بنا من كل حدب وصوب، إذا أقدمنا على فتح أعيننا. لن تجدوا هذه التعاليم في الأكاديميات ولا في أي من نبوءات أساتذة الاقتصاد وخطابات أرباب السياسة.

I

الموجة المكسيكية والتفجير الانتحاري

قيل للجنود الأمريكيين الذين دخلوا العراق في 2003 إن عليهم أن يتوقعوا مواجهة جيش تقليدي مؤلف، مثل غيره من الجيوش، من وحدات مدرعات، ومدفعية، ومشاة؛ فجيش صدام حسين كان ذات يوم يمتلك أعدادا من الدبابات القتالية الرئيسية التي هي الوحدات الأساسية في أي جيش تقليدي، أكثر مما لدى جيوش أوروبا الغربية مجتمعة(*).

ثم ما لبثت طلائع الجيشين الأمريكي والبريطاني أن فوجئت بأن الجزء الأكبر من

(*) بوصفي موظفا إبان حرب الخليج الأولى مع العراق في 1991، كنتُ مكلفا، بين مهمات أخرى، بإحصاء دبابات صدام وجنوده، بما يؤدي إلى تأكيد الزعم، غير الصحيح بدقة ولكنه صادر عن سياسي ما يُحوجه إلى شيء من التدقيق، القائل إن العراق كان يملك «ثالث أكبر جيش في العالم». ومثل هذا الزعم لا يمكن «إثباته» إلا إذا أدخل الاحتياط في الحساب، مع إغفال القوات الاحتياطية الموجودة لدى الأطراف المنافسة للعراق على هذه المرتبة الثالثة (وهي الهند والولايات المتحدة وروسيا). [المؤلف].

«الشخص الأهم على صعيد التأثير في التغيير قد يكون هو الشخص الواقف بجانبك»

التصدي لم يكن متمثلا بأي مدرعات أو مدافع هاوتزر، بل برجال في شاحنات صغيرة مجهزين بقذائف الـ «آر بي جي» والبنادق الرشاشة. وهذه المجموعات كانت ستحاول نصب الكمائن لأرتال التحالف المتقدمة، وإطلاق قذائف الـ «آر بي جي»، ثم الفرار. كثيرا ما كانت ناجحة. وبالفعل فإن هذه الهجمات شديدة اليأس والخطورة لم تكن تشبه أي شيء آخر بمقدار ما بدت شبيهة بهجمات الكاميكازا اليابانية الانتحارية التي عرفت في المسرح الباسيفيكي إبان الحرب العالمية الثانية. وهؤلاء الفدائيون، كما باتوا يُعرفون، لم يبدوا منتسبين إلى أي وحدات عسكرية عراقية؛ وإن كانوا كذلك فإن عناصرها كانوا قد تخلوا عن ملابسهم وشاراتهم الرسمية التي كانت ترمز إلى ولائهم لوحداتهم.

لم يواجه غزو التحالف في تقدمه إلا القليل اللافت من التصدي. فالدبابات الأمريكية التي كانت في الطليعة وصلت بغداد بالسرعة التي استطاعت اعتمادها. سقطت العاصمة بسرعة، وأطيح بتماثيل الدكتاتور المكروه، وأمسكت قوات التحالف بزمام حكم البلد، واضعة يدها على المباني الحكومية الرئيسية المهجورة من قبل زبانية صدام، فاقتنعت بأنها باتت مسيطرة.

أما التصدي العسكري الفعلي للاجتياح فلم يبدأ إلا في الأيام التالية. فالهجوم الانتحاري الأول كان قد حدث في أثناء الزحف على بغداد. تولى المهاجم - وهو ضابط عراقي ارتدى ملابس مدنية - قيادة سيارة أجرة باتجاه حاجز قريب من مركز مدينة النجف، وأقدم، مع اقتراب جنود أمريكيين، على تفجير السيارة. قتل أربعة جنود[1]. ونائب الرئيس العراقي آنذاك، طه رمضان، حذّر من أن فيضا من «المهمات الاستشهادية» الإضافية سيحدث: كان نائب الرئيس على صواب، على الرغم من أن الهجمات التي أعقبت لم تكن بأوامر حكومية؛ فحكومته كانت ستتلاشى بعد فترة وجيزة. وبعد بضعة أيام نجحت انتحاريتان في قتل ثلاثة من جنود التحالف إلى الشمال من بغداد.

وعلى امتداد الأيام والأشهر اللاحقة تزايدت أعداد التفجيرات الانتحارية تزايدا دراميا مثيرا. ففي شهر واحد من العام 2004، كانت ثمة جملة تفجيرات يوميا. وكما جاء في مقال دكستر فيلكينز Dexter Filkins بجريدة «النيويورك تايمز» فإن «ما يزيد على تسعمائة شخص فجروا أنفسهم في غضون الأعوام الخمسة الأولى بالعراق

مع حصول عدد من التفجيرات الانتحارية في اليوم الواحد. كان ذلك قبل الشروع في إحصاء السيارات المفخخة التي كان السائقون يغادرونها قبل الانفجارات. كانت ثمة الآلاف من تلك التفجيرات»[2].

درج انتحاريو التفجيرات على استخدام السيارات، والشاحنات، والدراجات النارية؛ وكثيرا ما كانوا يأتون سيرا على الأقدام، كما على الدراجات الهوائية أحيانا. إبان «طفرة» القوات الأمريكية في 2008 صار المهاجمون يطلقون وابلا من الكتل النارية - أسطوانات غاز مملوءة بالمتفجرات ومقذوفة بصواريخ بدائية - من فوق شاحنات مركونة في أمكنة قريبة من القواعد الأمريكية. صحيح أن الفاعلين، وهم عازمون على الانتحار أساسا، كانوا يبادون حتما، ولكن بعد تنفيذ عملية قصف تدوم ساعات. هكذا كانت ضراوة الهجمات وفعاليتها، مقابل «عجز التحالف عن وقفها بنجاح»، ما مكنها من الشروع في تقويض إرادة الولايات المتحدة في البقاء. حتى قبل انتخاب باراك أوباما رئيسا للجمهورية في 2008، حين وعد في أثناء الحملة بسحب القوات الأمريكية من العراق، كانت إدارة جورج دبليو بوش قد أعلنت تاريخا لرحيل تلك القوات. وفي أفغانستان، كان مخططو التحالف للحرب العاكفون على الإعداد لغزو 2002 قد توقعوا قدرا أكبر من المقاومة غير النظامية. فحكام البلد «الطالبان» كانوا ميليشيا أكثر منهم جيشا نظاميا، بنادق كلاشنكوف أكثر منهم مدرعات قتالية (على رغم حيازتهم بضع دبابات، على الأقل قبل بدء ضربات التحالف). كانت تكتيكاتهم مستندة إلى عقود من مقاتلة ميليشيات أفغانية أخرى من جهة، وضد قوات عسكرية تقليدية إبان الاحتلال السوفييتي في ثمانينيات القرن العشرين من جهة ثانية.

متقنين فنون نصب الكمائن وشن هجمات الكرّ والفرّ، كان مقاتلو الطالبان استثنائيي تحمل فترات طويلة من الحرمان من الدعم اللوجستي. فبعد اجتياز التضاريس الأفغانية الوعرة كانوا يشنون حملات مباغتة بقذائف الـ «آر بي جي» والبنادق الرشاشة. مع استخدامهم أحيانا أسلحة أثقل، مثل الهاون والمدفع، ثم يذوبون في الأرياف التي يتعذّر التعامل معها. غير أن الطالبان لم يُعرف عنهم أنهم استخدموا الهجمات الانتحارية. ففي أثناء الاحتلال السوفييتي لأفغانستان، لم تُعتمَد مثل تلك التكتيكات إلا في حالات نادرة جدا، ومن قِبل مجاهدين أجانب، ما لبث بعضهم أن اكتسبوا عنوان القاعدة الشائن.

لدى تعييني في أفغانستان ديبلوماسيا بُعَيْد اجتياح التحالف، كانت دفاعات سفارتنا عاكسة لهذا التقييم لقدرات «الطالبان» العسكرية. كانت السفارة داخل مجمع مسور بجدران عالية سميكة. وفوق الجدار كان هناك سياج مشبك قوي مصمم لمنع وصول قذائف الـ «آر بي جي» إلى قلب المجمع.

وفي الأيام الأولى، إبان غزو التحالف وبعده، كان هذا التقييم العسكري صحيحا. أما بعد بعض الوقت فإن الأمور بدأت، كما في العراق، تتغير. وكان النذير قد تجلى في التاسع من سبتمبر 2001، في حدث سرعان ما حجبته واشنطن ونيويورك. نجح انتحاريون، بوصفهم فريق تصوير تلفزيوني، في اغتيال القائد الجهادي المعادي للطالبان أحمد شاه مسعود. ناصبا آلة التصوير لتصويره أقدم المصور على تفجير نفسه، وجُرح شاه مسعود جرحا قاتلا، ما لبث أن فارق الحياة بعد ساعات قليلة. ومما يشير إلى الطبيعة متعددة الجنسية المتغيرة للصراع، أن الانتحاريين كانوا من تونس، أما آلة التصوير فكانت مسروقة من غرينوبل الفرنسية.

كانت هناك سوابق أخرى. فنمور التاميل استخدموا الهجمات الانتحارية على نطاق واسع في حربهم ضد الجيش السريلانكي (بل وضد المدنيين أحيانا) في نضالهم من أجل اجتراح وطن تاميلي مستقل في الجزء الشمالي من سريلانكا. كذلك استخدم كوادر حزب الله سيارات ملغومة وأفرادا مزنرين بأحزمة ناسفة لمهاجمة الدوريات والقوافل الإسرائيلية في أثناء الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان. وبالنسبة إلى أولئك، فإن هذا الأسلوب بدا حاسما في شل عدو متمتع، في غيابه، بقدر هائل من التفوق العسكري: فقوة إسرائيل في سلاحي المدرعات والطيران خرافية مقارنة بما لدى حزب الله من أسلحة مقابلة. اضطرت إسرائيل في العام 2000 إلى الانسحاب من لبنان، بعد تعرض معنوياتها للتدهور في مواجهة الهجمات الانتحارية التي عجزت عن التصدي لها بنجاح.

أما في العراق فإن الهجمات الانتحارية هي التي بدت الأقوى تأثيرا؛ فمع تصاعد مثل هذه الهجمات التي أدت إلى مضاعفة انزعاج الحلفاء في العراق، صارت الهجمات الانتحارية أكثر تكرارا في أفغانستان، حيث كانت نادرة من قبل. أُجبرت قوات التحالف، بل وشاحناته الناقلة للمؤن الإنسانية، على تشكيل قوافل محمية بأرتال من الدبابات والعربات المدرعة. ما من طريق رئيسية واحدة بقيت آمنة.

في كل من العراق وأفغانستان تمخض توظيف التفجيرات الانتحارية عن عواقبها الخاصة؛ فالقوات الأمريكية والتحالفية باتت مجبرة على اعتماد تكتيكات دفاع عدوانية لمنع الهجمات، بما فيها تحدي وقصف وتدمير العناصر البشرية أو العربات المبالغة في الاقتراب من دوريات التحالف والمتجاهلة للتحذيرات الموجهة إليها (أو المخفقة في سماع أو فهم تلك التحذيرات).

وعواقب مثل هذه التكتيكات قابلة للتصور، وقد تجسدت في الضحايا المتكاثرين من المدنيين وعواطف الكراهية المتزايدة لـ «المحتلين». أحد عشر فردا من عائلة عراقية واحدة قتلوا بالرصاص داخل سيارتهم المقتربة من إحدى وحدات التحالف بُعيد الهجوم الانتحاري الأول في مارس 2003[3]. كذلك يمكن تصور التأثيرات المترتّبة على اضطرار القوات إلى تبني مثل هذه التكتيكات. وكما في العراق، تزايدت النقاشات حول الحكمة الكامنة في أي حضور عسكري مطوّل للتحالف في أفغانستان. أحد أسباب انتشار أسلوب الهجمات الانتحارية كان بالغ الوضوح: ألا وهو كونه أسلوبا ناجحا.

كانت هذه ظاهرة جديدة. عادة، كان نشر أساليب وتقنيات عسكرية خاصة - من عمليات قصف جوي، اقتحام مدرع كثيف - من مهام العتاد الثقيل: مشروطا بمدى توافر الدبابات والطائرات، مع اعتماد إستراتيجية مجترحة بعناية. وهذه العوامل هي نفسها نتاج عوامل أخرى: مستوى التطور الاقتصادي ودرجة التنظيم داخل كل من الجيش والمجتمع معا. فانتشار التفجيرات الانتحارية كان أمرا مختلفا. كان الانتشار شبيها بانتشار الفيروس. وإذا أمكن تشبيه ظهورها بأي شيء، فإنه ليس شبيها بمستوى التطور الاقتصادي أو التنظيم العسكري، بل بنقيضيهما.

يوحي بعض المحللين بأن المشترك بين المهاجمين الانتحاريين هو هدفهم الإستراتيجي المتمثل في طرد المحتلين من أرض مرغوب فيها[4]؛ مع بقاء الأيديولوجية الدينية، والجهادية السلفية تحديدا، القوة الدافعة بالنسبة إلى البعض[5]. ومهما كان الجدل حول الدوافع فإن هناك توافقا على أن حصول الهجمات الانتحارية تعاظم تعاظما مسرحيا مثيرا في سائر الأمكنة عبر العقدين الأخيرين، لاسيما إبان الأعوام القليلة الأخيرة. لم تكن الهجمات الانتحارية حكرا على جماعات إرهابية ذات دوافع دينية، مثل «حزب الله» و«الطالبان» و«القاعدة»؛ ففي مناطق تركيا الكردية

وسريلانكا اعتُمد الأسلوب من قِبَلِ جماعات ذات منطلقات أيديولوجية علمانية، بل قومية - وطنية بالفعل، في المقام الأول[6]. مهما كانت الدوافع فإن النتائج التجريبية - الخسائر البشرية، وما يترتب عليها من عواقب - كانت صارخة ومؤكدة.

كان لهذا التوجه سوابق أقدم. غير أن اليابان لم تبادر إلى توظيف هجمات الكاميكازا إلا في المراحل الأخيرة من حرب المحيط الهادي، بعد أن كانت جميع فرص الانتصار الإستراتيجي قد تبخّرت. غير أن القيادة اليابانية أقدمت فعلا على تشجيع الهجمات، بعد الاختبارات الأولى، للسبب نفسه: فعلت فعلها. ففي معارك مثل معركة خليج لايت، خسرت البحرية الأمريكية عشرات القطع البحرية الحربية والمراكب من جراء هجمات الكاميكازا. ثمة دراسة لاحقة أظهرت أن احتمالات نجاح مهمات الكاميكازا كانت أربعة أو خمسة أضعاف نظيرتها التقليدية على صعيد تدمير أو إغراق الأهداف[7].

وتماما كما يجري وصم انتحاري هذه الأيام بالتعصّب، فاللاعقلانية إذن، فإن الكاميكازا كانوا بالمثل يتعرضون للاستخفاف بوصفهم نتاج التفكير التقديسي الطاغي على النخب العسكرية اليابانية المتجسد في الساموراي المغرم بالموت. غير أن نوعا من المنطق كان موجودا بالنسبة إليهم أيضا: من شأن زيادة الأثمان التي تدفعها القوات الأمريكية المقتربة من الوطن الياباني أن تؤدي، كما أملوا، إلى دفع أمريكا نحو التردد إزاء مهاجمة الجزر اليابانية، والسعي بدلا من ذلك إلى التماس سلام يكون أكثر جدوى بالنسبة إلى اليابان. وكما في العراق ولبنان وأفغانستان الآن، تماما، سُوِّغت الهجمات الانتحارية وإجازتها بثقافة قائمة على تمجيد الموت في القتال، ولكن بسبب تمخضها أيضا، وقبل كل شيء، عن نتائج سياسية ملموسة وناجحة.

ومع حلول العام 2005 كان استخدام التفجيرات الانتحارية قد وصل إلى بالي (الإندونيسية)، وبريطانيا التي تعرضت لهجومين انتحاريين كبيرين استهدفا مترو لندن وعددا من حافلات الركاب في ذلك العام. وبالطبع فإن الولايات المتحدة كانت قد نالت سلفا قسطها من مثل هذه الهجمات في الحادي عشر من سبتمبر 2001. وفي مومباي، في العام 2009 أقدم انتحاريون على قتل نحو مائتي شخص وجرح ما يزيد على ثلاثمائة آخرين في مذبحة مرعبة دامت ثلاثة أيام. والآن باتت الهجمات الانتحارية أمورا مألوفة وعادية عبر شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وفي

الباكستان والقرن الأفريقي، مع تواصل انتشارها في أمكنة أخرى بما فيها أفريقيا جنوب الصحراء، وتركيا، والقفقاس، وإندونيسيا، وشبه القارة الهندية، بل حتى في إيران، حيث قتل الانتحاريون تسعة وثلاثين شخصا في 2010.

* * *

مع أن البعض يراه جديرا بالازدراء، فإن التفجير الانتحاري ربما كان الأسلوب السياسي - العسكري الأفعل والأقوى تأثيرا أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين: ففي نزاعات بين أيديولوجيات وبلدان وأديان مختلفة، أقدم المقاتلون على اعتماد هذا الأسلوب من دون انحياز. وبما ينطوي عليه من رعب يوفر التفجير الانتحاري رؤية مخترقة لأمر مهم، أمر ذي علاقة بكيفية حصول التغيير، كما بالأسلوب الذي نتبعه نحن البشر في العمل، وصولا إلى تسليط الضوء على مدى إمكان تغيير الأوضاع إلى ما هو أفضل – ولكن من دون قتل الناس. ومن المثير للاستغراب أن تلك العبرة متجلية أيضا في ملاعب الرياضة (الاستادات).

في العديد من مباريات البيسبول، يكفي أن يبادر شخص، أو عدد قليل من الأشخاص، إلى الوقوف ورفع الأيدي في محاولة لإطلاق موجة (قد يصفرون أو يهتفون في ذلك المنعطف). أحيانا تتعرض المحاولة للتجاهل، أما في أحيان أخرى فقد تتمخض عن إطلاق حركة منسقة ولكنها عفوية من عشرات آلاف الناس الموجودين في الملعب. لعله عبثٌ، مزاحٌ، ولكنه استثنائي الإثارة: «نحن معا في هذا».

في كتابه بعنوان «القطيع»، يفسر شيخ التسويق مارك إيرلز Mark Earls سبب إقدام الناس على شراء ما يشترونه، أو، بالأحرى، كيف يتأثرون بالشخص الجالس - أو المصفر - قريبا منهم. يأتي إيرلز على ذكر مثال عمليات الترويج لأجهزة الـ«آي بود» iPod من قبل Apple . يقدم وصفا لمدى صيرورة لون كابل سماعة الرأس عاملا حاسما من عوامل النجاح الاستثنائي لمبيعات الجهاز. فاللون الأبيض غير العادي للأشرطة كان لافتا لأنظار الناس، وقد مكنهم مرةً واحدة من رؤية خيارات أندادهم المفضلة، وإن بقي المنتج نفسه خافيا: نجحت الكوابل في جعل الاختيار الخاص من دونها مكشوفا. ومن الطبيعي أن سمات المنتج المبتكرة كانت عاملا حيويا من عوامل قرار شراء الـ«آي بود» آخر المطاف، غير أن الكوابل البيضاء كانت هي التي أطلقت سلسلة الأحداث التي أفضت إلى الشراء.

يرى إيرلز أن جل حيواتنا ما هي إلا اقتباسات من حيوات آخرين، كما سبق لأوسكار وايلد Oscar Wilde أن قال، وهي ظاهرة متجلية في مثال انتشار المكننة الزراعية عبر الغرب الأوسط الأمريكي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، حين أقبل المزارعون على شراء الجرارات الزراعية بعد أن رأوها عند جيرانهم؛ أو في مثال الأسماء التي نضفيها على أولادنا والألحان الموسيقية التي نستمع إليها. يؤكد إيرلز أن جميع هذه التوجهات تتشكل بفعل تأثيرات اجتماعية في المقام الأول، لا نتيجة قراراتنا المستقرة أو الجاذبية الكامنة في صلب الشيء المختار.

إلى الآن ظلت النظرية الاقتصادية توحي بأن الاختيار العقلاني - رَوز التكلفة والمنافع - هو الأساس الأول لاتخاذ القرار، ولاسيما قرار الشراء. غير أن ما يتبدى هو أن لا شيء أكثر تعقيدا من التقليد يمكن أن يشكل تفسيرا أفضل لقيام الناس بما يقومون به. فأحد مراسلي مجلة «نيوساينتست» New Scientist يقول إن الإنسان يجب أن يعد إنسانا مقلدا Homo mimicus بدلا من عده إنسانا عاقلا Homo sapiens .

تزعم النظرية الاقتصادية أن البشر يحسبون بالأرقام، مقيّمين الربح والخسارة في أي تعامل عقلانيا. غير أن سلوك الآخرين يكون ذا تأثير واضح حتى في قراراتنا المالية، مثل عمليات الرهن أو العزوف عنه؛ فالشعبية شبه القطيعية للرهونات المخفضة باتت جيدة التوثيق. وفي تاريخ أقرب شاعت ممارسة التخلي عن ممتلكات كانت رهوناتها أعلى من قيمة البيت «مثل عدوى»، كما تقول إحدى الدراسات الحديثة، مع تعاظم منطقها الاقتصادي وتنامي مقبوليتها الاجتماعية، على نحو حاسم: «لا بأس من النأي بالنفس!»[(8)]. اكتشف الباحثون أن المدينين كانوا أقوى احتمال تخلف بنسبة 23 في المائة، حين يكون جيرانهم قد فعلوا الشيء نفسه.

وهذه الآلية واضحة في مكان آخر. عمدت الحكومة البريطانية مثلا إلى استدراج دراسة حول كيفية إقناع الناس بتبني سلوك صديق للبيئة بغية الحد مما يتسببون فيه من انبعاثات كربونية. اكتشفت الدراسة أن الحكومة نفسها لم تكن أداة فعالة للتشجيع على تغيير السلوك: لم يكن الناس واثقين بالحكومة معتقدين أن استخدامها للحجج البيئية ذريعةٌ لمجرد زيادة الضرائب[(9)]. (وبالفعل فإن عدم الثقة هذا هو أحد أسباب إخفاق الحكومة في إنجاز التغيير الضروري اللازم لحماية البيئة). اكتشفت الدراسة أن على الحكومة، بدلا من ذلك، أن تبادر إلى تجنيد

عناصر أكثر نفوذا لإقناع الناس بالتحرك. وهؤلاء لم يكونوا علماء، موظفين، أو خبراء، وإن كانوا جميعا أكثر جدارة بالثقة من الحكومة. فأولئك الممتلكون للقدرة الأكبر على التأثير في سلوك الآخرين كانوا، وفق استنتاج الباحثين، هم الجيران، الباب في الباب. حقا، يبدو من دراسة أخرى أن الناس أكثر ميلا إلى أن يحذو بعضهم حذو بعض بدلا من نزوعهم إلى الامتثال للقواعد الرسمية.

باحثون في جامعة خروننغن الهولندية حاولوا اكتشاف ما إذا كانت «نظرية النوافذ المكسورة» لدى الشرطة نافذة فعلا: بمعنى أن من شأن تشدد الشرطة مع المخالفات الثانوية - مثل رمي النفايات في الشارع، وإثارة الشغب - أن يفضي إلى تقليص انتهاك القوانين عموما، بما في ذلك اقتراف الجرائم الكبرى، مثل الاقتحام والسطو[10]. أجرى الباحثون عددا من التجارب حتى اهتدوا إلى مدى تأثير السياق - أي البيئة المحيطة بالناس - في سلوكهم، بما فيه انتهاكهم القانون. كان الباحثون يحاولون فهم آلية انتشار السلوك غير المنضبط.

في إحدى التجارب، اختبروا ما إذا كان الناس أكثر اهتماما بأي حظر قانوني واضح - شاخص أمني يوصي الناس بعدم إقفال دراجاتهم الهوائية في بقعة معينة، أو ما إذا كان آخرون مصرين على المخالفة عن طريق إقفال دراجاتهم في ذلك المكان. لاختبار الأمر اعتمدوا سيناريوهين أحدهما مع شاخص، والآخر من دونه، حضور مخالفين آخرين أو غيابهم: قيام الناس بقفل دراجاتهم مخالفين.

نتائج الدراسة كانت واضحة. بدا الناس أكثر ميلا إلى مخالفة القاعدة وقفل دراجاتهم، على نحو غير مشروع، إذا ما رأوا غيرهم يفعل ذلك، بصرف النظر عما يقوله الشاخص المروري - الأمني. يرى منظمو الدراسة أن أدلتهم تؤكد صحة نظرية النوافذ المكسورة، مما يجيز اعتبار الدراسة تدعيما لأنموذج أمني متشدد تسارع بموجبه الشرطة إلى التعامل وبصراحة مع المخالفات الثانوية، وصولا إلى ردع جنايات أخطر. غير أن الدراسة تنطوي أيضا على رسالة أكثر تخريبا. فتجارب خروننغن تبين أن الأعراف أهم من القواعد: أفعال الآخرين هي الأقوى تأثيرا في ما نفعله نحن.

يورد إيرلز الموجة مجازا دالا على هذا الأنموذج من التغيير، وهي - بحد ذاتها - مثال أيضا. لسنا في حاجة إلى أي توجيه أو سلطة لإطلاق موجة متدحرجة من نظارة يهبّون واقفين رافعين أيديهم في ملعب رياضي. قد يحاول شخص أو اثنان إطلاق موجة. إذا

أقدم المحيطون على الالتحاق بالركب فإن من شأن الموجة أن تتدحرج بسرعة وتطغى على الملعب، شاملة عشرات آلاف الأشخاص في تحرك عفوي ولكنه منسَق. المغزى واضح: الشخص الأهم على صعيد التأثير في التغيير قد يكون هو الشخص الواقف بجانبك.

وهكذا، فإن التفجير الانتحاري والموجه يقدمان درسين مدهشي التشابه عن كيفية التأثير في الآخرين. من المربك أن الأمرين يوحيان بأن الفعل في عالمنا الصغير، في كوننا الجزئي الخاص، هو الأهم: ما نفعله. ليس هذا هو وجه الشبه الوحيد.

أولا، لا ينتظر الانتحاري، ولا مطلق الموجة، أمرا من أحد، بله من حكومتيهما، كي يبادر إلى إحداث النتيجة المرجوة. ببساطة، إذا كنت راغبا في إطلاق موجة، فأنت لا تنتظر من شخص آخر أن يهبّ واقفا. والأكثر إثارة هو أن الانتحاري مستعد لأن يضحّي بجسده ووجوده من أجل مهاجمة عدوّه. على الرغم من احتمال كونها مسألة مرعبة فإنها سياسة حركة شخصية ومباشرة حقا.

ثانيا، تكون الحركة مباشرة الارتباط بالنتيجة المرجوّة - فالحركة هي نفسها تلك النتيجة؛ فوقوفك على مقعدك في الملعب يشكل، على رغم أنه تحرّك ضئيل في حشد الآلاف، بدايةَ موجة. أما التصويت لمصلحة إطلاق موجة، في المقابل، فلا يشكل، بكل تأكيد، البداية لأي موجة. من شأن تفجير قنبلة تقتل خصومك، جنبا إلى جنب مع قتلك أنت بوصفه ملحقا إلزاميا، أن يبدو أمرا غير قابل للاستساغة بالنسبة إلى كثيرين منا، غير أنه يشكل مقاومة على نحو مادي جدا، بل فعّال - غالبا. الحركة والنتيجة مترابطتان بلا وساطة.

ثالثا، التفجيرات الانتحارية والموجات قابلة، منطقيا، للتكرار من قبل آخرين؛ وبالفعل فإن ذلك بالتحديد هو المقصود في مثال الموجات؛ فأحد أسباب هذا النجاح الملحوظ للتفجير الانتحاري هو عدم تطلب الإقدام عليه سوى القليل جدا من التدريب، مع بقائه رخيصا نسبيا بالمقارنة مع تكتيكات عسكرية أخرى: يستطيع الآخرون إطلاق التكتيك بسهولة. فأي فلاح غير متعلم يستطيع أن ينتحر انفجارا بنجاح لا يقل عن نجاح عنصر مشاة مدرب. من شأن استهلاك جندي مدرب بهذه الطريقة أن يكون تبديدا.

رابعا، توفر الحركة إمكان تغيير فعلي ومباشر. فالموجة، إذا ما بدأت بالمطلق، تنطلق مباشرة. لا بد للأمر من أن يكون شديد الإقناع والإرضاء بالنسبة إلى الشخص

الذي يبادر إلى الوقوف وإطلاقها (لم يسبق لي أن فعلت هذا). وانتحاريو التفجير سيقومون، إذا نجحوا في تدمير عربة العدو أو الناس المستهدفين. ومع أن الانتحاريين سيموتون في العملية، فإن النتيجة المتوخاة تكون مباشرة مِثْل موتهم.

غير أن فريقي انتحاريي التفجيرات من ناحية، ومطلقي الموجات من الناحية المقابلة، مختلفان في مسألة حاسمة واحدة. ما لم يكونوا مكرهين، كما يحصل أحيانا، فإن انتحاريي التفجيرات ذوو دوافع إيمانية (تعصبية وفق تعبير البعض) بالغة القوة إلى درجة تجعلهم مستعدين للتضحية بحيواتهم. وهذا أيضا يساعد في تفسير قوة الإقناع الفريدة للتفجير الانتحاري. جنبا إلى جنب مع الأحزمة الناسفة المنطوية على موتهم مع ضحاياهم، يكون انتحاريو التفجيرات مزودين بشيء آخر غير قابل للإنكار، ألا وهو الإيمان الراسخ.

وهنا بالذات يتعين علينا أن ننفض أيدينا من مثال الموجة بوصفها بالغة السطحية؛ لأن من شأن شديدي التأثر باقتناع أولئك المشاركين في الموجة، مهما كانت ممتعة، أن يكونوا قليلين؛ فالاقتناعات هي التي تقنع.

مثال انتحاريي التفجيرات يلقي الضوء على هذه الحقيقة بقدر مثير للرعب من العنف، غير أن آخرين - غاندي، وأنصار الحقوق المدنية الأمريكيين - نجحوا في تسليط الضوء على قوة الإقناع الفريدة للاعنف. ففي الأنموذجين كليهما، كان الإيمان الراسخ هو الدافع للحركة؛ وكانت الحركة هي التي جندت الآخرين لمصلحة القضية. وهكذا فإن خطوة جوهرية أولى لإنتاج أي أثر وتغيير دائمين متمثلة باكتشاف الإيمان.

ومثل هذا الاكتشاف يكون إدراكا شخصيا أحيانا؛ ويحدث في أوقات أخرى مع آخرين. بالنسبة إلى غاندي Gandhi، بدأ الأمر في جنوب أفريقيا حين أُنزل، بوصفه ملونا، من القطار المحجوز للبيض فقط. وفي 1955، في آلاباما، كانت كلوديت كولفن Claudette Colvin، بنت السنوات الخمس عشرة، راكبة حافلة العودة من المدرسة إلى البيت، حين طالبها السائق بالتخلي عن مقعدها لامرأة بيضاء متوسطة العمر، مع أن ثلاثة مقاعد أخرى في الصف كانت شاغرة. رفضت كلوديت أن تتزحزح من مكانها قائلة: «إذا جلستْ في الصف نفسه معي فإن ذلك كان سيعني أنني متساوية معها جودة»[11].

أوقف كولفن بعدها ضابطا شرطة جرّاها من الحافلة، بعد أن ركلها أحدهما، ووضعا القيد على يديها. وفي الطريق إلى مخفر الشرطة تناوب الشرطيان على محاولة تقدير قياس صدّارتها النهدية. كان تحرك كولفن قبل قيام روزا باركس Rosa Parks، التي حظيت عملية رفضها واعتقالها بقدر أكبر من الشهرة، بستة أشهر، غير أن تحركيهما معا أطلقا حملة مقاطعة للحافلات. والقضية التي أثارتها المقاطعة، وأدلت فيها كلوديت كولفن بشهادتها، أدت عمليا إلى وضع حد لعملية العزل. وديفد غارو David Garrow ، أحد كتّاب سيرة حياة مارتن لوثر كنغ الابن Martin Luther King Jr. ، علّق على الموضوع قائلا: «تذكير مهم حقا بأن التغيير الحاسم كثيرا ما يوقد فتيلة أناس بسطاء، غير مرموقين لا يلبثون أن يختفوا»[12].

من المثير أن باحثي الشبكات العنكبوتية اهتدوا إلى آثار مشابهة. فخلافا لما تقوله بعض الكتب الحديثة الرائجة مثل «نقطة الذروة»(*)، ليس من الضروري أن يكون بضعة مؤثرين أساسيين أرباب ابتكار توجهات جديدة؛ من شأن الأمر أن يكون أيا كان. وبالفعل فإن دنكان واطس Duncan Watts اكتشف أن التكهن بصاحب التأثير في إطلاق أو تشكيل أي تيار محدد يكاد يكون متعذرا. قد يكون هذا خبرا سيئا بالنسبة إلى أرباب الإعلانات والدعاية، ممن يحاولون توفير المال عبر استهداف عدد قليل من كبار ذوي التأثير في حملاتهم، غير أن الأمر بالغ الإثارة على صعيد التغيير السياسي. ما من أحد إلا ويستطيع أن يُحدث نوعا من التغيير الاجتماعي العميق.

مهما كانت رؤى نظرية الشبكة أو شيوخ التسويق، فإن التغيير السياسي يبقى مختلفا بعض الشيء عن شراء أجهزة الـ«آي - بود»، أو تنزيل آخر إبداعات الليدي غاغا Lady Gaga. اقتناعاتنا حول الصواب والخطأ راسخة؛ زحزحة اقتناعات الآخر تتطلب، إذن، خبرة عميقة، أو اقتناعات مكافئة إن لم تكن أقوى، أمرا أكثر جوهرية من مجرد كبس زر «نعم» على إحدى صفحات الفيسبوك تتطلب فعلا بكلمة واحدة.

(*) في هذا الكتاب، وهو مؤثر بدوره، يوحي مالكوم غلادول Gladwell بأن بضعة أشخاص كثيفي العلاقات يؤثرون في خيارات الآخرين غير ما يطلق عليه اسم «قانون القلة». ثمة كتاب آخر - المؤثرون - يزعم بالمثل أن «أمريكيا واحدا من كل عشرة يوجه ٩ آخرين على أصعدة التصويت والأكل والشراء». [المؤلف].

هذه القوى تكاد تكون أصعب على الرَّوز، مع أننا نستطيع بطريقة ما أن نتبين حصول مثل هذه التجربة، أو عندما تحركنا أفعال آخرين: فأنت تعرف الشيء عندما تراه. من شأن الاقتناعات أن تكون موجودة بمئات الأشكال، غير أن من النادر أن يجري الحديث عنها: كما في كل المسارح الناجحة، من الأفضل عرضها.

كي تصل إلى مستوى الاقتناعات السياسية الراسخة، لا بد لمعتقداتنا التي تحركنا نحن والآخرين من أن تُختبَر، وتُعاش، وتُجسَّد، تماما كما يعمد انتحاريو التفجيرات بتجسيد معتقداتهم تجسيدا مرعبا. وحصول هذا مشروط حتما بالتصدي لواقع مثقل بالألم.

مريحٌ الإيمان بأن الحكومات قادرة على إعالتنا وتوفير الحماية لنا. تريدنا الحكومات أن نؤمن بذلك، ونحن راغبون في تصديقها. مما يزداد وضوحا باطراد أن هذا الميثاق المريح قائم، للأسف، على أسس هزيلة.

2

الميثاق

لا يكاد يولد طفل في بريطانيا، كما في جل البلدان المتطورة الأخرى، حتى يصبح الأبوان ملزمين، وجوبا، بتسجيل الولادة. ليس ثمة أي تفسير لهذه الضرورة، ولكنها إلزامية حقوقيا. فعلى موقع المجلس المحلي الإلكتروني يقال بلباقة إن على أي أب وأم جديدين أن يسجلا أي ولادة؛ غير أن سؤال «لماذا؟» ليس واردا. ومع ذلك فإنهم يخبرونك بأنك مؤهل للحصول - وبالمجان! - على شهادة ولادة وجيزة. الإخفاق في تسجيل الولادة يشكل مخالفة جنائية، ومن شأنه أن يستتبع عقوبة جسيمة.

لعله طقس مزخرف وقديم. لا بد للأب أو الأم المنهكين من أن يضعا الحفاظات وقناني الحليب جانبا ويهرعا إلى مكتب التسجيل المحلي الذي قد يكون على بُعد أميال غير قليلة. ولا يكاد يتمّ اللقاء حتى يبادر أمين السجل إلى

«مشكلة الميثاق كامنة في أنه يتداعى وينهار»

تدوين تفاصيل هويتي الأبوين والطفل في سِفْر سميك، دفتر مثقل بطوفان من الاحتمالات العجائبية. وفي قصتي أنا كان مع أمينة السجل قلم حبر منتفخ لنقش تاريخ الميلاد، مكانه، وتفاصيل أخرى. من الواضح أنها كانت مستمتعة بامتلاك هذه الأداة (القلم) إذ راحت تبرم الغطاء بأناة وعناية ثم وضعت الريشة بحنان وحبّ على صفحة الدفتر السميك مدة ثانية، خدمة لها هي ولي أنا، متأملة جدية لحظة التسجيل.

في بريطانيا وجهت الحكومة للمرة الأولى رعاياها إلى ضرورة تسجيل الولادات، والوفيات، وحوادث الزواج في العام 1538. وبالطبع فإن الهدف، عندئذ، كان متمثلا في إخضاع الكتلة السكانية للمراقبة بغية تعظيم فعالية تحصيل الضرائب. أما اليوم فإن المنطق الكامن وراء مثل هذا التسجيل، إذا ما جرى البوح به بالمطلق، هو حماية المواطن.

نادرا ما يجري التساؤل عن سبب حضور الحكومة في هذه اللحظات الرئيسية في الحياة - بدايتها، ونهايتها، وإذابة المرء لها في بوتقة حياة شخص آخر – بيد أن سبب الحضور هذا يبقى مفترضا. بهذه الطريقة، تنجح الحكومة في دس أنفها في أساس حيواتنا ونسيجها بالذات. وفيما يخص الضرائب المقومة ذاتيا، يطالب الفرد بإطلاع الحكومة على جل الأحداث ذات الأهمية في حيواتهم.

لدى قراءتي بيان تسجيل ولديّ (وهما توأمان)، لاحظت سؤالا غريبا: هل كان الطفل، عند الولادة، حيا أم ميتا؟ سألتْ أمينة السجل. أكدت لي، من دون لبس، أن آباء وأمهات المواليد الموتى ملزمون بتسجيل ولاداتهم. والفترة المتاحة - مدة الأسابيع الستة - هي نفسها بالنسبة إلى الموتى مثلهم مثل الأحياء من المواليد. وإذا تخلّف أبوا المولود الميت عن الموعد، فإنهما ملزمان بدفع الغرامة.

***

كانت عبارة «إننا أولئك الذين كنا ننتظرهم!» شعارا جذابا ومقنعا من شعارات حملة باراك أوباما Barack Obama الرئاسية. حملت العبارة شيئا عن وعده بالتغيير، غير أنها خاطبت أيضا، وبقدر أكبر من الحصافة، جملة هواجسنا الأعمق حول الوضع المضطرب للنظام الديموقراطي اليوم. وهاتان الفكرتان إذا اقترنتا، في كلمات العبارة الخمس، تستحضران الإيحاء بأن الفعل الجماهيري الجماعي من جانبنا قادر، أخيرا، على إحداث التغيير. غير أن المشكلة هي أن الشعار ينطوي على تناقض عميق ولكنه

مكتوم: فالإدارة ليست عن الفعل الجماهيري الجماعي وإن كانت بقيادة إنسان متنور وحصيف مثل باراك أوباما؛ إنها عن انتخاب شخص معين وحسب.

إبان الحملة، ألقى باراك أوباما خطابا في استاد رياضي بدنفر. كان ملعب إنفسكوفيلد، المسمى باسم الشركة الراعية، قد فُضل على مشروعات أصغر ترقبا لطلب سماعه الهائل. وحده جون اف كندي John F. Kennedy كان قد نجح في ملء الاستاد في مثل هذه اللحظة. وهذه المرة فإن ثمانين ألفا ملأوا الإنفسكوفيلد، فيما تابع الحدث آلاف آخرون على شاشات فيديو عملاقة خارج الملعب، كما تابعه الملايين على شاشات التلفزيونات عبر العالم.

نشرت النيويورك تايمز صورة بانورامية خارقة لحشد الملعب، مؤلفة من جملة لقطات مأخوذة في فترة قصيرة[1]. الصورة جديرة بأن تكون أيقونة: منطوية هي على صفة تكاد تكون دينية، أشبه بلوحة فسيفسائية على سقف إحدى الكاتدرائيات. يظهر في الصورة حشد كبير ومتنوع، من الشباب والشيوخ، من الزنوج والبيض: لقطة مدهشة ونابضة بالحياة لأمريكيين متجسدين على نحو غير مسبوق في هذا الجيل بفعل انتخاب شخص، هو الأمريكي - الأفريقي الأول المتمتع بفرصة الرئاسة، الديموقراطي الأول بعد ثماني سنوات من جمهورية جورج بوش George Bush. صورة مثيرة ومهيبة، إعادة اختبار بصرية للطاقة والحماسة السياسيتين اللتين أطلقهما ترشيح أوباما.

وفي أثناء حملة أوباما، قيل إن ما يزيد على المليون من البشر تطوعوا للعمل من أجل انتخابه. كان هذا عددا أكبر من أي عدد سبق له أن سُجل في أي حملة سابقة. نجح أوباما في تحصيل 650 مليونا من التبرعات لحملته، وهو أكبر مبلغ سبق أن جُمع؛ ومن اللافت أيضا أن عدد المتبرعين كان هو الأكبر. غير أن نسبة ضئيلة فقط من تمويل حملة أوباما جاءت من متبرعين أفراد. فالكتلة الكبرى من التبرعات الأضخم جاءت، كما هي العادة في السياسة المعاصرة، من المؤسسات التعاونية المتبرعة بما فيها المؤسسات المصرفية والشركات مثل غولمان ساكس Golmen Sachs، مايكروسوفت Microsoft، سيتيغروب Citigroup، وغوغل Google[2]. وبعد انتخابه، بادرت الإدارة الأوبامية، حاذية حذو الصيغة الواشنطنية التقليدية إلى تعيين أكثر من عشرين من كبرى الجهات المتبرعة للحملة الرئاسية الديموقراطية في مناصب تمثيلية، سفاراتية، ممتازة فيما وراء البحار.

كان الحشد الدنفري والجهد الجماهيري الخارق اللذان استنفرتهما حملة أوباما يعبران عن جوع للتغيير وعن استعداد غير مسبوق للإسهام فيه. لم تنته الحماسة مع انتخابه: ثمة تسعون ألفا مُدهشا (بمعنى أن الرقم مثير للدهشة) التمسوا المناصب السياسية الثلاثة آلاف أو نحوها في إدارته.

عزف شعار حملة أوباما المكثف بعبارة «نعم نستطيع» على وتر رغبة الناس في التغيير، جنبا إلى جنب، وعلى نحو حاسم، مع رغبتهم في الانخراط بالسياسة. فإبان الحملة وبعدها، على حد سواء، ظل أوباما يلح على مطالبة الناس بالانخراط في جماعاتهم، بالتطوع والمبادرة الذاتية إلى الوفاء بالوعد السياسي لانتخابه. غير أن رسالته كانت منطوية على تناقض غير معترف به. فما كان أوباما يطالب به، أولا وقبل كل شيء، لم يتمثل في متطوعين يتولون تحسين أحوال جماعاتهم وأحبائهم، بل في متطوعين ناشطين في حملته. وكنوع من إلقاء الضوء على هذا اللبس الحرج للأهداف جرى استحداث إحدى الجماعات - أعمال أوباما - لأولئك المبادرين إلى التطوع للنشاطات المحلية باسم حملة أوباما. فدعوة حملة أوباما إلى النشاط المحلي لم تكن إلا دعامة ثانوية وإن كانت ضرورية لمناشدته الأولى طلبا لتأييد الناخبين. لم تكن الغاية السياسية لحملته هي التغيير بالذات، بل انتخابه هو ليتولى إنجاز مهمة التغيير - وهذا فرق دقيق غير أنه حاسم، وهو الانفصال أو الافتراق الكامن في صلب الديموقراطية التمثيلية.

ليلة انتخاب أوباما، كان هدير عظيم يمكن سماعه عبر مانهاتن السفلى حين أصبح انتصاره واضحا. غير أن الجو الجماعي سرعان ما تلاشى. فبعد انتخاب أوباما ونشوة تنصيبه، بات المرء يكاد يحس بأن المنطاد بدأ يفرغ من الهواء.

ثمة معارض تطوعية أُقيمت عبر البلاد بتشجيع حكومي، ومع أن الحضور كان كثيفا، فقد لُوحظ أن هذه الحماسة لم تكن وليدة طفرة جديدة على صعيد الحركية السياسية، بمقدار ما كانت نتاج بطالة متفشية وطاغية في أشهر ما بعد الانتخاب. ففي بروكلين لم يشارك في أحد المعارض التطوعية سوى بضع مئات في حين أن الأمل كان معقودا على مشاركة الآلاف - في حي يؤوي الملايين. من اللافت أن المعرض عُد سعيا إلى استغلال الطاقة «الموروثة» عن الحملة[3]. أعمال أوباما غرقت في نوع من «السبات». منذ ذلك التاريخ لم تندلع أي ثورة على صعيد التطوع والتنظيم الجماعي

أو الفئوي. أنموذج السياسة التقليدي بقي على حاله إلى حد كبير. وكما هي العادة فإن الاهتمام منصب على نوايا وتصريحات حفنة صغيرة من الناس في البيت الأبيض ومجموعة أكبر قليلا في الكونغرس، حيث تتولى سلسلة من انحرافات عدد قليل من النواب والشيوخ، وحماستهم، وزلاتهم، تحديد طبيعة التشريع المفروض على بلد يعيش فيه ثلاثمائة مليون من البشر. جميع الآخرين متروكون ليقلعوا أشواكهم بأيديهم عبر مواقعهم الإلكترونية أو ليتابعوا حيواتهم هازّين أكتافهم بلامبالاة، وهذا أكثر شيوعا. يبدو أن أولئك الذين انتظرناهم لم نكن نحن أنفسنا آخر المطاف.

بعضهم يعزو هذه السلبية إلى الطابع الكسول والعقيم المتأصل في الناس العاديين: بعض الساسة الذين أعرفهم ميالون إلى تبني هذا الافتراض. بيد أن السبب كامن، بالفعل، في أن الديموقراطية هي التمثيلية التقليدية، حيث تنتخب الكثرة القلة، في ميثاق معقود بين ناخبين وحكومة: نحن نقترع، وهي تفعل؛ ونحن نواصل حيواتنا، وهي تحمي. هذا هو الميثاق الذي يقضي بتسجيل الطفل فور الولادة. وهو ميثاق يدوم حتى الموت. نادرا ما يُعاين هذا الميثاق غير المصرح به كاملا في أي مكان؛ وقلما يُعترَف به، مع أن آثاره بالغة العمق.

للميثاق عدد من الطبقات. ففي طبقته الأساسية الأعمق ينطوي الميثاق على التزام الحكومة بحماية مواطنيها؛ وعلى التزامها بتوفير أمنهم وسلامتهم. في المقابل يوافق المواطنون على تقييد بعض حريتهم: يسلمون بحكم القانون، ومعه بجملة من الضوابط المختلفة على سلوكهم. ثمة سلطات وحقوق متطرفة منوطة بالحكومة، نكون نحن محرومين منها. ومن هذه السلطات سلطة حجب الحرية عن الآخرين، وسلطة السجن، وسلطة المعاقبة. وفي بعض البلدان، مثل الولايات المتحدة، يشتمل الأمر على سلطة القتل باسم العدالة. فالدول الـ 192 الأعضاء في الأمم المتحدة وافقت على قانون ناظم لحق شن الحرب هذا، متمثل بميثاق الأمم المتحدة. بيد أن الميثاق وثيقة طوعية ولا يستتبع انتهاكها أي عقاب آلي، ولاسيما حين يكون المنتهك دولة قوية.

على المستوى الداخلي، يعني التزامُ الحكومة بتوفير الأمن اضطلاعها بمسؤولية الحفاظ على السلم، ومنع الجريمة والفوضى، وإنقاذ السكان في أوقات الخطر الجدي كما في أعقاب العدوان العسكري أو الكارثة الطبيعية. إلى هنا يبقى الميثاق

مألوفا، عاكسا أصداء نظريات فلاسفة السياسة عبر العصور منذ لوك Locke وهوبز Hobbes، بل وأبكر، منذ أفلاطون Plato.

ما يبقى أقل وضوحا هو المستوى الثاني من الميثاق، مستوى أقل ورودا من الأول، ولكنه ذو تأثير أشد مكرا. فبالإضافة إلى حماية السكان تضطلع الحكومة بالتزام آخر - رعاية مشكلات المجتمع، بما فيها التعليم، وخدمات الرعاية الصحية في بعض الدول، ورعاية المسنين والمعاقين، وحماية البيئة الطبيعية، بما فيها المناخ الكوكبي، وتوفير متطلبات النمو والاستخدام قبل كل شيء - بمعنى رعاية الاقتصاد. هذا الالتزام - وما يترتب عليه من عواقب - يكاد لا يُباح به صراحة: ستتولى الحكومة علاج هذه المشكلات، لسنا، إذن، ملزمين بها.

بدلا من التسليم بهذا الميثاق، يعمد الساسة إلى إطلاق الخطط والوعود المتضمنة علاج هذه المشكلات، كما فعل باراك أوباما في ملعب إنفسكوفيلد. غير أن السياسي يطلق، حين يعلن اعتزام الحكومة علاج مثل هذه المشكلات، رسالة قوية وإن كانت مكتومة: إذا كانت الحكومة راغبة في تناول هذه المشكلات وفصلها، وقادرة على ذلك، فلا حاجة إلى أن نهتم بها نحن السكان. وفي مثال باراك أوباما قطعت الرسالة شوطا إضافيا: أنا السياسي بحاجة إلى انخراطكم الفعال - في الحملة، في جمع التبرعات.. إلخ - وصولا إلى انتخابي، ومن ثم سأكون قادرا على تناول هذه المشكلات ومعالجتها.

وبالفعل فإن أوباما رفع السقف درجة إضافية: فالانخراط الجماهيري الذي استطاع تفعيله عبر ترشحه استغل الطاقة والخيبة السياسيتين الهائلتين لدى الناخبين التقدميين: لدى الملايين ممن تطوعوا لخدمة حملته. تمثلت رسالته الضمنية في «استنفروا لانتخابي وسأتولى الإنجاز».

غير أن آثار الميثاق يمكن رصدها في ما حصل بعد الانتخاب. حشد المتطوعين الذين استنفروا لخدمة حملة أوباما بادروا عموما إلى التخلي عن شاراتهم ولاذوا إلى البيوت، بعد أن باتت مهمتهم منجزة. لم يكن ثمة أي صعود مسرحي مثير للتطوع من أجل خدمة قضايا اجتماعية. حتى في السياسة الانتخابية، اكتشف ناشطو النواة الحزبية أن «التأثير الأوبامي» لم يكن ذا جدوى طويلة الأمد على صعيد تجنيد متطوعين يخوضون انتخابات على مستوى أكثر محلية. فنزوع التطوع

طويل الأمد لخدمة القضايا الاجتماعية يبقى، كما أعلن روبرت بوتنام Robert Putnam وآخرون، عنيد التدهور الهابط[4]. على العموم نبقى متضائلي الفعل باطراد. وهنا بالذات ثمة رسالة أطلقت قوة غير مقصودة ولكنها حصيفة وجبارة من الملايين المتابعين لذلك الرجل الكاريزمي الواحد في ملعب إنفسكوفيلد. ذلك الحشد الهائل يراقب، لا يفعل. بالنسبة إلى أكثرنا ليست السياسة إلا رياضة فرجة - نحن نشاهد، هم يفعلون.

مشكلة الميثاق كامنة في أنه يتداعى وينهار. فالحكومات الوطنية باتت أعجز فأعجز عن علاج جملة الأسباب الكوكبية والعابرة للحدود القومية الكامنة وراء المشكلات المختلفة التي تقف في طريقنا. وعلى المستوى الأكثر أساسية للميثاق، تكون الحكومة عاجزة عن ضمان الحماية من الهجمات الإرهابية؛ عاجزة عن توفير رد فعال مؤهل للحؤول دون تغير المناخ؛ عاجزة عن إدارة جملة الأسباب - والنتائج - الكوكبية للهشاشة الاقتصادية. في المجتمع، الحكومة عاجزة عن إبطاء الصعود العنيد الفاضح للسلوك «اللااجتماعي»، وهو نزوع يتجلى، مثلا، في هجمات متزايدة على سائقي الحافلات، كما ينعكس بصيغ أخرى لا يحصرها عدّ، بما في ذلك التوتر الكامن في العمق، ولكن المحسوس، في فضاءاتنا العامة. فكاميرات الفيديو المثبتة على كل الزوايا قليلة الجدوى في كبح هذا التوجه المزعج، وإن شكلت برهانا ساطعا على غياب الثقة المتبادلة فيما بيننا.

ونتيجة لذلك، تتعرض الثقة بالسياسيين، وهي متدنية أساسا ودائما، للتدهور. ففي بريطانيا أقدم مذيع تلفزيوني ذائع الصيت على نعت رئيس الوزراء بـ «العاهر» أمام جمهور الاستوديو. ومثل عدم الاحترام هذا شائع الآن في عدد كبير من الأنظمة الديموقراطية الراسخة. ففي أمريكا كما في كل بلد ديموقراطي ثمة قدر واسع من الإحباط إن لم يكن السخط إزاء الطبقات السياسية وإزاء السياسة بالذات. في ألمانيا أشارت استبيانات ما قبل الانتخابات البرلمانية الأخيرة إلى أن نسبة 18 في المائة من الناخبين لم يكونوا مستعدين للتصويت لساسة عاديين بل لممثل هزلي متنكر بصفة سياسي[5]. لم تكن الحملة الانتخابية غارقة في مناقشة التعليم والتخطيط الاقتصادي، بل في مناقشة فضيحة إحدى الشخصيات السياسية إذ كانت قد سمحت لسيارتها الحكومية بأن تسافر بها أيام العطلة إلى إسبانيا. ومعلقا على

الانتخابات التي تعد «مملة» على نطاق واسع، قال أحد الناخبين: «ليس هناك أي اقتناع بأن شيئا، أي شيء، سيتغير»[6]. وفي آيسلندا تمخض الإحباط الطاغي في أعقاب التأثير الكارثي للأزمة المالية عن انتخاب مهرِّج محترف رئيسا لبلدية ريكيافيك. وفي الولايات المتحدة يتجلى العزوف عن الساسة أكثر ما يتجلى، بصيغ حزبية، كما هو حاله في أكثر القضايا الأمريكية: ساسة الفريق الآخر أشرار، فاسدون، وأنانيون؛ أما إخفاقات ساسة فريقنا نحن فيُغَض الطرف عنها.

يزداد فساد الميثاق سوءا من جراء ظاهرة تخريبية إضافية: ظاهرة الشرخ المتسع بين الناخبين وممثليهم. فتطور الديموقراطية كان عموما، من المباشرة إلى التمثيلية، من قيام الناس جماعيا بتقرير أمر شؤونهم إلى انتخابهم آخرين يتولون اتخاذ القرارات باسمهم. غير أن تطور الديموقراطية التمثيلية ظل مصحوبا بتنامي المسافة الفاصلة بين الناخبين والقرارات التي تعنيهم.

في كل الأنظمة الديموقراطية الوطنية، اختُزلت المشاركة الفردية إلى مجرد اقتراع عرضي لاختيار مشرعين أو الجهاز التنفيذي (في النظام البريطاني ثمة انتخاب واحد للطرفين؛ أما في أمريكا وأنظمة أخرى فيكونان منفصلين). واليوم فإن الجهاز التنفيذي يتولى، بالتعاون الوثيق مع السلطة التشريعية، إدارة المجتمع والاقتصاد وشؤون البلاد الدولية. هذه القرارات شديدة التعقيد لا يتخذها السكان جماعيا، بل فريق تنفيذي صغير لا يضم في الأغلب أكثر من بضع مئات من الأشخاص. ومثل هذا البناء الهرمي من الأعلى إلى الأسفل يتمخض عن عدد من السمات المتجذرة والمحتومة إذن.

التنافس في سباق الالتحاق بركب النخبة حاد وعدائي، بل عنيف أحيانا. تُقدر تكلفة الفوز بمقعد في مجلس النواب (الممثلين) الأمريكي بـ 1.5 مليون من الدولارات؛ وفي مجلس الشيوخ بـ 9 ملايين[7]. ولا يكادون يصبحون في السلطة حتى يبادر المشرعون إلى الانخراط مع جماعات ضغط لخوض منافسات ضارية للفت نظر الجهاز التنفيذي والتأثير في قراراته. والدليل على هذا واضح في الاحتراف المتنامي لهذه العملية التي دأب كل من الساسة والصناعة على ترسيخها من أجل التأثير في تلك القرارات. في بريطانيا، ثمة سياسيون كثيرون قضوا حيواتهم المهنية كلها من دون أن يمارسوا شيئا غير السياسة، بادئين باحثين عند أعضاء في البرلمان،

متخرجين أعضاء برلمانيين بل وزراء في الحكومة أحيانا. فديفيد كاميرون David Cameron، المنتخب رئيسا للوزارة في 2010، لم يسبق له أن شغل أي منصب خارج السياسة، إذا لم يحسب المرء الفترة الوجيزة التي أمضاها عاملا في مجال العلاقات العامة. ينطبق الكلام نفسه على زعيم المعارضة إد ميليباند Ed Miliband. أما في واشنطن فإن كل سياسي يزعم أنه «غريب» إذ يحاول ركوب موجة العزوف عن السياسة؛ غير أن الواقع هو أن القليلين جدا هم كذلك.

تزايدت صيرورة الصراع لتأمين النفوذ السياسي احترافية وبات متمتعا بمواصفات مهنة معينة، ذات روابط حرفية مع جملة مصالحها الخاصة: الآن ثمة لوبيات تمثل لوبيات. وفي واشنطن زادت اللوبيات المسجلة أكثر من الضعف منذ العام 2000 إذ أصبحت خمسة وثلاثين ألفا في 2005[8]. ومع أن من شأن الانكماش أن يكون قد خلخل صفوفها، فإن نسبة دعاة اللوبيات إلى أعضاء المجلس التشريعي غير قابلة للتصديق، إذ هناك المئات من الدعاة مقابل كل من أعضاء الكونغرس.

في الاتحاد الأوروبي ببروكسل، وهو مصدر متزايد النفوذ للتشريع المؤثر في المصالح الاقتصادية عبر العالم، لا يستطيع أحد، على ما يبدو، أن يقدم أرقاما دقيقة لعدد دعاة اللوبيات المحترفين، غير أن جل التخمينات توحي برقم قريب من خمسة عشر ألفا. مفوض سابق لقطاع الزراعة، وهو القطاع الأكثر غلاء وتبديدا لدى الاتحاد الأوروبي، أفاد بأن بروكسل «فردوس» حقيقي لدعاة اللوبيات.

أحد أسباب تكاثر أعداد دعاة لوبيات الأعمال واضح تماما: الاستثمار في النفوذ مربح. نجحت شركة BP (بريتيش بتروليوم) في تمكين عضو البرلمان الأوروبي الديموقراطي الليبرالي كريس ديفيز Chris Davies من صوغ تشريع حول تغير المناخ قضى بتأمين تمويل بمبلغ تسعة مليارات يورو من جيوب دافعي الضرائب الأوروبيين، بما يغطي مجمل تكلفة التكنولوجيا اللازمة لقلب محطات الطاقة ذات الوقود الفحمي القذر، منقذا شركات الطاقة من الاضطرار إلى تسديد المبلغ. فيما بعد كوفئ ديفيز. بيد أن الرجل كان، أقله، صريحا حول العملية التي دبرها تحضيرا للقوانين الأوروبية الجديدة، مبررا تصرفاته عبر استخدام عبارة معطوفة خطأ في الأغلب على أوتو فون بسمارك Otto van Bismark، هي: «لا يجوز مطلقا، تمكين الجمهور من الاطلاع على أمرين اثنين: أسلوب صنع السجق، وأسلوب صوغ القوانين»[9].

إذا كان هذا هو واقع العملية التشريعية التي يفترض أنها ديموقراطية، فليس من المستغرب أن نجد الحماسة الشعبية للسياسة التقليدية متضائلة. عضوية الأحزاب السياسية، وهي أحد معايير الانخراط الشعبي في السياسة التقليدية، في حالة انحدار شديد في جميع المجتمعات الغربية الرئيسية[10]. والاستطلاعات الكوكبية تؤكد أن الناس متضائلو السعادة بممارسة الحكم الديموقراطي باطراد على الرغم من أنهم يفضلون الديموقراطية عموما[11]. ظلت المشاركة الانتخابية في حالة تراجع منذ أمد طويل في جل الأنظمة الديموقراطية. ففي الانتخابات البرلمانية الأخيرة بفرنسا، مثلا، كانت نسبة المشاركة هي الأدنى من جميع المرات السابقة. كذلك عانت انتخابات البرلمان الأوروبي للعام 2009 من الحصيلة الفضائحية نفسها - عدد الناخبين الذين اقترعوا كان أقل من أي انتخاب منذ استحداث هذا البرلمان. وفي الولايات المتحدة تقلص عدد الناخبين بنسبة 25 في المائة عما كان عليه في 1960 عند انتخاب جون إف كنيدي.

ليس هناك دليل أوضح على القطيعة بين الحكام والناخبين من تعاظم صناعة الجماعات الضاغطة. على الرغم من وعود السياسيين بالحد من صناعة اللوبيات ونفوذها، فإنها واصلت النمو. وجبروتها الشنيع - إحدى الوظائف المتجذرة في الهرم الذي يختزل الناخبين إلى مقررين - يبدو أكبر منهم. تمثل أحد أوائل تحركات الرئيس أوباما في الحكم في تعيين أحد دعاة مؤسسة ريادية في عالم الاتجار بالسلاح معروفة باسم ريثيون Raytheon نائبا لوزير الدفاع، على رغم التزام أوباما في الحملة بحظر مثل هذه التعيينات. وفي ولاية نيويورك أعلن المرشح الديموقراطي الناجح لمنصب حاكم الولاية في 2010 معارضته الصريحة للمصالح الخاصة كما لدعاة اللوبيات من ألف حملته إلى يائها، غير أن كتلة تمويل حملته جاءت، مع ذلك، من العمالة المنظمة، من الشركات العقارية مع توابعها من قطاعات مثل الإنشاءات، من قطاع الرعاية الصحية، ومن مؤسسات حشد المؤدين[12].

في 2010 قررت المحكمة العليا، في قرارها الذي عنونته خطأ بعبارة «مواطنون متحدون»، تمكين الشركات التجارية من التمويل المباشر للإعلانات السياسية، محددة، عبثا، أن للشركات حقوق الأفراد نفسها، ومبطلة القيود الهزيلة الموجودة لكبح نفوذها. أتاح القرار للشركات وغيرها من التنظيمات والمؤسسات المشابهة فرصة

جمع مبالغ كبيرة وإطلاق إعلانات دعائية للحملات من دون الإفصاح عن مصدر التمويل. ومن المؤكد أن انتخابات 2010 البرلمانية (الكونغرسية) شهدت سيولا غزيرة من الأموال المتدفقة من هذه الهيئات غير الخاضعة وغير القابلة للمحاسبة، بما أدى إلى حرف مسارات سباق العديد من المقاعد. قال الأستاذ الجامعي لورنس لسينغ Lawrence Lessing إن التبعية المتبادلة بين الدعاة (دعاة الترويج عبر اللوبيات) والمشرِّعين باتت الآن شديدة التفاقم والفساد حتى أصبح التشريع لا يتم إلا لابتزاز الريوع من مصالح الشركات. ثمة شيوخ (أعضاء مجلس شيوخ) سابقون أقروا بالأمر نفسه. سلّموا بأن التشريع كله يتم في «شارع كي»، ذلك العنوان الواشنطني الفضائحي الذي يؤوي مكاتب الدعاة[13]. وأحد المتابعين يقدر أن قطاع الدعوة لحشد اللوبيات أنفق مبلغ 3.3 مليار من الدولارات في عام واحد فقط (2008)[14]. أما الشركات الخاصة التي تدير سجوننا فراحت الآن تستخدم دعاة للضغط من أجل استصدار تشريعات تلزم القضاة بفرض أحكام سجن لفترات أطول[15].

في بريطانيا يجري إخفاء التأثير التخريبي للدعاة على نحو أفضل مع قدر أقل من الاعتراف. ففي نظام تكون فيه سلطة هائلة ممركزة في مكتب رئيس الوزراء، بادر العديد من مستشاري توني بلير Tony Blair إلى ترك مناصبهم لشغل وظائف تنفيذية دسمة لدى شركات كانت ذات مصالح سياسية جوهرية مع مناصبهم السابقة. وأحد كبار المستشارين التحق بفرع بنك مورغان ستانلي للاستثمار مديرا إداريا أول متفرغا. ومستشارة أخرى تخلّت عن وظيفتها في فريق بلير الداخلي للعمل في شركة BP النفطية العملاقة.

عدد من مستشاري بلير الإعلاميين شكلوا فريق علاقات عامة مع مغادرة بلير المنصب، وهو فريق ينعم الآن بفيض من العقود السخية مع الأعمال التي كان للكثير منها مصالح واضحة في التشريعات التي اجترحتها إدارة بلير. وبعد تركه للمنصب، كوفئ بلير نفسه بمنصب «كبير مستشارين» لدى بنك جي بي مورغان JP Morgan الاستثماري براتب نصف مليون جنيه في السنة، مقابل دور يكرس له ما هو أقل مما يكرسه لمنصبه «مبعوثَ سلامٍ في الشرق الأوسط» لدى المجموعة المعروفة باسم «الرباعية» من دعاية وترويج.

***

يبدو أن هناك، داخل الطبقة السياسية في بريطانيا، نوعا من التفاهم المضمر على عدم نقد مثل هذه الصراعات المكشوفة بين المصالح، ربما لأن بعض منتسبي تلك الطبقة يحلمون بالاحتفاظ لأنفسهم بتلك الفرصة في المستقبل. والتبرير الأناني المسموع همسا في الأغلب في الوست مينستر Westminister (أو مبنى قصر مجلسي العموم واللوردات بلندن) هو أن المكافآت تعويض عادل عن الرواتب الهزيلة المفترضة المخصصة مقابل الجهود السياسية المضنية.

ثمة تفاهم مكتوم مشابه نافذ بوضوح في واشنطن أيضا حيث يسارع السياسيون إلى «التقاعد» من واجباتهم التشريعية بوصفهم رسميين منتخبين لبيع صلاتهم وخبراتهم التشابكية بوصفهم دعاة ترويج. حين تعرض زعيم الأكثرية الديموقراطيـــة في مجلس الشيوخ توم داشل Tom Daschle للمساءلة من قبل الكونغرس على تولي قيادة مشروع الرعاية الصحـــية لدى الرئيـــس أوباما، كُشِف عن أنه كان قد كسب ما يزيد على 5 ملايين دولار بوصفه مستــشار ترويج عند صناعات مختلفة. من اللافت أن هذا الاتجار الفضائحي بالنفوذ لم يكن هو الذي استثار النقد الذي اعترض تسميته، وأجبره على الانسحاب آخر المطاف، بل إخفاقه في التزام الدقة في إعلان الإعفـــاء الضريـبي لاستخدام إحدى سيارات الليـــموزين - إحدى قسائم تسديد حساب أحد الزبائن مقابـــل خدماته.

وفي الوقت نفسه، نجد أن سفراء أمريكيين سابقين يعودون أحيانا، بعد سنوات الخدمة العامة، إلى واشنطن ليعملوا دعاة مأجورين عند البلدان التي كانوا يمثلون فيها مصالح الولايات المتحدة بالذات، في انتهاك صارخ للأخلاق، بله الكلام عن الخطر الكامن في الأمر بالنسبة إلى الأمن القومي(16). اثنان من كبار موظفي الإدارة الكلنتونية، وأحدهما هو المستشار الحقوقي للرئيس السابق، تحوّلا لاحقا إلى داعيتين مأجورين في خدمة لوران غباغبو Laurent Gbagbo، الرئيس السابق لساحل العاج، الذي أفضى رفضه تسليم السلطة بعد خسارته الانتخابات في 2011 إلى أحداث عنف واسعة الانتشار أودت بحياة المئات من البشر. وهؤلاء الموظفون الأمريكيون المتمتعون بعلاقات جيدة نجحوا في الدعاية للعديد من الحكام الدكتاتوريين الأكثر سوءا لدى كل من وزارة الخارجية والبيت الأبيض(17).

***

بالنظر إلى القوة الخبيثة الناشطة في النظام السياسي الراهن، لا غرابة في كون القرارات المتخذة أكثر الأحيان فضائحية البُعد عن حاجات الناخبين، أو حتى الدولة بالذات. ففي الولايات المتحدة، جَنَّة صناعة اللوبيات، حيث يكون الساسة كثيفي التعويل على التبرعات الانتخابية، فإن هذه الآثار صارخة الوضوح. طالب أعضاء في الكونغرس سنة 2009، مثلا، بأن تقوم الحكومة بشراء سبع طائرات مقاتلة من طراز إف - 22 إضافية، بنحو ربع مليار دولار لكل واحدة، كانت وزارة الدفاع بالذات قد طلبتها. وعند هذا المنعطف كانت الولايات المتحدة في حرب مع بلدين - العراق وأفغانستان - مع أن سلاح الجو الأمريكي لم يكن قد استخدم بعد تلك المقاتلة في أي من هذين النزاعين. وفي المملكة المتحدة، نجح قطاع الصناعات الدفاعية في إقناع الحكومة بشراء حاملتي طائرات عملاقتين لـ «الحفاظ على قابلية بريطانيا لاستعراض القوة»، وإن كانت الحاملتان تعرضان قدرة أضخم بكثير مما ظلت بريطانيا متمتعة بها منذ عدد غير قليل من العقود، إن لم يكن منذ الأزل.

عموما يجري فرض العقوبات التجارية من قبل الولايات المتحدة للضغط على بلدان أقدمت على انتهاكات خطيرة للسلم والأمن الدوليين، أو باتت موصومة بتهمة «إرهاب الدولة» مثل: العراق، وليبيا، أو إيران. غير أن بعض الشركات الأمريكية تمكنت من الفوز باستثناءات من قواعد حظر الاتجار مع هذه البلدان. ومن غير المستغرب أن أكثرية هذه الشركات هي شركات كبرى مدعومة بلوبيات مناسبة في واشنطن. فشركات أغذية كرافت Kraft Food، بيبسي Pepsi، وبعض أكبر البنوك نجحت في تأمين آلاف الاستثناءات لبيع منتجاتها إلى بلدان مثل إيران، بما مكنها من كسب مليارات الدولارات رغم التدابير القاسية المعتمدة للحيلولة دون التعامل التجاري مع الدول التي ترعى الإرهاب. علكة ريغلي Wrigly كانت مصنفة في خانة «مساعدات إنسانية» فجرى استثناؤها من الحظر، بما أتاح فرصة تنفيذ صفقات بملايين الدولارات مع إيران وبلدان أخرى محظور التعامل معها. لاحقا، أقرّ أحد الموظفين بأن دعاة اللوبيات كانوا يؤدون أدوارهم قائلين: «ربما تعرضنا للانسحاق حول ذلك الموضوع من جانب قوى خارجية»[18] مع بقاء الحكومة مشغولة بالجدل بشأن ما إذا كانت العلكة غذاء.

وعلى رقعة أخرى من السجادة كشفت شركة بريتيش بتروليوم BP النفطية العملاقة عن أنها كانت قد «عبَّرَتْ عن القلق» للحكومة البريطانية حول التقدم

البطيء في التفاوض الديبلوماسي بين ليبيا وبريطانيا حول تبادل السجناء، من منطلق أن من شأن ذلك أن يؤثر سلبا في عقود الشركة الاستكشافية النفطية مع الحكومة الليبية. وهذه العقود كانت بقيمة 900 مليون من الدولارات. وزعمت الشركة أن مثل هذا التعبير، أي التعبير عن قلقها، كان بريئا من أي علاقة مع احتجاز مفجر لوكيربي عبدالباسط المقراحي، الذي كانت ليبيا تسعى إلى نقله من سجنه الأسكتلندي إلى ليبيا، حيث كان محكوما بالسجن المؤبد من جراء تفجير 1988 الذي أودى بحياة مائتين وسبعين شخصا.

لم تعترف الشركة بتدخلها في عملية تبادل السجناء إلا بعد نقل المقراحي إلى ليبيا وعقب ضجة عامة. كان التأخير في التفاوض ناجما عن إصرار الحكومة البريطانية على استثناء مفجر لوكيربي من الصفقة. غير أنها ما لبثت أن تراجعت فكان الاتفاق خاليا من أي استثناء. جرى نقل المقراحي رغم سخط العديد من ذوي الضحايا.

بفضل الضغط الذي مارسه الدعاة، والمصالح الزراعية الخاصة، أنفقت وزارة الزراعة الأمريكية ملايين الدولارات في ظل إدارات جمهورية وديموقراطية، على حد سواء، لتشجيع استهلاك الجبنة، بما في ذلك الترويج لأطباق بيتزا دومينو Domino Pizza المثقلة بكمية إضافية من الجبنة، بزيادة نسبة 40 في المائة عن أطباق البيتزا «النظامية». وفرض هذا النوع من الغذاء على المستهلكين مناقض تماما لمصالح المواطنين أنفسهم، الذين تضاعف استهلاكهم للجبنة، ومعها الدسم المشبع ثلاث مرات. أطراف أخرى من الحكم بما فيها لجنة التغذية التابعة لوزارة الزراعة، دائبة، في الوقت نفسه، على مطالبة الأمريكيين بتقليص استهلاكهم دهونا عالية الدسم[19]. ومن المفارقات العجيبة أن ترويج الحكومة للجبنة نتيجة مباشرة لتزايد تفضيل المستهلكين لمنتجات الألبان قليلة أو خالية الدسم، الأمر الذي تمخض عن توافر كميات كبيرة فائضة من الألبان كاملة الدسم والدسم الحليبي، اللذين بادر قطاع صناعة الألبان إلى إحالتها إلى الحكومة لتساعد على تصريفهما - بوصفهما أجبانا عالية الدسم. وهكذا فإن الحكومة تستغل، تحت ضغط دعاة الترويج للأجبان (المرحين ولكن الصادقين) النتيجة، حتى حين يختار المستهلكون أن يتناولوا كمية أقل من الدسم - النتيجة المتمثلة بكميات عالية الدسم من الألبان والأجبان - لإقناع المستهلك بتناول مزيد من هذه الكميات.

وفي مثال مشابه ببريطانيا نشرت الحكومة في 2011 قائمة نصائح غذائية صحية، تضمنت تحذير المستهلكين من خطر تناول ما يزيد على أونصتين ونصف الأونصة (نحو 74 غراما) من اللحم الأحمر والمعلب في اليوم الواحد. وأصدرت وزارة الصحة قائمة تتضمن تشجيعا على تناول جملة أطعمة لاحمة مرفقة بأوزانها الموازية. وجنبا إلى جنب مع فطور مطبوخ وروستو يوم الأحد إضافة إلى وجبات عامة أخرى لم يؤتَ إلا على اثنين من المنتجات الشائعة: البيغ ماك Big Mac والبيبرامي Peperami. وقد حدث أن البندين كليهما كانا تحت السقف. ففي نوفمبر الماضي كانت الحكومة قد استحدثت خمس شبكات «صفقة مسؤولية» مع بيزنس الغذاء إلزاما له بالخطط الصحية. عندئذ جرى انتقاد الإجراء بوصفه شبيها بمشروع خطة تدخين بيغ توباكو Big Tubacco. اثنتـــان من الشركـات كانتا ماكدونالـد McDonald ويونيلفر Unilever، اللتين تتوليان، بالمناسبة تصنيع البيغ ماك والبيرامي على التوالي[20].

***

إن تعرض الفضاء السياسي للاحتلال متزايد باطراد لا من قبل المواطنين، بل من جانب المؤسسات التجارية الكبرى والأغنياء. غير مكتفية بشراء سلطة اللوبيات في عواصمنا الوطنية، باتت شركات النفط عاكفة على توظيف الأساليب السياسية لناشطي حركة البيئة لخدمة مصالحها الخاصة، وصولا في هذا المثال إلى منع فرض القيود على الانبعاثات الكربونية. ففي مذكرة سُربت في 2009، راسل معهد النفط الأمريكي American Petroleum Institute، الذي يمثل صناعة النفط في الولايات المتحدة، جملة الشركات التابعة له طالبا منها «التحرك بقوة» لتنظم اثنين وعشرين اجتماعا لـ «مواطني الطاقة»، واقعة بأكثريتها في مقاطعات ممثلين ذوي هوامش أكثرية ضئيلة. وبعيدا عن الهزل، أعلنت المذكرة أن هدف المظاهرات التي كان المعهد سينظمها كان «إضفاء ثوب إنساني» على تأثيرات خطة الطاقة «غير السليمة»، أي الجهود الرامية إلى الحد من التغير المناخي.

في أمكنة أخرى يوظف مُحْسنون أثرياء مؤسساتهم، وسمعتهم المالية الجاذبة، لخدمة خياراتهم السياسية. فمؤسسة بليونير الوول ستريت ووزير تجارة إدارة نكسون Nixon بيتر جي بترسون Peter G. Petrson، مثلا، تحاول تناول قضية

الضرائب، العجوز، والمسؤولية المالية، مستخدمة الإعلان وطلات خبراء المؤسسة لتثقيف الجمهور ومضاعفة الاهتمام بمسألة العجز المالي. وموقع المؤسسة الإلكتروني يوفر فيضا من المقالات الافتتاحية والرسائل الموجهة إلى الموظفين العامين والمحررين التي سبق أن نُشر بعضها في الصحف. كل أعضاء الكونغرس تلقوا نسخا عن أحد تقارير المؤسسة[21]. لعله تحول لافت في الفهم التقليدي لـ «العمل الإنساني الخيري». من شأن مثل هذه الفعاليات أن تكون رحيمة وحميدة مثل جهود بل غيتس Bill Gates الرامية إلى تحسين المناهج المدرسية، أو خبيثة ومؤذية، بيد أنها تبقى، في الحالتين كلتيهما، متمتعة بميزة واحدة - ميزة أنها ليست مسؤولة أمام أحد.

وحدها الأعمال الكبرى، وحدها مؤسسات البيزنس العملاقة، هي التي تنخرط في صناعة حشد اللوبيات. فالتنافس في الصالونات المزدحمة والصاخبة للمجالس «الديموقراطية» الحديثة يلزم كل من يحمل فأسا للبطش باتباع التكتيكات نفسها. وفي المؤتمرات الدولية، ثمة الآن، بلا استثناء، «منابر منظمات غير حكومية» لاستيعاب العشرات وأحيانا المئات من هذه المنظمات صاحبة وجهات النظر المعدة للتقديم - كما في مؤتمر المناخ بكوبنهاغن. ليس ثمة أي تقويم لشرعية هذه الجماعات الديموقراطية: منها ما تمثل ملايين الأعضاء؛ ومنها ما لا تمثل أحدا سوى حفنة صغيرة. الأكثر مهارة تستخدم تكتيكات مباشرة لإيصال رسالتها إلى أعضاء المجالس التشريعية: فرابطة البنادق الوطنية، وهي إحدى أرسخ الهيئات على هذا الصعيد، تحتفظ بجدول على الخط لأنماط تصويت أعضاء الكونغرس، «مصنِّفة» إياهم وفق تأييدهم - أو معارضتهم - لمواقف موالاة انتشار السلاح. ومثل هذه التكتيكات باتت الآن شائعة عبر الطيف السياسي.

زاد عدد المؤسسات غير الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة تفوق الثلاثين في المائة بين عامي 1996 و2008 إلى ما يزيد على المليون ونصف المليون[22]. ومثل هذه المنظمات أميل إلى الاستقرار في واشنطن ومتمتعة بقواعد مشتركين من الأعضاء الذين يسددون الاشتراك ولكنهم لا يحضرون أو يشاركون في الاجتماعات المحلية. كانت ثمة توجهات مشابهة في بريطانيا. عمليا تحوَّل مثل هذه المنظمات بتحويل النشاط السياسي إلى مهنة، بيزنس، أطلق عليه بعضهم اسم «بيزنس الاحتجاج». والأنموذج التنظيمي للعديد من المنظمات السياسية غير الربحية المعاصرة يشبه الآن نظيره في أي بيزنس تجاري، يتولى تحديد جمهوره المستهدف،

شراء قائمة العناوين الإلكترونية المعنية، الإعلان للوصول إلى ذلك الجمهور، والمطالبة بالحد الأدنى من الانخراط (اشتراكات عضوية وحسب أحيانا) وصولا إلى الأهداف الترويجية[23]. وفي حين أن الانخراط الفعال في منظمات الأحياء يكون معطوفا على المشاركة السياسية، ليس هناك أي «علاقات خارجية إيجابية» مماثلة في تسديد اشتراكات العضوية لهذه المنظمة المجردة اللاربحية أو تلك. ومن حيث الجوهر، نحيل ممارسة السياسة على آخرين.

وما هو مشترك بين هذه الجماعات هو أنها متركزة على قضايا منفردة ضيقة: حقوق حمل السلاح، وضرائب الوقود، وحماية البيئة، وحقوق الإجهاض. تكتيكاتها الهجومية - العدائية وأعدادها المجردة تملأ الفضاء السياسي المحلي وقد نجحت في اجتراح ثقافة سياسية جديدة، ثقافة قائمة على تصدي حشد من الجماعات ودعاة الترويج للمشرعين عبر إقامة نوع من السور بينهم وبين الناخبين الأفراد.

ومثل هذه الجماعات تسهم في تطرف متصاعد ومقيت للجدل السياسي. وأهل خبرة في التقديم المنحاز إلى أحد الأطراف للأدلة، تجيد هذه المجموعات تأييد المواقف المتطرفة - الأبيض والأسود - باندفاع هجومي والأبحاث الأحادية الشرسة - تلك الدائبة في الأغلب على تقديم معارضيها على أنهم حمقى بل أشرار أحيانا. أما المساومات والحلول الوسط الضرورية أساسا في اتخاذ القرارات السياسية فتغدو إذن أكثر صعوبة؛ وتصبح كفة الاستعصاء والجمود أو الطريق المسدودة هي الراجحة. وعلى الدوام تكون الحقائق والتحليلات المعللة هي الضحايا.

تتمثل إحدى عواقب هذه النزعات بالاستقطاب الحزبي المتصاعد. كثيرون علقوا على البشاعة المتزايدة لإضفاء صفة القدح والذمّ على الحوار العام. للمرة الأولى في الذاكرة المعيشة صرخ أحد صانعي القانون قائلا: «أنت تكذب!» في وجه رئيس لجمهورية الولايات المتحدة كان يخاطب مجلسي الكونغرس. ما أبعدنا عن أسلوب «العصا الناطقة» الهندي الأحمر الذي قدمه الإيروكوا إلى بن فرانكلين Ben Franklin وقيل إنه اعتُمد من قبل آباء أمريكا المؤسسين، الذي يشترط تمكين المشاركين من التعبير عن مواقفهم قبل الحصول على فرصة الكلام.

في الناشيونال ريفيو National Review، التي درجت على التباهي بحواراتها الراقية والحصيفة، تلقت المعلّقة كاثلين باركر Kathleen Parker، أحد عشر ألف

رسالة إلكترونية عندما قالت في إحدى المقالات إبان حملة 2008 الرئاسية إن الحاكمة سارا بيلين Sarah Palin لم تكن جديرة بتولي منصب نائب الرئيس. إحدى الرسائل شكت من عدم إجهاض أمها نفسها وهي في الرحم[24]. ومن الواضح، على الشبكة العنكبوتية، التي يبالغ البعض في إطراء تنشيطها للتباين والحوار، أن العكس هو الآخر صحيح: يميل الناس، على الخط، إلى اختيار وجهات نظر مؤيدة لآرائهم[25]. ثمة حتى مواقع مواعدة لاستقبال القلوب المعزولة المتميزة بوجهات نظرها السياسية.

في بريطانيا، ثمة انتخابات حديثة شهدت فوز حزب يميني متطرف هو الحزب القومي البريطاني بمقعد برلماني - في البرلمان الأوروبي - للمرة الأولى. وفي الولايات المتحدة يتزايد نزوع الحزبين الجمهوري والديموقراطي إلى اختبار العيش منفصلين، والاصطفاف مع آخرين يتبنون وجهات نظر شبيهة بوجهات نظر كل منهما[26]. فاللونان الأحمر والأزرق فاقعان الآن أكثر من أي وقت مضى(*).

جملة من العوامل مثل استقطاب الآراء السياسية، وتسلل الأعمال، والدعاة، ومروّجي اللوبيات، وأصحاب المصالح إلى العلاقة القائمة بين الناخبين وممثليهم، العدد والنفوذ المتعاظمين للفاعلين السياسيين الذين ليسوا سياسيين ولا أحزابا سياسية تقليدية، كما ليسوا خاضعين للمساءلة من جانب أحد سوى أنفسهم، متمتعين مع ذلك بقدر كبير من السلطة؛ جملة هذه العوامل مجتمعة توحي بأن هناك هوة متزايدة عمقا تفصل بين الجمهور ومن يُعدّون ممثّلين له؛ توحي بما ليس أقل من أزمة في الديموقراطية.

***

لم يسبق للميثاق النافذ بين المواطن والحكومة أن كان مكشوفا. يمكنك قضاء حياة كاملة وأنت تدفع الضرائب، تطيع القوانين، من دون أن تُسأل لمرة واحدة عما إذا كنت راغبا في توقيع هذا الميثاق أم في الامتناع عن مثل هذا التوقيع.

(*) مع أن هذا ليس هو المكان المناسب لاستكشاف هذه الظاهرة من الألف إلى الياء، فإن هذا الفصل - أو التمييز، بقدر أكبر من الصراحة - من منطلق الآراء السياسية، الحاصل أيضا على أصعدة الدخل، والدين، والعرق، طابع يميز الأنظمة المركبة. فأستاذ الاقتصاد توماس شلنغ Thomas Schelling فاز بجائزة نوبل في الاقتصاد لقاء تقديمه تفسيرا عن مدى قدرة خيار القلة، الديموقراطيين، مثلا، للعيش في بقعة معينة، على تغيير أو قلب حي مختلط سابقا إلى حي متناغم وموحد سياسيا. حتى إذا بقي أفراد واسعو الصدر على المستوى الجزئي فإن الحي محكوم، مع الزمن، بأن يغدو مغايرا - وفق ظاهرة تعرف باسم «تسامح مستوى جزئي؛ متمايز مستوى كلي». [المؤلف].

تصرّ الحكومة على تسجيلك عند الولادة، وكذلك على إعلامها بموتك. وفي أي من المنعطفين لا تلتمس موافقتك. لا تتاح لك مطلقا فرصة التعاقد على الالتزام بالميثاق: أبواك ملزمان قانونا بفعل ذلك نيابة عنك، شئت أنت أم أبيت. وليس هناك إلا طريقة واحدة لفسخ العقد.

يقوم الميثاق على ركيزة مركزية واحدة (ومن الغريب أنها هي ذاتها سواء أكان البلد ديموقراطيا أم غير ديموقراطي) - ركيزة متمثلة في قاعدة أن الحكومة تتولى، على نحو أو آخر، تمثيل جملة المصالح الجماعية لمجمل الكتلة السكانية. توفر السيرورة الديموقراطية - أقله نظريا - عملية التغذية الراجعة المتواصلة، كما نظّر كارل بوبر ذات مرة من المحكومين إلى الحاكمين، بوصفها الوسيلة الوحيدة، باعتقاده، لتعظيم جدوى السياسة بما يمكّنها من عكس حاجات الناس وخياراتهم. أما إذا تعطلت آلية التغذية الراجعة تلك، فإن خطة الحكومة الأقرب إلى الرغبات الجماعية للشعب، تبدأ بالانحراف. الشعب والحكم يفترقان ويصبح كل منهما غريبا عن الآخر. وما إن يحصل هذا حتى ينهار الميثاق. والدلائل المشيرة إلى هذا الانهيار دائبة فعلا على التراكم في القرن الواحد والعشرين.

إذا باتت الحكومة عاجزة عن توفير الاستقرار، والأمان، والإدارة العادلة لشؤوننا العامة، فما الجهة التي تستطيع؟ الجواب جذري من جهة وباعث على القلق من جهة ثانية؛ إذ ليس ثمة سوى بديل وحيد إذا لم تكن الحكومة قادرة على توفير كل ذلك بنجاح: لا بد لنا من أن نبادر إلى تولي الأمر بأنفسنا. الحكم ذاتي التنظيم هو أحد التعابير؛ وثمة عبارة أخرى، لعلها مشحونة أكثر، ألا وهي الفوضوية، والأناركيزم.

بيد أن هذه ليست فوضوية مفجري القنابل الروس أوائل القرن العشرين، أو العدميين الذين يهاجمون حواجز الشرطة حول مؤتمرات قمة الجي 8 (G8). إنها رؤية مختلفة لأفراد وجماعات دائبة سلميا على تنظيم شؤونها، على فصل القضايا التجارية العالقة فيما بينها، مسترشدة بما لديها من اقتناعات كما بخبرتها المباشرة - لا بأي عقائد سياسية حزبية جامدة. إنها تطور أكثر منها ثورة، لأن الناس في طول العالم وعرضه باتوا يدركون أن أحدا سواهم، هم أنفسهم، لن يقوم بحل مشكلاتهم. ففعل الحد الأدنى المتمثل بالاقتراع أو التصويت صار متناقص القدرة باطراد على أن يشكل حلا مناسبا.

قد تفضي هذه الرؤية إلى نفخ الروح في الناس، ولكنها لا تقدم أي وصفات. بدلا من ذلك، ليست هذه الطريقة الجديدة في التعامل مع الأمور إلا طريقة ونقطة على السطر - نعم طريقة لمعالجة الأمور، منهج، وليست غاية لذاتها بالتأكيد، ليست خطة معدّة لتُفرض على آخرين. وحده الأحمق من شأنه أن يحلم بالإطاحة الفورية والعنيفة للنظام الراهن، لأن النتيجة الحتمية ستكون حالة شواش مثقلة بالعنف - أبشع ألوان الفوضى وغياب السلطة.

وإذا صح أن الدولة متناقصة القدرة على تدبير شؤوننا الجماعية، فإننا ملزمون، على ما يبدو، بأن نبادر إلى الاضطلاع بتلك المهمة بأنفسنا وبحمل ذلك العبء على أكتافنا. لا بد لنا من أن نتعلم من جديد كيف ننظر إلى أنفسنا داعينها إلى إنتاج الآثار المرغوبة، إلى تحمل المسؤولية عن أنفسنا كما عن الآخرين، وإلى التعاون والتفاوض فيما بيننا، بدلا من ترك عملية الفصل والحوكمة تلك لآلية واضحة الافتقار إلى الكمال. ومع انتشار هذه العادات، من شأن نظام جديد وأكثر قابلية للدوام أن ينبثق لا يكون مشرعنا من فوق - كما هو الآن - بل مبني من القاعدة إلى الأعلى، بأيدي أناس منطلقين من اقتناعاتهم ومتضافرين فيما بينهم.

من المفارقات الغريبة أن تأبيد النمط السائد لتسيير الأمور، لا الفوضى وغياب السلطة، هو الذي قد يشكل خطرا أكبر على سلمنا وأمننا. فاغتراب الحكومة عن الناس، اغتراب بعضنا عن البعض الآخر، هو الذي يتهدد استقرارنا الهش أكثر من أي أخطار أخرى. ليس مصادفة أن يكون هذا هو النقد الأكثر شيوعا للفوضوية، والأناركية، وغياب السلطة، نقد يقوم على أن الفوضى تجلب اللانظام، والاضطراب، على أن الفوضى تساوي الشواش، على أن أناركي = الفوضى Chaos. تعالوا نعاين هذا الاعتراض الأكثر جدّية على هذه الطريقة الجديدة في معالجة الأمور.

3

الفوضى = الشواش

حين اندلعت الاضطرابات للمرة الأولى في مارس 2004، كنت في جنيف، في مؤتمر مصمم - ويا للمفارقة، كما تبين لاحقا - للتشجيع على المصالحة بين ألبان كوسوفو وصربها. إحدى مستشارات رئيس وزراء كوسوفو، وهي صديقة لي، أخذتني جانبا وهمست في أذني بتوجس قائلة: «أقدم الصرب على قتل ثلاثة أطفال». ثم أضافت بلهجة مثقلة بالاحتمالات الإيجابية والسلبية: «لا بد من وقوع اضطرابات». من الغريب أنها بدت منتشية بالخبر، كأنها قد اطمأنت، أخيرا، إلى أن شيئا ما كان قيد الوقوع.

في اليوم التالي، لدى عودتي إلى بريشتينا، عاصمة كوسوفو، حيث كنت مقيما، اتضح لي أن هاجسها كان صحيحا[1]. كان التوتر ملموسا في أجواء تلك المدينة الملوثة، مكدِّرا وجوه الناس. كانت الإشاعات طاغية، وقد ضاعفها إعلاميون غير مسؤولين: كان أحد الصرب قد أغرق ثلاثة

«هنا بالذات يكمن أحد مفاتيح اللغز لما ينبغي فعله للحيلولة دون حصول مثل هذه الجريمة مستقبلا»

أطفال حتى الموت، وفق زعم المراسلين(*). لم يقف الأمر عند ذلك الحد، بل كان الأطفال قد قضوا نحبهم على نحو مرعب في الإيبار Ibar، ذلك النهر الذي يشطر مدينة ميتروفيتشا، المدينة الكوسوفية الأكثر تمزيقا، إلى نصفيها الصربي والألباني.

عصر ذلك اليوم، ونحن في مقر قيادة الأمم المتحدة حيث كنت أعمل، تلقينا تقارير عن حشود متجمعة في سلسلة من البلدات والقرى عبر الإقليم. فجأة أعلن الحراس الأمنيون عبر مكبرات صوت المكتب أن مجموعة كبيرة من الشباب متقدمة باتجاه المقر. سرعان ما راحت هتافات أوه - تشاي - كاه! Ooh- Chay- Kah! تتردد حول المبنى، أصداء هتافات عالية النبرة وعدائية. وهذا الهتاف: أوه – تشاي - كاه اختصار لعبارة «جيش تحرير كوسوفو» ميليشيا كوسوفو الألبانية، التي قاومت تجمع سلوبودان ميليسوفيتش Slobodan Milosěvić، بما في ذلك حرب 1999 التي أفضت إلى انسحاب القوات اليوغسلافية.

ومن دون أي إنذار، أعلنت مكبرات الصوت وجوب الإخلاء الفوري للمبنى. بيد أنه لم تكن هناك أي معلومات عن كيفية تنفيذ عملية الإخلاء أو عن المكان الذي يتعين على الجهاز الأمني التوجه إليه. ساد نوع من الإحساس المباغت بالقلق والذعر والهلع. بدأ الناس يتراكضون في الممرات ذهابا وإيابا. توقفت الهواتف الجوالة عن العمل- تبين لاحقا أن الحشود كانت قد زحمت الشبكات، جزئيا لأن بعض عناصرها كانوا قد استخدموا هواتفهم لتنظيم أعمال الشغب. ولسبب ما توقفت المصاعد أيضا عن الحركة. راح البعض يبكي، ربما خوفا.

أما أنا فكنت مع زوجتي التي كانت قد جاءت إلى مكتبي نظرا إلى أنه أكثر أمانا. بادر مساعدي الألباني، بسنيك Besnik، إلى الاضطلاع بمسؤولية قيادتنا نزولا إلى مخرج النجاة من الحريق حتى أوصلنا إلى إحدى السيارات. خرجنا من المجمع وعدنا إلى بيتنا. في الشوارع، كانت حشود من الشباب تتجمع. الكثيرون كانوا أطفالا. بدوا مندهشين ومحرَّضين. ما لبثت المجموعات أن تحولت في تلك الليلة إلى كتل رعاعية.

كنت قد وافقت على المشاركة ذلك المساء في مناقشة تلفزيونية مع قادة سياسيين بمحطة التلفزيون الرئيسة في بريشتينا Prestina. ومع انطلاقنا بالسيارة

(*) تبين لاحقا أن موت الأطفال كان حادث غرق عاديا. [المؤلف].

نحو الاستوديو، كتلة كبيرة من الناس سدّت الطرق القريبة من منزلنا. كان الظلام قد حلّ ولم أستطع تقدير العدد. تورمت الكتلة وانزاحت؛ بدت، على صعيدَي الشكل والمقصد، أبعد من مكوناتها الطردية. كان ثمة صراخ ودوي لما ظننتها آنذاك مفرقعات نارية. علمت فيما بعد أنها كانت رشقات رصاص. لم يكن أي من عناصر الشرطة على المسرح. كان الحوار التلفزيوني بشعا. مع أحد الديبلوماسيين الأمريكيين، جادلت بأن حوادث الشغب يجب أن تتوقف فورا. يتعين على الآباء والأمهات أن يعيدوا أولادهم إلى البيوت. بيد أن القادة السياسيين لأكثرية كوسوفو الألبانية لم يوافقوا. فبرأيهم كانت المشكلة ناجمة عن خطأ الأمم المتحدة. زعموا أن حوادث الشغب أطلقها قرار الأمم المتحدة الذي قضى بتمكين متظاهرين صرب من إحدى القرى القريبة من بريشتينا من إغلاق الطرق الرئيسة المفضية إلى الجنوب.

جادل قادة ألبان كوسوفو قائلين إن الغضب في الشوارع كان احتجاجا مشروعا على المظالم العديدة التي كان الكوسوفيون قد عانوها. من نبرة الحوار وعدوانيته تبين أن بعض القادة كانوا يشمّون رائحة لحظة ثورية قد تتيح فرصة الإطاحة بالأمم المتحدة التي كانت، سلطة الأمر الواقع في كوسوفو. سارعوا إلى الانقضاض على ذيل النمر. مع انتهاء البرنامج، شعرت في ظهري بتشنج مؤلم من جراء التوتر الذي طغى عليّ. عدت إلى البيت عبر مدينة تختنق عنفا.

وفي البيت، مع بعض الأصدقاء الألبان، رحنا نتابع أصوات إطلاق الرصاص والانفجارات بين الحين والآخر. وهجٌ أحمر برق في نافذتنا. نظرنا ورأينا شهبا وألسنة لهب متراقصة في الأجواء القريبة. علمنا أن النار كانت تلتهم الكنيسة الصربية الواقعة عند مدخل شارعنا. كان ثمة صوت رهيب: ثمة جرس كان دائبا على القرع المتواصل بعناد.

بعد فترة، حين بدت الأمور أكثر هدوءا، اقترح صديقي آردي Ardi أن نخرج لنرى ما كان حاصلا. مشينا إلى آخر شارعنا حيث الكنيسة التي كانت تحترق، كتلة نار، أشبه بحرائق الصيف، فوقها عمود نار كأنه برج. في الأعلى ظل جرس الكنيسة دائبا على القرع بإيقاع يائس، كانت الحرارة سبب القرع المتواصل على نحو ما. لحسن الحظ لم يكن أحد محجوزا في المبنى الملتهب. أخيرا صمت الناقوس. عشرات الشباب طوّقوا الكنيسة. بعد إنجازهم لمهمتهم، كان كثيرون جالسين، محدّقين في النار، مدخّنين متابعين اللغو والهذر. أحدهم كان يبيع السجائر.

مضينا بعيدا. بقي آردي، وهو ألباني من كوسوفو، عازفا عن النظر إليّ. كان مسحوقا تحت وطأة السخط والعار. علب فارغة للطلقات البلاستيكية وقذائف البنادق كانت تنسحق تحت أقدامنا. شرطة مكافحة الشغب التابعة للأمم المتحدة كانت تصدت للرعاع في هذا المكان؛ بيد أنها وجدت نفسها في مواجهة حشود متفوقة عليها عددا فانسحبت تاركة الكنيسة لمصيرها. وعبر كوسوفو من ألفها إلى يائها، كانت قوى القانون والنظام - شرطة الأمم المتحدة ووحدات الأمن المحلية، إضافة إلى قوى حفظ السلام التابعة للناتو- قد فقدت السيطرة. في إحدى البلدات، كان فصيل من الجنود الألمان قد بقي في الثكن فيما ظل حشد مؤلف من الآلاف يطوف في البلدة لساعات، منتقلا من حي إلى آخر، مستهدفا الكنائس والبيوت الصربية إضافة إلى مكاتب الأمم المتحدة، ساطين على ما في المباني وموقدين النار فيها. وعندما زرنا لاحقا البلدة، رأينا في مركزها تلة سوداء، موشاة بقذائف بيوت محترقة، كأن حريق غابة كان قد مسح المكان.

في اليوم التالي تواصل العنف. تحدثت التقارير عن حافلات متظاهرين جوالة على أرجاء المنطقة لمهاجمة مختلف الجيوب الصربية. في جنوب كوسوفو مُنع حشد كبير من محاصرة أحد الأديرة الصربية الأرثوذكسية بفضل تدخل أحد القادة المحليين الألبان لميليشيا جيش تحرير كوسوفو KLA (فيما بعد كان هذا سيصبح رئيس وزراء كوسوفو). أما في بلدة ميتروفيتشا المقسومة، حيث كان الأطفال الألبان قد غرقوا، فإن وحدات الناتو أطلقت النار وقتلت عددا من الألبان الذين كانوا يحاولون عبور النهر لمهاجمة الصرب في الجزء الشمالي من المدينة. تواصلت أحداث الشغب في جميع أرجاء البلد حتى ساعات الليل. جميع مكاتب الأمم المتحدة في الإقليم هوجمت، وما يزيد على 150 سيارة عائدة للأمم المتحدة جرى تدميرها. 550 منزلا و27 كنيسة وديرا للأرثوذكس على الأقل تعرضت للحرق، وما يزيد على أربعة آلاف شخص - أكثرهم من الصرب غير أن معهم أعدادا من الغجر ومن أقليات أخرى - طُردوا من بيوتهم[(2)].

أخيرا، توقفت أعمال العنف. ثمة قادة سياسيون محليون زعموا أن نداءاتهم الداعية إلى إنهاء الفوضى كانت قد فعلت فعلها، عازفين عن الاعتراف بأن هذه النداءات والمناشدات لم تصدر إلا نتيجة ضغوط مسؤولين دوليين. أما في الحقيقة

فقد اتضح أن الشواش والعنف كانا قد استُهلكا ببساطة، أكثر من أي سبب آخر. في الشوارع ظل إيقاع العنف وزخمه ينبضان عبر المدينة. قبل أحداث العنف، كان المرء يستطيع أن يشعر بأنها تتراكم كأنها حوافز بحاجة إلى تعبير. ومع انقضاء العنف، جرى تنفيس الطاقة الشريرة. ومع انتهاء الأمر بات المرء قادرا، بطريقة ما، على رؤية أن القوة الدافعة للشواش والغضب كانت قد استنزفت أخيرا.

***

من الشائع أن يقال إن المجتمع بحاجة إلى سلطة كي ينعم بالسلم والاستقرار. ففي غياب مؤسسات معينة - مثل القانون والشرطة والجيش - سيغرق المجتمع في الفوضى وعدم الاستقرار؛ ستكون الأكثرية ضحية الأقلية المجرمة. وإذا كنا بحاجة إلى التذكير بما يعنيه الأمر، فإن فيضا من الأفلام تقدم صورا عن الفوضى وغياب السلطة وإن كانت مؤيدة غالبا بجحافل الزومبي «بعد 28 يوما» 28 Days Later و«إنني أسطورة» I Am Legend، أو ناجمة عن غزو غريب «حرب العوالم» War of the Worlds. في الحالين كليهما، تكون الفوضى المعروضة راعبة على نحو مسلٍ. يبدو أنه ليس هناك سوى حجاب هش يفصلنا عن الغابة. يوفر التلفاز صورا متمادية الإثارة والإدهاش - واقعية ووهمية على حد سواء - للمجرمين الكامنين لنا متأهبين للانقضاض علينا وتدميرنا، لولا خط القانون والنظام الأزرق الرفيع الذي يلجمهم.

غير أن في هذه النماذج نوعا من اللغز. أهوال البشرية الواقعية والفعلية - مثل الهولوكوست أو «عام الصفر»، للخمير الحمر أو مذبحة تشارلز مانسون Charles Manson - لا توفر إلا القليل من التسلية. ولو كانت الفوضى شديدة القرب، وبالغة إثارة الرعب، لما وجدنا أفلامها الهوليوودية استثنائية القدرة على الإمتاع: لوجدناها مثيرة لقدر كبير من الرعب، وغير قابلة للمتابعة.

يبدو أن أحد الانتقادات الموجهة إلى الفوضوية بوصفها استراتيجية سياسية كلية الحضور إلى درجة أنه لا يتطلب إلا نوعا من إعادة صوغ: أناركية = أناركي [anarchism = anarchy]. يقال إن من شأن عدم وجود بنية مؤسسات فوقية تضطلع بمهمة صون النظام أن يتمخض حتما، بلا أدنى شك، عن «حرب الجميع ضد الجميع» حسب تعبير هوبز.

يا له من أفق مرعب لا يجرؤ على تأمله إلا القلة! فما إن تقع الكارثة، مثل زلزال هاييتي أو إعصار نيوأورلينز، حتى يسارع المعلقون، آمنين في استوديوهاتهم التلفزيونية، إلى إصدار التحذيرات المخيفة من الاضطراب والانهيار الاجتماعيين، وكأن الأمر أكثر إثارة للرعب من الكارثة الطبيعية الأصلية. ففي نيوأورلينز ما بعد كاترينا، طوفان من التقارير عن سرقة السيارات وعمليات الاغتصاب والقتل أغرق صفحات الأخبار. الآلاف من عناصر فرض القانون المجلوبين من ولايات أخرى «مسلحون» كما نبّه حاكم ولاية لويزيانا، «ببنادق إم 16 مقفلة ومحشوة. وهؤلاء الجنود يتقنون فن إطلاق النار والقتل وأتوقع منهم أن يمارسوه». الشرطة في إحدى الضواحي المجاورة للمدينة المنكوبة أصيبت بالذعر إزاء احتمال عمليات النهب وغيرها من الشرور فبادرت إلى غلق الجسر المفضي إلى المدينة، مانعة الجياع واليائسين من الحصول على الغوث. آخرون أطلقوا النار على اللاجئين بدم بارد.

لاحظ كاتب المقالات فريد زكريا Fareed Zakaria أن رد الحكومة الاتحادية الأسرع والأكفأ على إعصار كاترينا تمثل في اجتراح مرفق سجن كافكوي شبيه بغوانتانامو احتُجز فيه على عجل ألف ومائتا مواطن أمريكي وحُرموا من حقوقهم الدستورية عددا من الأشهر[3]. وثمة سرديات لاحقة، مثل «زيتون» ديف إيغرز Dave Eggers، روت قصصا أُغفلت في حينها، مثل قصة عبدالرحمن زيتون، الذي بادر، بعد الإعصار، إلى التجول على متن قارب في المدينة الغارقة مادا يد المساعدة، ناقلا الجيران إلى أمكنة أعلى ومتوليا رعاية الحيوانات الأليفة، ليكافأ بالاعتقال من قبل الحرس القومي واحتجازه في عزلة عددا من الأسابيع من دون أي اتهام وأي رعاية طبية مع عدد من الأصحاب الأمريكيين العرب الآخرين.

بيد أن الكوارث كثيرا ما تتمخض بالفعل، كما قالت ريبكا سولنت Rebecca Solnit، عن نقيض الفوضى في المجتمع الإنساني: بدلا من العنف والفوضى، تتمخض عن الألفة والتضامن[4].

***

رسالة حديثة إلى «الفاينانشال تايمز» تطلق زعما شائعا: يقال إن الحضارة هشة أساسا بحاجة إلى حكومة تحميها. يورد المراسل مثال قدوم المتمردين من الباونتي Bounty إلى جزيرة بيتكيرن Pitcairn المعزولة في المحيط الهادئ قائلا:

> حين وصل متمردو الباونتي التسعة وسبعة عشر رجلا وامرأة من تاهيتي إلى هناك في 1789 كانت الجزيرة أشبه بجنة عدن مثل أي مكان آخر في عالم الواقع: وفرة سخية من الماء، شمس ساطعة، وأرض خصبة، وغير مأهولة من قبل أي أحد آخر. الاختبار الكامل لهوبز وروسو Rousseau. كان هوبز هو الفائز في الاختبار. تقاتل البحارة البريطانيون فيما بينهم وحاولوا إخضاع التاهيتيين. قاوم التاهيتيون وتقاتلوا فيما بينهم.
>
> ومع حلول العام 1800، بعد إحدى عشرة سنة، لم يكن قد بقي سوى أحد المتمردين، تسع نساء تاهيتيات، وعدد كبير من الأطفال، أما جل الآخرين فكانوا قد ماتوا ميتات غير طبيعية. بادر المتمرد الناجي إلى اجتراح نظام سياسي عبر إقامة لا أوتوقراطية وحسب بل ثيوقراطية، جاعلا نفسه جسرا بين الرب والإنسان[5].

يخلص الكاتب - على نحو معقول تماما من منطلق الحدث الذي يورده مثالا - إلى تأكيد «أهمية الجهود المتواصلة الرامية إلى صون منظمات الحكم التي تجمع المصالح المحددة الأثقل وزنا في تحديد ما هي مصلحة مشتركة (قومية، إقليمية، كوكبية) للوصول، عبر سلسلة من التفاعلات، إلى رجحان كفة المصالح المتناغمة على كفة نظيرتها المتنافرة».

استنتاج الكاتب صائب كليا. غير أن ما يدعو إلى الأسف هو عدم وضوح مدى نجاح المؤسسات المعاصرة، الوطنية منها والدولية، في تكريس ما يكفي من الاهتمام لمصالح البشر المشتركة. بدلا من ذلك نرى أن ما يزداد وضوحا هو أن هذه المؤسسات تضع مصالح الفئات الأقوى فوق المصالح الجماعية، وتهمل الحاجات الأساسية طويلة المدى، بما فيها البيئة.

يمكن أن يقال أيضا إن أسوأ ألوان الغضب في تاريخ البشر لم يكن إزاء غياب السلطة والإدارة، بل نتاج استفزاز حكومات مدعية العمل لخدمة المصلحة المشتركة: ألمانيا النازية والاتحاد السوفييتي الستاليني وكمبوديا الخمير الحمر- القائمة طويلة جدا. فالجرائم المقترفة من قبل هذه الحكومات كانت مجازة بل وموعز بها في الحقيقة باسم المصلحة الجماعية؛ ما أبقى المرتكبين الأفراد محصنين. الحكومات الديموقراطية هي الأخرى كاملة القابلية لاقتراف جرائم رهيبة، مشرعنة بحصانة

الحكومة الأخلاقية الأخيرة المتمثلة في حق الدولة droit d'état، أو «مصلحة الدولة» (ثمة مزيد عن هذا الموضوع لاحقا). غير أن حجة المراسل متبناة على نطاق واسع، في جميع الأحوال: المؤسسات تحمينا رغما عنا، رغما عما يمكن أن يسود - الشواش واللانظام - في المقام الأول.

من الجدير أن يُعاين هذا الاقتراح المحدد بقدر أكبر من التفصيل عبر تناول الحالة المعاكسة: تجربة فكرية - تصوروا عالما بلا مؤسسات. لننظر في سياق صعب: عالم الاستثمار المالي الفاسد الزاخر بالألغاز.

* * *

مخطط بونزي Ponzi Scheme العملاق الذي هندسه خبير المال بيرنارد مادوف Bernard Madoff كان الاحتيال العالمي الأكبر الذي نفذه رجل واحد تمخض المخطط عن تدمير آلاف المستثمرين وكان رمزا لأبشع تجاوزات الوول ستريت وأغربها. وعلى الرغم من الإخفاق الفضائحي الدنيء للهيئة الحكومية المشكَلة لمراقبة صناعة الاستثمار وضبطها في إلقاء القبض على مادوف، فقد اتُفق على نحو شبه شامل بشأن أن أفضل الطرق للحيلولة دون حصول مثل هذه الجرائم مستقبلا هي المبادرة إلى اعتماد أساليب ضبط وتدقيق أكثر تشددا وصرامة في هذه الصناعة. فردُّ الفعل الطاغي تمثّل في عبارة: كان على الحكومة أن تحمي المستثمرين الأبرياء؛ لا بد من فعل شيء ما!

بيد أن مقاربة بديلة، مؤهلة لقلب جميع الفرضيات المتوافرة بشأن كيفية الحؤول دون وقوع مثل هذه الجرائم والمعاقبة عليها في المستقبل، قد تكون متاحة. ربما كانت جملة القواعد والمؤسسات المستحدثة لحمايتنا دائبة في الحقيقة على فعل العكس.

احتيال مادوف كان بسيطا. شجع، مادوف هذا، المستثمرين على إيداع أموالهم في مشروعه، دافعا لهم عوائد كانت أعلى باطراد من المعدلات النافذة. وبفضل جاذبية العوائد المتفوقة على نظيرتها السوقية وغير السوقية، لم يجد مادوف أي صعوبة في اجتذاب المستثمرين الجدد. ودائع هؤلاء الطازجة كانت ستوظف لتمويل ودائع المستثمرين السابقين. لم يكن يلزم المشروع سوى سيل لانهائي من المستثمرين الجدد، مع ودائع كافية لتمويل الودائع الأعلى من نظيرتها السوقية للمستثمرين السابقين، ولتسديد حساب المودع الطارئ الراغب في الانسحاب من

مجمل عالم الاستثمار- ولأسباب جلية، كان الراغبون في العزوف عن متابعة حلب هذه البقرة التي تدرّ فيضا من المال السهل قليلين.

نجح مادوف والمتواطئون معه في تدبيج كميات كبيرة من التقارير والبيانات المزوّرة الموحية بأن مشروعهم القائم على الاحتيال هو مشروع وبيزنس استثماري استثنائي ناجح. غطاء مادوف كان فعّالا. في ثلاث مناسبات إبان تسعينيات القرن العشرين انتُخب رئيسا لنازداك NASDAQ. وباعترافه شخصيا، ظل متورطا في ممارسة احتياله الهائل نحو عقدين من الزمن، ولم يُكشف إلا عندما حالت انهيارات السوق المتسارعة نهاية العام 2008 دون اجتذابه الودائع اللازمة لتسديد أرصدة الراغبين في سحب أموالهم. آخر المطاف، قُدر أن احتيال مادوف ربما كلف مستثمريه عشرين مليارا من الدولارات.

الأقل بساطة هو السبب الكامن وراء نجاح مشروع بهذه الضخامة وعلى هذا المستوى الطاغي من الفساد كل هذه المدة الطويلة. احترف مادوف الكذب منهجيا مع كل من مستثمريه من ناحية والسلطات الاتحادية المشرفة من ناحية ثانية. وفي مسعاه الإجرامي هذا، من الواضح أنه عوّل على مساعدة زملاء، سبق لبعضهم أن تعرّضوا للملاحقة أو هم مطلوبون للتحقيق. بيد أن مستوى أرباح مؤسسته كان لا بدّ له من أن يستثير شكوكا أكثر تدقيقا؛ قليلة هذا الجهات الأخرى في الصناعة التي حاولت فهم قدرة شركته المطردة على تحقيق مثل هذه الأرباح المرتفعة، على الرغم من توجهات السوق، متفوقة على جميع منافساتها عاما بعد آخر.

المؤسسات المصممة لمنع مثل هذه الجريمة أخفقت إخفاقا كاملا. هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية The Securities and Exchange Commission، الهيئة الاتحادية المستحدثة في ثلاثينيات القرن العشرين للإشراف على صناعة الاستثمار، باشرت عددا من التحقيقات. مادوف نفسه اعترف بامتلاك «مئات» قنوات الاتصال مع أركان الهيئة[6]. غير أن الهيئة المدفوعة بمعلومات سرية من آخرين في الصناعة، ممن راودتهم الشكوك بشأن أرباح مادوف الخيالية، أخفقت في كشف الجريمة.

تقرير لاحق بشأن إخفاق الهيئة مع مادوف اهتدى إلى العديد من العيوب: كان الجهاز استثنائي التخصص، ومكرسا لفروع احتيال ثانوية خاصة، وحصل على

مكافآت مقابل تولي ذلك النوع الخاص من الجريمة[7]. أطراف مختلفة مكلّفة بالتحقيق مع مادوف لم تكن تعرف بعضها. كل من الأطراف برّأ مادوف من تهم أخرى. معا. أخفقت الأطراف في رؤية الصورة الكبرى.

في الفقرات الأخرى، لم يكتف التقرير بإماطة اللثام عن افتقار جهاز الهيئة، في أكثر الأحيان، إلى الكفاءة اللازمة لفهم دسائس مشروع بونزي وحيله، بل سلّط الضوء على حقيقة أن مادوف كان يرعب محققي الهيئة من جراء مكانته في الوول ستريت. في أحد المنعطفات يصف التحقيق المحققين بـ «أسرى سحر» مادوف: بعضهم استفهموا من جهاز مادوف عن مدى إمكان العمل في خدمة الرجل[8].

يبدو أن الإخفاق جزء من نمط يبعث على القلق. وجملة إخفاقات الهيئة المكلفة بمراقبة صناعة النفط وضبطها لم تطف على السطح إلا بعد تسرب نفط «بي بي» في الخليج (خليج المكسيك) في العام 2010. ففي أعقاب الكارثة، انكشف أن جهاز إدارة المناجم (ام ام اس MMS) كان قد سمح لـ «بي بي» (بريتيش بتروليوم) بتجاوز التقويمات البيئية قبل حفر البئر التي قذفت ملايين براميل النفط إلى قلب الخليج. كذلك كان مفتشون من الجهاز قد خوّلوا مستخدمي الشركة النفطية بملء استمارات التفتيش بالقلم الرصاص، ليحبّروها هم لاحقا. آخرون كانوا يقبلون هدايا غير مشروعة، ويتعاطون المخدرات، ويقومون، حرفيا، بمضاجعة موظفين (موظفات) في شركات هم مكلفون بضبط سلوكها[9]. أحد المفتشين كان قد تفاوض على وظيفة مع إحدى الشركات النفطية في أثناء تفتيشه، في الوقت نفسه، عمليات الشركة.

في مثال مادوف، لم تبادر هيئات الضبط الذاتي الخاصة بالصناعة إلى فعل شيء على صعيد معاينة أو وقف نشاطاته ذات الربحية المثيرة للريبة. لا غرابة لأن الرجل كان عضوا بارزا في العديد من هذه الهيئات. ففي أوقات مختلفة كان مادوف رئيسا أو عضو مجلس في الرابطة القومية لتجار الأسهم والسندات، منظمة ضبط ذاتي لصناعة السندات. كانت لعائلة مادوف علاقات عريقة ورفيعة المستوى مع جمعية صناعة السندات والأسواق المالية، وهي منظمة السندات الرئيسة. شقيق مادوف بيتر Peter كان عضوا في مجلس مديري هذه المنظمة لفترتين.

كان مادوف يعد أكبر الشخصيات المهيمنة في صناعة الاستثمار، إحدى أكبر الجهات «الصانعة للسوق» في «النازداك». هو وشركته كانا من كبار المتبرعين

للسياسة والسياسيين: من اللافت أنه تبرع بنحو ربع مليون من الدولارات لكل من الديموقراطيين والجمهوريين، بما ينفي عنه أي خيار سياسي، بل يوحي بنوع من الشراء العاري للنفوذ. وثمة من رأى أن علاقاته السياسية، وارتباطاته بالهيئة (هيئة السندات والقطع)، أسهمت في كبح أي تحقيق أعمق لنشاطاته.

شهادة المحلل المالي والذي سيبلغ عن مادوف لاحقا هاري ماركوبولوس Harry Markopolos أمام الكونغرس بعد انكشاف الاحتيال كانت موحية. مدليا بإفادته أمام لجنة أسواق رأس المال الفرعية في مجلس النواب قال ماركوبولوس إنه كان قد حقق مع مادوف نيابة عن مجموعة من المستثمرين الخاصين[10]. وبعد معاينة قصيرة للأرقام، توصل إلى استنتاج أن عوائد مادوف الباهرة لا يمكن تفسيرها إلا بأسلوب استثماري وحيد: الاحتيال. أفاد ماركوبولوس بأنه ظل على مدى تسع سنوات يحاول تكرارا دفع الهيئة إلى التحقيق في مشروع بونزي لمادوف وإغلاقه. لم تكتف الهيئة بإهمال هذه التحذيرات، وفق ما قاله ماركوبولوس، بل كانت غير مؤهلة أساسا لفهم جملة الأدوات المالية المعقدة والمركبة التي باتت معتمدة في القرن الواحد والعشرين. وهنا بالذات يكمن أحد مفاتيح اللغز لما يجب فعله للحيلولة دون حصول مثل هذه الجريمة مستقبلا.

مفتاح آخر يتمثل في رؤية لا تعرف معنى المساومة للمستثمرين أنفسهم. كثيرون عانوا معاناة مرعبة من احتيال مادوف، خاسرين مدخرات العمر، مضطرين إلى بيع البيوت أو العودة عن التقاعد المحصل بجدارة واستئناف العمل إلى أجل غير مسمى، بعد تعرض بيض أعشاشهم للسرقة. في حالات كثيرة تعرضت حيواتهم للتدمير الكلي. ولكن لماذا أقدم هؤلاء المستثمرون على وضع أموالهم بيد مادوف من دون القيام بالحد الأدنى من المعاينة والتدقيق لشركته؟ عوائد مادوف كانت شديدة البعد عن الاتصاف بالمعقولية، وأي مستثمر حصيف كان عليه أن يتردد، أن يحجم؛ غير أن كثيرين سلّموا مدخرات حيواتهم كاملة. قال ماركوبولوس للكونغرس إن الاستثمار مع مادوف كان جنونا، إذ «لا بد للمرء من أن يكون بلا عقل حين يقدم على الاستثمار في مثل هذا السجل غير القابل للتصديق من الأداء، الذي لا يشبه مسار أي مدير استثماري آخر عبر تاريخ البشر المدوَّن».

ثمة معلّقون قالوا إن أحد أساليب مادوف تمثل في إثارة جو ضبابي من اقتراف الخطأ للمساهمة في تبرير عوائده غير القابلة للتفسير من دون ذلك. حق الاستثمار في شركته كان محصورا في المدعوين فقط، بما كان يشيع جوا من الحصرية المرغوبة - وربما غير الشائعة، جوا يوحي بأن شيئا خاصا يجري، ربما شيء مثير لشيء من الريبة وإن لم يكن غير شرعي: ربما اتجار داخلي من نوعية ما. على امتداد عدد من السنين، ظل مرشحو الاستثمار الذين اتصلوا بمادوف يتلقون جواب أن الصندوق «قد أُغلق». ومثل هذا البريق الزائف هو الرمز الكلاسيكي لمشروع بونزي.

معلق الأعمال في النيويورك تايمز، جو نوكيرا Joe Nocera قال إن قيام هؤلاء المستثمرين بلوم الحكومة على قرارهم القاضي بتسليم قروشهم الأخيرة إلى بيرني مادوف «شبيه بلوم طفل لأمه على تركه يبدأ شجارا وهي غافلة عنه»[11]. غير أن تفسيرا لقيام الناس بالاستثمار في مشروع مادوف يكمن هنا. فمجرد وجود هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC)، مع ادعائها ممارسة الرقابة والمعاينة والحماية، يؤدي حتما إلى خفض سقف حساسية الناس الخاصة إزاء الخطر. إذا كان المعلم حاضرا، فإن ما يجري في الباحة (باحة المدرسة) يجب أن يكون مقبولا، بطريقة ما.

يوحي البحث بأن وجود التدابير الكفيلة بحماية الناس من الخطر من شأنه أن يجعلهم ميالين للتورط في سلوك أكثر خطرا. في كتابه المنشور في العام 2006 بعنوان إخفاق الحكومة مقابل إخفاق الأسواق Government Failure Versus Markets Failure، يورد أستاذ الاقتصاد في معهد بروكنغز، كليفورد ونستون Clifford Winston قدرا معتبرا ومتنوعا من الأبحاث التي تبيّن، مثلا، أن الناس يسوقون أسرع في السيارات الموحية بأنها آمنة، يخاطرون أكثر عندما يقودون دراجاتهم النارية معتمرين خوذات، ويتحلون بقدر أقل من الحرص عندما يحممون الرضّع مستخدمين كراسي طفولية مصممة لدرء خطر الغرق.

إنه بحث ينطوي على معنى. نبقى ميالين إلى خفض سقف حرصنا حين نبلغ بأن الشواطئ آمنة. وبالفعل فإن هذا النزوع الإنساني الأساسي شديد الوضوح بما يغري المرء بطرح افتراض إضافي، ربما أكثر استفزازا: افتراض أن مجرمي الاحتيال من

أمثال مادوف يكونون بالفعل أكثر قابلية للنجاح من جراء وجود سلطات مؤسسية مصممة لقطع الطريق عليهم. والدليل على صواب هذا الزعم الشائن الواضح ماثل أمامنا: تم الاحتيال على مرأى ومسمع من هيئة الأوراق المالية SEC.

إضافة إلى ذلك، فإن من السذاجة، كما أظهر مثال مادوف بوضوح، أن يجري توقع ارتقاء أي سلطة منفردة إلى مستوى التعقيد الهائل والتحولات الديناميكية لصناعة مثل استثمار السندات. ثمة قدر أساسي وغير قابل للحل من الخلل واللاتوازن في مثل هذا الإشراف. فالأجهزة الحكومية تعاني عمليات السلب والنهب الدائمة لدورات الميزانية، من التقليصات، ومن العيوب المتأصلة في موظفين لا يستطيعون الحصول إلا على جزء صغير من الرواتب المتوافرة في الصناعة التي هم مكلفون بمراقبتها. ونظرا إلى هذا اللاتوازن الأساسي والثابت، فإن من المفاجئ عدم توقع إخفاق الأجهزة الشبيهة بالهيئة SEC، كما يحصل بانتظام، وإن بقي المستثمرون حالمين بارتقاء مثل هذه المؤسسات إلى مستوى تسيب عالم استثمار السندات الحافل بالألغاز والقائم على الفساد والرشوة.

وعلى نطاق أوسع، كثيرا ما يُزعم أن أزمة الاعتماد الكونية الأخيرة نجمت عن غياب - أو انسحاب، بقدر أكبر من الدقة - الرقابات الصحيحة على الصناعة المالية. يقال على نحو مقنع إن تكاثر أدوات مالية معينة معروفة مجتمعة باسم الاشتقاقات، وبالتحديد «مقايضات مخاطر الائتمان» (أو السي دي اس CDSs)، هو ما أسهم في نشر سمّ أزمة الرهونات الدنيا عبر العالم. فمقايضات السي دي اس هذه إن هي في الأساس إلا مقامرة مشرعنة: إنها مراهنات على ما إذا كانت مؤشرات مالية معينة مثل تسديدات الرهانات أو أسعار الأسهم والسندات، سترتفع أم ستنخفض؛ أداة مالية أطلق عليها وارن بوفيت Warren Buffett عنوان «أسلحة الدمار الشامل المالية». وبعضهم أطلق عليها اسم طبعة القرن الواحد والعشرين لـ «مكاتب مضاربة» عشرينيات القرن العشرين، تلك المكاتب التي كان الناس يستطيعون فيها أن يراهنوا على ما إذا كانت الأسهم سترتفع أم ستنخفض من دون الامتلاك الفعلي لتلك الأسهم. ألقي اللوم على مكاتب المضاربة وحملت مسؤولية شيوع المضاربة الجامحة والمجنونة التي أسهمت في التعجيل بانهيار الوول ستريت في 1929، فحُظرت. في العام 2000، أقرّ الكونغرس قانونا غير شائع أجاز مثل هذه

المراهنة من جديد. كما بالنسبة إلى حمايات الصناعة الخاصة المزعومة، كافأت البنوك وكالات التصنيف على تصنيف، وتأييد إذن، أدوات الاستثمار القائمة على الرهن الدائبة على التقطيع والتشريح، وصولا إلى إخفاء المجازفة الخطرة المتمثلة في الإقراض متدني القيمة.

لذا فإن معلقين كثيرين استنتجوا أن الحل الواضح هو مزيد من الضبط وحظر مقايضات مخاطر الائتمان، والتعويل على التشريع في ترويض الصناعة. بيد أن مشكلة هذا التحليل، شديد الإغراء في هذه الأيام المضطربة، تكمن في استناده إلى فرضية بالغة الخطورة بالفعل بشأن السيرورة التشريعية: فرضية أن المشرّعين منطلقون من مصالح الناخبين، ولا أحد سواهم. هذا القانون المعروف باسم قانون تحديث سمات السلعة أقرته إدارة ديموقراطية في العام 2000؛ اقترحته إدارة كلينتون ونال بسرعة موافقة مجلسي الشيوخ والنواب كليهما. لم يبادر عضو كونغرس واحد إلى الاعتراض على هذا البند المحدد، الذي مُرر خلسة في نص مؤلف من بضع مئات من الصفحات. ومن نافلة القول إن صناعة الخدمات المالية التي دعمت المرسوم بقوة لم تتأخر، في تلك السنة، عن إغراق الحزبين الديموقراطي والجمهوري كليهما بمبالغ كبيرة من التبرعات.

ما إن وقعت واقعة انهيار الأسواق المالية حتى سارع السياسيون على ضفتي الأطلسي إلى إطلاق صرخاتهم الشعبوية المشحونة بالغضب ضد البنوك وشركات الرهن التي أسهمت في إذكاء نار الأزمة، ثم بادروا إلى المطالبة بعمليات كفالة إنقاذية هائلة من قبل الحكومة لانتشال شركاتهم، مع استمرار هذه الشركات في إغراق تنفيذييها بمكافآتها الفضائحية السخية. في جميع البلدان، اصطف القادة السياسيون وراحوا يدينون الجشع ويُقسِمون على التزامهم بتشريعات لن «تعود أبدا» إلى السماح من جديد بحصول مثل هذه المخالفات والانحرافات. غير أن ما تمخض عنه التشريع بالفعل بعد كل هذا الصراخ والعويل الشعبيين كان أشبه بمواء القطط.

التشريع معقد. فالمرسوم الذي جرى إقراره أخيرا، في يوليو 2010، بذريعة «إصلاح الوول ستريت» في الولايات المتحدة، إن هو إلا وثيقة مؤلفة من آلاف الصفحات[12]. بنود كثيرة ذات صفة فنية عالية بطبيعتها، بما يتيح للسياسيين فرصة زعم أن القانون الجديد هو أكثر مما هو في الواقع على مسامع الجمهور ضعيف

الاطلاع. أما الصحافة المتباهية بكونها «السلطة الرابعة» في الكيان السياسي، فلم تبذل إلا القليل من الجهد على صعيد الغوص في عمق القانون وتسليط الأضواء الكاشفة على التعقيدات المصاحبة. قيل الكثير، مثلا، عن ألوان الحظر المفروضة على «الاتجار بالممتلكات»؛ لم يكن من شأن جل الناس أن يهتدوا إلى أي مفتاح لهذا اللغز في الواقع.

لن يفضي هذا الحظر، وهو محدود جدا على أي حال، في حقيقة الأمر، إلى أي شيء على صعيد الحيلولة دون حصول ذلك النوع من الانهيار الذي عاشه الاقتصاد الكوكبي في العامين 2008 و2009؛ ففي غضون شهرين بعد تشريع «إصلاح الوول ستريت»، راحت البنوك تكتشف طرقا تمكنها من الالتفاف على «قاعدة فولكر» المقيدة للتجارة - ربما المعروفة أكثر باسم المراهنة - على حساباتها: تحديدا النشاط الذي أسهم في إسقاط ليمان براذرز Lehman Brothers في العام 2007[13].

توافق جل المعلقين على أن تدبيرا واحدا بسيطا سهل التفسير كان من شأنه، بالتأكيد، أن يحدّ من قابلية البنوك لإحداث الفوضى التي أحدثتها: الحد من نسبة القروض إلى الرساميل، بمعنى إلزام البنوك بامتلاك رساميل فائضة نسبيا عن حجم إقراضها. وفي فوضى غموض التدابير الجديدة، فإن مثل هذه القواعد كانت غائبة، أو مميَّعة إذا كانت موجودة. ففي وشاية ذات مغزى بشأن أن القرارات الصارمة الضرورية قد سُلقت سلقا، قيل إن الكونغرس شكل هيئات جديدة، واعتمد آليات جديدة للتعامل مع هذه المشكلات في المستقبل. كذلك رُفضت التعديلات المصممة لعلاج مشكلة «أكبر من الإخفاق» التي تعانيها البنوك عبر تحديد رساميلها وصولا، إذن، إلى الحد من الخطر الذي تشكله بالنسبة إلى مجمل الاقتصاد. بدلا من تمرير الإجراءات الضرورية في أعقاب الانهيار مباشرة، حين كان من شأنها أن تكون ممكنة سياسيا، يتولى تشريع الكونغرس تمكين هيئة تنظيمية جديدة تضطلع بمهمة اعتمادها مستقبلا، حين يكون التأييد السياسي أقل توافرا بالتأكيد. وفي إشارة قوية إلى أن المجلس التشريعي كان بالفعل في صف البنوك، لا ضدها، فإن أسهم جميع شركات الخدمات المالية شهدت صعودا لافتا بعد اقتراع مجلس الشيوخ مباشرة.

في الوقت نفسه، على المستوى الكوكبي، لم تنجح قمة مجموعة العشرين G20 ولا آلية الضبط المصرفية الكوكبية، لجنة بازل، في التوافق على التدابير الضرورية لضمان توافر البنوك على ودائع تغطي القروض. واقتراحات «بازل 3» في العام 2010 التي رحبت بها الصناعة المصرفية، بوصفها خطوة كبيرة إلى الأمام، عُدت من قبل فريقا أكثر استقلالا ونزاهة من خبراء المال الأكاديميين المتميزين «بعيدة عن أن تكون كافية لحماية النظام من أزمات متكررة»[14]. وقد علّق كلايف كروك Clive Crook في الـ «فاينانشال تايمز» قائلا إن قواعد «بازل» كانت أفضل من الترتيبات السابقة، ولكن «ليس كثيرا»[15].

اكتشاف السبب الكامن وراء هذا الإخفاق ليس صعبا. ففور اقتراح أي واحد إجراءات أكثر فعالية، مثل نسب أعلى للرساميل إلى القروض، كان حشد من المتحدثين باسم الصناعة المصرفية سيبادر، بصوت واحد، إلى الشكوى زاعما أن من شأن مثل هذه الشروط أن تجعل الشركات المالية الأمريكية «عاجزة عن المنافسة» في الأسواق الكوكبية. فكبير تنفيذيي مؤسسة «جي بي مورغان تشيز» JP Morgan Chase، مثلا، ندب قائلا إن من شأن التنظيم المالي الجديد، بما فيه من ضوابط رأسمالية أكثر صرامة، أن يكون المسمار الأخير في نعش البنوك الأمريكية، مضيفا أن من شأن ذلك، من دون أدنى شك، أن يؤدي إلى «قدر كبير من الانكماش في النمو»[16]، بيد أن الرأي قلما كان بحاجة إلى أي تأييد شعبي: لم يكن ثمة أي نقاش عام ذي شأن للقانون، لأن السياسيين، الديموقراطيين منهم والجمهوريين على حد سواء، تآمروا وتواطأوا على التظاهر بأن للقانون أنيابا حادة مع أن أسنانه كانت طقما بلاستيكيا.

هذا أيضا لم يكن مفاجئا، لأن الصناعة المالية كانت قد أبدت حرصا على التبرع بسخاء للطرفين كليهما. فقبل عرض مشروع المرسوم على الكونغرس، كانت المؤسسات المالية تنفق 1.4 مليون دولار يوميا على عملية الترويج وكسب الأنصار؛ كانت قد استأجرت سبعين عضوا سابقا في الكونغرس وضمتهم إلى قوائم موظفيها، إضافة إلى 940 مستخدما اتحاديا سابقا. راكم العضو الديموقراطي في مجلس الشيوخ في ماساتشوستس سكوت براون Scott Brown كنوزا من التبرعات من الصناعة المالية لقاء جهوده المبذولة من أجل تمييع نص مشروع قانون المال. وعلى الضفة الديموقراطية، نفض مدير ميزانية الرئيس أوباما - في ذلك الوقت - بيتر أورسزاغ

Peter Orszag يده من البيت الأبيض انتظر مدة أربعة أشهر قبل الالتحاق بالعمل في الـ «سيتي بانك»، الذي كان بالطبع مشغولا بتسويق بطاقات اعتماد جديدة لجحافل من الأمريكيين المدينين.

أما النقاش البرلماني في الكونغرس فلم يكن في الحقيقة حوارا جوهريا حول ما كان مطلوبا فعلا للحؤول دون حصول انهيار مالي آخر في المستقبل. كان ما حصل، بدلا من ذلك، نوعا من التمثيل المسرحي الذي قُدم إلى الجمهور لطمأنته إلى أن «شيئا ما كان يتم فعله». والرئيس الجمهوري للجنة الخدمات المالية للمجلس، سبنسر باخوس Spencer Bachus، سرعان ما علّق بعيد الجلسة بصراحة منعشة قائلا: إن «واشنطن ليست موجودة، كما أرى، إلا لخدمة البنوك»[17].

لعل الرد إذن هو الإقدام على الخطوة الوحيدة التي لا يبدو أحد مستعدا للتفكير فيها: خطوة إبعاد المعلم عن باحة المدرسة. فلْتَسُد الفوضى! مثير حقا أن يتأمل المرء ما قد يتبع. بعض الإشارات متوافرة سلفا: في جملة ألوان السلوك والأنظمة التي خرجت من رحم الشبكة العالمية World Wide Web.

على موقع شركة «إي باي» eBay وأسواق أخرى على الخط، ثمة بضعة أساليب موثوق بها لمنع الاحتيال. من السهل على أي بائع أن يحصل على دفعات على الخط مقابل منتجات معطوبة أو غير موجودة، ثم يختفي في غابة الإنترنت المجهولة. لدى انطلاق الـ «إي باي» لم يفد غموض الشبكة في إنتاج الثقة. لعل العكس هو ما حصل، إذ سرعان ما راح المشترون والبائعون يتبادلون الشكاوى المرفوعة مباشرة في الأغلب إلى بيير أوميديار Pierre Omidyar، مؤسس الـ «إي باي»، الذي كان في الأيام الأولى يرد شخصيا على شكاوى خدمة الزبائن. وسرعان ما أُغرق في بحر الشكاوى.

قرر أوميديار استحداث نظام يمكّن مساهمي الشركة من تصنيف بعضهم البعض على الإنترنت - لا بالاكتفاء بالتعبير عن عدم الرضا فقط، بل وبالإعلان عن شعورهم عندما يكونون سعداء أيضا. ونظام التغذية الراجعة هذا هو إحدى السمات الأشهر للـ «إي باي»: يقوم الباعة بالإعلان عن تصنيفاتهم الإيجابية كميزة بيع مغرية. والباعة غير المتمتعين بتصنيفات إيجابية يجهدون للعثور على مشترين. ثمة، إذن، حافز هائل لكل من الباعة والمشترين على حُسن التعامل، إذا ما كانوا

راغبين في أي تكرار لأداء الأعمال. ومن اللافت أن تراكم مؤشرات الثقة في إطار هذا النظام، مثله مثل تراكم الأصدقاء على الفيسبوك الذي يستغرق بناؤه عددا من الأشهر والأعوام، يشكل عائقا كبيرا أمام التحاق منافسين محتملين بركب الـ «إي باي».

كانت الفكرة - والنتيجة - حفز الباعة على التحلي بالسلوك الحميد: دفعهم إلى تسليم ما باعوه فورا وفي وضعية جيدة. بدا النظام ناجحا. اعتماد نظام التصنيفات ساعد على إحداث قفزة كبرى في التعاملات عبر الـ «إي باي»، ونوع من التقليص لتهم الاحتيال المرافقة لصفـــقات الشراء التي تمت عن طريق الشركة.

في الصين سارت الأمور على نحو مختلف قليلا، بيد أنها تؤكد صحة الفكرة نفسها. خسرت الـ «إي باي» هنا حصتها من السوق لمصلحة جهة منافسة متفوقة في فهم الأسلوب المرغوب لدى الزبائن في بناء الثقة فيما بينهم. على موقعها الصيني لم تقم شركة الـ «إي باي» بتوفير أساليب تمكّن المشترين والباعة من التحادث، خشية احتمال عزوفهم عن مواصلة تفاعلاتهم تجنبا لتسديد الأجور. أما شركة تاوباو دوت كوم Taobao.com، منافسة الـ «إي باي»، فأدركت، في المقابل، أن المحادثات النابضة بالحياة ضرورية بالنسبة إلى الزبائن الصينيين لرعاية الثقة، وأطلقت خدمة رسائل آنية لتمكينهم من المساومة والمماحكة بشأن الصفقات. كان هذا أحد أسباب خسارة الـ «إي باي» لسوق الصين الإلكترونية التي آلت إلى شركة تاوباو.

موقع كرايغز ليست Craigslist للإعلانات فعل شيئا شبيها الـ «إي باي»، متبعا فلسفة مؤسسة كرايغ نيومارك Craig Newmark القائمة على أن «الناس طيبون وجديرون بالثقة وليسوا مهتمين عموما إلا بتدبير شؤونهم اليومية»[18]. فكل ما هو مطلوب هو قاعدة حد أدنى، وتركهم يتولون الأمور بأنفسهم. أما الآلية الرئيسة للموقع فهي الراية الحمراء: إذا أشهر مستخدمون آخرون إعلانا غير مقبول مرات كافية، فإنه سيختفي. رسالة كرايغز ليست بسيطة: توفير إمكانية حصول تعاملات محلية، مباشرة، وجها لوجه. وهذه الصيغة واضحة النجاح على الرغم من كثرة عيوب وخيبات الـ «كرايغز ليست» الجمالية. لعل هذا هو الموقع الأكثر شعبية في الولايات المتحدة، وقيل سبعة وأربعون مليونا من المستخدمين الفريدين يتابعونه شهريا.

إن انفتاح الموقع بالذات أدى إلى إبراز بعض أبشع جوانب البشر على السطح. ولكن آخرين يتعلمون، عبر الشفافية، أسلوب مكافحة أكثر النشاطات إثارة للنفور والنزعة الإجرامية أحيانا.

في العام 2010، مثلا، طالب الناشطون بإلغاء قسم «خدمات الكبار» على الموقع لأن تجار الجنس يستخدمونه لإغواء القاصرات. في البداية رُفض الطلب بحجة الالتزام بحرية التعبير، بيد أن الموقع ما لبث أن رضخ أمام الضغط وألغى القسم الآثم. كذلك أقدم موقع آمازون Amazon على شطب كتاب ذاتي النشر عن شذوذ حب الأطفال Paedophilia، بعد سيل من الاحتجاجات التغريدية وعبر البريد الإلكتروني. وفي المثالين كليهما، جرى فعل معالجة الإثم بعيدا عن أي تدخل حكومي.

يتعين على الأعمال الصغيرة أن تسارع إلى التكيف مع عالم باتت فيه خدماتها ومنتجاتها عرضة للنقاش المكشوف والنقد على الشبكة من قبل الزبائن. وعلى الرغم من إزعاجهما للبعض، فإن العلنية والنقد المفروضين عبر الشبكة يؤكدان لآخرين نوعا من التحرير، وفرصة تجارية مواتية. تتزايد المؤشرات الدالة على أن أحد المشروعين التوأمين في النواحي الأخرى، الذي يستجيب بسرعة وإيجابية، وشفافية قبل كل شيء، لشكاوى الزبائن على الخط سيفوز سريعا بتصنيفات أفضل على شبكة الإنترنت، مع نتائج إيجابية بالنسبة إلى مبيعاته المحتملة.

ثمة ظاهرة جديدة تظهر على مواقع الشبكة العنكبوتية، ظاهرة أطلق عليها أحدهم عنوان «بان أوبتيكون» Panopticon[19]، كان الـ «بان أوبتيكون» الأصلي سجنا خياليا، صممه جيرمي بنتام Jeremy Bentham، حيث جميع أقسام السجن تكون مرئية من نقطة مركزية واحدة في أي لحظة محددة، من دون أن يعرف السجناء أنهم مراقبون. غير أن «بان أوبتيكون» الإنترنت ليست لتمكين الفرد من مراقبة الجماعة، أو تمكين الواحد من مراقبة الكثرة، بل لتمكين «الكل من رصد الكل». وبما أن حيواتنا متزايدة الانخراط في نشاط على شبكة الإنترنت، فإن آثارنا باتت معروضة على الشاشة. وعلى نحو متزايد - باطراد - صار رصد الناس، التعرف عليهم، ومعاينتهم عبر حضورهم على الشبكة ممكنا.

هناك هواجس خصوصية جلية في الأمر، هواجس يتعين علينا الاهتداء إلى الأسلوب المناسب لمواجهتها. نحن في عالم جديد يبعث على القلق، حيث يمكن حرمان

معلمة متدربة من شهادة الكلية لأنها نشرت صورتها، مخمورة (سكرى)، على موقع ماي سبيس Myspace(*). غير أن هناك أيضا، في الوقت نفسه، إمكانية اجتراح صيغة جديدة من الأمن الجماعي. ممكن سلفا الحصول بسهولة على سجلات حقوق الإنسان والبيئة لشركات رئيسة[20]؛ ثمة موقع يوفر إمكانية البحث في جميع مكونات وتاريخ العمالة المتجسدة في، حتى، أكثر المنتجات تعقيدا، مثل الحواسيب والتلفزيونات[21]. من السهل رؤية أن هذا التدقيق سينتشر بسرعة على نطاق أوسع. من الآن بدأ أرباب عمل مرشحي الاستخدام في غوغل بتدقيق تاريخ هؤلاء على الخط. عشاق المستقبل يفعلون الشيء نفسه. باتت ظاهرة الـ «بان أوبتيكون» واقعا فعليا.

مع أن من شأن الشفافية والنقد على الشبكة أن يساعدا على تحسين الخدمات المقدمة لسَبّاكين محليين متنافسين، فإن رؤية مدى قدرتهما على خدمة صناعة التدقيق، وهي عالم ليس مكتوما فقط، بل ومعقد أيضا بما يدفع العديدين من مواطنيه الأشد مكرا (من أمثال جورج سوروس George Soros) إلى الاعتراف، بلا تردد، بعجزهم عن الفهم الكامل لجملة الأدوات المالية المتاحة الآن. وهذا يعيدنا إلى هاري ماركوبولوس.

بعد إنجاز تحقيقه الخاص لموضوع مادوف، وتوصله إلى استنتاج أن أمرا مريبا كان جاريا، حاول ماركوبولوس إبلاغ هيئة الأوراق المالية (SEC) التي أخفقت، كما نعلم، في متابعة شكوكه. سُمح له بأن يفعل ذلك قانونيا، بيد أنه لم يخول بالكشف عن مخاوفه أمام الملأ؛ لأن ذلك كان من شأنه أن يبقيه عرضة لملاحقة مادوف الجزائية. وبالفعل، فإن ماركوبولوس أفاد بأن إخفاق الهيئة في تقصّي حقيقة شكاواه جعله يخاف على أمنه؛ لذا فإن النتيجة الصافية للقوانين النافذة عند حصول عملية احتيال مادوف لم تكن تزويد المستثمرين بالمعلومات وحمايتهم، بل توفير الحماية لمادوف.

(*) تحدثت الـ «نيويورك تايمز» عن أن ستاسي شنايدر Stacy Snyder، ذات الخمسة والعشرين ربيعا، وطالبة معهد المعلمات بثانوية كونستيغا فالي هاي في لانكستر البنسلفانية، نشرت على صفحتها - في «ماي سبيس» - صورة لها في حفلة معتمرة قبعة قرصان وهي تنهل الشراب من كوب بلاستيكي؛ مذيلة بعبارة «قرصان سكران». بعد اكتشاف الصورة، قالت مشرفتها في الثانوية إن الصورة «غير مهنية»، وإن عميد مدرسة التعليم بجامعة ميلرز فيل، حيث كانت شنايدر مسجلة، قال إنها كانت تروّج للشرب في مشهد افتراضي أمام طلابها وطالباتها القاصرين، الأحداث. ونتيجة لذلك، قبل تخرج شنايدر المبرمج بأيام، حرمتها الجامعة من أي شهادة تعليمية. جفري روزن Jeffrey Rosen، «الشبكة تعني نهاية النسيان»، الـ «نيويورك تايمز»، 19 يوليو 2010 .[المؤلف].

لعل من السذاجة توقع أن يتمتع مستثمرون عاديون بالخبرة اللازمة لتدقيق أعمال مؤسسات استثمارية شبيهة بمؤسسة مادوف، وإن كان من المتوقع منهم أن يبدوا قدرا أكبر من الحذر مما أبداه مستثمرو مادوف المفتقرون إلى الحكمة والحظ. غير أن من الواقعي أن تصور نظام من خبراء نزيهين يتولون إسداء النصح بشأن الحكمة في الاستثمار في صناديق أو مؤسسات معينة. وعند النظر إلى طريقة تطور التجارة الإلكترونية على الشبكة، قد يبدو الأمر متوافقا مع سلسلة من العناصر المترابطة: نظام التصنيفات الذي يمكّن المشترين من تصنيف «تجاربهم» الاستثمارية من دون الكشف عن هوياتهم، مواقع مستقلة تقدم نصائح نزيهة حول جملة من البدائل الاستثمارية المختلفة، وأخيرا، يستطيع المستثمرون تشكيل جماعات - مثل التعاونيات - كتلك التي استخدمت هاري ماركوبولوس لإجراء البحث نيابة عنها.

قبل كل شيء، تبين الشبكة أن الشفافية هي التي تكسب الزبائن. وعلى أولئك الذين يراوغونها - أو يصرّون على رفضها، كما فعل مادوف - إذن، أن يدفعوا ثمن فقدان الأعمال. مادوف نفسه أقر بأن «صندوقه الأسود، المزعوم لإستراتيجية الاستثمار - تلك السلسلة من الحسابات المحوسبة لتقرير مهن السندات - لم يكن قابلا للفهم بالنسبة إلى جل العاملين في «وول ستريت»، فما بالك بالمستثمرين العاديين»، زاعما بأن العديد من الصناديق السرية الأخرى كتيمة بالمثل إزاء المعاينة الخارجية: «هل يعرف أحد، مثلا، كيف تحقق رينيسانس (النهضة) فعلا عائداتها؟»، سأل مادوف في مقابلة له مع الـ «فاينانشال تايمز» ملمحا إلى تلك المؤسسة السرية جامحة النجاح[22].

ربما هو على صواب. غير أن ما لا يقبل الجدل هو أن مادوف، منذ العام 1992 وصاعدا، وباعترافه شخصيا، لم يجر تبادلات تجارية على الإطلاق، ودأب على تلفيق الوثائق، متظاهرا بأنها كانت قد حصلت. كان لا بد للكشف عن هذا الاحتيال من أن يكون سهلا بالنسبة إلى أبسط وأوجز أشكال المعاينة والتدقيق، لو كانت السوق أكثر شفافية: يجب أن تكون التبادلات التجارية مع الأطراف الأخرى، من الذين يفترض أنهم باعوا واشتروا من مادوف، قابلة للإثبات والتحقق. بعبارة أخرى، ليست الشفافية بحاجة إلى إماطة اللثام عن إستراتيجيات استثمار سرية لدى صناديق ومؤسسات ناجحة، بيد أنها تستطيع - وببساطة - كشف

دلائل احتيالات أخرى كاحتيال مادوف. فاحتيال مادوف كان بسيطا جدا، بخلاف استراتيجيته الزائفة والملفقة.

لعل هناك عبرة أخيرة وحصيفة يمكن استخلاصها من هذه القصة البائسة والكئيبة. يتضح من كل من الضحايا من ناحية، ومادوف نفسه من الناحية المقابلة؛ أن ثراء لاعبي وول ستريت الكبار ونفوذهم كانا رادعين لأي معاينة وتحقيق، حيث كانوا دائبين على زرع الرعب في قلوب أولئك الذين يتجرأون على المسألة، بمن فيهم هيئة الأوراق المالية (SEC). ومن سرديات كثيرة عن خديعة مادوف يتجلى أن وول ستريت ليس إلا هرما مدرجا غير خاضع لحكم الهيئة، بل لهيمنة ناد حصري لعصابة من كبار أرباب المال، ناد سعى مادوف إلى الانتساب إليه ونجح في مسعاه. كان هذا النادي قائما على قاعدة حذرة، ولكن متبادلة، من الثقة والتوافق الضمني أو المضمر بين الأعضاء على عدم مساءلة شؤونهم المالية.يزعم مادوف أن كثرة من شخصيات وول ستريت، وبنوكه، بما فيها «جي بي مورغان»، لم تكن على علم بما كان يجري على أرض الواقع، فما أن التحق مادوف بركب النادي، وراح يتبادل الأنخاب في سهرات اللهو والعمل مع أعضائه، حتى غدا محصّنا لا يستطيع أحد أن يخدش ظفره.

إننا مشروطون ومبرمجون ثقافيا للتسليم بأن ملاحقة أمثال مادوف القضائية تؤكد، على نحو ما، ما ينطوي عليه النظام من قانون نافذ وعدالة متجذّرة بعمق؛ بيد أن القصة التي كشفت قضيتُه النقاب عنها تبرهن العكس: تبين أن النظام جائر أساسا ومطّرد الهشاشة إزاء الجريمة واللااستقرار القائم على العنف. فاللامساواة الهائلة في المجتمع المعاصر تفسح في المجال لثقافة اللامحاسبة، بل وللجريمة، في صفوف الفئات الأغنى والأقوى أحيانا. والنتائج القصوى لهذا الخلل هي فضائح، مثل مادوف، بيد أنها، في الوقت نفسه، انهيارات اعتماد، وتقلبات اقتصادية عاصفة تدمر ملايين فرص العمل وتعرض الاقتصاد الكوكبي كله للخطر.

أما أساليب مقاربة هذا التفاوت، هذا الانعدام للمساواة، فسوف تُناقش فيما بعد. من الصعب، بطبيعة الحال، الهجوم على المال والسلطة بوصفهما منبعي النفوذ والسرية، بيد أن ما يمكن تغييره هو موقف أولئك المتبقين خارج الدائرة الخاصة. لا يجوز أن نبقى أهدافا سهلة لعملية الإخافة، لحملات زرع الرهبة والرعب. إن

إحدى عِبَر فضيحة مادوف الواضحة هي ضرورة تحلي المستثمرين الأفراد أنفسهم بقدر أكبر من الحرص والدقة: ضرورة مبادرتهم، باختصار، إلى ممارسة وكالتهم هم بدلا من إحالة خياراتهم إلى الآخرين. حق المساءلة مكفول للجميع. إنه حق لا يمكن اعتباره من المسلمات، بل هو حق يجب تأكيده باستمرار، من الفرد الواحد، كما من جانب الجميع. وكلما زاد كل منا من مطالباته به، باتت الأمور أيسر بالنسبة إلينا جميعا.

ممارسة التدقيق الجماعي والفردي، التحليل المحايد النزيه المشترك، المساءلة المثابرة: أيٌّ من هذه العناصر قد لا يكفي وحده بالضرورة في ردع «مادوفات» المستقبل أو منعهم. أما معا، فمن شأنها أن تشكل شبكة موانع وضوابط قد تفضي مجتمعة إلى فرض قدر أكبر من الشفافية داخل صناعة مافيوية فاسدة، منغلقة بصورة سيئة، مع مستوى أعلى من التدقيق عليها: نتيجة أخفقت عقود من الإشراف والتشريع الحكوميين إخفاقا صارخا في بلوغها.

لن يتعين على الشبكة أن تكون ذات هيكلية ثابتة، بل ومن شأنها أن تتغير مع الزمن مواكبة للتغييرات الطارئة على الصناعة التي تضطلع بمهمة مراقبتها. لن تكون ملزمة بالحضور المؤسس القائم على لحمة الطمأنة وسداها، وعلى ادعاء الخبرة والمرجعية، لهيئة مثل هيئة الأوراق المالية - اسم مريح بذاته، أقله في ما قبل مادوف. قد لا تُفرض الشبكة بالتشريع، كما قد يكون أساسها في وضع للأمور قد يراه البعض فوضى - غياب القواعد - بيد أن من شأن نتيجتها ألا تكون الفوضى المعطوفة عادة على تلك الكلمة، بل نقيضها.

* * *

على امتداد يومين اثنين في العام 2004 كانت ثمة فوضى، في كوسوفو. فلت زمام التحكم من أيدي «السلطات» - التي هي في هذه الحالة: الشرطة المحلية، والأمم المتحدة، وقوات حفظ السلام التابعة للناتو. لم يُعترف بالأمر قط. والاعترافات الصريحة بالإخفاق في التقارير المدبجة من قبل موظفي الأمم المتحدة في كوسوفو جرى تغييرها في المقر الرئيس للأمم المتحدة بنيويورك، قبل عرضها على مجلس الأمن، السلطة العليا المضطلعة بالإشراف على حكومة الأمر الواقع في كوسوفو. قيل لمجلس الأمن إن ما حصل لم يكن نتيجة خطأ الأمم المتحدة. أُثير العنف قصدا

من قبل قادة كوسوفيين متطرفين؛ زُعم ذلك في ادعاء مفتقر إلى أي دليل مادي ذي شأن.

أما الصحافيون الذين هرعوا إلى كوسوفو - بعد أحداث العنف - فاختاروا سردياتهم المريحة الخاصة: لم تكن هذه سوى حلقة أنموذجية، وإن كانت مزعجة، في مسلسل العنف العرقي (الإثني) المألوف الذي ابتُليت به كوسوفو، مثل غيرها من بلدان البلقان، منذ أجيال. قليلون فقط اختاروا الكلام عن الحقيقة الأكثر تعقيدا، بما فيها واقع أن العنف كان، جزئيا، نوعا من التمرد على المرجعيات الحاكمة في كوسوفو - أي على الأمم المتحدة. ومنظمة غير حكومية NGO واحدة فقط،منظمة متخصصة في النزاعات، كان اثنان من أركانها عميقي الانخراط في قصص كوسوفو المعقدة، نجحت في التقاط جملة الخيوط الكثيرة لما كان قد حصل هناك[23].

في الحقيقة، كل من الروايات المختارة حمل بعضا من الصحة. فقصة الحقد العرقي الموروث عن الأجيال كانت، بمعنى ما، صحيحة. تعرض الصرب لهجوم حشود ألبانية عبر المنطقة؛ حُرِقَ العديد من البيوت الصربية؛ جرى النيل جسديا من بعض الصرب؛ قُتل ثمانية أشخاص (بقية القتلى في أحداث العنف كانوا من ألبان كوسوفو، قتلوا برصاص قوات الناتو والأمم المتحدة)[24].

ولكن هناك رواية أخرى كانت مستترة أكثر من الأولى. قيل إن الغضب كان موجها ضد حكام كوسوفو التابعين للأمم المتحدة بمقدار ما كان موجها ضد الصرب. فشعب كوسوفو كان مستبعدا من القرارات الحاسمة المتعلقة بمستقبله الخاص، على الرغم من توافره على حكومته الخاصة المنتخبة ديموقراطيا. رأيت الدليل بعيني، هوجمتْ الأمم المتحدة بكل مظاهرها - بمكاتبها، سياراتها، عناصرها. ثمة منظمات دولية أخرى، مثل الاتحاد الأوروبي، لم تتعرض لأي هجوم.

كان هناك أيضا تيار أعمق دائب على العمل؛ فالصبية والشباب صغار السن في الحشود المشاغبة لم يكونوا نقادا سياسيين مخضرمين، لو كنت سألتهم عن سبب تظاهرهم، لما قالوا إن السبب هو استبعاد شعب كوسوفو عن آلية اتخاذ القرارات السياسية المتعلقة بمستقبله، ربما كانوا قد قالوا: «نحن نكره الصرب!»، بيد أن ما كان أكثر ترددا على الأسماع هو التالي: «السبب هو أننا غاضبون من جراء الحُفَر في الطريق، كما بسبب نقص فرص العمل، غاضبون من الانقطاعات اللانهائية للتيار

الكهربائي، غاضبون لأن الفتيات وألوان الترف التي نشاهدها على شاشة قناة الـ «إم تي في» MTV، غير متوافرة لنا».

إلى هذا الحد، فإن المسألة سياسية. بيد أنها كانت واضحة؛ لأن المرء كان يستطيع أن يحس بذلك، بأن عاطفة جماعية كانت تفعل فعلها، عاطفة واضحة على ملامح الأفراد، ولكنها لم تكتسب قوة أكبر ولم تتجلً إلا بعد تشكل الحشد. بدا العنف كأنه كان نوعا من التنفيس، بطريقة مرعبة يتعذر السماح بها.

بعد هدوء عاصفة العنف، عدت إلى عملي في الأمم المتحدة. كانت مهمتي دفع حكومة كوسوفو المحلية المنتخبة إلى اعتماد معايير الديموقراطية المزعومة: سيادة القانون، حقوق الأقليات وتدابير أخرى عن جدارة الدولة بالوجود والتمتع بالقبول في أسرة الأمم. وفي هذا المثال كانت «الأسرة الدولية» متجسدة في فريق صغير سري مؤلف من ست دول، معروف باسم «فريق الاتصال» الذي كان يدير السياسة الدولية المفروضة على كوسوفو. كان الفريق قد أصرّ على اعتماد هذه المعايير وتنفيذها على نحو ما، قبل أن يتوافر إمكان دراسة مدى جدارة كوسوفو بالـ «الوضع النهائي»، ومدى قابليتها لأن تصبح دولة، كما كانت الأكثرية الساحقة من شعبها راغبة رغبة يائسة.

سياسيا، كان فرض هذه المعايير أحد أسباب اندلاع العنف. بسبب اختلاف روسيا والولايات المتحدة ودول أخرى مبدئيا بشأن مدى وجوب أن تصبح كوسوفو دولة، لم يكن أحد في «الأسرة الدولية» مستعدا ليفصح تحديدا عما كان يتعين على كوسوفو أن تفعله كي تصبح مستقلة. سُجنت كوسوفو في حالة انتقالية أبدية، كأنها كانت تُفْحص يوميا من دون أن يقال لها ما إذا كانت قد نجحت أم فشلت، أو إبلاغها بما كان مطلوبا فعلا للنجاح أو الفشل.

لذا فإن مهرجان العنف الذي دام يومين كان يمثل إخفاقا كليا لعملي. جلست خلف مكتبي، مقابل مساعدي المخلص بسنيك، ورحت أعاين أكوام الأوراق المسودة بالكلام عن «المعايير» الديموقراطية الملتزمة بالنظام التي كان يتعين على كوسوفو تبنيها. تحدثنا عن أخذ الأوراق إلى الشارع خارج مبنى الأمم المتحدة وصنع كومة منها هناك وإشعال النار فيها. أخيرا قررنا أن من شأن ذلك أن يكون عبثا ومثيرا للسخرية: ألم يكن المتظاهرون قد فعلوا ذلك سلفا نيابة عنا؟!

حادثة، غير لافتة ظاهريا، علقتْ بذاكرتي. صباح اليوم الذي أعقب الاضطراب، كان رئيس بعثة الأمم المتحدة، رئيس جمهورية سابق لفنلندا، قد دعا قادة كوسوفو السياسيين إلى مكتبه. سألهم عما كانوا يفعلونه لوقف العنف. وهو يقرأ ورقة أعدها أركانه نظر من فوق نظاراته إلى القادة عبر طاولة المؤتمر، ممعنا النظر إليهم مثل معلم مدرسة يعاتب تلاميذه المشاغبين. بقي القادة صامتين، جلسوا متجهمين كأنهم مرتبكون، أشبه بطلاب مدرسة مشاغبين أُلقي القبض عليهم وهم يدخنون خلف سور الملعب. بعضهم غمغم بأعذار، بيد أن هؤلاء بدوا غير مقتنعين، مثلنا نحن. ساد جو مشحون بالحرج.

فكرت في الأمر، لماذا امتنع القادة عن الإفصاح عن مطالبهم السياسية؟ لماذا أحجموا عن توجيه اللوم إلى الأمم المتحدة والأسرة الدولية على استثارة الغضب الخائب لأكثرية كوسوفو الألبانية؟ لماذا بدوا شديدي الشبه بعصابة مراهقين متعرضين للعقاب بعد المدرسة؟

ببطء، لمعت في رأسي فكرة. لم يكن أحد مستعدا لتحمل مسؤولية العنف، لأن أحدا لم يكن شاعرا بمثل هذه المسؤولية. سلوك قادة كوسوفو كان فجا وطفوليا، لأن ذلك كان هو المطلوب منهم. كانت الأسرة الدولية قد رفضت تحميل هؤلاء القادة السياسيين مسؤولية إدارة البلد، قائلة لهم، بدلا من ذلك: إنهم وبلدهم لم يكونوا مؤهلين بَعْدُ للاضطلاع بأعباء كيان الدولة، وعملي في صوغ «المعايير» وتطبيقها كان تعبيرا ملموسا عن هذه الرسالة.

توافرت لكوسوفو فرصة عقد الانتخابات، امتلاك حكومة وبرلمان منتخبين، ولكن السلطة الفعلية بقيت بيد موظف غير منتخب، هو الممثل الخاص للأمم المتحدة - الرئيس السابق للجمهورية الفنلندية الذي عينه الأمين العام للأمم المتحدة - الذي كان يملك حق نقض أي قرار تتخذه الحكومة المحلية المنتخبة.

الأحداث المسرحية المثيرة في إقليم بلقاني صغير (الذي بات دولة) كانت فريدة، بيد أن في الأمر، على أي حال، عبرا ذات مغزى أوسع[25]. ليست الديموقراطيات الغربية أصل الاضطراب العنيف (على الرغم من تعذر نفي ذلك إذا لم يتم تحسين النظام الراهن)؛ فالعنف والاضطراب في شوارع كوسوفو، بل السلوك العاجز لساسة كوسوفو المنتخبين ولكن المجردين من السلطة، قبل كل شيء، كان مشحونا بعبرة حاسمة: لا تتوقعوا من غير المسؤولين أن يتصرفوا بمسؤولية.

هذه القصة توحي بعبرة أرحب عن كل من الديموقراطية، والاستقرار، والفوضى (أناركي Anarchy). يزعم المدافعون عن النظام الراهن أن من شأن التخلي عن نظام الديموقراطية التمثيلية أن يشكل استدعاء للفوضى، لحرب الجميع ضد الجميع؛ غير أن اضطراب العام 2004 في كوسوفو يوحي بدرس أكثر حصافة وغير متوقع. يتمثل الدرس في ما يلي: كلما كانت وكالة - تحكم - الناس في شؤونهم أقل، وكلما كان إحساسهم بالإمساك بزمام مستقبلهم وظروفهم أضعف، كان نزوعهم نحو النزول إلى الشوارع أقوى. وبالفعل فإن أفضل طرق استدعاء الفوضى المشحونة بالعنف هي اختزال الوكالة والشعور بالتحكم اللذان يحتاج الناس إلى أن يحسوا بهما إزاء حيواتهم.

يتضافر انفصال الناخبين عن حكوماتهم مع تدهور قابلية الحكومات لمعالجة مشكلات ذات جذور كوكبية في نزوع راهن لإنتاج هذا الأثر بالذات؛ فالخيبة والإحباط والتطرف المتنامي بالغة الوضوح في أنظمة اليوم الديموقراطية إن هي إلا أعراض هذه الظاهرة: ضياع الوكالة. من شأن كوسوفو أن تمثل حالة متطرفة، غير أن الحيلولة دون صيرورتها نذيرا، مشروطة، حتما، بالمسارعة إلى التحرك والفعل. طريقتنا في ممارسة السياسة، أسلوب تفكيرنا في السياسة، بحاجة فعلا إلى تغيير من السلبية إلى الفعل: لا بد من استعادة الوكالة!

وفي عملية الاستعادة تلك، يتعين علينا أن نهتدي إلى طرق أفضل للتفاعل فيما بيننا، لتبادل الصفقات التجارية والأعمال. إذا كانت المؤسسات البعيدة جدا والفاسدة تثبت أنها غير كفؤة، فما الذي يمكن أن يكون ناجحا؟ ثمة من يعتقد أن التكنولوجيا وحدها، ولاسيما الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، تستطيع إحداث الثورة المطلوبة. هناك آخرون يؤمنون حتى بأن الإنترنت هي الثورة الضرورية، وبأن طابعها غير المتجانس أساسا يرمي، بحد ذاته، إلى نوع من التغيير السياسي. بيد أن إمعانا أكثر تدقيقا يكشف عن واقع أعقد وأكثر ضبابية. تدعو الحاجة إلى شيء آخر. وذلك الشيء الآخر لا يتطلب، كما يتضح، أي تكنولوجيا متطورة، أي منابر ذات قواعد ومواقع إلكترونية، وأي تغذيات تغريدية (مع أن هذه قد تساعد). يتكشف ذلك الشيء الآخر عن أنه شيء بسيط حقا.

4

أهمية الالتقاء بالناس

إبان الحرب الأهلية الإسبانية، بادر ما يزيد على ثلاثين ألف شخص من أكثر من خمسين دولة - أمة إلى التطوع لقتال جيوش الجنرال فرانكو Franco القومية. كثيرون تخلوا عن وظائفهم وتركوا أسرا لمقاتلة التهديد الفاشي الكوكبي الناشئ، وللدفاع عن جمهورية اشتراكية، بل حتى فوضوية، وليدة.

التحق المتطوعون بركب القوات الجمهورية التي كانت في العديد من الحالات متدنية التدريب ضعيفة التجهيز بأسلحة قديمة وغير مناسبة. وفي كتابه بعنوان «ولاء لكاتالونيا» Hamage to Catalonia، يقدم جورج أورول George Orwell وصفا حيا للأوضاع البائسة لقوات الجبهة الأمامية، القابعة في الخنادق المغطاة بكتل البراز، المحرومة من الألبسة والأسلحة اللازمة لمواصلة القتال اللائق ضد

«ساهمتُ في إلحاق الأذى بآخرين أبرياء، تحت غطاء الدولة الأخلاقي الصريح، آمنا ليقيني بأنني لم أكن لأحاسَب أبدا»

جيوش فرانكو، التي كانت - في المقابل - تتلقى دعما دوليا وازنا من إيطاليا وألمانيا النازية(*)، ومع ذلك فإن أورول مقنع في استحضاره تلك الروح الرفاقية السائدة بين عناصر القوات الجمهورية، ذلك الإلغاء الصريح لجملة الرتب الهرمية التقليدية، وتلك النزعة المثالية الجذابة لدى كل من المتطوعين الإسبانيين والأمميين. يكرر أورول أيضا أن المبادئ الفوضوية لم تكن عائقا أمام التنظيم العسكري الفعال: كان ثمة انضباط أيضا، على الأقل، بفضل وحدة الهدف الجامعة للقوات - على الرغم من حصول حوارات داخل وحدات الجيش - مع نوع من الغياب المرغوب للإذعان الذليل الموجود في العديد من التنظيمات العسكرية.

كثيرة هي التواريخ التي دأبت، منذ ذلك التاريخ، على ترك انطباع بأن المتطوعين الأمميين كانوا مثقفين من الطبقة الوسطى في المقام الأول، غير أن الحقيقة هي أنهم كانوا ينتسبون إلى جميع الفئات[1]. خاضت الفرقة الأممية، المؤلفة من المتطوعين الأجانب، عددا غير قليل من المعارك المفتاحية في الحرب الأهلية، بما في ذلك دور لافت في معركة مدريد الضارية، حيث نجحت القوات الجمهورية في صد الهجوم القومي في خريف العام 1936. كان القتال عنيفا وداميا: قاتل المشاة في أحياء قريبة، من غرفة إلى غرفة، بالحراب والقنابل اليدوية.

من المتطوعين الأجانب الثلاثين ألفا الذين ذهبوا للقتال دفاعا عن معتقداتهم، قُتلَ نحو عشرة آلاف كما جُرح نحو ثمانية آلاف ميدانيا. وكثيرون ممن نجوا قوبلوا بما هو أقل من الترحيب لدى عودتهم إلى أوطانهم. سُجن البعض، وحرم آخرون من الجنسية، فيما بقي فريق ثالث، مثل الآلاف الثلاثة من الألمان المعادين للفاشية، عاجزا عن العودة إلى الوطن إطلاقا.

***

(*) كان حصار دولي مفروضا نظريا لوقف إمداد الطرفين بالسلاح، غير أن التطبيق الحماسي لهذا الحصار من قبل بريطانيا وفرنسا وآخرين، لم يؤد إلا إلى حرمان الجمهوريين من السلاح، أما ألمانيا النازية وإيطاليا موسوليني Mussolini فبقيتا، في الوقت نفسه، دائبتين على انتهاك الحظر بصفاقة. وضع مشابه نشأ مع تمزق يوغوسلافيا في التسعينيات، حين أخفق حظر دولي للسلاح - باقتراح المملكة المتحدة والولايات المتحدة ودول أخرى - في تقليص الفعالية العسكرية لجيوش صرب البوسنة التي احترفت الإبادة (لتمتعها سلفا بموارد عسكرية وازنة موروثة عن جيش يوغوسلافيا السابقة في المقام الأول)، غير أن الحظر تمخض عن قدر غير قليل من الشلل في دفاعات الضحايا، مسلمي البوسنة وكرواتييها. لذا فإن تأثير ذلك الحظر، مثل نظيره في إسبانيا - في ثلاثينيات القرن العشرين - تمثل في تمكين المعتدي الفاشي من التفوق العسكري، وقد كان ذلك هو المقصود فعلا في الثلاثينيات. [المؤلف].

مازالت نار الحرب في إقليم دارفور السوداني مشتعلة منذ العام 2003. الإصابات المدنية الهائلة، مع تقدير البعض أن عدد القتلى بلغ مئات الألوف، وأن عدد اللاجئين المشردين ربما أصبح ثلاثة ملايين. ظل القتل متواصلا ومقصودا، مما دفع العديد إلى تصوير الصراع على أنه إبادة مخططة لسكان دارفور الأصليين، بتصميم وقيادة الحكومة السودانية في الخرطوم، وتنفيذ ميليشيات تابعة لها، بما فيها عصابة الجنجويد سيئة السمعة. في العام 2008 اتُّهم الرئيس السوداني عمر حسن البشير بجرائم حرب من قبل محكمة العدل الدولية في لاهاي، غير أن البشير لم يكن، عند كتابة هذه الأسطر، قد سُلِّم إلى المحكمة لمحاكمته(*)؛ وجميع الدلائل تشير إلى أن «المجتمع الدولي»، بما فيه الولايات المتحدة، مستعد للسماح بترك الاتهامات تتلاشى بهدوء في غياهب النسيان.

أما رد الفعل الحكومي على المذابح الدارفورية فكانت صاخبة، عبر العالم، المئات من جماعات الاحتجاج طالبت بالتحرك لوقف القتل، داعية إلى تدخل قوات أجنبية، بإشراف الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي. ثمة فرق احتجاج، مثل «ليس تحت أنظارنا» Not on Our Watch، شُكلت من قبل نجوم سينمائيين مشهورين، بمن فيهم جورج كلوني George Clooney وبراد بيت Brad Pitt[2]. طلاب من كلية سوارثمور Swarthmore College مدوا خطا هاتفيا ساخنا يربط المتصلين مباشرة بمكتب ممثلهم في الكونغرس، ذلك الذي يمكنهم مطالبته بالتحرك من أجل دارفور. كان هناك عدد كبير من الطلبات الإلكترونية حول دارفور، حصل بعضها على ملايين التواقيع.

غير أن هذا البذل السخي للطاقة على الحملات لم يتمخض إلا عن قليل من الحماية الإضافية لأهالي دارفور المدنيين. فمع تواصل لهيب الحرب، بقيت استجابة «المجتمع الدولي» محصورة بقوة صغيرة متدنية التجهيز تابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، قوة لم تستطع أن تقدم، بعد مرور سنوات على بداية النزاع، سوى بضعة آلاف من الجنود خفيفي التسليح لتوفير الأمن في منطقة ذات مساحة قريبة من مساحة إسبانيا. حتى المدافعون عن القوة لا يزعمون أنها كانت كافية، بأي من الأشكال، لردع أو لجم الهجمات على المدنيين، وبالفعل فإن القتل مازال متواصلا حتى كتابة هذه الأسطر.

(*) في سنواتها العشر الأولى، أخفقت المحكمة في إثبات أي إدانات. [المؤلف].

أشار بعض المعلقين إلى أن الحمى الخطابية الخارجة من أرحام جماعات الضغط الغربية، ولاسيما توظيفها لكلمة «الإبادة» genocide، ربما جعلت فرص الاهتداء إلى نتيجة سلمية على الصعيد المحلي أكثر صعوبة[3]. تماما كما تبسّط الحكومات النائية وقائع الصراعات الخارجية المعقدة لإطلاق الخطط بشأنها، مكنت العدسة المبسِّطة البعيدة أيضا ناشطي الحملات من قلب حالة معقدة وسائبة إلى قصة أبيض وأسود، قصة خير وشر مقنعة، وصولا إلى زعم البعض أن حملات النجوم المبسطة قد ساهمت فعليا في إطالة أمد النزاع[4]. ما من مواطن أجنبي بادر شخصيا إلى حمل السلاح للدفاع عن الدارفوريين.

***

أطلق شيوع الإنترنت موجة من المتحمسين المؤمنين بإمكانية تحسين الديموقراطية - ربما إنقاذها - بالتكنولوجيا وحدها. ثمة الآن أعداد هائلة من المواقع الإلكترونية القابلة لاستحداث عرائض والترويج لها عن أي موضوع، من تحرير القيادية الديموقراطية البورمية السجينة آونغ سان سوكي Aung San Suu Kyi، إلى إطلاق سراح النجمة باريس هلتون Paris Hilton بعد احتجازها الوجيز بسبب القيادة في حالة السكر. كان السياسيون سريعين في السطو على تيار العرائض، فموقع رئيس الوزراء البريطاني الإلكتروني، مثله مثل موقع البيت الأبيض، يشجع على رفع مثل هذه العرائض؛ على الرغم من ندرة الإتيان على ذكر المصير الذي يلقاه أي طلب مقدم بهذه الطريقة. أخيرا، أقدم مجلس اللوردات البريطاني التعيس المفتقر إلى الديموقراطية، حيث كل عضو إما معين وإما وارث للكرسي، على إنشاء موقع يوازيه بؤسا لتشجيع «الحوار» بين اللوردات والجمهور المقر بالجميل[5]. حتى صاحبة الجلالة البريطانية التي يتبعها البريطانيون صارت الآن صاحبة صفحة فيسبوك يمكن لمواطني الملكة أن يلوذوا بها للتنفيس عن مشاعرهم.

لم يتخلف أحد عن الركب؛ بادر الحزب الشيوعي الصيني، غير المعروف بأي حرص على المحاسبة والشفافية، إلى استحداث منبره الخاص بالمناقشة والحوار باسم «خط مباشر مع جونغنانهاي»، و«جونغنانهاي» هذا مجمع سري كبير في قلب بكين يقيم فيه قادة الصين ويعملون. أجاد أحدهم إذ علق قائلا: «يبدو أن الموقع محاولة لإقناع الناس بأن القيادة تستمع إلى هواجسهم الشخصية... من الواضح أنه مصمم لإظهار أن القيادة منتبهة وحساسة»[6]. غير أن الموقع لا يتولى، كما قالت الـ

«فاينانشال تايمز»، بالفعل تقديم ردود صادرة عن القادة المخاطبين، على الرغم من أن مجلس الرسائل الجديد يحاول الظهور بمظهر المولع بالاستجابة. مشكلة أخرى لـ «ديموقراطية الإنترنت» انكشفت لدى إطلاق محاولة من هذا النوع إبان الفترة الانتقالية بعد انتخابات العام 2008 الرئاسية في الولايات المتحدة، حين أقدمت الإدارة الجديدة للرئيس المنتخب باراك أوباما على استحداث «دفتر ملاحظات المواطن» على الإنترنت، لتمكين الناس من إيصال أفكارهم «افتراضيا» إلى رئيس الجمهورية، تلقى الموقع ما يزيد على أربعين ألف اقتراح، وأدلى مليون ونصف المليون نسمة بأصواتهم حول خياراتهم من بين تلك الاقتراحات. تمثلت الفكرة الأكثر شعبية بإباحة الماريغوانا، أما إباحة البوكر على الإنترنت فتوجت المساهمات في خانة التكنولوجيا. إلغاء الإعفاء الضريبي للكنيسة السايانتولوجية فاز بثلاثة أضعاف الأصوات المؤيدة لجمع التبرعات لمصلحة مكافحة سرطان الأطفال. استخلصت الـ «نيويورك تايمز» من هذه الحادثة أن دعاة الإنترنت - بوصفهم التجسيد الحي لديموقراطية المشاركة الآنية «أثينا على الشبكة» - مازالوا في حاجة إلى استكمال حججهم الناقصة[7].

وثمة الآن مواقع إلكترونية مرحبة بوجهات النظر حول تشريعات مقترحة، تدقيق بيانات حملات مالية، وتفاصيل أنماط تصويت ممثليك، فموقع «شاهد، انقر، ثبِّت!» يتيح للمواطنين فرصة التعرف على المشكلات المحلية على الإنترنت لتحرك الحكومة[8]، غير أن جميع هذه الصيغ الجديدة المفترضة للتحرك السياسي تستند إلى آلية تغيير سياسي قديمة جدا، آلية فوق/ تحت: آلية الضغط، التدقيق، المطالبة من أجل دفع الممثلين والحكومة إلى التحرك. لم يحصل أي تغيير في الأنموذج الأساسي للسياسة.

من السهل، بالمثل، بالنسبة إلى الحكومة وغيرها من تجسيدات الأمر الواقع، تبني هذه الأدوات الجديدة، وصولا إلى تحييد أي فائدة. فالحكومات الآن متخمة بمهووسيها بالتكنولوجيا، بأولئك المهووسين الدائبين على النقر (على التغريد) حول «الحكومة»، والعاكفين على تنظيم برامج الــ «بودكاست» والتويتر والمدونات التي تكاد تقول الشيء نفسه الذي ظل السياسيون يقولونه دائما، وإن عبر وسيلة مختلفة.

وعلى الرغم من زعم الحكومة المتكرر أن تدفق المعلومات هو من الشعب إلى الحكومة، فإن الدلائل تشير إلى أن الاتجاه الصحيح هو العكس. ليس ثمة إلا القليل مما يوحي بأن أي خطة حكومية ذات شأن اغتنت أو تعدلت عبر التغريد،

أو عن طريق أي أدوات خيالية على الإنترنت جرى استحداثها مثلا، من قبل وزارة الخارجية الأمريكية لتشجيع نوع من «المداولة الكوكبية». بنية السلطة الأساسية ثابتة - فوق/ تحت - والاختلاف الوحيد هو شكل التواصل. ومن الكاشف أن النتائج الأكثر وضوحا لهذا النشاط الشبكي «الجديد» موجودة في التجليات الأكثر تقليدية للسياسة «القديمة»: تنظيم متطوعي تحصيل الأصوات، وجمع المال بالضرورة.

كثيرا ما يعكف المحتفلون بالديموقراطية التكنولوجية الجديدة على إيراد الأمثلة المستوردة من «الخارج» حيث نجحت التكنولوجيا في إحداث تغيير سياسي، مثل «الثورتين الملونتين» في أوكرانيا وجورجيا، أو «الاحتجاجات التويترية [التغريدية]» ضد الحكومة في إيران سنة 2009، وأخيرا ثورتي تونس ومصر في «الربيع العربي» في العام 2011، حيث من الواضح أن وسائل التواصل الاجتماعي اضطلعت فعلا بدور مهم.

نادرا ما يؤتَى على ذكر أن هناك أمثلة مساوية بكثرتها لانطواء التكنولوجيا على نتيجة أكثر ضررا، ففي نيجيريا، جرى استثارة أحداث شغب قاتلة بمدينة يوس، في رأي إحدى المرجعيات، من جراء رسائل نصية متبادلة بين حشود متمردة[9]. الشيء نفسه حصل في أحداث العنف التي طغت على كوسوفو في العام 2004 (وقد وُصفت في الفصل السابق). وفي لندن، كان مقتل فتى في الخامسة عشرة من العمر مدبرا من قبل مهاجميه عبر الـ «فيسبوك»[*]. «احتجاجات تويتر»، في إيران لم تفضِ بعد إلى الإطاحة بالحكومة؛ أعداد كبيرة من المحتجين صاروا في السجون نفسها المستخدمة تقليديا من قبل مختلف الأنظمة السياسية لحبس السجناء السياسيين - سجن إيفين سيئ السمعة بطهران. ومن هؤلاء السجناء الآن أشهر مستخدمي البلوغ الإيرانيين حسين ديراخشان الذي حُكم في العام 2010 بالسجن لمدة تسعة عشر عاما، من جراء اتهامه بالتعاون مع حكومات أجنبية، بنشر «دعايات» معادية للنظام الإسلامي، وباستحداث مواقع إلكترونية «فاحشة»[**].

(*) في سجون الولايات المتحدة تمخض تكاثر الهواتف الذكية عن تمكين المجرمين المحتجزين من تعظيم النشاط الإجرامي في الخارج؛ خطوط الفيسبوك والتويتر والإيميل استُخدمت لتنسيق احتجاجات حديثة في عدد غير قليل من السجون، انظر كيم سفرسون Kim Severson وروبي براون Robbie Brown، «الهواتف الخليوية المحظورة تزدهر في السجون»، نيويورك تايمز، 2 يونيو 2011. [المؤلف].

(**) أطلق سراحه قبل إنقضاء المدة، في نوفمبر 2014، بعفو من المرشد الأعلى علي خامنئي. [المؤلف]

في أوائل العام 2011 نجح النظام الدكتاتوري السوداني في التعلم بسرعة من أخطاء نظام مبارك على صعيد إدارة الاحتجاج عبر الإنترنت في مصر. تمكنت الخرطوم من توجيه الإنترنت ضد المحتجين، منشئة صفحات موالية للديموقراطية زائفة على الفيسبوك، ومعتقلة جميع أولئك الذين خرجوا للالتحاق بركب التظاهرات المعلنة على الموقع. أخيرا، صار النشطاء يتجنبون استخدام الأدوات ذات العلاقة بالإنترنت كليا، عائدين إلى صيغ تنظيمية خفية وأكثر تقليدية[10]. العبرة بينة وبالغة الوضوح: تتكيف السلطة مع التكنولوجيا الجديدة، وبسرعة.

بعد فورة أولية من الانبهار بالإمكانات التحررية للشبكة العالمية، بات الآن يتضح أن تبني الصين الإنترنت لا يبشر، بالضرورة، بفجر جديد للشفافية ولأي ديموقراطية وليدة. كل من شركات الإنترنت الرئيسية في الصين تستخدم العشرات، وأحيانا المئات، من «إداريي» الإنترنت للبحث عن المضامين الهدامة. ومدينة بكين أعلنت أخيرا عن عشرة آلاف متطوع للاضطلاع بمهمة الرقابة[11]. أما قنوات التويتر، والفيسبوك، واليوتيوب فتبقى مغلقة. والصين عاكفة على اجتراح تكنولوجيا شبيهة بتكنولوجيا غوغل لقنص المنشقين وملاحقتهم، أما شركة البحث التي تولت ريادة الحسابات المعادية للانشقاق والمعارضة فهي اليوم شركة تجارية ناجحة مسجلة في سوق السندات والأسهم الصينية، دحض صريح للمعادلة الساذجة التي تقوم على الزعم بأن الأسواق الحرة تفضي، بحكم طبيعتها، إلى حرية التعبير.

وعلى العموم، فإن حماية الحريات الأساسية على الشبكة تعتمد على الإرادات الخيرة والنوايا الحسنة للعدد الصغير جدا من الناس الذين يتولون التحكم بأقوى مؤسساتها: النقيض المباشر للحالة المثالية المطلوبة لصون كل من الحرية والديموقراطية. ثمة شركات كبرى - ياهو وAOL وغوغل - مهيمنة على القرارات المتعلقة بما يمكن ظهوره على الشبكة؛ لا يسع المرء إلا أن يرجو بقاءها رحيمة. وحدها غوغل تتحكم في 63 في المائة من أبحاث الإنترنت. وعلى صعيد تقرير ما يمكن وما لا يمكن نشره على الشبكة وإدراجه في أبحاثها، ومدى قابلية الامتثال لرغبات الحكومات التي تفرض الرقابة، تتخذ غوغل قرارات بالغة الأهمية والخطورة بالنسبة إلى حرية التعبير. وقرارها الذي قضى بالتصدي للرقابة في الصين أوائل العام 2010 كان قرارا ذا عواقب هائلة، ليس على المستوى التجاري فقط، بل وعلى المستوى السياسي أيضا.

ومع تصدي غوغل للصين، استمرت مايكروسوفت، من دون أن يرف لها جفن، في تقديم خدمة بحث خاضعة للرقابة. بادرت منظمة العفو الدولية (أمنستي إنترناشيونال) إلى اتهام ياهو ومايكروسوفت بالتحريض على إثم الرقابة والقمع في الصين، عبر تجهيزهما وتكييف آلات بحثهما لحجب مواقع معينة، بل ومساعدة السلطات الصينية، في مثال ياهو، على الاهتداء إلى المنتقدين المناوئين للحكومة على الإنترنت. وردا على الاتهام قيل إن أي شركة لا تستطيع، وحدها، تغيير القوانين الصينية، التي لا بد لها من مراعاتها.

أطلق إيلي باريزر Eli Pariser من موقع موف أون (MoveOn) تحذيرا من خطر أشد مكرا: آليات غوغل وفيسبوك للفلترة (للغربلة والنخل) تنشئ «فقاعة فلترة» حولنا؛ فالحسابات المستخدمة من هذه المواقع التي «تشخصن» تجربتنا الشبكية تعمد عمليا إلى جعل جزء كبير من الشبكة غير قابل للرؤية[12]. نتوهم أننا نقوم بمسح الشبكة العالمية كلها، غير أننا، في الحقيقة، لا نرى سوى ما عدته فلترات غوغل وفيسبوك مناسبة لمصالحنا واهتماماتنا. فماسح الشبكة في الصين يمارس الظاهرة نفسها. ليس ثمة أي إشارة خارجية إلى أن المواقع التي يزورها تعرضت للغربلة - أو الفلترة - للاستهلاك من قبل تكنولوجيا الفلترة المتطورة التي تستخدمها الحكومة الصينية. في غفلة منهم يظن أولئك أنهم يمسحون الشبكة كلها. على هذا الصعيد، ليسوا إلا مثل مستخدمي الشبكة في الغرب.

في جامعة ستانفورد، ظل الأستاذ الجامعي لورنس لسينغ Lawrence Lessing يجادل قائلا إن من الصعب على الدوام حصر مصالح أي شركة تجارية ساعية إلى توسيع حصتها في السوق مع حماية حرية التعبير: «[فغوغل تتمتع] بقدر هائل من التحكم في منبر يحتوي على جميع بيانات العالم، وكل ما تفعله مصمم لتحسين تحكمها في البيانات المخزنة في العمق. وإذا كانت لعبتك كلها متمثلة في زيادة حصة السوق، فإن من الصعب القيام بعمل الخير، ومباشرة جمع البيانات بطرق لا تستثير هواجس الخصوصية، أو من شأنها أن تساعد حكومات قمعية على حجب المضامين الملتبسة أو الإشكالية»[13].

يقال إن من شأن الإنترنت، على الأقل، أن يشجع الحوار والتفاعل، وإن افتراضيا بدلا من أن يكون شخصيا. غير أن العكس قد يكون حاصلا، على ما يبدو، بدلا من

تشجيع الحوار بين تلك الآراء المتباينة وصولا إلى اندماجها. توفر الشبكة حشداً من المواقع بما يمكّن من الاهتداء إلى من نتفق معهم وتجنب من نختلف معهم. يقول المعلق نيكولاس كريستوف Nickolas Kristof إننا ننتقي نوعية الأخبار والآراء التي تعكس أهواءنا الخاصة علينا من جديد، في منتج إخباري ناشئ عنونه أستاذ معهد ميت (MIT) بعبارة «أنا اليومي»[14].

وعلى نحو متزايد تكون إحدى نتائج أي صدام فكري، لاسيما من وراء الأسماء المستعارة والمجهولة، عنفا متصاعدا، عداء، وأذى. بات التشهير متكررا؛ أما الحوار العاقل فنادر. ولاسيما عندما تكون الآراء مختلفة عن خط الحزب - يساريا كان أو يمينيا - حيث تحتدّ وتقسو نزاعات النقد. ومثل هذه الحدة المتنامية (القدح والذم) ليست محصورة في الحوارات الداخلية، ففي الصين، حين تحطمت طائرة مقاتلة صينية - بعد اصطدامها بطائرة استطلاع أمريكية محلقة فوق بحر الصين الجنوبي، وقضى الطيار نحبه - ساد المدونات الصينية طوفانا عنيفا من العواطف القومية المتعصبة والمعادية للولايات المتحدة، وجهات نظر كانت الحكومة الصينية، على الأقل في البداية، سعيدة بإطلاقها، ربما وسيلة للتنفيس عن خيبات سياسية أشمل. ثم كانت التظاهرات، وتعرضت السفارة الأمريكية في بكين لهجوم حشود من رماة الحجارة. طالب البعض الصين بإعلان الحرب على الولايات المتحدة، أما الصحافة التقليدية الخاضعة لتحكم الدولة فكانت، على رغم انتقادها للولايات المتحدة، قد اعتمدت نبرة أكثر اتزانا. جهدت السلطات الصينية لاحتواء الوضع، وراحت تخفف من وزن القضية على الملأ. بعض المواقع الأكثر سعارا أُغلقت، وأخيرا توقفت أحداث الشغب. أما هنا، في الولايات المتحدة، فإن مدير الاستخبارات القومية لاحظ أن الإنترنت أرض خصبة لإنبات الإرهاب، مطلقا تحذيرَ أن «الجماعات الافتراضية» تغدو بأهمية الجماعات المادية عندما يكون الأمر متعلقا بقابلية التعرض للإصابة بلوثة التطرف»[15].

عدائية الحوار السياسي على الإنترنت وخصومته تميطان اللثام عن الحقيقة الجوهرية للحالة المعاصرة، وهي في الواقع حالة دائمة لجنس البشر، وإن سلطت الحداثة عليها مزيدا من الأضواء: كلما تباعد الناس، باتوا أكثر قدرة على الانغلاق والتحصن من عواقب آرائهم، وغدا احتمال تحولهم إلى العنف والشراسة وإنعدام

المسؤولية أكبر. إنها سمة غريبة ورجعية للحداثة أن تكون مظاهرها - طبيعة العمل الحديث، والاتصالات، والتفاعل السياسي، والدولة الحديثة بالذات - قد ضاعفت من ذلك التباعد والانعزال.

ثمة صيغة سياسية تنتج قدرا أكبر من التوافق، وقسطا أفضل من التفاهم والاحترام لوجهات النظر البديلة ومعرفة أعمق بالحقائق بدلا من الآراء. هي صيغة لا تشترط حاسوبا أغلى أو أي جهاز فني آخر بالمطلق، لأن الإنترنت كثيرا ما تقصي الفقراء وغيرهم من المهمشين(*). إنها عتيقة الطراز، مثل أقدم البرلمانات، حيث كان الناس يجتمعون على سفح التلة لمناقشة شؤونهم العامة وحل مشكلاتهم. والأكاديمي الذي نال شرف ريادة الصيغة يطلِق عليها اسم «ديموقراطية تداول»، غير أن من شأنها بالفعل أن تحمل اسما أبسط: التقاء الناس.

***

بعد إعصار كاترينا بات جزء كبير من البنية التحتية في نيو أورلينز كان مدمرا: ما يزيد على 70 في المائة من المساكن كانت هالكة، وأحياء كاملة كانت شبه مدمرة كليا؛ المدارس والمشافي ومخافر الشرطة كانت مغلقة ومعطلة. فُقدَت نحو مائة ألف فرصة عمل، وبعد الإعصار بثمانية عشر شهرا لم يكن أكثر من نصف سكان المدينة قد عادوا.

في أعقاب الكارثة، انتصب في وجه خطط إعادة بناء نيو أورلينز بنية تحتية تالفة، وخسائر مالية هائلة، وإدارة محلية مشوشة، وكتلة مواطنين تعرضت ثقتها بالإدارة والحكومة لقدر عميق من التقويض. جهود التخطيط المبكرة التي بذلها موظفو المدينة قوبلت بغضب واحتجاج، إذ راح المجتمع يتصارع مع تحديات توزيع الموارد وإعادة الحياة إلى مدينة كاملة.

وفي مواجهة أزمة الثقة هذه قرر رسميو المدينة إشراك المواطنين في مناقشة شاملة وعميقة ومباشرة وجها لوجه، حول أولويات المدينة. أكثرية سكانها كانوا لايزالون مشتتين عبر الولايات المتحدة عاجزين عن العودة. أربعة آلاف من سكان نيو أورلينز التقوا في «مؤتمرات أسرية» منظمة عبر البلاد لمناقشة أولويات عمليات استعادة مدينتهم. صانعو القرارات كانوا يستمعون، فيما عكف المواطنون على

(*) التمييز الرقمي المزعوم. [المؤلف]

مناقشة كيفية تأمين الوقاية من الطوفانات المستقبلية، وتمكين المقيمين من إعادة بناء أحياء آمنة ومستقرة، وتوفير الحوافز والمساكن اللازمة لعودة الناس، والعمل على استحداث خدمات عامة مدعومة ومنصفة[16].

في نهاية المداولات وافق 92 في المائة من المشاركين على «الخطة الموحدة» للمدينة. وعلى نحو حاسم كان هذا المستوى من القبول يمثل النظرة الجماعية لمجموع المواطنين: كان المشاركون يعكسون موقف نيو أورلينز ما قبل كاترينا - نسبة إلى كل من العرق (العنصر) والدخل. في أحداث مشابهة سابقة، كثيرا ما كان المواطنون الفقراء والزنوج يعانون بسبب التمثيل الناقص نقصا جائرا. أما هذه المرة، فإن المواطنين كانوا قد شاركوا ليس في مسقط الرأس فقط، بل وفي مدن عبر البلاد حيثما كان لاجئو الإعصار يعيشون في ذلك الوقت. وهكذا فإن خطة المدينة الجديدة نوقشت واعتمدت ليس من قبل رسمييها فقط، بل من جانب مواطنيها الذين التزموا بأكثريتهم الساحقة بدعم الخطة أيضا.

كانت ثمة تجربة أكثر دواما في مثل هذه الديموقراطية «التشاركية» أو «التداولية» في بورتو أليغري، إحدى كبرى مدن البرازيل. مرة أخرى تبين «التجربة البورتو أليغرية» أن حصائل أفضل تترتب حيث يُشرَك المواطنون على نحو مباشر في القرارات المتعلقة بحيواتهم الخاصة. ففي العام 1989، حيث بدأت التجربة، كانت المدينة تعاني إحدى أبشع صور اللامساواة في القارة. كان الفقراء - ثلثا سكان المدينة - يعيشون في أكواخ حول الأطراف؛ أما الأغنياء فكانوا متحكمين في إدارة المدينة وميزانيتها. وعلى امتداد الأعوام العشرة الأخيرة، كانت المدينة قد تدرجت في اجتراح مقاربة متعددة الطبقات للموازنة التشاركية. بدءا بالمستوى الأكثر محلية، يتم تشجيع المواطنين على الانخراط في الحوارات الدائرة حول أولويات الإنفاق المحلي - الماء والمدارس والمشافي والإسكان والطرق. ومن سكان المدينة البالغ عددهم مليونا ونصف المليون، يجري إبلاغ كل مواطن عن سيرورة الميزانية ويشارك فيها نحو خمسين ألفا.

ووفقا لما جاء في إحدى دراسات البنك الدولي، نجحت السيرورة التشاركية في رعاية تحسينات مباشرة في المرافق في بورتو أليغري. شبكات الصرف الصحي والمياه، مثلا، زادت من نسبة 75 في المائة في البيوت في 1988، إلى نسبة 98 في المائة في 1997. وعدد المدارس تضاعف أربع مرات منذ العام 1986. باتت المدينة على حافة تطوير

مشروعات إعادة تدوير متدرج وطاقة قابلة للتجديد. والسيرورة التشاركية متمتعة بتأييد الأكثرية الساحقة من سكان المدينة. يقال أيضا إن العملية شجعت على إحداث نوع من التغيير في إيقاع السياسة المحلية. فكلما صار الصراع الحزبي أقل، صارت الأزمة الطارئة هي العدو المشترك. جميع الأمور شفافة، من اتخاذ القرارات إلى إحالة العقود.

هذه العمليات التداولية الجديدة مدفوعة ومصممة محليا لظروف محلية؛ ليس ثمة «مقاس واحد يناسب الجميع»، الفوائد العامة - القدر الأكبر من تمكين المواطن، والقدر الأكبر من التوافق على الإنفاق المحلي - واضحة: متدفقة هي من وكالة أولئك المنخرطين مباشرة وعلى نحو حاسم. يشارك الناس لا ليُستشاروا من قبل الحكومة وموفّري الخدمة، بل ليتخذوا قرارات فعلية بأنفسهم حول ظروفهم. وحين توكل الثقة إلى الناس ويخولون باتخاذ القرارات، فإنهم يميلون إلى اتخاذ قرارات ناجحة وجيدة. ومثل هذه العمليات التداولية، مع قرارات فعلية نتيجة لها، لا يجوز خلطها مع الاجتماعات المحمومة في «قاعات المجالس البلدية» الأمريكية الحديثة، أو السجالات المبتذلة على «منابر» الإنترنت. فاجتماعات قاعات المجالس البلدية ليست هي الأمكنة المناسبة لاتخاذ القرارات، على الرغم من أن السياسيين يزعمون بأنها مخصصة للاستماع إلى وجهات نظر الجمهور. عادة، تبادر ألوية الغضب المحلية إلى الاصطفاف للتنديد بالرسميين المنتخبين وخططهم، في تجربة بغيضة بالنسبة إلى الجميع، باستثناء أولئك الذين يستمتعون بالسجالات العامة. ولا غرابة، إذن، أن النقاش العقلاني واحترام الحقائق نادرا ما يكونان هما النتيجة.

في أحد الكتب الحديثة لاحظ الباحث الحقوقي كاس سنشتاين Cass Sunstein أن الجماعات التي تُحشد لمناقشة موضوع معين غالبا ما تغدو أكثر استقطابا مما كانت في البداية[17]. غير أن عمل سنشتاين يقترح أيضا أسلوبا لاجتراح قدر أكبر من الوحدة. كلما كانت الجماعات أكثر عزلة عن المجتمع، كان احتمال صيرورة قراراتهم أكثر تطرفا أقوى. وكلما قلت أهمية القرار الذي تناقشه الجماعة، كان احتمال حصول النزاع والصدام أرجح. ثمة عبرة تصبح واضحة: حين لا توجد مجازفة، وحين لا يكون أحد صاحب وكالة، فإن من المتوقع أن يكون الخلاف المحموم هو النتيجة.

***

ليست نيو أورلينز المبتلاة بالإعصار هي الوحيدة التي تعاني أزمة في الديموقراطية. فمع تدني الانخراط وتنامي العزوف عن السياسة في سائر البلدان الديموقراطية، نجد أن أنموذجها - أنموذج نيو أورلينز، مثله مثل أنموذج بورتو أليغري، يقدم دروسا قابلة للتطبيق فيما هو أبعد من مجرد إدارة كوارث طارئة.

أحد الأمثلة الخاصة لتلك الأزمة يتجلى في البرلمان الأوروبي، فمشكلات هذا البرلمان الذي جرى استحداثه وتمكينه أساسا لمنح الشعوب الأوروبية صوتا في جملة قرارات الاتحاد الأوروبي الخاضع، إلى حد كبير لهيمنة الحكومات، تسلط أضواء ساطعة على سلسلة نقاط ضعف ظاهرة بوضوح بالغ في مجالس تشريعية ديموقراطية أخرى.

ففي أحدث الانتخابات لهذا البرلمان (الأوروبي)، انقضّت أحزاب متطرفة على الفرصة التي وفرتها المشاركة البائسة لناخبي أوروبا، وهي الأدنى في تاريخ هذا البرلمان. مدركةً أن ناخبي تيار رئيسي كثيرين كانوا سينأون بأنفسهم، بادرت أحزاب متطرفة ويمينية قصوى إلى بذل جهود خاصة لتعبئة أنصارها واستنفارهم. وكانت النتيجة أن هذه الأحزاب تمثلت في أعداد أكبر من نظيرتها في برلماناتها الوطنية، فالحزب القومي البريطاني اليميني نجح في الالتحاق بركب أشباه الفاشيين الإيطاليين والليتوانيين، وأحزاب معاداة المهاجرين الهولندية، مع آخرين على هامش «الديموقراطية» الأوروبية.

أي من الظاهرتين - المشاركة المتدنية في الانتخابات وبروز الأحزاب السياسية المتطرفة - لا تشكل فألا حسنا بالنسبة إلى شرعية القرارات الصادرة عن البرلمان، أو شعبيتها، أو فعاليتها. غير أنهما – الظاهرتين - كلتيهما تشيران إلى مستقبل للسياسة الديموقراطية قائم على ركيزتي التحرر من الوهم والتطرف، اللذين من شأنهما أيضا أن يزدادا وضوحا في برلمانات و«كونغرسات» أكثر رسوخا. فما العمل إذن؟

تناولت الـ «فاينانشال تايمز» أخيرا مناورة حاولت مقاربة هذه المشكلة، طارحةً السؤال: إلى متى يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يستمر مشروعا خاضعا لهيمنة النخب ومفتقرا إلى اعتبار الجماهير؟[18] ما الحل الناجح لمعضلة «العجز الديموقراطي» هذه؟

أحد الأجوبة جاء من الأستاذ الجامعي جيمس فيشكين James Fishkin، أحد أساتذة العلوم الاجتماعية بجامعة ستانفورد. أجرى الأستاذ تجربة على عينة متوازنة

مؤلفة من 348 أوروبيا من بلدان الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين، استُقدموا إلى بروكسل لعقد حوار لمدة ثلاثة أيام حول الانتخابات وأمور التخطيط المتعلقة بها. وهذا إجراء يعرف باسم «اقتراع تداولي»، وهو مفهوم استحدثه الأستاذ فيشكين في العام 1988.

تمثلت إحدى حصائل التجربة بمبادرة عدد كبير من المشاركين إلى تغيير نواياهم التصويتية نتيجة للحوار. فمن قبل، كانت نسبة 40 في المائة قد قالت إنها كانت ستصوت لأحزاب يمين وسط معبرة عن التيار الرئيسي، نسبة 22 في المائة للاشتراكيين، ونسبة 9 في المائة لليبراليي الوسط، ونسبة 8 في المائة للخضر، أما بعد تجربة الحوار فإن تأييد يمين الوسط تدهور إلى 30 في المائة، وبقي تأييد الاشتراكيين والليبراليين على حاله تقريبا عند 21 في المائة و8 بالمائة على التوالي، في حين قفز تأييد الخضر إلى 18 في المائة. تنامي التأييد للخضر كان نتيجة المناقشات التفصيلية التي دارت بين المشاركين حول التغير المناخي. طُلب منهم أن يختاروا بين وجهة النظر القائلة: «علينا أن نفعل كل ما هو ممكن لمحاربة التغيير المناخي، حتى لو أدى ذلك إلى إلحاق الضرر بالاقتصاد» من ناحية، ونظيرتها التي تقول: «علينا أن نفعل كل ما هو ممكن لتعظيم النمو الاقتصادي إلى الحد الأقصى، حتى لو أدى ذلك إلى عرقلة الجهود المبذولة لمكافحة التغير المناخي»، من ناحية ثانية. قبل المناقشات، كانت نسبة 49 في المائة راغبة في تأكيد الحرب على التغير المناخي. أما بعدها، فإن النسبة قفزت إلى 61 في المائة.

ثمة تجارب شبيهة بدراسة الأستاذ فيشكين، وخطة إعادة بناء نيوأورلينز أيضا، بيّنتْ، تكرارا، أن جملة من الفوائد الثمينة تترتب على التقاء مجموعة من الناس لدراسة شؤونهم والبحث عن حلول جماعية لمشكلاتهم - وعلى إقدامهم الحاسم على اتخاذ القرارات.

وفيما يلي أربع من هذه الفوائد:

1 - يولي المشاركون أهمية أكبر لمواقف بعضهم البعض، ويكونون أكثر نزوعا للاعتراف بالهواجس الكامنة وراء الآراء السياسية للآخرين.

2 - ثمة دراسة أعمق للوقائع - بما فيها البيانات العلمية - مقارنة مع ما يتيحه الحوار السياسي العادي، القائم بالدرجة الأولى، على الأفكار.

3 - نتيجة للبندين 1 و 2، جزئيا تتمخض مثل هذه التجارب عادة عن مستوى أعلى من التوافق داخل الجماعة.

4 - تشعر الجماعة بقدر أكبر من الالتزام بالقرارات المتخذة جماعيا بهذه الطريقة، خلافا للقرارات المفروضة من قبل أي سلطة أخرى.

يطلق فيشكين على هذه الآلية اسم «ديموقراطية تداولية». إنها عملية ذات نظام مغاير للمنظومة الراهنة السائدة في سائر البلدان الديموقراطية المعروفة باسم الديموقراطية التمثيلية، حيث يقوم المواطنون بانتخاب ممثلين يتولون مهمة اتخاذ القرارات نيابة عنهم. وبالفعل فإن الديموقراطية التداولية، حيث يتخذ الناس قرارات حقيقية ذات شأن - بوصفها ديموقراطية جماعة، أو قواعد، أو أحياء - لا تتوافق مع الديموقراطية التمثيلية. حين تتولى آليتان مهمة اتخاذ القرارات، ما الذي يحصل إذا كان خياراهما متناقضين؟ لا بد لإحداهما من أن تكون صاحبة اليد العليا.

يحاول الأستاذ فيشكين جَسر هذه الهوة، وجعل التقنيات التداولية متناغمة، عبر الإيحاء بأن على الاقتراع التداولي، من النوع الموصوف قبل قليل، أن يسهم في تنوير بنى الديموقراطية التمثيلية النظامية - المشرعين وأعضاء الجهاز التنفيذي الذين يؤلفون فريق صانعي القرارات. غير أن جماعات «الاقتراع التداولي» هذه تخفق من ناحية أساسية واحدة: تبقى مفتقرة إلى المشروعية، على رغم محاولات الأستاذ الرامية إلى تشكيل مثل هذه الجماعات بوصفها هيئات ممثلة للجمهور العام - عبر انتقاء أعضائها نسبة إلى التأييد السياسي الذي تتمتع به كل من الأحزاب المختلفة في الكتلة السكانية الأوسع. ليسوا منتخبين، فلماذا يجب سماع صوتهم قبل أصوات الآخرين، مهما كانت نسبة تمثيلهم للباقين؟

يخفق الاقتراع - شأنه شأن الاستفتاءات المتكررة - على صعيد آخر أيضا. مع أن عمليات الاقتراع توفر نوعا من المؤشر الدال على رأي الناس في موضوع معين في لحظة محددة، فإنها تتجاوز عنصرا حاسما من عناصر تجارب فيشكين، ألا وهو عنصر المداولة: عنصر الكلام، والأخذ والعطاء، والاستماع، والمساومة، والحل الوسط. أي مواطن كاليفورني، حيث تتكرر الاستفتاءات، سيعترف بأنه لم يفعل شيئا ذا وزن على صعيد المساهمة في قيام حكم مسؤول وفعال للدولة - لعل العكس هو

ومبادرتهم إلى تدبير شؤونهم، واتخاذ قرارات ذات معنى فعلي: ذلك هو سبب وجود الحكومة!

إن نجاح اتخاذ القرار التداولي، وتمتع المواطنين بفوائده الكاملة والواضحة متوقف على نفاذ شرط يبدو، من الغريب، أن أكثر الدعاة الأكاديميين اندفاعا للتقنيات التداولية بالذات، يمقتون الاعتراف به: شرط وجوب عدم وجود أي سلطة أخرى، على الإطلاق.

***

على الرغم من ندرة ورود الأمر، حتى في تواريخ تلك الفترة، فإن الحرب الأهلية الإسبانية شهدت لحظة فوضوية قصيرة جدا؛ ففي المناطق الخاضعة للسيطرة الجمهورية، كان الفوضويون ممسكين بزمام الأمور لفترة قصيرة، بمقدار ما يمكن لتلك العبارة أن تعنيه، حين لا يكون أحد مسؤولا مسؤولية كاملة. لم تكن هذه فوضى أو غيابا للنظام، بل كانت مجتمعا أقدم، لبعض الوقت، على حكم نفسه لا عبر سلطة ممركزة، بل بالاستناد إلى تمنيات فئات محلية مسترشدة بقيم المساواة والاحترام المتبادل من العمال، والرجال، والنساء.

حصل هذا بين العامين 1936 و1938، وبقي محصورا غالبا بأجزاء من كاتالونيا في إسبانيا الشمالية، بما فيها العاصمة الكاتالونية، برشلونة. قُدر أن نحو عشرة ملايين نسمة ربما شاركوا في هذه الثورة الإسبانية، حيث أديرت الحقول والمصانع، بل وحتى الدكاكين ومحلات الحلاقة، بشكل جماعي - غير عائدة لا للدولة ولا لرأس المال الخاص، بل خاضعة لإدارة الفلاحين والعمال أنفسهم. كانت القرارات تتخذ من منطلق مبادئ التحرر- يتخذها المعنيون، بلا أي بيروقراطية. في العديد من المناطق، زاد الإنتاج الزراعي زيادة لافتة.

مع حلول العام 1938 انتهت التجربة. قرر الحزب الشيوعي في موسكو أن إسبانيا لم تكن جاهزة للثورة الاشتراكية – على الأقل لثورة من هذا النوع - وأمر أنصاره الشيوعيين المحليين، في إسبانيا، بقمع الفوضويين. كانت حملات اعتقال واسعة، معارك قتال في الشوارع، وإعدامات. تعرضت القيادات والأحزاب الفوضوية للتنديد والتشهير. وعملية القمع هذه كانت أحد أسباب الهزيمة النهائية للجمهوريين، وما أعقبها من دكتاتورية فاشية دامت أربعة عقود في ظل حكم فرانكو.

تتضمن مذكرات جورج أورول عن تجربته في كاتالونيا صورا نابضة بالحياة عما كانته الفوضوية في الممارسة الواقعية الفعلية. عند نشره هوجم كتاب «ولاء لكاتالونيا» في بريطانيا وأمكنة أخرى، من قِبل الشيوعيين وأهل اليسار عموما في المقام الأول، هؤلاء الذين أنكروا سرد الكتاب قصة إقدام الشيوعيين على قمع الفوضويين، مفضلين تبني دعاية موسكو التي زعمت أن الفوضويين كانوا عملاء فرانكو، أو مسؤولين عن التقاتل داخل المعسكر المعادي للفاشية.

كانت مبيعات الكتاب ضئيلة عند النشر الأوّلي، وحتى الآن، نادرا ما ينال ما يستحقه من اهتمام وتقدير، يحدث بدلا من ذلك عده سردا مأساويا بالغ الإثارة لقصة مقاومة مخفقة للفاشية[19]. كان أورول قد انتسب إلى حزب صغير ذي توجه ماركسي باسم بوم POUM (*)، لمحاربة الفاشية، غير أنه لا يلبث أن يعترف لاحقا في الكتاب بأنه لو خير من جديد لاختار الفوضوية. وفي وصفه للحياة في برشلونة إبان العهد الفوضوي يقول أورول:

> حشد من الدوافع الطبيعية في الحياة المتحضرة - الغطرسة، الركض وراء المال، والخوف من الخسارة... إلخ - لم تعد موجودة، ببساطة. انقسام المجتمع الطبقي العادي كان قد اختفى بطريقة لا يمكن تصورها في أجواء إنجلترا الملوثة بالمال؛ لم يكن هناك إلا الفلاحون ونحن، وما من أحد كان يملك غيره بوصفه سيده. غير أن هذا الوضع لم يكن، بالطبع، قابلا للاستمرار. لم تكن سوى مرحلة مؤقتة ومحلية في لعبة كبرى تمارَس على مجمل سطح الكرة الأرضية. غير أنها دامت بما يكفي للتأثير في كل من عاشها. ومهما شتم المرء ذلك الوقت، فإنه لا يلبث أن يدرك لاحقا أنه كان على اتصال بشيء غريب وثمين. كان المرء في أسرة متآلفة، حيث ظل الأمل أكثر حضورا من النفور ونزعة الشك، حيث كانت كلمة «رفيق» تعني الرفقة، لا الدجل والخداع، كما في أكثر البلدان. كان المرء قد استنشق هواء المساواة[20].

يا له من وصف مثقل بالعذاب، إذ يوحي بما قد يكون ممكنا شرط جعل الحكم المنظم ذاتيا واقعا. كذلك يروي كتاب «ولاء لكاتالونيا» قصة مفعمة بالحياة عن

(*) حزب العمال للتوحيد الماركسي. Partido Obrero de Unificacion Marxista.

مبادرة أحد الأجيال إلى التعامل المباشر مع مشكلات العالم، المتمثلة في هذه الحالة بالفاشية. ذلك هو المسرح الكوكبي الذي يتعين علينا الآن أن ننعطف نحوه. فهنا بالذات، ربما حتى أكثر مما في المجال المحلي، تدعي الحكومات ومنظماتها أنها ممسكة بزمام الأمور. وعلى العموم، يبدو أننا سعداء بتصديقها. على المسرح العالمي، عموما، تكون إدارة «الشؤون الدولية» متروكة لممارسين من ساسة وديبلوماسيين، كنت واحدا منهم ذات يوم.

من النظرة الأولى يبدو الأمر صفقة معقولة. العالم معقد؛ تدبيره مشروط بوجود محترفين. غير أن الصفقة، كما سنرى في فصل لاحق، مثلها مثل الميثاق بين الحكومة والناخب داخليا، تبدو متداعية، موشكة على الإفلاس. فمنظومات التعاون الراسخة فيما بين الدول لا تبدو مؤهلة لإنتاج الحلول التي يحتاج إليها العالم. غير أن هناك أيضا أثرا أسوأ وأكثر ضررا.

في مكان ما على الطريق بات تعليق القواعد الأخلاقية الطبيعية لدى تمثيل دولة معينة أمرا مقبولا، ففي ظل شعار حق الدولة droit d'état القائم على الإعفاء من كل مستلزمات الأخلاق، ثمة رسميون يتحركون باسم الدولة، بل باسم أنظمة حكم ديموقراطية ملتزمة بالقانون، مثل بريطانيا والولايات المتحدة، متمتعين بحق تجاوز الضوابط والقيود الأخلاقية العادية، مثل تلك التي تحظر القتل أو إلحاق الأذى بالآخرين. إذا كانت مثل هذه التصرفات مبررة بحاجات الدولة، فإنها ليست مغتفرة فقط، بل ومتاحة على نحو مكشوف. وبالفعل فإن الديبلوماسي الناجح ينصح بنبذ أخلاق الضعف المميزة للناس العاديين إذا كان راغبا في ممارسة مهنته كما ينبغي أن تمارس- سياسة واقعية. على رغم أن موت الآخرين ومعاناتهم هما النتيجة، فإن هذا هو الثمن الضروري لحماية حياتنا نحن.

لم أصل إلى هذا الموقف النقدي عبر أي دراسة أكاديمية أو بحث تاريخي. أعرف الأمر لأنني مارسته ذات يوم. ساهمتُ في إلحاق الأذى بآخرين أبرياء، تحت غطاء الدولة الأخلاقي الصريح، آمنا ليقيني بأنني لم أكن لأحاسب أبدا. متنعما بترف الحصانة سبق لي ذات يوم أن مارست العنف باسم الدولة.

5

الرجل في المعطف الأبيض

«كنت قد أصبحت غائصا بعمق في ثقافة مؤسستي وعقليتها»

التجارب التي أجراها، أوائل ستينيات القرن العشرين، أستاذ علم النفس بجامعة ييل ستانلي ميلغرام Stanley Milgram إثباتٌ شهيرٌ لمدى قدرة السلطة على دفع الناس إلى اقتراف أفعال شنيعة. أظهرت تجربة ميلغرام، التي كانت بعيد محاكمة النازي أدولف آيكمان Adolf Eichman في العام 1961، مدى إمكانية توجيه أفراد عاديين إلى اقتراف ممارسات راعبة، بما فيها التعذيب والقتل، إذا ما أُصدِرت الأوامر إليهم من قبل شخص متمتع بسلطة أو مرجعية ولو مصطنعة.

غير أن التجربة تكشف أيضا عن مشكلة طاغية على النظام الدولي الراهن كما على الممارسة الحالية للدبلوماسية. ولتلك المشكلة اسم هو اللاأخلاق: العواقب الأخلاقية شديدة الضعف لإحجام الرسميين، الدبلوماسيين

في هذا المثال، عن تحمل مسؤولية ما يفعلونه. وكما سنرى فإنها ليست مشكلة ديبلوماسية وحسب، بل مشكلة أي نظام يقمع إحساس الناس بالوكالة.

نظم ميلغرام تجربة مصطنعة وُجه فيها متطوعون بإحداث صدمات كهربائية متعاظمة باطراد على مشارك آخر في التجربة، غير معروف عند المتطوع، هو ممثل. ومع إخفاق المشارك (الممثل) في تقديم أجوبة صحيحة لأسئلة الموجه، كان المتطوع يتلقى أمرا بإحداث مستويات أعلى فأعلى من الصدمات الكهربائية. ومع تكاثر الصدمات كان الممثل سيضرب الجدار في هلع مصطنع، شاكيا من حالة قلبية، وصولا، آخر المطاف، إلى الصمت المطبق لدى بلوغ الصدمات إلى مستوى الـ 450 فولت القاتل. إذا تردد المتطوع في إدارة الصدمات الكهربائية، فإن «موجها» ذا معطف أبيض (ممثلا آخر في الحقيقة)، كان يلفت نظر المتطوع إلى أن عليه أن يستمر. وإذا طلب المتطوع الغافل، في أي وقت من الأوقات، وقف التجربة، فإن «الموجه» كان يقول له، بالتتابع:

1 - تابع من فضلك.

2 - التجربة تستدعي أن تواصل.

3 - استمرارك ضرورة مطلقة.

4 - لا خيار أمامك، لا بد من أن تستمر.

إذا ظل المتطوع راغبا في التوقف بعد جميع التوجيهات المتتالية الأربعة، فإن التجربة كانت توقف، وإلا فإنها لم تكن لتتوقف إلا بعد إحداث المتطوع صدمة الـ 450 فولت القصوى ثلاث مرات متعاقبة. نفذ 65 في المائة (26 من 40) من متوطعي ميلغرام إدارة الحلقة الأخيرة - والقاتلة نظريا - وهي صدمة الـ 450 فولت من التجربة. مشارك واحد فقط رفض إدارة الصدمات قبل مستوى الـ 300 فولت. ومن الجدير بالملاحظة أن الجميع أُبلِغوا إبان التجربة بعدم احتمال تحميلهم مسؤولية ما يحدث.

تقليديا، ومن قبل ميلغرام بالذات، ظل يؤتى على ذكر هذه التجربة دليلا على الآثار الشنيعة للسلطة في السلوك الأخلاقي. إذا طُلب من الناس أن يقترفوا فِعْلة مروعة من قبل شخص ذي مرجعية - من النمط المهني، صاحب المعطف الأبيض في مثالنا - فإنهم غالبا، وغالبا جدا، ما يبادرون إلى تلبية الطلب. بيد أن هناك عبرة أخرى واضحة أيضا في واقع أن المتطوعين الذين تولوا إدارة الصدمات الكهربائية كانوا يُبَلَّغون، على نحو حاسم، بعدم مسؤوليتهم عن النتائج.

أما الحقيقة الإنسانية البشعة لتجربة ميلغرام فقد تجلت مرات كثيرة في التاريخ الحديث. توفر الحروب الشاملة أمثلة عديدة. ففي أثناء الحرب العالمية الثانية، جرى استدعاء احتياطيين ألمان لإلحاقهم بالوحدات العسكرية النظامية كما بالوحدات الأمنية الشرطية أيضا، مثل كتيبة 101 للشرطة الاحتياطية. عناصر هذه الكتيبة كانوا «أناسا عاديين»: معلمين، مصرفيين، وسباكين مسحوبين من طيف واسع من الخلفيات الاجتماعية في طول ألمانيا وعرضها. وكما يحصل مع أي جماعات محشورة معا في ظروف صعبة، سرعان ما ذابت الكتيبة في بوتقة فريق فولاذي التماسك. سيق الكتيبة إلى الجبهة الشرقية حيث راحت تقتفي عن كثب أثر تقدم الجيش الألماني (الفيرماخت) عبر أوروبا الشرقية وصولا إلى قلب الاتحاد السوفييتي.

لم تكن الكتيبة قد جُنِدت من أي منطلق أيديولوجي خاص، على رغم أن بعض عناصرها كانوا أيضا أعضاء في الحزب النازي (نسبة عالية من الألمان كانوا كذلك في ذلك الوقت). غير أن هؤلاء لم يكونوا من أيديولوجيي فرق الفافن - اس اس Waffen - SS، مغسولي الأدمغة؛ كانوا، بأكثريتهم، كهولا متوسطي الأعمار أزواجا وأرباب عائلات، يمتلكون حدائق وكلابا أليفة.

لم تكن الكتيبة، بعبارة أخرى، استثنائية؛ كانت عادية (كما كان يمكن لحنة آرندت Hanna Arendt أن تقول)[1]. في غضون عام ونيف أقدمت هذه الكتيبة المؤلفة من نحو خمسمائة من «البشر العاديين» على قتل ثمانية وثلاثين ألف يهودي وترحيل خمسة وأربعين ألفا آخرين إلى معسكرات الإبادة[2]. نفذت الكتيبة أكثر عمليات قتلها بإطلاق النار على مدنيين من مسافات قريبة بعد تجميعهم من قرى وبلدات خاضعة لاحتلال القوات الألمانية. وفي أثناء سكْرة الإجرام هذه لم يخطر ببال أحد من أفراد الكتيبة أن يعاين ويسائل الأوامر أو يسعى إلى ترك الوحدة. وحين خَيَّرهم القادة عارضين عليهم فرصة النأي بالنفس عن القتل الجماعي، لم يتجاوز عدد الراغبين في انتهاز الفرصة الخمسة عشر من الخمسمائة.

أخيرا أعيدت تجربة ميلغرام لاختبار مدى قابلية امتثال الناس اليوم للسلطة حين يؤمرون بإيلام آخرين أبرياء[3]. جاء في مجلة علم النفس الأمريكي (American Psychology) أن الأستاذ الجامعي جيري بورغر Jerry Burger كرر جزءا من

دراسة ميلغرام - ولكن متوقفا عند 150 فولت نقطةً لإطلاق الموضوع (الممثل) صرخة التوقف - لاكتشاف ما إذا كان الناس اليوم مازالوا مستعدين للامتثال[4]. كان هناك عدد من التغييرات المرتبطة بما هو حديث من قواعد أخلاقية وحساسيات اجتماعية. منعت لجان الأخلاق الجامعية الباحثين من دفع أشخاص غافلين عبر أتون 450 فولت قاتل خيالي كما كان قد سبق لميلغرام أن فعل.

غير أن النتائج جاءت، على رغم هذه القيود، مماثلة إلى حد كبير. كما في ستينيات القرن العشرين، وافق أكثر من نصف المشاركين على السير في التجربة بعد خط الـ 150 فولت. وعقد بورغر مقابلات مع المشاركين فيما بعد واكتشف أن أولئك الذين توقفوا كانوا، عموما، مؤمنين بأنهم مسؤولون عن الصدمات، في حين كان الآخرون الذين ظلوا متابعين ميالين إلى إلقاء المسؤولية على صاحب التجربة ومنظمها. وهذا يلقي الضوء على فرق حاسم: افتراض براءة المشاركين من الوكالة هو الذي حدد أفعالهم.

باتت تجربة ميلغرام اليوم بالغة الشهرة حتى اقتحمت الوعي الجماعي - ولكن للسبب الخطأ. فالتجربة في الحقيقة، على رغم عدها، عموما، إثباتا لآثار السلطة البغيضة، تميط اللثام عن حقيقة أهم وأخطر: عن أن الناس حين لا يحسون بالوكالة وبالمسؤولية عن تصرفاتهم، يستطيعون أن يقترفوا جرائم مروعة. غير أن تجربة ميلغرام تبدو بعيدة عن الحيوات الطبيعية العادية. وإحدى مشكلات أي تجربة كهذه هي صعوبة تصور أننا في وضع من شأنه أن يلزمنا بإحداث صدمات كهربائية لشخص بريء. بيد أن الحقيقة غير المريحة هي أن مثل هذه الأوضاع تأتي بلا إعلان؛ فاحتمال ممارسة القسوة مع آخرين يأتي متنكرا. وأنا أعرف هذا الآن لأنني كنت ذات يوم في وضع أحد عناصر اختبار ميلغرام، وطُلب مني إلحاق الأذى بآخرين. مع فارق أن المعاناة في مثالي أنا، خلافا لتجربته، كانت فعلية.

بمقدار ما أتذكر تقريبا، كنت راغبا في أن أصبح ديبلوماسيا. أيام الدراسة، كنت أقرأ التايمز (اللندنية) كل يوم، من الألف إلى الياء أكثر الأحيان، مبهورا بسردياتها عن الانفراج «في العلاقات الدولية»، عن حروب الوكالة بين الشرق والغرب، وعن الحسابات المرعبة ولكن المحيّرة للحرب النووية: الضربات الأولى، «الهوة الصاروخية»، والمنطق العجيب ولكن المقنع لمقولة التدمير المضمون تبادليا Mutually Assured

Destruction. وبفضل عمى الألوان الموروث، لم أستطع تحقيق طموحي الأصلي بأن أصبح قائد طائرة مقاتلة. كان خياري الثاني أن أصبح ديبلوماسيا وأقتحم هذا العالم المغلق، ولكن الحافل بالألغاز، للإحاطة بمصطلحاته ورموزه المشفرة.

كنت مدفوعا، علاوة على ذلك، بحوافز عاطفية. دأبت عائلتي على إبداء قدر من الرهبة إزاء «وزارة الخارجية» حيث يعمل ديبلوماسيو بريطانيا: عدد من الأقارب كانوا قد حاولوا وأخفقوا في الالتحاق بركب نخبة السلك الديبلوماسي. إحدى ذكريات الطفولة تطفو على السطح. ربما كنت في الثانية عشرة من العمر حين أعلنت للأسرة رغبتي في أن أصبح ديبلوماسيا. التفتَ إليّ أبي، الذي أنكر ما قاله لاحقا، قائلا: «لا بد لك من أن تكون ذكيا جدا كي تصبح ديبلوماسيا». وهكذا ألقت الباب أمام طموحي.

جاءت الجامعة وذهبت. نجحت أخيرا في اقتحام حلقة مرشحي وزارة الخارجية، مجموعة صغيرة: نحو 25 شخصا من آلاف طالبي الترشيح. كنا نخبة مختارة، ولنا أن نتوقع بعد مدة شغل منصب سفير أو وكيل مساعد، وهما من أكبر مروجي أمنيات بلدنا. طرت فرحا لالتحاقي بهذا النادي الحصري، وكنت سعيدا بتقديم جميع التنازلات المطلوبة للحصول على عضوية هذا الفريق.

ومن هذه الأمور كانت العملية التي لا بد لجميع المنتسبين إلى السلك الخارجي من أن يخضعوا لها، ليصبحوا من المطلعين على أسرار الدولة. عملية «التدقيق الإيجابي» هذه معاينة عميقة التطفل والاختراق لكل من الصداقات، والعلاقات العائلية، والعادات، والتاريخ الشخصي، معاينة مصممة لاكتشاف ما إذا كان الديبلوماسي الجديد المقترح منطويا على أي نوع من أنواع الخطر الأمني.

ولضمان حفظ الأسرار، عين مكتب الأمن في وزارة الخارجية مدققا لمعاينة خلفيتي، لامتحان المعارف والأصدقاء، من أجل الوقوف على مدى قابليتي للاستهداف من قبل أجهزة الاستخبارات الأجنبية بناء على سلوكي السابق والحالي. ومن دون مثل هذه المعاينة لا يستطيع أي ديبلوماسي جديد أن يبدأ العمل، لأن جزءا كبيرا من عمل «الوزارة»، كما اكتشفت سريعا، ينطوي على الوصول إلى مواد سرية جدا، تشكل المساومة عليها أو التفريط فيها، ولو نظريا، خطرا جديا بالنسبة إلى أمن الدولة.

آخرون قطعوا هذه الطريق أفادوني بأن العملية ميسرة «طالما امتنعت عن إفادتهم بأي شيء». لسوء حظي، كان حكامي الشخصيون قد أطلعوا محققي سلفا على أمور مختلفة، بما فيها أنني كنت أحيانا أفرط في الشرب بالجامعة، ألعب البوكر (أقامر)، وأتقاسم شقة مع أحد المثليين. وقد كنت ساذجا إذ قررت البوح بالحقيقة لأنني لم أكن أخجل من أي شيء في حياتي. كانت المقاربة خطأً جديا.

جرى مسحي تقريبا مع انتهاء الحرب الباردة في 1989. غير أن وزارة الخارجية كانت لاتزال تخاف محاولات الإفساد المبذولة من قبل الكي جي بي وآخرين، وقُدر أن من شأن كون المرء مثليا، وأنا لست واحدا، أن يعرضه للابتزاز. لم يخطر ببال كتبة مكتب الأمن، على ما يبدو، أن من شأن فرض حظر شامل على المثلية أن يؤدي إلى ترجيح احتمال إجبار موظفي وزارة الخارجية الحاليين أو المحتملين على الكذب حول طبائعهم الجنسية بما يضاعف من هشاشتهم أمام الابتزاز. لذا فإن ضابط التدقيق أخضعني لسلسلة طويلة من الأسئلة العبثية والمهينة حول ميلي الجنسي، متوجا إياها في الختام بسؤال: «إذن، ألم يسبق لك قط أن تعرضت لإغواء الانحراف عن الصراط المستقيم؟».

في الوقت نفسه كان محققي قد اكتشف من استمارات طلب الانتساب أن جدتي كانت بولندية. وبولندا في تلك الفترة كانت تمر بمرحلة تحول إلى الديموقراطية. غير أن الشك راود مكتب الأمن، جريا على العادة، لأن مجرد وجود أقرباء بولنديين لي كان يشكل خطرا أمنيا، لأن الكي جي بي قد يتمكن من «الوصول» إلى أولئك الأقرباء، فينجح، عبرهم، في «الوصول» إليّ أنا (كما سبق أن كان يحصل حين كانت بولندا دائرة في فلك الاتحاد السوفييتي). وهكذا فإن عائلتي اضطرت إلى التنقيب عن وثائق أكل الدهر عليها وشرب ولإفادة المحقق المخيف بتواريخ وأمكنة وكيفية موت أجدادي البولنديين لقطع الطريق على قيام الكي جي بي باكتشاف أسمائهم وتوظيفها من أجل «إيقاعي» في المصيدة. أفضى الأمر إلى الاكتشاف البائس المتمثل في أن بعض أسلافي البولنديين، ممن اعتقلوا بوصفهم أعضاء في حركة المقاومة البولندية، كانوا قد قضوا نحبهم في آوشفيتز.

أُجبرت على حضور سلسلة من المقابلات الاستجوابية مع المحقق في مكتب متواضع في مبنى بلا اسم في ساحة البرلمان، مكتب مؤثث بعدد كبير من خزن

الملفات والمصنفات الفولاذية الكئيبة والمثيرة للريبة. أما مكتب المحقق الشبيه بمكاتب مستجوبي المخافر الأمنية، فكان خاليا باستثناء مصباح طاولة من النوع الذي توزعه الحكومة على الدوائر، وكان مصدر الإضاءة الوحيد في الغرفة الباعثة على الكرب. أحيانا كانت المقابلات تدوم ساعات. أما أفراد أسرتي وأصدقائي الذين جرى استجوابهم على حدة، فاستمتعوا بداية بأسئلته، ولكن سرعان ما جرى استفزازهم بل إثارة غضبهم أحيانا.

تاريخ التحاقي بعملي في وزارة الخارجية حل ومضى وأنا لم أكن بعد قد نجحت في امتحان «البي في PV» كما تعرف عمليات التقصي والتحقيق. الضابط المكلف بغربلة وضعي كان يستمتع حين يخبرني بشبه استحالة السماح لي بدخول السلك أخيرا. فكرت في الانسحاب ونفض اليد من طلب الانتساب، غير أنني قررت، بدلا من ذلك، ابتلاع جملة الإهانات. كنت أرغب بشدة في أن أصبح من ذلك النوع الراقي، ديبلوماسيا.

باستعادة ما حدث، كانت هذه العملية أشبه بنوع من الطقوس الممارس في كليات أمريكية معينة، في الجيش، أو في مؤسسات مماثلة. كانت صيغة من صيغ الإذلال حيث جرى الغوص في عاداتي الجنسية، أرصدتي المالية الشخصية، وأكثر علاقاتي حميمية. ما إن انتهت، حتى أصبحت مؤهلا لا للالتحاق بنادي النخبة المسموح لها بالاطلاع على أسرار الدولة وحسب؛ بل رحت أشعر بأنني قد تشاطرت معها - عبر محققي - شيئا من كياني، شيئا خاصا وشخصيا. كان هذا أكثر، نعم أكثر بكثير، من مجرد تعيين نظامي في منصب.

وعملية الغرس التثقيفي هذه تواصلت مع ولوج المنتسب الجديد إلى السلك الديبلوماسي باب التدريب. مباشرة جرى تشجيعنا على الخضوع لعملية تحول أو انقلاب ماكرة ولكنها حاسمة: ضمير الـ «أنا» أصبح «نحن». في وصفهم لجملة الممارسات الملغزة والمقدسة للسلك الخارجي على مسامعنا (مثل استخدام ورق خاص للوزراء وكبار الرسميين: ورق أخضر اللون، يوصف بـ «أزرق»)، لم يكن أساتذتنا يتحدثون عن كيفية رؤيتهم للأشياء بضمير «أنا» الشخصي والفردي. كانوا، بدلا من ذلك، يصرون على الكلام عن طبيعة رؤيتنا «نحن» للعالم. أما البرقيات، وقد كانت الصيغة الرئيسية للتواصل بين وزارة الخارجية والسفارات البريطانية في

طول العالم وعرضه (ثمة الآن رسائل إلكترونية)، فكانت تكتب بصيغة ضمير المتكلم الجمع «نحن». لم يكن مؤلف البرقية يعبر عن رأيه الخاص بالسياسة في إيران؛ بل كان يحرص على وصف رؤيتنا «نحن» لآفاق التعامل مع النظام الإسلامي.

ثمة ديبلوماسي شاب من المفوضية البريطانية السامية(*) في بريتوريا حاضر بالمنتسبين الجدد حول رأينا «نحن» بمدى خيبة فكرة فرض العقوبات على جمهورية جنوب أفريقيا العنصرية (تلك كانت أيام السياسة التاتشرية القائمة على «التفاعل البناء» مع نظام الأقلية البيضاء). عرضت علينا مذكرة ديبلوماسية كنموذج لكيفية كتابة مثل هذه النصوص. كتب السفير في المذكرة كيف أننا «نحن» أخطأنا في فهم إيران وبتنا «نحن» بحاجة إلى مقاربة جديدة. وبعدد من الأساليب الجديدة جرى تلقين المنتسبين الجدد طريقتنا «نحن» في النظر إلى العالم. بيد أن ما لم نتعلمه قط تمثل في السبب الكامن وراء رؤيتنا «نحن» للعالم من تلك الزاوية. كان هذا النهج مسلّماً به، مضمرا، غير معلن مطلقا، ولكنه الأخطر والأعلى على أي حال.

اشتمل أحد تمارين التدريب على لعبة تدور حول أزمة في بلد خيالي، بوريميا، وما يتعين علينا «نحن»، أي بريطانيا، أن نفعله إزاءها. كانت لعبة موفقة، ومسلية. دامت نحو يوم وتألفت من اجتماعات طارئة، مذكرات مرفوعة إلى وزراء (مع التنبيه إلى ضرورة استخدام ورق «أزرق»)، واشتباكات صعبة مع وزير خارجية بوريميا، مثّله أحد الأساتذة. طوال اللعبة، كان يُطلب من المنتسبين الجدد أن يأخذوا بعين الاعتبار ما كنّا «نحن» نريده أو نحتاج إليه. وفي إطار مثل هذه التمارين، ومقحما على جميع مفاصل تدريبنا، كان ثمة افتراض واضح، وإن لم يُكشف إلا نادرا. فبوصفنا ديبلوماسيين كنا «نحن» تجسيد الدولة، تجسيد بريطانيا. فما كنا نراه صائبا كان صائبا ضمنيا بالنسبة إلى بريطانيا.

من الواضح للقارئ أن تحولا كهذا من الفردي إلى الجماعي لا بد أن ينطوي على ضياع كل من الوكالة الفردية والاستقلال الأخلاقي - المعنوي. وللعمليات المشابهة

(*) في المستعمرات السابقة التي أصبحت الآن أعضاء في الكومنولث البريطاني، لا تعرف البعثات التي تمثل بريطانيا باسم سفارات بل باسم مفوضيات سامية. [المؤلف].

لتلك التي خضعتها كي ألتحق بوزارة الخارجية نظائر في التجنيد العسكري، بما فيها ذات صيغ أكثر إثارة، في كتيبة الشرطة الاحتياطية رقم 101. غير أن الأمر لم يكن واضحا بالنسبة إليّ في ذلك الوقت. كنت لاأزال أشعر أنني الشخص نفسه. كنت لاأزال مؤمنا بأنني كنت مستقلا وحرا قادرا على اعتماد خياراتي، في إطار حدود معينة مقبولة عندي بلا إكراه. أقنعت نفسي بأنني كنت، إذا ما تلقيت أمرا غير مقبول أخلاقيا، مثل قتل اليهود، سأتحلى بالشجاعة اللازمة لرفض الامتثال. لم أكن أعرف أن خيارات اليوم الأخلاقية نادرا ما يشار إليها بما يكفي من الوضوح.

***

كنت قد عملت في السلك الديبلوماسي نحو تسع سنوات حين جرى تكليفي بالعمل في البعثة البريطانية بالأمم المتحدة في نيويورك. كنت قد أصبحت غائصا بعمق في ثقافة مؤسستي وعقليتها. كثيرون من أصدقائي كانوا في السلك الديبلوماسي. كان «السلك»، كما كنا نسمي المؤسسة، نوعا من العلاقة الأخوية بين أشقاء وشقيقات: في طول العالم وعرضه كان ثمة زملاء أتقاسم معهم لغة وتجربة مشتركتين. كنت قد عشت معهم الانفعال والسأم، من أروقة الأمم المتحدة إلى جبال هندوكوش. كنت معهم وهم يندبون خيبات المفاوضات، وفيما كان إطلاق الرصاص يحتدم في شوارع بريشتينا. كانوا معي في الخليل ودرزْدن، في أوسلو وإسلام آباد. معهم، تابعت حروبا تبدأ وتنتهي، كتبت وناقشت القانون الدولي، وتقاسمت فيضا من الأفراح والأتراح في حياة عيشت في بريق سفارات ما وراء البحار، في اجتماعات عالية المستوى، وفي ظلام مكاتب الوايت هول (الحكومة البريطانية). لم تكن وظيفة عادية.

وظيفتي في نيويورك، هي الأخرى، لم تكن عادية. تعين عليَّ أن أشغل منصب رئاسة قسم الشرق الأوسط في البعثة البريطانية بالأمم المتحدة. كانت مهمة مثيرة ومشحونة بالتحدي. مسؤولياتي كانت تغطي النزاع العربي - الإسرائيلي، تفجير عملاء ليبيين لطائرة لوكيربي في 1988، وقضية المغرب والصحراء الغربية المزمنة. غير أن مسؤوليتي الأولى تمثلت في العراق - ضمان تجريده من السلاح واحتوائه بعد حرب 1991، والعقوبات التي وافق عليها مجلس الأمن الدولي لبلوغ هذه الأهداف. بالنسبة إلى بريطانيا في الأمم المتحدة في تلك الأيام، لم يكن ثمة ما هو أخطر من

تلك المهمة التي كانت مسؤوليتي أنا. في الأيام الأولى بعد التعيين كنت متحمسا لآفاق عملي حتى كدت أشهق فرحا بانسكاب الماء عليّ في حمامي الصباحي.

تمثل أحد أجزاء عملي في ضمان تأييد مجلس الأمن الدولي لعقوبات اقتصادية رادعة ضد العراق. في البداية استسغت المهمة. لم يكن يراودني أي شك حول عدالة العقوبات. ألم يكن الهدف، آخر المطاف، معاقبة صدام حسين، أسوأ الحكام الدكتاتوريين وأكثرهم افتقارا إلى الشرعية، واحتواءه؟! بيد أن الشكوك الأولى بدأت تتأكد لدى تزويدي بالصورة الوجيزة قبل التعيين. فالعقوبات على العراق كانت قد فُرضت، باعتقادي الساذج، لأن العراق لم يكن قد تجرد من «أسلحة الدمار الشامل»، المحددة، في هذه الحالة، بأسلحة نووية، كيميائية، وبيولوجية، إضافة إلى صواريخ بالستية ذات مدى أبعد من 150 كيلومترا. كان هذا الإخفاق يوفر حجة دامغة للإبقاء على العقوبات. غير أني حين سألت أحد الضباط الذين تولوا تثقيفي في لندن عما إذا كانت المملكة المتحدة تعتقد أن العراق محتفظ بمخزونات ذات شأن من أسلحة الدمار الشامل، وجدته مرتبكا بعض الشيء. أجابني: «لا، في الواقع». سألته لاحتواء دهشتي: «كيف، إذن، نبرر العقوبات؟». أجاب: «على أساس أن العراق كان قد أخفق في الرد على جملة من الأسئلة حول تدمير مخزوناته السابقة». باختصار، كانت العقوبات نافذة لأن العراق لم يكن قد أصاب في الرد على أسئلة.

ومع نهاية العام 1997، عند التحاقي بالبعثة، كانت السياسة البريطانية والأمريكية في مجلس الأمن الدولي تتعرض لضغوط قاسية. حلفاء العراق في المجلس، ولاسيما الفرنسيون والروس، كانوا يطالبون بتخفيف العقوبات من منطلق أن العراق كان قد وفى بالتزاماته كلها، في أعقاب وقف إطلاق نار حرب الخليج، على صعيد التجرد الكلي من برنامجه النووي، من أسلحته الكيميائية والبيولوجية، ومن صواريخه بعيدة المدى. غير أن مفتشي الأسلحة الأمميين كانوا ينفون ذلك، ويؤكدون بقاء سلسلة طويلة من المسائل غير المحلولة حول أسلحة الدمار الشامل العراقية. ونحن، الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بقينا مُصرين على توظيف هذه المسائل غير المحلولة لحشد التأييد للعقوبات - ما الذي كان قد حصل لجميع الصواريخ التي كان العراق قد استوردها؟ ما سبب عدم التطابق بين القنابل الكيميائية المنتجة من ناحية وتلك المدمرة على نحو قابل للتحقق من ناحية ثانية؟ وإلخ وإلخ.. واصلنا

الإصرار، وبقدر كبير من الحماسة، على ضرورة العقوبات لإجبار العراق على التجرد من السلاح، تجردا كاملا وقابلا للتحقق، الأمر الذي لم يكن قد فعله بوضوح، بعد. كانت معركة ديبلوماسية قاسية، لاسيما في غياب الأدلة الدامغة.

ومع أن معارضي العقوبات رأوا أنها لم تكن مبررة وسببت معاناة إنسانية هائلة في العراق، فإن حججنا المضادة كانت مقنعة: كان العراق قد أخفق في العديد من المناسبات في التعاون الكامل مع مفتشي الأسلحة، تاركا أسئلة خطيرة معلقة: أعاق صدام حسين تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء، المصمم من قبل الأمم المتحدة للتخفيف من المعاناة الإنسانية.

تمثلت مهمتي في انتقاء وتجميع أعداد كبيرة جدا من الإحصاءات والتقارير والشهادات المؤيدة لهذه الطبعة الثانية من القصة وتوظيفها في خطابات مجلس الأمن وقواعد بياناته. وعلى الجانب الآخر من الطاولة، كان الديبلوماسيون المعارضون للعقوبات - بقيادة روسيا وفرنسا - قادرين على الاستشهاد بمئات التقارير المفصِّلة لحالة المعاناة تحت وطأة نظام العقوبات ولجملة مظالم برنامج النفط مقابل الغذاء.

كانت القصة، بالطبع، قصة معقدة وملتبسة نجحنا في شطرها إلى نصفين متناقضين وسرديين ومتمايزين ومتضاربين. أجواء المندوبين في مجلس الأمن كانت مسمومة وعدائية، كما بقيت على حالها حتى اجتياح 2003 - بل بعده. تُركت الانقسامات السياسية تتدهور إلى درك خصومات شخصية. تحول المجلس، بغرفه وأروقته، إلى ساحة معارك ديبلوماسية حيث كنا نتخندق أكثر في خندقينا الأبيض والأسود المتنافسين كلما زدنا عراكا. وبهذه الصورة كنا قادرين على حجب الحقيقة الأعمق.

تستطيع الحكومات وجيوش موظفيها أن تؤلِّف طبعات مقنعة من قصة الحقيقة، طبعات محشوة بوقائع قابلة للإثبات إلى هذا الحد أو ذاك، وإن بقيت باطلة من ألفها إلى يائها. لم أدبِّج أي أكاذيب عن قيام صدام بالتهريب أو إعاقة برنامج الأمم المتحدة الإنساني. فالخطابات التي كتبتُ مسوداتها لسفيري كي يلقيها أمام مجلس الأمن وبرقياتي المرسلة إلى لندن كانت مؤلفة من وقائع مصفّاة من رزم التقارير الاستخباراتية وغير الاستخباراتية التي كانت تتراكم يوميا على مكتبي.

فلدى قراءتي لهذه التقارير، كانت الوقائع والأحكام المناقضة لطبعتنا «نحن» للأحداث، تتلاشى إلى لا شيء. أما الوقائع المعزِّزة لسرديتنا فكانت تنتصب أمامي كأنها مضاءة، كي نقوم لاحقا أنا وسفيري وزملائي باستخدامها قنابل يدوية في حرب الخنادق الدبلوماسية. كان من شأن تفاصيل في تقارير معقدة في حالات أخرى أن تُسحب لتُرسل برقيا إلى لندن، حيث كانت تُقحم في بيانات وزارية موجزة أو مقالات صحافية. صورة بالغة التعقيد كانت تختزل إلى صفوة وقائع تحولت إلى أنصاف حقائق زائفة ومصطنعة، مثل الإيحاء بأن صدّام استورد كميات كبيرة من الويسكي أو أنشأ أكثر من عشرة قصور، إيحاء مشرعنا بالتكرار المطرد: أحداث صحيحة ولكنها لم تكن الحقيقة كلها.

وفي النهاية، ما لبث أن أصبح واضحا، حتى بالنسبة إلينا، أن العقوبات الشاملة كانت ذات نتائج عكسية، إذ استهدفت الفئات الخطأ من الناس بما أدى إلى تقويض التأييد الدولي الضروري لعملية احتواء نظام صدام. وهذا الواقع ما لبث أن تسلل شيئا فشيئا إلى فريقنا الصغير المولج بالتخطيط، وصولا، في النهاية، إلى نوع من التعديل في الخطة. فمع حلول القرن الجديد بادرت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى إحداث تحول في خطة مجلس الأمن باتجاه ما بات يعرف باسم «عقوبات ذكية» - حيث صار العراق قادرا على استيراد جميع السلع المدنية باستثناء تلك التي يحتمل توظيفها عسكريا: السلع مزدوجة الاستخدام، كما توصف. غير أن الضرر، عندئذ، كان قد وقع.

وقد تجلى الضرر بقدر أكبر من الوضوح الكامل منذ غزو 2003 للعراق بقيادة الولايات المتحدة. إحدى فرضيات أولئك الذين خططوا لتلك الحرب تمثلت في أن من شأن الطبقة الوسطى العراقية أن تتعافى عاجلا من عملية استئصال صدام، ومن شأن الاقتصاد أن يزدهر بسرعة. بيد أن تلك الفرضية سرعان ما جُوبهت بقوة الواقع الفظة، واقع أن أي طبقة وسطى عراقية لم تعد موجودة، ولا أي اقتصاد يمكن الحديث عنه. فاقتصاد العراق غير النفطي كان قد دُمر تدميرا شبه كامل من جراء ما يزيد على السنوات العشر من العقوبات التي، كنت أنا، وآخرون، قد أسهمنا في فرضها. كل القادرين كانوا قد رحلوا، لاسيما منتسبو الطبقات المتعلمة والمهنية. في عام واحد بعد فرض العقوبات كان الناتج المحلي الإجمالي في 1990 قد فقد ثلاثة

أرباع قيمته قياسا لوضعه التقريبي في أربعينيات القرن العشرين. ومع حلول العام 1996، كان مليون طفل دون الخامسة من العمر يعاني سوء التغذية. وفي بلد كان قد تحرر من الكوليرا، كان ثمة 1344 شخصا مصابا بهذا الوباء من كل مائة ألف نسمة في 1994. حتى بعد وضع برنامج النفط مقابل الغذاء موضع التنفيذ، فإن محطات معالجة المياه ظلت مفتقرة إلى قطع التبديل والصيانة؛ وحالات انقطاع التيار الكهربائي كانت مطولة. لم يكن أمام السكان أي خيار سوى الحصول على الماء من الأنهار الملوثة مباشرة، بما كان يؤدي بدوره إلى زيادات هائلة في الأمراض الناجمة عن تلوث المياه مثل التيفوئيد والكوليرا. ومع أن الإحصائيات مازالت موضوع جدل، والبيانات الصادرة عن العراق في تلك الفترة غير جديرة بالاعتماد، فإن تاريخا أكاديميا حديثا وشاملا لحقبة العقوبات يستخلص من استعراض جملة من الدراسات المفضية أن «زيادة مفرطة في معدل الوفيات» أودت بحيوات ما يزيد على نصف مليون طفل ممن هم دون الخامسة بين العامين 1990 و2003. بعبارة أخرى مات نصف مليون طفل[5]. ومع أن صدام كان أيضا مسؤولا بلا شك، فإنني لا أستطيع أن أراوغ منكرا مسؤوليتي الخاصة. كان هذا هو عملي؛ هذا هو ما فعلته.

***

عاجزٌ أنا فعلا عن الاهتداء إلى ما يخفف وطأة العار الذي أشعر به حين أعكف على تأمل هذه الملحمة المأساوية. كنت على علم بتقارير المعاناة الإنسانية، غير أنني لم أفعل شيئا ذا شأن للتصدي لها. وفي النقاش في وزارتي ربما حاولت، بين الحين والآخر، أن أدافع عن فكرة التخفيف من تأثير العقوبات الشاملة. غير أن كوني قد فعلت، فقد كنت غالبا منطلقا لا من أسباب أخلاقية وإنسانية ملحة بل من أساس سياسي متمثل في فقدان التأييد لخططنا. ففي ثقافة وزارتنا كثيرا ما كان شحن الحجج بعواطف أخلاقية يعد «تصرفا عاطفيا» أو «سلوكا غير ناضج». الدبلوماسيون الحقيقيون باردون وموضوعيون ومحصنون ضد آراء المحتجين والصحافيين وغيرهم من الليبراليين الذين لم يكونوا يستوعبون أسلوب دوران دولاب «العالم الواقعي».

لسنوات بعد ذلك، تساءلت عن كيفية حدوث ما حدث. ما الذي جعلنا نسمح به؟ أو، بالأحرى، كان ثمة السؤال الفعلي، المباشر، ولكن غير المريح: لماذا أقدمتُ

أنا على فعل هذا؟ أنا وزملائي كنا أناسا مستقيمين وشرفاء، أو فضّلْتُ أن أصدق أننا كنا كذلك. وبالمثل فإن الوزراء والموظفين المتبنين للخطة والمدافعين عنها في البرلمان وأمام صحافة متصاعدة النزعة للنقد كانوا كذلك. هذه الاستقامة التي أسهمت في صون شكوكي هي التي أقنعتني بتعذر اقتراف أي خطأ. فحججنا كانت تبدو أفضل وأكثر صوابا كلما زدنا من ترديدها فيما بيننا.

الملاذ المريح لمؤسستي، وهي وزارة الخارجية البريطانية في هذه الحالة، كان يتيح لي فرصة تجاهل إملاءات وجداني الخاص. فرؤسائي وزملائي كانوا بالنسبة إليّ الموجِّه ذا المعطف الأبيض في تجربة ميلغرام، الرجل الأفضل معرفة، الرجل المتمتع بالسلطة. مدفوعَ الأجر وملتزما بمهنتي وما تضفيه من شخصية، كنت بالغ السعادة وأنا أضغط الزر.

بيد أن التناظر مع ميلغرام ينتهي هنا. لم يكن ميلغرام إلا اختبارا وتجربة. لم يتعرض أحد لأي أذى. لم يحدث شيء في الواقع عدا إثبات فكرة. أما العقوبات على العراق فلم تكن، للأسف، تجربة. فمع أن الآراء والحجج التي كنا نتداولها ونتلهى بها في غرف خانقة في الأمم المتحدة بنيويورك، كثيرا ما كانت تبدو مجردة، فإن تأثيرات العقوبات في الناس العاديين من الرجال والنساء، والأطفال كانت مؤلمة جدا. في النهاية تمثل الفرق بين ما كنت أفعله وتجربة ميلغرام في التالي: في مثال ميلغرام، كان الضحية «المكهرب» ممثلا. أما في مثالي أنا فإن أنّات الألم وصرخات العذاب المتصاعدة من الطرف الآخر من الجدار كانت أنّات وصرخات حقيقية.

مشكلة «صاحب المعطف الأبيَض»، كما يمكن أن يدعى الدرس المستفاد من تجربة ميلغرام، ليست مشكلة شؤون ديبلوماسية وحسب. ثمة حاجة إلى قليل من الخيال لرؤية مدى كونها، بدرجات مختلفة، مشكلة متجذرة في أي نظام يشعر الناس فيه بأنهم منفصلون عن عواقب أفعالهم - حين يشعرون بأن أحدا، لا هم، يتولى الإمساك بزمام الأمور في الحقيقة. وهكذا فإن مفارقة الحكم القصوى، مهما حسنت النوايا، تغدو مكشوفة. كلما ضاعفت الحكومة من سعيها لتناول مشكلات معينة تناقص احتمال شعور الأفراد بأنهم مسؤولون عنها - عن هذه المشكلات. وكل ما هو قانوني يصبح على هذا النحو قابلا للإجازة على الصعيد الأخلاقي. والأدلة المؤكدة للأمر تحيط بنا من كل جانب، متمثلة بجملة المعايير المتآكلة الصدئة

للسلوك الاجتماعي في مجالات كثيرة، من جشع مصرفيي الوول ستريت الذين لا يعرفون معنى الخجل، إلى آيات الوحشية والاستغلال في شبكة الإنترنت، وصولا إلى عجائب «التحرشات» القديمة المتجلية في حافلات شبكات النقل العام.

الجواب واضح. إنه وضع الأفراد أمام عواقب أفعالهم. إنه استرجاع الفهم الأخلاقي القائم على أن كلا منا مسؤول عن العالم كما هو، كما عن الآخرين. إنه إبعاد الرجل ذي المعطف الأبيض.

6

لعبة الشطرنج ليست مجازا مناسبا للتعبير عن العلاقات الدولية:

ما الذي يجعل لوحات جاكسون بولوك مجازا أفضل وإن بقي غير وافٍ بالغرض أيضا؟ ولماذا ينطوي الأمر على عواقب سياسية خطيرة؟

«يتعذر التنبؤ بالطابع المستقبلي لهذا العالم، إنه سينبثق»

تبقى لعبة الشطرنج مجازا متكررا دالا على شؤون العلاقات الدولية. تزين الصور الملتقطة فنيا لملوك وفرسان (شاهات وبيادق) العديد من الكتب أو المقالات البحثية (خصوصا تلك المتعلقة بنظرية «العلاقات الدولية». ولعبة الشطرنج جذابة للمقارنة لكنها معقدة ومنطوية على غريمين محددين بوضوح، ولأنها قابلة، قبل كل شيء، للفهم في النهاية، على رغم كونها لعبة بالغة الصعوبة: ربما ثمة أعداد كبيرة جدا من البدائل أو الاحتمالات (هناك بنظر غاري كاسباروف Garry Kasparov، عشرة مرفوعة 120 من الألعاب المحتملة 10^{120})، غير

أن الحصائل محدودة. من الممكن برمجة الحواسيب للعب الشطرنج أيضا أفضل من أنجح اللاعبين البشر.

لمثل هذه المجازات، إذن، صفة باعثة على الاطمئنان: إذا أجادت دولة ما أو حكومة معينة ممارسة اللعبة فإنها ستفوز، أو، على الأقل، تنجو من الخسارة - مادام لاعبونا، أو حواسيبنا وبرمجياتنا، على درجة كافية من الجودة. أشكال البيادق وإمكانياتها معروفة ومحدودة. ومن المريح التفكير بأن السياسة الخارجية تكاد تشبه تحريك رافعة، حيث تنبثق نتيجة ما في الطرف الآخر بعد شيء من الطنطنة والقرقعة. يعزز المؤرخون والمعلقون هذا الإيحاء. فكتبهم ومقالاتهم حافلة بالرواية الخطية: القرار (أ) يقود إلى الخطة (ب) التي تفضي إلى الحصيلة (ج)؛ إذا اعتمدت واشنطن الخطة (س) فإن النتيجة (ص) ستتبع بالتأكيد.

وثمة تأثير مشابه تستحضره الخرائط والأطالس. ما من خريطة أو أطلس يصوِّر العالم كما هو: ما من كرة أرضية على درجة كافية من الضخامة. اقترح خورخي لويس بورخيس Jorge Luis Borges خريطة كهذه في قصته الرائعة «عن الدقة في العلم»: خريطة بقياس الأرض، تصور كل غطاء جحر بشري وكل درب عنزة كما هما فعلا. كان من شأن خريطة كهذه أن تكون دقيقة مائة في المائة ولكنها عديمة الجدوى كليا. كل الرسوم إذن يجب أن تكون مصغرة وبالتالي مشوهة. كل الخرائط مشحونة، على أي حال، بقدر مضمر من الثقة في أن حدودها ذات أهمية. فالخطوط والنقاط والظلال المرسومة بعناية تحمل رسالة أن العالم معروف ومحدد؛ صحيح أنه مركب ومعقد، لكنه محدد بوضوح.

هناك سلسلة من المشكلات مع مجاز الشطرنج، كما، بالفعل، مع طريقة التفكير التقليدية بالعلاقات الدولية. ففي الواقع المقلق والمزعج لعالم اليوم، يبقى عدد الفاعلين المعنيين المرشحين للتأثير في المُخرَج أكثر بما لا يقاس من دون شك من اثنين، وعدد الحركات المحتملة لهؤلاء اللاعبين الكثر غير محدود، مما يجعل عدد التفاعلات الممكنة في أي عالم معولم أكثر من 10^{120} بالتأكيد، وإن كان هذا رقما غير قابل للتصور سلفا.

إذا ضاعفتم مليارات البشر المتصلين في عالم اليوم بالتحركات المتاحة لهم، ثم بادرتم إلى إضافة ردود الأفعال وردود الأفعال المضادة إلى هذه التحركات الأولية،

أجروا حساباتكم ولو لفترة زمنية قصيرة، فإنكم ستحصلون على عدد هائل من المخرجات الممكنة. رقم هائل وربما لا نهائي؛ قد تكون ذرات الكون غير كافية لتوازيه. وبالانطلاق من هذا الواقع، فإن الأمل بقدرة أي سياسة خارجية قائمة على التحرك المدروس على التمخض عن نتائج قابلة للتنبؤ يبدو عبثا. بدلا من ضغط رافعة في آلة لإنتاج حصيلة قابلة للتنبؤ، يكاد صوغ السياسة الخارجية يبدو أشبه بدحرجة مكعبات النرد أو، بتخمين رقم من واحد إلى اللانهاية، بعبارة أدق.

قلة تجرؤ على الاعتراف بما تبدو أنها الحقيقة على نحو متزايد - بأن ليس للعالم أي شكل محدد، ما عدا قاراته وأنهاره ومحيطاته، وحتى هذه تنزاح اليوم من موقع إلى آخر بسرعة مرعبة. بأن بدلا من كونه رقعة شطرنج أو شبكة، فلعله في الحقيقة دوامة غبار ملايين المليازات من التفاعلات، لا وفق نمط معين، أو شبكة، بل في حشد أبدي التبدل من العلاقات، بعضها مهم وعابر، وبعضها دائم وبلا جدوى، واقع أقرب إلى شخبطات لوحات جاكسون بولوك وطرطشاتها منه إلى أي رقعة شطرنج.

حين ننظر إلى الرسوم المستوحاة من هذه الدوامة المضطربة، سنرى المأزق:

في العام 2009 أدت فورة عمليات خطف عالية المستوى في فونيكس إلى وسم أريزونا عاصمة الخطف في الولايات المتحدة. وفي العام نفسه قُتل خمسون شخصا في مكسيكو سيتي بعد أن هاجمت عصبة رجال مدججين بالبنادق أحد مرافق معالجة إدمان المخدرات المحلية، كان، على ما يبدو، ملاذا لأعضاء عصابات متنافسة. بدت العلاقة بين هاتين الظاهرتين متمثلة بخطة أمريكية بريئة وغير مؤذية هادفة إلى تعزيز الحدود مع المكسيك. كانت الخطة مصممة، جزئيا، لخطب ود قاعدة سكانية محلية مذعورة إزاء المعدلات العالية من الهجرة غير الشرعية. غير أن الخطة تمخضت عن عواقب معكوسة وغير متوقعة، أشعلت سلسلة من حروب المخدرات في المكسيك. فبإبطاء الهجرة من المكسيك، أبطأ نقل المخدرات إلى الشمال. غير أنه مع انخفاض مخزون المخدرات في الولايات المتحدة، تزايد بشكل درامي في المكسيك، ما أدى إلى خفض الأسعار المحلية وإحداث طفرة في الاستهلاك المحلي للمخدرات. وعلى امتداد الأشهر اللاحقة تصاعدت أعمال العنف وعمليات الاختطاف ذات العلاقة بالعصابات، مع مسارعة العصابات، الجديدة منها والقديمة على حد سواء، إلى اقتطاع نصيبها من السوق المتطورة حديثا. ومع موت المئات وانتشار حوادث العنف إلى الأراضي

الأمريكية، بات صانعو القرار السياسي الأمريكي مضطرين إلى مواجهة العواقب غير المقصودة لأفعال وتحركات كانت تهدف لجلب قدر أكبر من الاستقرار إلى الحدود الأمريكية الجنوبية.

من المعروف جيدا الآن أن انخراط أسامة بن لادن في حرب المجاهدين الأفغان ضد الجيش السوفييتي شكل نقطة انطلاق لحملة القاعدة الجهادية الكوكبية. فهزيمة ذلك الجيش المحتل لأفغانستان، بين عوامل أخرى، أسهمت في سقوط جدار برلين وانهيار الإمبراطورية السوفييتية. ومع أن بن لادن وصدام حسين منفصلان تماما وكليا، فإن هجمات 11 سبتمبر أفضت إلى خلق الزخم السياسي اللازم لغزو العراق(*). على نحو غير مباشر، أدى الغزو واقعيا إلى انفصال الشمال الكردي وإلى بروز إيران بوصفها القوة الإقليمية المهيمنة وإلى الزوال المحتمل والمأساوي للطائفة المسيحية في العراق، من جراء العنف الطائفي. أي من هذه الحصائل لم تكن متوقعة، حتى من قبل أكثر مخططي الغزو سعة في الخيال.

أسلحة القاعدة ونفوذها كانا من صنع ثروة بن لادن الشخصية، التي كانت بدورها حصيلة ثروة أبيه الهائلة، المراكمة عبر أعمال البناء للعائلة المالكة ولغيرهم من ذوي النفوذ في السعودية الغنية بالنفط، التي هي وطنه، وحليفة الولايات المتحدة منذ زمن طويل. والقاعدة «الأصلية» كما يسميها بعض المحللين فرَّخت في هذه الأثناء سلسلة من الفروع أو «الشعب» القاتلة، التي تذكر بانتشار مطاعم الماكدونالدز - القاعدة في المغرب الإسلامي، القاعدة في شبه جزيرة العرب، القاعدة في الصومال، القاعدة في أفغانستان، «طالبان نيجيريا» بوكوحرام، وجماعات إرهابية بلا أسماء في لندن وميامي - وألهمت هجمات إرهابية من فورت هود في تكساس Fort Hood, Texas، إلى بالي ومومباي. تبين لاحقا أن أحد مخططي مجزرة مومباي، التي أودت بحياة نحو مائتي نسمة، كان أمريكيا عمل لبعض الوقت عميلا

(*) بوصفي «خبير» المملكة المتحدة بشؤون الشرق الأوسط والعراق في الأمم المتحدة بين العامين 1998 و2002، كنت مطالبا بقراءة ملف استخباراتي سميك عن العراق، عن أسلحة الدمار الشامل، وعن جهوده الرامية إلى التسلح من جديد يوميا، لم يكن ثمة حتى تقرير واحد يوحي بوجود علاقة ما لنظام صدام حسين بالقاعدة، كما لم تكن مثل هذه العلاقة معقولة نظرا إلى الاختلاف الجذري بين طبيعتي هذين الكيانين - كيان علماني وبعثي وآخر أصولي وإسلامي، رئيس جهاز الاستخبارات السري في بريطانيا (المعروف عالميا بالإم آي 6 [MI 6])، أكد أيضا غياب العلاقة. [المؤلف].

لوكالة مكافحة المخدرات الأمريكية، التي أرادت الإفادة منه في تحديد أمكنة تجار الهيروين في الباكستان. يبدو أن الوكالة (DEA) أخفقت في إطلاع الأجزاء الأخرى من جهاز الاستخبارات الأمريكي العملاق.

في أماكن أخرى تقيم القاعدة ارتباطات فضفاضة مع، وتضطلع بدور إلهام، ميليشيا الشباب الإسلامية التي تتحكم راهنا في الصومال وسطا وجنوبا.

هنا أدت شهية العالم النهمة للسمك إلى سوق أساطيل صيد السمك الدولية - من اليابان وروسيا، وأوروبا - للسطو على مياه الصومال غير المحمية، حارمة العديد من صيادي السمك الصوماليين من أسباب العيش. لهذا السبب جزئيا (مع وجود أسباب أخرى أيضا)، انخرط البعض في القرصنة، وراحوا يختطفون المراكب في تجارة رابحة أخفق أسطول ذو شأن، مؤلف من زوارق حربية حديثة جدا مدججة بالأسلحة، في وضع حد لها إلى الآن. وهذا الأسطول البحري المؤلف أحيانا من عشرين قطعة حربية أو أكثر يجسد تعاونا دوليا غير مسبوق، إذ يضم بوارج من خصوم سابقين مثل روسيا، الناتو، الهند، والصين. و«القوة الخاصة المجمعة رقم 150»، تشتمل أيضا على عملية الانتشار البحرية المشتركة الأولى للاتحاد الأوروبي. غير أن هذا التعاون العسكري الفريد وباهظ الثمن أخفق في وقف القراصنة أو ردعهم. كان عدد الذين أخذوا رهائن في عرض البحر في العام 2010 أكثر من عددهم في أي من الأعوام السابقة[1].

بعض عوائد تلك القرصنة، حيث يدفع أصحاب البواخر غالبا بضعة ملايين من الدولارات لتحرير مراكبهم المختطفة وطواقمها، وجد طريقه إلى منظمة الشباب التي وظفت المال لشراء الأسلحة اللازمة لخوض معارك تمردها ضد حكومة مقديشو الاتحادية الصومالية متعددة القومية، والمتمتعة بالتأييد الدولي. ثمة شباب دائبون الآن على السفر من الولايات المتحدة وبريطانيا وأمكنة أخرى للتدرب مع الشباب وعلى أسلحتهم الممولة بالقرصنة. دأبت أجهزة الأمن القومية – الإم آي 5 (MI 5)، والإف بي آي FBI - على التحذير من التهديد الذي يشكله هؤلاء الشباب المتطرفون لدى عودتهم إلى بلدانهم «الأصلية»، مدرَّبين ومستعدين لاقتراف مزيد من أعمال العنف. ففي أواخر العام 2010 حاول فتى أمريكي من أصل صومالي تفجير قنبلة لنسف احتفال إضاءة شجرة ميلاد في بورتلاند، أوريغون.

مثل هذه التصرفات غير قابلة أساسا للتكهن، وتبدو عشوائية، مع أن بعض الأسباب وبعض النتائج قابلة للفهم، على الأقل عند استعادة الأحداث. هي لا تتبع النمطين الصافيين لمسار جدول متدفق من جهة أو معادلة رياضية من جهة ثانية. ومع أن أنموذج لعبة الشطرنج تعددي معقد، غير أنه ليس ملائما أيضا. ما نشهده في العالم ليس منظما، ليس على نحو تعاقبي ومنطقي على الأقل، غير أنه ليس شواشا وفوضى أيضا. من الخطأ كليا أن يقال إن نمط تبعية النتيجة للسبب في عالم اليوم هو نمط فوضوي أو شواشي، وإن بدا أحيانا كذلك. قد يشبه الفوضى. غير أنه خليط بالغ التعقيد والديناميكية من حشد من الأسباب والنتائج المتداخلة ذهابا وإيابا (حتى لوحات جاكسون بولوك قائمة على نوع من النظام الكامن في العمق). وبالانطلاق من هذا الواقع، فإن أي أنموذج أو أي مجاز من شأنه أن يبالغ في التبسيط وصولا، إذن، إلى تشويه هذه الطبيعة - بساطة مصطنعة مفروضة إقحاما على التعقيد.

لن يصبح المؤرخون، أساتذة فن الاختزال، قادرين على إعطاء شكل لما يبدو اليوم بلا شكل إلا لاحقا، بل ولن يكونوا عندئذ ممسكين إلا بجزء صغير مما يشكل الوجود الآن. فالآن، ثمة وصف أفضل يطرح نفسه، ثمة خليط خيالي من النتائج والعلاقات، خليط يتفاعل ويختفي. وتشكيل هذا المزيج وإضفاء شكل عليه وإعطاؤه أسماء، يعني تغييره واختزاله، وصولا آخر المطاف إلى الإخفاق في فهمه فهما كاملا. من المؤسف أن هذا هو بالتحديد ما يُطلب من الحكومات أن تفعله.

***

من الحكمة الدارجة أن العالم، إزاء مئات المشكلات الدولية العابرة للحدود، بحاجة مطردة التزايد إلى العمل الديبلوماسي والانخراط الدوليين. غير أن من المحتمل، في الحقيقة، أن ما نحتاجه هو أن نقلل شبكة العلاقات بين الدول والمؤسسات متعددة الأطراف- على الأقل من النوع السائد راهنا.

ثمة الآن حشد هائل من العمليات التفاوضية الدولية العاكفة على مقاربة مجموعة مربكة ومحيرة من المشكلات، بدءا بتلك المألوفة - مثل تغير المناخ والانتشار النووي - وانتهاء بنظيرتها الغامضة - مثل المعايير البريدية وتوحيد المقاييس. بيد أن هذه العمليات لا تتمخض، بالنسبة إلى أكثر المشكلات حدة وإلحاحا، وكما تشير الدلائل المتزايدة، عن النتائج الضرورية - عن حلول ناجحة وفعالة لجملة مشكلات

العالم الدولية. أما معيار نجاح مثل هذا النمط من السياسة فيجب أن يتمثل، كما بالنسبة إلى أي صيغة من صيغ السياسة، في السؤال التالي: ما المُخرجات؟ ما الآثار الفعلية بالنسبة إلى المشكلات الحقيقية والناس الفعليين؟

إن «سيرورة» التغير المناخي، بقمتَيْها في كوبنهاغن (2009) وكانكون (2010)، ضمت مئات الاجتماعات وآلاف المندوبين و«قادة عالميين» في أكثر من مناسبة. غير أنها مازالت عاجزة عن إنتاج أي اتفاقات جوهرية، بله تدابير ملموسة وفعالة لخفض نسبة الكربون في الجو، على رغم الإنفاق الضخم للطاقات التفاوضية وأكوام ورق نصوص المعاهدات وتعليقات وسائل الإعلام. في الوقت نفسه، نجد أن تركز غاز الكربون في الجو يواصل الصعود.

كانت قمة الثماني (G8) في غلين ايغلز Gleneagles في العام 2005 لافتة بطول الأسيجة المقامة وارتفاعها غير العاديين، وبالآلاف العشرة من عناصر الشرطة الذين تواجدوا لإبعاد المحتجين عن المجموعة الصغيرة من صانعي القرار المجتمعين في موقع أسكتلندي بعيد. أما أعضاء القمة أنفسهم فكانوا يحاولون أن يصنعوا تاريخا بتخصيصهم مبلغ خمسين مليار دولار كمساعدات مالية جديدة. زعم أن هذا الإعلان من شأنه «إحالة الفقر تاريخا»، كأنه صدى لخطاب حملة «لنجعل الفقر تاريخا» العظيمة، التي تُوجت بسلسلة من حفلات «لايف 8» الموسيقية الكبرى في ذلك الصيف، حيث جرى تشجيع أولئك المستمتعين بالموسيقى شخصيا أو عبر شاشات التلفزيون على إقناع قادتهم عن طريق إغراقهم بالرسائل المطالبة بإعفاء العالم الثالث من ديونه. وفي قمة الأمم المتحدة العالمية لاحقا في تلك السنة، أقدمت جميع الدول الأعضاء على الالتزام مجددا بهدف اختزال الفقر المطلق إلى النصف مع حلول العام 2015 - الهدف البارز لما عرف باسم مشروع الأهداف الألفية للتنمية MDG(*).

سرد قصة الإخفاق الكامل لأولئك الذين قطعوا هذه التعهدات أمر يبعث على الأسى[2]. ومن تلك الموقعة إعلان غلين إيغلز، وهي جميعا دول جدية وسبع منها دول ديموقراطية إلى درجة ما، لم تف ولو واحدة بالوعد الذي قُطِع. فبعد انقضاء خمس سنوات على غلين إيغلز، قُدر أن التزامات مجموعة الثماني «جي

(*) Millennium Development Goals.

8» ستنخفض عشرين مليارا من الدولارات[3]. أخفقت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إخفاقا شبه كامل في إزاحة قيود الاستيراد المهمة وصناديق دعم الزراعة التي تسهم كثيرا في شل النمو الاقتصادي في البلدان النامية. ومع حلول العام 2010، كانت مجموعة الثماني نفسها، ربما شعورا بالحرج، قد توقفت عن الإتيان على ذكر أهداف مساعداتها في بياناتها. غير أنها أقدمت على إطلاق «مبادرة» جديدة أخرى، استهدفت هذه المرة صحة الأمومة. أحدث تقويمات مشروع الأهداف الألفية للتنمية يوحي بأن تلك الأهداف لن تتحقق بالتأكيد، ولا غرابة، نظرا إلى تفاهة الجهود المبذولة من قبل الجهات الموقعة على إعلان الأمم المتحدة لترجمة خطابها إلى واقع. غير أننا واثقون من أمر واحد: سنشهد مزيدا من مثل هذه البيانات، المنشطة بشعارات جديدة وخطابات حماسية أو تغريدات، أو صفحات فيسبوك، أو أشياء أخرى، مستقبلا.

أحدثت الأزمة المالية الأخيرة نوبات كثيفة من عمليات لي الذراع الدولية حول التنظيم والضبط الكوكبيين للصرافة والاستثمار. برزت لقاءات مجموعة الثماني بوصفها المنابر الريادية لمناقشة مثل هذه التدابير الضرورية لإدارة التدفقات غير الخاضعة للتحكم، والنابعة من أدوات مالية غير قابلة للفهم مثل «التزامات الدين المضمونة» Collateralized debt obligations التي تنشر المخاطرة بلا إشراف. غير أن أي رد سياسي فعال لم يطفُ على السطح هنا أيضا على الرغم من تكرر الاجتماعات والبلاغات والخطب. وقد بات واضحا، بدلا من ذلك، أن دعاة صناعة المال في كل بلد تآمروا لضمان بقاء كل حكومة غير مستعدة لمقايضة تفوقها التنافسي الافتراضي بأي تدابير جماعية، مثل شروط رأسمالية متفق عليها كوكبيا وكافية بالنسبة إلى المقرضين. وطمأنة لهواجس الجمهور، تطرح هذه الاجتماعات، بدلا من ذلك، «التزامات» برقابات فعالة، و«سيرورات» لمناقشتها - بلا توقف، من دون شك، إلى حين تفجر الأزمة التالية. هكذا يجري خلق انطباع بأن هناك نشاطا، مع حجب غياب أي تحرك ملموس.

نظرا إلى جسامة هذه المشكلات التي يفترض أن تتولى هذه السيرورات الدولية معالجتها، مع بقاء مُخرجاتها هزيلة، فإن من الملحّ النظر في الوضع الراهن. قد يرى المشككون أن هذه السيرورات ليست سوى خدع يمارسها الأقوياء ممن لا مصلحة

أساسية لهم في نجاحها. وهذه ذريعة مطمئنة ولا تتطلب منا أي رد يتجاوز الإحساس بمزيد من الريبة. بيد أن تجربتي الخاصة مع الدبلوماسية والتفاوض الدولي توحي بأن المشكلة أكثر دقة.

حين تخفق هذه المفاوضات والمؤتمرات، يسارع المعلقون بلا استثناء إلى توجيه أصابع الاتهام نحو هذا الطرف أو ذاك محملينه مسؤولية العرقلة: الصينيون مسؤولون عن إفشال مباحثات كوبنهاغن حول التغير المناخي، وفرنسا مسؤولة عن عرقلة تفويض مجلس الأمن لغزو العراق في العام 2003. ولكن هذه الاتهامات ربما أخطأت الهدف: فمشكلة الدبلوماسية الدولية ليست في الأطراف الفاعلة داخلها، وإن كان من شأن تحركاتها أن تشير إلى المشكلة الأكثر عمقا. قد تكون المشكلة الحقيقية كامنة في صلب النظام نفسه. من شأن المشكلة أن تكون متمثلة، فعلا، في النظام. قد تكون المشكلة هي النظام.

الدبلوماسية نظام. وأي نظام - مثل أي ناد - يشترط مواصفات معينة للعضوية. وهو يعزز هذه المواصفات بإلزام أعضائه بإبرازها. والنظام الدولي الراهن يضم جملة المؤسسات الدبلوماسية التقليدية. ومن هذه المؤسسات نستطيع أن نرى بوضوح نوعية المواصفات المطلوبة للعضوية.

تتعلق الدبلوماسية والعلاقات الدولية بطبيعتها بالدول القومية nation states. أما الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والآسيان ASEAN ومنظمة التجارة العالمية ومجموعة العشرين (G20)، فهي جميعا اتحادات دول. قد تبدو هذه نقطة بالغة الوضوح والابتذال ولا حاجة إلى تأكيدها، بيد أنها جوهرية. فتجربتي تفيد بأن الدول، وممثليها، لا تعكس كنه البشر ولا ما هم بحاجة إليه بدقة. من السذاجة، إذن، أن نتوقع تمخض مكائدها، بصيغتها الدبلوماسية بين دول، عن نتائج متناغمة مع حاجات البشرية عموما.

هذه المشكلة تتخذ جملة من الأشكال المختلفة، ودليلها، إذا اخترنا النظر إليه، متشعب الجوانب. أول الأشكال هو أن العلاقة بين ما تفعله الدول وما تقوله في المفاوضات الدولية من جهة وما تفكر به كتلها السكانية من الجهة المقابلة علاقة ضعيفة جدا. وفي الأنظمة الديموقراطية، يكون الممثل الدولي للدول مسؤولا عن وزارتها الداخلية التي تكون بقيادة سياسي مسؤول أمام المجلس التشريعي،

المسؤول، آخر المطاف، أمام الكتلة السكانية التي تنتخب أعضاءه. إنها سلسلة طويلة جدا من التفسير والمساءلة سلفا.

لعل سياسة العراق مثال جيد لقضية شديدة الأهمية ولكنها معقدة. تجربتي في التعامل مع السياسة العراقية كانت متمثلة في أن مجموعة صغيرة جدا ممن هم على خطوط السياسة الأمامية كانت متمتعة بأي أمل في أي إحاطة شاملة بجملة القضايا الكثيرة والمتنوعة المطروحة: أسلحة الدمار الشامل والعقوبات والقانون الدولي وديناميكيات مجلس الأمن الدولي، وغيرها من القضايا، التي كانت بحد ذاتها بالغة التعقيد. لم يكن لدى وزرائي الذين كانت مهمتهم شرح السياسة و«تسويقها» و«بيعها»، على الملأ وللبرلمان، عادة، سوى فكرة عامة وضبابية عن الموضوع. وفي البرلمان لم يكن هناك أي نائب قادر على الارتقاء إلى مستوى معرفة الرسميين وخبرتهم، بما يمكّنه من محاسبتهم. إبان السنوات الأربع ونصف السنة التي كنت فيها مشغولا بالسياسة العراقية داخل الحكومة البريطانية، لم أتعرض قط لأي سؤال مباشر من أي نائب عن عملي، كما لم يحاول أي صحافي أن يستجوبني بدقة حول أي خبرة جدية. الصورة في الولايات المتحدة مشابهة.

إحدى عواقب هذه السلسلة المنفصلة الاستثنائية بين الديبلوماسي والمواطن هي أن الديبلوماسي لا يستطيع امتلاك أي فكرة صحيحة عما يريده المواطن. لذا فإن الديبلوماسيين مدعوون إلى افتراض، بل إلى ابتداع، بالأحرى، ما يظنون أن المواطن – في بلدهم - يريده. أعرف هذا لأنني مارسته شخصيا مرات كثيرة. إنها مهمة عملية التثقيف التي يتعين على الديبلوماسيين أن يمروا بها للالتحاق بالسلك ثم تجسيده - بافتراض أننا «نحن» أفضل من يعرف. بطبيعة عملهم، يجري تشجيع الديبلوماسيين على الإيمان بأنهم قادرون على حسم ما هو في خدمة مصالح أمتهم ودولتهم من دون التشاور مع أولئك الذين يزعمون أنهم يتحركون باسمهم.

إن عملية افتراض أو ابتداع رغبات الدولة ومتطلباتها، المسماة غالبا «مصالح» تجري عادة في السر، عبر تبادل البرقيات أو الإيميلات السرية، أو عن طريق مذكرات سياسية مرفوعة إلى مسؤولين كبار. شاركت مرات كثيرة في مثل هذه الممارسات. بإيجاز متقن، سيصف المسؤول القضية المطروحة، ثم سيبين ما يعنينا «نحن» من الأمر - «مصالحنا» باختصار. وفي السنوات الأخيرة بات من الدارج أن يتحدث ممثلو

السياسة الخارجية عن «قيم» بوصفها ذات أهمية في الديبلوماسية - أمور مثل الديموقراطية وحقوق الإنسان. غير أن الحسابات الكامنة تبقى كما هي، دون تغيير ذي شأن، مثلها مثل نمط التفكير الديبلوماسي، وهذا ليس مستغربا، إذ من الطبيعي بالنسبة إلى ممثل الدولة ألا يفكر إلا من منطلق ما تحتاج إليه دولته وترغب فيه؛ هو أمر بالنسبة إلى الديبلوماسي مثل أكل العشب بالنسبة إلى أي بقرة؛ ذلك هو ما يفعله.

من العبث أن يقدم أي ديبلوماسي على تبني حزمة معايير مختلفة توجه عمله وسياساته، كما من شأن ذلك أن يضمن بالتأكيد حياة مهنية قصيرة. فمثل هذه المصالح تتخذ، أنموذجيا، وتبعا للتقليد الموروث، صيغة أولويات هرمية حيث يكون الأمن - شرط الحفاظ على الدولة وسكانها - في الصدارة، ثم تليه المصالح الاقتصادية. ثمة القليل من الصرامة في هذه التصنيفات والترتيبات، ونادرا ما يميز الرسميون بالفعل بين أنماط المصلحة، مفضلين الحديث بعبارات أكثر عمومية عما قد نكون «نحن» راغبين فيه في أي وضع معين. إن التماهي بين الديبلوماسي والدولة شديد. ومع أن من شأن كل من الأمن والمصالح الاقتصادية أن يحتل مكانه على قوائم ما يهم الناس، فإن من شأن فئة قليلة جدا، كما أقدر، أن تعلنهما الأكثر أهمية في جميع الأوضاع، أو على أنهما شرطاها الوحيدان في أي وضع.

في الأساس، يبقى مبدأ النظام الدولي والدول المؤسسة التي تهيكله، مبدأً غير قابل للتصديق - حيث حاجات ومطالب مليارات الأرض من البشر يمكن اختزالها إلى جملة منفصلة ومتباينة من حزم المصالح الفرعية التي يمكن بالتالي الفصل فيها. يصعب تقبل هذا لأننا أصبحنا مفرطي التأقلم مع النظام القائم على أساس الدول: المنابر الديبلوماسية الدولية ببطاقات أسمائها ذات الأحرف المتقنة المزينة للصفوف المزدحمة في الجمعية العمومية للأمم المتحدة أو المجلس الأوروبي. ولكن تأملوا لحظة واحدة فيتجلى العبث واضحا: كيف تستطيع حفنة صغيرة من البشر أن تهتدي إلى الأفضل بالنسبة إلى بلدها ذي الملايين؟ واستطرادا، من غير المعقول بالمثل أن نتوقع قدرة مجموعة من مثل هذه الجماعات الصغيرة مجتمعة، مثلا في الأمم المتحدة أو مجموعة العشرين، على إنتاج اتفاقات فعالة وذات معنى بالنسبة إلى كوكب الأرض كله. الهوة الفاصلة بالغة العمق والاتساع ببساطة. إن

هذه الجماعات مطالبة بالافتراض والتخمين. هي تعرف ذلك، كما أعرفه أنا. أما الآخرون فهم الذين يصدقونه.

المشكلة أكثر مكرا وضررا بآثارها من هذا. فمتطلبات النظام تستدعي اختزال حاجات شعوب العالم ومطالبها إلى مثل هذه الحزم الفرعية. والحاجة إلى اختزال تعقيد الواقع إلى بساطة تَفرض على الديبلوماسيين وغيرهم من منتسبي النظام عبئا مشوًّها وغير طبيعي - أن يحولوا فهمهم للعالم، وحاجتنا فيه، إلى شيء آخر: إلى حسابات دول. وهذه العملية خفية في أكثر الأوقات، ومفترضة، ولا يجري التعليق عليها. أحيانا فقط تكون أحكامها بالغة الهول بما يؤدي إلى نسف قشرة لامبالاتنا - وبالنسبة إليّ أنا شخصيا، تمثل الأمر في تجربة عقوبات العراق، حيث اكتشفت، لاحقا وحسب، الهوة الهائلة الفاصلة بين إيماني وفهمي الخاص لما هو حق وصواب من جهة وأسلوب التفكير الذي كان مطلوبا مني اعتماده في ذلك الوقت، من جهة ثانية.

ثمة عاقبة سلبية إضافية لهذا النمط، الخاضع لهيمنة الدول، من التفكير. لعبة الشطرنج تشترط وجود طرفين: أبيض وأسود. وسيرورة تبسيط حاجاتنا مع المبالغة في إبرازها، تلك السيرورة المعروفة باسم حساب مصالحنا، تشترط تقنية متبادلة. إذا كان وجودنا «نحن» مطلوبا، فإن وجودهم «هم» ضروري أيضا.

وهذا ما حدث بالنسبة إلى قضية العقوبات العراقية في مجلس الأمن الدولي، حيث أقدم الديبلوماسيون بفرح على تأبيد الانقسامات القومية بين الوفود المتنافرة، حتى حين لم تكن هناك أي وقائع للاختلاف بشأنها. شخصيا، كنت شريكا عن طيب خاطر في هذه المهزلة: كانت المملكة المتحدة والولايات المتحدة ستستخدمان حق النقض (الفيتو) ضد المقترحات الصادرة عن الطرف «الآخر»، عن فرنسا وروسيا في هذه الحالة، حتى إن كنا، نحن أنفسنا، قد سبق لنا أن تقدمنا بالاقتراح ذاته قبل بضعة أسابيع ونجحوا هم في إفشاله. إن تأثير مثل هذا التعميق الجوهري لانقسامنا إلى نصفين متنافسين لم يكن تخفيفا للنزاع بل تأبيدا له.

ليس مصادفة أن الحكومات هي الدائبة على تأكيد هذا. لا بد لها من أن تفعل. من الضروري بالنسبة إلى الحكومة، كما بالنسبة إلى الديبلوماسيين الذين يمثلونها، والساسة الذين يقودونها، أن تدّعي، ويدّعون، أنها الوحيدة المؤهلة للكلام نيابة عن

البلد كله. بالمثل، إذن، يتعين على هؤلاء أن يؤكدوا طبيعة النظام الدولي عبر التسليم بمبادرة حكومات أخرى إلى الكلام نيابة عن بلدانها الكاملة. من شأن أي ديبلوماسي حديث أن ينكر أنه من البلاهة التعميم حول ثقافات وبلدان أخرى بالطريقة التي وصفتها. هو يراوغ بالطبع حين يتحدث عن سياسة إيران، إذ يعني سياسة الحكومة الإيرانية، وتلك هي الطريقة المعتمدة في وصف تلك السياسة.

غير أن الدلالة على بلد بمجموعه بالمفرد، وعلى حكومته بوصفها تجسيدا لتلك الدولة هي عادة متجذرة مثل النظام الدولي القائم على أساس الدول نفسه. ومن شأن تغيير تسمية الفاعلين وإبطال فرضية أن الحكومات تمثل بلدانها كلها، أن يكون تغييرا لطبيعة النظام العالمي، من نظام قائم على أساس الدول بوصفها وحدات الوكالة الأساسية، إلى نظام قائم على أساس آخر، على قاعدة وحدات أخرى ما. غير أن الحكومات، طوال بقائها راغبة في الهيمنة على السياسة وعملية صنع القرار الدوليتين، ستواصل بالضرورة إعادة تأكيد لا مشروعيتها وحدها بل مشروعية امتلاك آخرين لحقّ الكلام نيابة عن بلدانهم، حتى إذا كانت الحكومة غير ديموقراطية بوضوح، مثل النظام السوري أو الكوري الشمالي.

لعل أحد النصوص التأسيسية التي ساعدت في تحديد طبيعة العمل الديبلوماسي هو ذلك الذي كتبه فرانسوا دو كاليير François de Callières والمنشور بباريس في 1716[4]. كان كاليير هذا يرى أن أولى وظائف الديبلوماسية هي تعديل وإدارة الصدام بين المصالح المتضاربة بأكبر قدر ممكن من الكفاءة. كان الديبلوماسي مطالبا بالاهتداء إلى نقطة تتقاطع عندها مصالح دولته مع مصالح الدولة الأخرى وتكون مقبولة لدى الطرفين.

يستطيع المرء أن يرى مدى شبه تصور الديبلوماسية اللافت هذا بأسلوب إدراكها المعتاد هذه الأيام. غير أن العالم مختلف اختلافا لافتا. فآليات مؤسسة ما بعد الحرب التعددية الجديدة - الأمم المتحدة والناتو والاتحاد الأوروبي - لم تبادر، على رغم ابتكارها جملة من المنابر الصالحة للتفاعل فيما بين الدول، إلى تغيير الفكرة الأساسية القائمة على مبدأ أن الديبلوماسية هي حول تماهي الدول مع مصالحها وإدارة هذه المصالح فيما بينها، وأن هذه المصالح والهويات قابلة للحساب. وبالفعل فإن هذه المؤسسات تنطلق من فكرة أن الدول تستطيع اللقاء

فيها وتحسم مشكلاتها المشتركة. لا غرابة، إذن، في أن الديبلوماسيين ميالون إلى إقحام العالم ومئات مشكلاته في هذه القوالب والأطر. أما تحول هذا إلى عملية مصطنعة إلى هذا الحد أو ذاك، ومفصولة عن واقع القوى النافذة في العالم، فقد بدأ يكتسب الآن ما يكفي من الوضوح لفرض التغيير عنوة.

والعواقب السلبية لمثل هذا النوع من التفكير يمكن أن تُرى بوضوح في مفاوضات حول قضايا ذات أهمية كوكبية مشتركة، مثل تغير المناخ. هنا، حيث يكون نوع من الحل المشترك ضروريا وملحا بوضوح، مازالت عادة التفكير الخاضع لقيادة الدولة سائدة. ومع أن «قادة العالم» وموظفي الأمم المتحدة دأبوا على إطلاق المواعظ حول الأهداف السامية للعملية، فإن المفاوضين في الوفود القومية في خنادق المؤتمر لاذوا بالنمط التقليدي. المساومات حول التنازلات والالتزامات هيمنت على المناقشات، مع ما هو مألوف من ضغائن واتهامات متبادلة لدى الاستحالة - المتوقعة - لأي صفقة. رأى بعض المندوبين أن أجواء كوكب الأرض قابلة للقسمة، وأن البلدان المصنعة نالت «حصتها» سلفا، وكأن هذه الأجواء كعكة قابلة للتقطيع.

صرّح رئيس منظمة السلام الأخضر Greenpeace عند الاختتام البائس لقمة كوبنهاغن قائلا: «يبدو أنه ليس هناك إلا القليل جدا من السياسيين الذين يستطيعون أن يتجاوزا أفق مصالحهم الأنانية الخاصة، بله إبداء الحدّ الأدنى من الحرص على مصالح ملايين البشر الذين يتعرضون لخطر التغيير المناخي في هذا العالم. بات واضحا أن التغلب على الاحترار الكوكبي سيتطلب أنموذجا سياسيا مختلفا جذريا عن الأنموذج المعروض هنا في كوبنهاغن». غير أنه لم يفصح عن ماهية ذلك الأنموذج.

قد يبادر البعض إلى قول إن حل هذه المشكلة كامن في زيادة عدد المؤسسات فوق القومية الشبيهة بالاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، حيث يستطيع موظفون غير منتخبين، من اختيار الدول الأعضاء، أن يتجاوزوا بطريقة ما الخلافات التي تشوش الدول القومية.

بيد أن المخرجات تبقى، هنا أيضا، مخيِّبة. نجدنا مرة أخرى أمام لوحة شاسعة، محيِّرة، وغامضة لحشد سيرورات وجماعات وفئات فرعية تدّعي حل مشكلات

مشتركة متدرجة من تمويل الإرهاب وإنفلونزا الطيور إلى عملية السلام في الشرق الأوسط. من الواضح أن من شأن وجود مثل هذه السيرورات أن ينطوي في حد ذاته على أثر تداولي: فالوجود المجرد لأي «سيرورة» يؤدي إلى خلق الانطباع الخطأ بأن شيئا ما يجري فعله، حين لا يكون ذلك حاصلا.

إن عملية كوبنهاغن المناخية المشلولة هي أحد الأمثلة. مثال آخر، أقل شهرة، نجده في «عملية السلام» الهادفة إلى حل مسألة الصحراء الغربية. هذه «العملية» مستمرة منذ وقف إطلاق النار في 1990 بين المغرب، وممثلي الشعب الأصلي، الصحراويين - منذ عشرين سنة والحبل على الجرار - حين وافق المغرب على استفتاء شعب المنطقة لتقرير مصيره، في توافق وشرط حقوقي تأكد مرات عديدة من قبل «المجتمع الدولي» في الأمم المتحدة. ما من بلد في العالم إلا ويدّعي تأييد هذه العملية التي تتولاها الأمم المتحدة، غير أن أيا من هذه الدول لا تفعل شيئا في الواقع على صعيد دفعها إلى الأمام. الاستفتاء لم يتم. ليست «العملية» في الحقيقة سوى أحد أساليب وضع القضية على الرفّ إلى أجل غير مسمى، بما يفسح في المجال لبقاء الأمر الواقع كما هو. العملية خدعة، إذن، على النقيض مما يُزعم.

كل من الأمم المتحدة ومنظمة الاتحاد الأوروبي أسهمت كثيرا، وكثيرا جدا، في الحدّ من بلاء نزاعات القرن العشرين الدولية. تولى الاتحاد الأوروبي مهمة إذابة بلدان أوروبية في بوتقة واحدة بما أدى إلى جعل الحرب، التي كانت عادية ذات يوم، أمرا يتعذر التفكير فيه الآن. والسنوات الستون لوجود الأمم المتحدة شهدت تراجعا حادا في الصراعات المحظورة في ميثاقها بين الدول. غير أن نقاط ضعف جديدة، لاسيما على صعيد التعامل مع المشكلات الأكثر تسيبا وافتقارا إلى الحدود، ما لبثت أن برزت على سطح هذه النجاحات. اُستُحدث مجلس الأمن الدولي من أجل وضع حد للحروب بين الدول. واليوم يتعلق ما لا يقل عن 80 في المائة من بنود أجندته بقضايا تخص أطرافا غير دولتية، وبصراعات داخل الدول ومتجاوزة لها أحيانا مثل الإرهاب(5).

أخيرا، من المؤكد أن مثل هذه المؤسسات متعددة الأطراف أو فوق القومية تعاني عجزا على صعيد المشروعية الديموقراطية. وكلما زادت المسافة الفاصلة بين الممثل والناخب، كان ذلك الممثل أقل تمتعا بالشرعية. على الأقل نظريا، يُعَد الأمين

العام للأمم المتحدة ممثلا لنا، غير أن لا أحد يصدق أنه كذلك. والأمين العام للأمم المتحدة واع بعمق لحقيقة أن سياسيي الدول الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن هم الذين يصدرون شيك راتبه شهريا، وهو يتصرف تبعا لذلك، تماما مثل رئيس الاتحاد الأوروبي الذي يبقى حريصا على مجاراة قوى الاتحاد الرئيسة: فرنسا، والمملكة المتحدة، وألمانيا. كثيرا ما حضرت اجتماعات بين سفراء في الأمم المتحدة والأمين العام حيث كان يجري إطلاعه، بعبارات لا لبس فيها، على الخط الذي عليه هو وأركانه اتباعه. لم يكن الأمر يستدعي التهديد؛ كان التلميح والإيحاء كافيين. وهو لم يخفق قط في استيعاب الرسالة.

في نظر المواطنين العاديين تبقى المنظمات الشبيهة بالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي حتى أكثر استعصاء على الاختراق وأقل شفافية مما هي بالنسبة إلى حكوماتهم البعيدة سلفا. أتولى إدارة مستشارية ديبلوماسية غير ربحية. أركانها متفرغون لفهم مؤسسات العالم الديبلوماسية ومتعددة القوميات، ونجد صعوبة في إدراك من يفعل ماذا، وأين تُتخذ القرارات الفعلية. أشفقوا على المواطن العادي الذي يحاول إسماع صوته في الأروقة البراقة والكئيبة لمؤسسات الاتحاد الأوروبي في بروكسل. حتى بالنسبة إلى خارق الذكاء، فمن المستحيل استحالة مطلقة الاهتداء إلى المسؤول الحقيقي عن أي أمر. وكم يذكرنا هذا بصفوف الصينيين الحزانى من أبناء المناطق الذين يواظبون على القيام برحلات حج مثابرة ولكنها بلا أمل إلى بكين بحثا عن حل لشكاوى ضد جيش من موظفي الحزب الشيوعي الفاسدين وعديمي الكفاءة!

علاوة على ذلك، ولكن على نحو أكثر خفاء، يبقى الموظفون أنفسهم منفصلين بصورة خطرة. عن المشكلة - كما عن الناس - الذين يلتمسون تدبير أمورهم. رأيت هذا في مجلس الأمن الدولي - كان مكانا جافاً وباعثا على السأم على الرغم من أجندته المثيرة الحافلة بالإبادة والحرب الأهلية. دماء هذه النزاعات وعواطفها كانت غائبة عن مناقشات المجلس، غيابا لم يكن حميدا بالتأكيد: لم يكن غيابا مفضيا إلى تفاوض أفضل، بل إلى الأسوأ. لعل السبب هو أن أطراف النزاعات المدرجة على أجندة المجلس كانت بلا استثناء غائبة عن المداولات - يا لها من وصفة خائبة لصنع قرار ناجح قائم على تجاهل وجهات نظر المعنيين بالأمر! يضاف

إلى ذلك أن محتوى الأحداث العاطفي والأخلاقي، وهو بالغ الأهمية بالنسبة إلى الدفع نحو حل مثل هذه المشكلات، كان غائبا. بين واقع المشكلات من ناحية ومداولاتنا من الناحية المقابلة كان ثمة شرخ عملاق يتعذر جسره - لا مسافة فعلية وحسب بل ذات أهمية - لأننا كنا عادة على بعد آلاف الأميال عن النزاعات المعروضة على النقاش.

جوانب النقص هذه متجذرة في المؤسسات فوق القومية، تماما كما أن حدود نمط تفكير الدولة القومية متجذرة في نظام الدول القومية، ذلك النظام الذي ظل، منذ معاهدة وستفاليا في العام 1648، سائدا في الشؤون العالمية. ونظرا إلى وجود مثل هذه العيوب، فإن من شأن حلول مشكلاتنا الكوكبية ألا تتمثل حقيقة في أي مزيد من الديبلوماسية والتفاوض الدولي، أقله من النوع الراهن. وهكذا فإن الحكمة الدارجة مقلوبة رأسا على عقب: لسنا بحاجة إلى مزيد من ديبلوماسية دولة مع دولة لحل هذه المشكلات؛ قد نكون، في الحقيقة، بحاجة إلى قدر أقل من مثل هذه الديبلوماسية. وبدلا من التعويل على ديبلوماسية دولة مع دولة لإدارة العالم، علينا أن نقدم على فعل ذلك بأنفسنا. علق الكاتب باراغ خانّا قائلا: «كما كان الوضع منذ ألف سنة، تؤدي الديبلوماسية وظيفتها بين كل واحد هو شخص ما: شرطها اللازم ليس السيادة بل السلطة أو المرجعية».

عيوب هذا النظام القائم على أساس الدول معروفة عموما، غير أن هذه الأنظمة تدوم حتى حين يكون مشغلو النظام أنفسهم - زملائي الديبلوماسيون الكثيرون المسكونون بالشك - قد كفّوا عن الاقتناع بها وتصديقها. حين يتعرضون لمساءلة الجمهور، أو يخاطبون الإعلام، نادرا ما يقتنعون بأن أحدا مازال يصدقهم. إنه إحساس فارغ، فارغ جدا، وأنا أعرفه. هذه الأنظمة ستدوم إلى أن يبادر أولئك الذين تدعي العمل باسمهم إلى سحب موافقتهم. انهار الحلف؛ بات معطلا. نَعْت أي مشكلة بصفة «دولية» يعني التخلي عن المسؤولية ووضع المشكلة بأيدي أولئك الذين أثبتوا للملأ أنهم عاجزون. لم يعد الدولي دوليا بعد الآن؛ إنه ببساطة نحن.

وهاكم أكثر آثار النظام الدولي - ديبلوماسية ما بين الدول - كما هو موجود راهنا، مكرا. لا يكمن الأمر في أن من شأن هذا النظام أن يفاقم الخلافات، ويجبر لاعبيه على

تعريف أنفسهم بقدر أكبر من البروز مما قد يفعلون، ولا كون ممثليه ملزمين طبيعيا بعكس حسابات تلك الوحدات المصطنعة، الدول، بدلاً من الأسرة البشرية المتنوعة، أو أن أولئك الممثلين هم، كما كنت أنا ذات يوم، منفصلون كليا عن إحساسهم بالمسؤولية الأخلاقية عن أفعالهم. هذه العيوب ليست أسوأ وأبشع وجوه هذا النظام. (الرسائل النصية لحملة لايف 8 الموجهة إلى قمة الثماني «جي 8» توفر مفتاحا).

قد لا يكون أخطر آثار النظام شلَلَه؛ بل هو تورطنا، نحن الذين يفترض أنه يعمل باسمنا، في التواطؤ معه، وفي التظاهر بتصديقه على رغم جميع الدلائل المناقضة، وفي السماح له بالاستمرار(*).

قبول هذا النقد شيء، ولكن تجسيد هذا التحول الفلسفي شيء آخر. ففي عالم يواجه إرهابا كوكبيا، وهندا وصينا صاعدتين، وتنافسا قوميا بالغ الحدة على موارد قليلة، ماذا يبقى للفرد من فعل ذي معنى؟ ما السبيل إلى جعل العالم يعكس واقعه الإنساني بدلا من صوره الموروثة غير المناسبة لحشد من الدول والشعوب المنعزلة؟

يتمثل أحد الأجوبة الواضحة في مبادرة الأفراد إلى التنظيم عبر الأمم والدول حول قضايا مشتركة. وهذا هو ما بدأ يتحقق فعلا: انظروا إلى الحركات الكوكبية حول التغير المناخي أو حماية حقوق الإنسان (الأفكار الموجهة لمثل هذا التحرك ستُفَصل لاحقا). وبقدر أقل من التشجيع، ثمة أيضا تعاون مشابه بلا حدود يتجلى في التنظيم العابر للحدود القومية للاتجار بالمخدرات أو الإرهاب الجهادي، حيث تجمع متطرفون من قوميات مختلفة تحت راية الأمة الجديدة.

***

ما أيسر الإذعان للنزعة الانهزامية في مواجهة عالم اليوم - أسلحته، ودوله، وقادته الأنانيين والمغرورين! ما السبيل الذي يمكّننا من التعامل مع هذا الوضع؟ قد يكون النظر في قضية توحي بأقصى درجات التشاؤم وتثير أيضا أقسى ألوان الرعب مفيداً. فالأسلحة النووية تجسد، بمجرد وجودها، إمكان التدمير المروع بل الفناء الفعلي للنوع البشري. فهي تسلط، بصورة ما، الأضواء على اللاإنسانية الشنيعة

(*) هذه الحجج بحثت بصورة أشمل في كتاب سابق لي بعنوان «الديبلوماسي المستقل: رسائل من نخبة غير مسؤولة». [المؤلف].

لنظام الدول - حيث الحكومات مستعدة، لاستخدام أسلحة تهدد بتدمير لا كتلها السكانية وحسب، بل مجمل سكان العالم بأسره للدفاع عن الدولة.

ظَلّ الحَلّ التقليدي لهذه المشكلة متمثلا في تعليق الأمل على مبادرة الحكومات إلى الخلاص من الأسلحة النووية. حتى المتظاهرون الذين يملأون الشوارع ملوحين براياتهم ولافتاتهم يطالبون حكوماتهم بالاستجابة. هل هذا طموح واقعي؟

دام مؤتمر 2010 لاستعراض معاهدة حظر الانتشار (الإن بي تي NPT)، حجر زاوية الجهود العالمية الرامية إلى خفض الأسلحة النووية، شهرا وضم وفودا عالية المهارة من نحو مائة وتسعين بلدا. حظي الاتفاق الذي جرى التوصل إليه بالإطراء بوصفه نجاحا، لا لشيء إلا لأن هذا اللقاء كان، خلافا لمؤتمرات الاستعراض السابقة على امتداد العقد السابق، قد توصل فعلا إلى اتفاق. غير أن محتوى الاتفاق - المُخرج والحصيلة - كان هزيلا، على الرغم من الأجواء الدولية المبشرة.

وكما هي العادة، فإن «وثيقة المُخرج» كانت طويلة - ثماني وعشرين صفحة مثقلة برطانة تكاد تستعصي على الفهم - بأربع وستين «نقطة تحرك» لا علاقة لأكثريتها بأي لون من ألوان الحركة والفعل. كانت أكثريتها الساحقة إعلانية: «نعيد تأكيد»، «نرحب» أو «نلاحظ». وحاولت الصحافة، التي ركزت على شجرة صغيرة من الغابة، أن تدفع نحو عقد مؤتمر - في المستقبل - حول شرق أوسط خال من السلاح النووي، غير أن ذلك الاتفاق بالذات جاء خاليا من البلد الشرق أوسطي الوحيد الذي يملك أسلحة نووية: إسرائيل. وفيما عدا ذلك، لم يوافق المؤتمر إلا على تشجيع الدول صاحبة الأسلحة النووية على تحقيق قدر أكبر من التقدم الملموس باتجاه التجرد من السلاح النووي وتقليل استخدام الأسلحة النووية في عقائدها العسكرية؛ أما محاولات جعل مثل هذا التجرد من السلاح ملموسا وإلزاميا عبر اجتراح معاهدة أسلحة نووية فقد جوبهت بمقاومة ضارية من جانب الدول المالكة لهذه الأسلحة. وكما قال حتى أكثر المعلقين تجاوبا، فإن كل ما اُتفق بشأنه لم يمثل أي مُخرج أو حصيلة، بل مواصلة للعملية ذاتها[6].

في البيان الختامي، سلطت كوبا الضوء على ما أخفق مؤتمر الاستعراض في التوافق بشأنه: لا برنامج زمنيا لنزع السلاح النووي؛ لا التزام بالشروع في مفاوضات بشأن أي معاهدة أسلحة نووية؛ لا التزام واضحا بوقف تطوير الأسلحة النووية؛ لا دعوة إلى

سحب الأسلحة النووية إلى أراضي أوطانها الأصلية (أي إلى خارج أوروبا)؛ ولا ضمانات أمنية سلبية ملزمة حقوقيا - سنتطرق إلى هذه المخلوقات العجيبة لاحقا.

أقدم الرئيس أوباما على إعلان اعتزامه تحرير العالم، أخيرا، من الأسلحة النووية. فحملة الصفر العالمي Global Zero، المدعومة من عديد من الساسة السابقين، نساء ورجالا، والمروجة عبر فيلم وثائقي ذي شعبية بعنوان العدّ التنازلي إلى الصفر Countdown to Zero، تحمل الراية أو الرسالة ذاتها. غير أن إخفاق هذه المحاولات النبيلة مؤكد في ظل الإدارة الراهنة القائمة على أساس الدول. إذ من غير المعقول توقع مبادرة الصين أو روسيا، أو حتى فرنسا أو بريطانيا، بله إسرائيل أو باكستان، إلى التخلي عن هذه الضمانة الأخيرة لأمنها، وإن كان بعض التقليص ممكنا ربما على أي حال. فمع تناقص حجم الترسانات الكلية سيغدو الخطاب الذي يزعم أن الأسلحة النووية نجحت في الحيلولة دون نشوب أي حرب تقليدية بين مالكيها أعلى صوتا أكثر فأكثر. ولعله خطاب معقول، مادامت حروب الوكالة التقليدية التي خاضتها هذه القوى على أراضي الآخرين مغفلة. غير أن للخطاب قوة. فنزع السلاح الشامل يستند إلى شيء من الواضح أنه غير موجود - الثقة الكاملة في التزامات الآخرين بأنهم هم أيضا باتوا منزوعي السلاح نزعا لا عودة عنه، وبأنهم لن يُقْدموا على شنّ أي هجوم تقليدي.

إن حل معاهدة عدم الانتشار لهذه المعضلة مثير أساسا للسخرية. فقد عرضت الدول ذات الأسلحة النووية «ضمانات أمنية معكوسة» على الدول اللانووية المطالبة بالاطمئنان إلى أنها لن تكون ضحية أي هجمات نووية - وعودا بأنها لن تستخدم أسلحة نووية ضد دول لانووية في ظروف معينة. وكمن «تقدُّم» مؤتمر 2010 للاستعراض في موافقته على «النظر» في جعل هذه «الضمانات» ملزمة قانونا. بعبارة أخرى، إذا أسقطت دولة نووية ما قنبلة أو قنابل على دولة غير نووية، فإن من شأن الدولة الضحية المطالبة بالتعويض في محكمة دولية، على فَرض بقاء إدارة، أو محامين، أو محكمة مؤهلة للنظر في مثل هذه المطالبة فيما بعد الكارثة. ومن شأن مثل هذه الالتزامات الحقوقية ألا تنشأ إلا إذا وافقت الدول النووية على نشوئها، الأمر الذي لم تبادر إليه بعد: ففي مؤتمر الاستعراض لم تتوافق إلا على «النظر» فيها، ومثل هذه الضمانات المعكوسة ليست مؤهلة، حتى إذا كان تطبيقها قانونا ممكنا، لتوفير ما يكفي

من الطمأنينة، إذا وجدت أوكرانيا، مثلا، نفسها في مواجهة مع روسيا مسلحة نوويا بقيادة فاشية، وهو احتمال أكثر واقعية من الضمانات الأمنية المعكوسة الملزمة حقوقيا.

بموجب معاهدة حظر الانتشار، تبقى المملكة المتحدة، مثل الدول النووية المعلنة الأخرى، ملتزمة نظريا بالتجرد من جميع أسلحتها النووية. تأسست المعاهدة آنفة الذكر على قاعدة صفقة خيالية - أن بقية بلدان العالم لن تقدم على تطوير قدراتها التسليحية النووية الخاصة، مادامت الدول التي تمتلك أسلحة نووية توافق على التخلص من هذه الأسلحة. وقد تمثل أحد مؤشرات «التقدم» المتحقق في مؤتمر 2010 في مبادرة المملكة المتحدة، للمرة الأولى، إلى البوح بكامل أعداد أسلحتها النووية. لم تحذ أيٌّ من الدول النووية الأخرى حذو المملكة المتحدة. من اللافت، وربما بقدر أقصى من الصدق أيضا، أن فرنسا أصرت على جعل هدف «عملية» معاهدة حظر الانتشار لا «عالم خالٍ من الأسلحة النووية» بل خلق «الأوضاع المفضية إلى عالم خال من الأسلحة النووية».

وفي وقت سابق من ذلك العام، اتفقت الولايات المتحدة وروسيا بموجب ستارت START، معاهدة اختزال الأسلحة الاستراتيجية (Strategic Arms Reduction Treaty)، على تقليص مخزونيهما من الأسلحة النووية. وعلى الرغم من الترحيب بها بوصفها جالبة لقدر جدي من التقليصات الجديدة، فإن بعض المحللين يرون أن الاتفاقية لا تكاد في الواقع تمس إلا الأسلحة المنشورة فعلا، ولا تنطوي على أي تقليل لعدد منصات الإطلاق الروسية[7]. فالقوتان، كلتاهما، تواصلان الاحتفاظ بمئات منظومات الإيصال النووية على مستويات الحرب الباردة من الاستنفار: جاهزة هي للإطلاق في غضون بضع دقائق. وقد لاحظ أحد مراكز البحث المحترمة «عدم حصول أي تغيير رئيس في مستويات جاهزية أكثرية منظومات الأسلحة النووية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، على الرغم من خفض الجاهزية العملياتية لبعض منظومات الأسلحة»[8].

من المعقول أكثر، بدلا من ذلك، أن تجري الإشارة إلى تعزيز واقع وتدعيمه، واقع يرفض الساسة والمحللون أن يتأملوه. فحساب الأسلحة النووية يعتمد على وجود رقعة الشطرنج - رقعة «هم» و «نحن». إذا هاجمتني فسأهاجمك: بيادق سوداء وبيضاء، معزولة ومفصولة. إذا كفت تلك الفروق عن الوجود، فإن اللعبة لا

يمكن أن تتم. بدلا من مجموعتين متمايزتين من البيادق والرهانات، مفصولتين فصلا واضحا عبر الرقعة، باتت البيادق كلها رمادية متدرجة الظلال، مختلطة ومنشورة فوق الرقعة. هذه الصورة أكثر قربا من الواقع المعاصر، وكلما مرّ وقت أطول صارت الصورة أكثر دقة. فمن شأن أي هجوم باكستاني على نيودلهي أن يتمخض عن مقتل مئات آلاف المسلمين. وأي هجوم على إسرائيل من شأنه أن يقتل آلاف العرب. وأيُّ استخدام للأسلحة النووية، في أي من الأمكنة، من شأنه أن يكون ذا آثار مدمرة بالنسبة إلى اقتصاد كوكبي بات كثيف الترابط. من شأن تدمير نيويورك أن يؤدي إلى مقتل أناس من جميع بلدان العالم. أشخاص منتسبون إلى أكثر من تسعين جنسية قُتلوا في عملية نسف البرجين التوأمين؛ فأحد أحياء المدينة يحتضن ما لا يقل عن 160 قومية/جنسية. من شأن قتلهم أن يعني قتلنا نحن.

الأسلحة النووية تضاعف من صوابية الأمر نظرا إلى أن توجيه أي ضربة، ولو محدودة، موجهة إلى بلد واحد من شأنه، وفق دراسات وبحوث حديثة، أن ينطوي على عواقب وخيمة بالنسبة إلى الكوكب كله. ثمة دراسات أظهرت أن أي اشتباك نووي، مهما كان متدني المستوى، تطلق فيه كل من الهند وباكستان، مثلا، خمسين قنبلة ضد الأخرى، من شأنه أن يكون ذا عواقب مدمرة لا بالنسبة إلى البلدان المستهدفة استهدافا مباشرا وحسب، بل بالنسبة إلى البيئة الكوكبية، وربما فيما يخص مسألة بقاء البشرية[9]. وهكذا فإن الطبيعة الحقيقية للأسلحة النووية باتت مكشوفة: لا بوصفها أسلحة ردع أو ذات فائدة معقولة، بل على أنها حبة انتحار الجنس البشري.

تنتشر هذه الحقيقة اليوم ببطء بين بعض متنوري أفراد الجيش، المدركين لكون استخدام أي دولة لأسلحتها النووية هو أمرا غير معقول - ومدمرا للذات - مهما كان الطرف. لعل الاحتمال الأقوى هو أن تُستخدم الأسلحة النووية لا من جانب الدول، بل من قبل إرهابيين انتحاريين. وقد سبق لأيمن الظواهري، نائب أسامة بن لادن، أن ألف كتابا دحض فيه الاعتراضات الأخلاقية على استخدام أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية[10]. حيازتنا للأسلحة النووية ليست ردعا لمثل هذه التهديدات، بيد أن مجرد وجود هذه الأسلحة يوفر منهجا محتملا لهؤلاء المتطرفين. وهكذا فإن من شأن الطريقة المثلى للتعامل معها أن تكون الإجهاز عليها من ألفها إلى يائها.

رسِّخوا هذه الحقيقة الثقافية، وسنصل إلى ذلك الفهم والوعي مع الزمن. حيثما أمكن، سافروا، وتفاعلوا، مارسوا الحب، وتحاوروا، وعيشوا مع الناس في الأمكنة الأخرى! انخرطوا؛ وتخالطوا! وقاوموا محاولات الحكومات والآخرين الرامية إلى رسم الآخر بألوان صارخة، سوداء أو بيضاء! ارموا رقعة الشطرنج بعيدا! اسحبوا البساط من تحت أقدام أولئك الذين يميلون إلى زعم أن البشر ليسوا إلا بيادق! توقفوا عن استخدام الرموز البالية لعالم بات منسحبا إلى صفحات التاريخ! كفوا عن إطلاق التسميات والنعوت! توقفوا عن التقسيم والفصل!

قد يشكل أحد الاستنتاجات المفاجئة المستخلصة من هذا التحليل نوعا من الصدمة بالنسبة إلى حشود المتظاهرين المحتجين المعادين للعولمة، تلك الحشود المغيرة على قمة الثماني «جي 8» التالية: قد لا يكون التكتيك الأنجح للخلاص، آخر المطاف، من الأسلحة النووية، في قدر أقل من العولمة، بل قدر أكثر منها. فكلما كان التخالط أعمق، والنسيج الشابك للبشر أكثف، كلما أصبح احتمال تحديد رقعة الشطرنج بوضوح أقل، وصار حساب الأسلحة النووية، بل الدول ذاتها بوصفها كيانات منفصلة، أكثر تفاهة وعبثا.

من اللافت أن هذا المنطق ينطبق على صيغ أخرى، مؤذية، وإن كانت أقل كارثية، من الحرب. كثيرون عبروا عن القلق إزاء كون الصين أو روسيا قادرة على شن «هجمات معلوماتية» مدمرة ضد مؤسسات غربية، وبنية تحتية اقتصادية ومالية. غير أن أحد الرسميين الصينيين أصرّ، حسب ما قيل، على نفي هذه الفكرة، من منطلق اعتماد الصين على استقرار الولايات المتحدة المالي: فالدين الأمريكي المحول إلى سندات والبالغ نحو تريليون من الدولارات تملكه الصين - وأي هجوم معلوماتي على وول ستريت من شأنه أن يؤذي الصين بمقدار ما يؤذي الولايات المتحدة(11).

توحي هذه الأمثلة بأن مناوئي العولمة المغيرين على شرطة مكافحة الشغب، المتولية مهمة حماية الـ «جي 8»، هم على خطأ.

بدلا من نظريات حكم وعلاقات دولية تقليدية، نحن بحاجة إلى حزمة أدوات جديدة - وربما جرعة تواضع أيضا، لأن عالما معقدا قد يشكل تحديا لكل شيء، باستثناء الفهم العام لكونه غير قابل للتنبؤ.

أشاع مالكولم غلادول Malcolm Gladwell مفهوم «نقطة الانقلاب» tipping point، فكرة احتمال نجاح حتى أحداث صغيرة في دفع منظومات معقدة إلى

«الانقلاب» من حال إلى حال، وهي الفكرة المستمدة من نظرية التعقيد. وقد بدأ المؤرخ نيال فيرغسون Niall Ferguson وآخرون يقترحون أن الإمبراطوريات، مثل «الإمبراطورية» الأمريكية، منظومات معقدة، ما قد يجعلها بالغة الهشاشة في مواجهة الأحداث الخارجية، والتي ربما تبدو ثانوية ظاهريا، مما يؤدي إلى انهيارها[12]. وفي دنيا المال، رأى نسيم نقولا طالب Nassim Nicholas Taleb أن أحداثا بالغة الشذوذ، كانت من قبل تعد استثنائية ونادرة، باتت أكثر تكررا بما لا يقاس مما كان متوقعا، إضافة إلى انطوائها على عواقب هائلة. و«السقوط البرّاق» في مايو 2010 على الداو جونز عزز هذه الفكرة.

ثمة، إذن، إدراك متزايد لحقيقة أن الشؤون الإنسانية تؤلف في كليتها منظومة معقدة. والمنظومات المعقدة تتقاسم مواصفات ذات عواقب مهمة وإن كانت غير واضحة بالنسبة إلى السياسة.

المنظومات المعقدة ليست شواشية. هي ليست بسيطة ومنتظمة، غير أنها ليست خليطا سائبا عصيا على التحكم في الوقت نفسه. لعل المنظومات المعقدة هي، بدلا من كل ذلك، شيء في الوسط، كما لاحظ الأستاذ سكوت بيج Scott Page أحد خبراء التعقيد[13].

ميزة أخرى ربما كانت الأغنى إيحاء، وتستحضر موجة الملعب أو المفجر الانتحاري. من شأن أفعال فرد واحد أن ترتد بصيغ بالغة القوة والتأثير. هذه الرؤية خلاصة متناقضة تماما مع المفاهيم المعاصرة لما يضفي على الحكم، والدولة، والفرد من تصنيف ونفوذ. ليس الفرد عديم القوة، ولا هو تابع؛ فالأفراد إن هم في الحقيقة إلا أداة تغيير دائم قوية في المنظومة كلها.

إذا بدأ الأفراد يتصرفون بالطريقة المقترحة في هذا الكتاب - يتحركون وحدهم لاجتراح نتائج سياسية مرغوبة، متعاونين ومتفاوضين مباشرة مع آخرين متأثرين - فإن إدارة جديدة ستنبثق، شيئا قد لا نكون بعد مؤهلين لوصفه. إنها ظاهرة «الانبثاق»، ميزة مفتاحية للتعقيد: من مجموع أفعال وتحركات العديد من الوكلاء، المنطلقة من خياراتهم وقيمهم الخاصة، قد ينبثق وضع جديد صاعدا من الأسفل إلى الأعلى، على نحو شبه لاشعوري، وبالتأكيد دونما فرض من أي حكومة، رب، أو أي أحد آخر.

***

فكريا، ندرك أن قلب خليط واسع التنافر إلى رقعة شطرنج بلاعبَين متمايزَين هو اختزالي أساسا، وفرط تبسيط، وصولا إلى خداع، إذا لم يكن كذبا مباشرا. ببساطة، ليس ممكنا الزعم على نحو مقنع أن أي مرجع، مثل أي مؤرخ، يستطيع فهم هذا النمط العملاق من التفاعل والترابط. لا يمكنهم أن يعرفوا، غير أن عليهم مع ذلك أن يدعوا المعرفة.

ثمة أيضا أمرٌ أكثر مكرا مازال مستمرا. مدعية سلطة تنظيم شؤوننا، وسلطة ترتيب خلطتنا «البولوكية» في شيء مختلف، آخر، غير ما هي، تقوم الحكومات بتجريدنا من شيء أهم - من وكالتنا الخاصة. بالأحرى هي تنتزع منا إحساسنا بالوكالة، لأن تحكُّمنا في الأحداث لم يهجرنا قط في الحقيقة، وحده إيماننا بوجوده هو الذي فعل.

على النقيض من افتراضات شائعة، يتمتع الأفراد المتحركون جماعيا بقدر من القدرة على التحكم في ظروفهم، كما في ظروف العالم كله، أكبر مما تدعيه الحكومات. صحيح أن الإطاحة المباشرة بالحكومات الآن لن تجلب إلا الشواش. غير أن شروع الأفراد والجماعات في تأكيد وكالتهم على القرارات والأحداث التي هي في متناولهم، سيفضي مع الزمن إلى انبثاق أثر أرحب وأعمق بكثير، أثر من شأنه أن يرقى آخر المطاف إلى مستوى ثورة في كيفية تنظيم شؤوننا وتدبيرها.

الصيغة التي سيتجلى بها الأمر غير قابلة للتنبؤ. لا أحد يستطيع أن يعرف الشكل الذي قد يأخذه حاصل جمع مثل هذه الأفعال أو التحركات المدروسة. قبل كل شيء، نحن بصدد نوع من التغير الثقافي لا إزاء أي تصميم معماري - هندسي لبنى سياسية. سبق لغوستاف لانداور Gustav Landauer، أحد منظري القرن التاسع عشر أن كتب ذات مرة يقول:

> ليست الدولة شيئا يمكن تدميره بالثورة، بل هي حالة، علاقة معينة بين كائنات بشرية، نمط سلوك إنساني؛ إننا ندمرها بنسج علاقات أخرى، بالتصرف على نحو مغاير.

ستبدأ العملية بأفراد يتحركون من منطلق اقتناعاتهم. ستستمر وتراكم قوة وهم عاكفون على التلاحم. ربما بأشخاصهم وربما عبر الشبكة - للتنظيم، لا لإطلاق الحملات، بل للفعل وتجسيد التغيير الذي يلتمسونه. شبكات التعاون هذه قد تكون مؤقتة؛ وقد تكون طويلة الأمد. من شأنها أن تغطي شارعا، أو سكان إحدى البنايات، متعاونين في تدبير شؤونهم. قد تلف كوكب الأرض مع تضافر الملايين لمقاربة

هم مشترك. فالصيغ الجنينية لمثل هذا التعاون باتت واضحة سلفا: ثمة تعاونيات استهلاكية تساوم على أسعار أقل؛ ثمة «أندية أمن مشترك» حيث يتقاسم عاطلون عن العمل مهارات البحث عن عمل، ويتقايضون، وينظمون رعاية الأطفال المشتركة(14)؛ ثمة جماعات محلية حيث يعرض خدم ومربو أطفال عاطلون عن العمل خدماتهم على المجتمع(15)؛ وثمة حملات إنترنتية تتولى تجنيد الملايين عبر كوكب الأرض.

مع انتشار إدراك حال النفوذ المتضائل للحكومات، ستصبح صيغة السياسة الجديدة هذه عن الاحتجاج والمطالبة أقل وعن الفعل والتحرك أكثر. وجملة هذه الكتل الجماعية لن تكون ذات بنية ثابتة؛ ستبقى في حالة مدّ وجزر، مستجيبة لحاجات الكتلة السكانية وعواطفها المتغيرة. قد تكون محلية، غير أنها ستتعالى أيضا على الحدود، مضعِفة حتما القبضة الذهنية للحدود والهويات القومية الموروثة الخانقة لشعوب ذات مصالح مشتركة. ذات يوم، من شأن ثقافة التعاون الجماعي الجديدة هذه ونسيج شبكات التعاون المختلفة هذا أن يصبحا بالغي القوة بما يؤدي إلى إحالة مؤسساتنا القائمة، المستندة إلى وحدة تفريد ومركزة الحكم الوطني، إضافة، في الحقيقة، إلى مفهوم الدولة القومية، على الذبول والانطفاء، بوصفها أشياء بالية، عديمة الأهمية، ولا تلبي أي حاجة.

هذا النسيج من الشبكات، من الجماعات المتعاونة المحلية منها والعابرة للحدود القومية، يمثل بأشكاله اللانهائية طابعه الديناميكي المتغير وقابليته لتلبية حاجات أطرافه - نحن، الناس العاديين - في صيغة أقرب بكثير من الطبيعة الفعلية لعالم اليوم، من تدفقاته المتنوعة والهائلة، ومن هويات شعوبه المتكاثرة والدائبة على التحول، ومن سائر تحدياته المتشعبة. وفي تناغمه مع طبيعة العالم، فإن ذلك النسيج، ذلك الشكل - مهما كان سائبا، غير محدد، غير مهيكل، عصيا على التغيير - يوفر، ويا للمفارقة، قدرا من الاستقرار والتجانس أكبر مما توفره جملة صيغ التنظيم الجامدة والتراتبية التي ورثناها عن الماضي. لا بد للعالم من أن ينتظم وفقا لحاجاتنا، لا وفق إسقاطات مؤسسات جامدة وشروطها.

يتعذر التنبؤ بالطابع المستقبلي لهذا العالم؛ إنه سينبثق. غير أن شيئا واحدا مؤكد. لقد مضى إلى غير رجعة زمن استغفالنا وجعلنا نرى العالم رقعة شطرنج: مخططا، ومفصلا، وواضحا، بل سوف يتبدى لنا كما هو في الواقع الفعلي.

7

الوسائل هي نفسها الغايات

في الهند الخاضعة لحكم الاستعمار، منع البريطانيون الهنود من إنتاج حاجتهم من الملح، وفرضوا عقوبات مشددة على المخالفين؛ بوصفها شكلا من أشكال الضريبة على الشعب التابع، ضريبة أصابت الهنود، لاسيما الأشد فقرا، في الصميم. وفي العام 1930 قرر المهاتما غاندي Mahatma Gandhi أن يحارب هذا الظلم مباشرة، ونظم مسيرة إلى الساحل الهندي، حيث يمكن استخراج الملح من ماء البحر المالح - مجانا - على نحو مباشر؛ متحديا الاحتكار البريطاني لإنتاج الملح. و«مسيرة ملح» غاندي اشتهرت بجدارة، بوصفها أحد أهم تحركات الاحتجاج السياسي في التاريخ القريب.

وقع اختيار غاندي على التصدي لضريبة الملح، خلافا لنصيحة بعض زملائه السياسيين؛ لأن ذلك كان أداة من ناحية، ورمزا من ناحية

«يحرص دستور الشراكة على أن يكون تجاريا من ناحية وديموقراطيا من ناحية»

أخرى لمدى ظلم بريطانيا وجورها. وما لبث التحرك الهادف إلى نسف الضريبة أن اكتسب قيمة عملية من جهة، ورمزية من جهة ثانية. بعناية وحرص عكف غاندي على التخطيط للمسيرة، مسيرة الساتياغراها، مسيرة الملح، مختارا أكثر أنصاره انضباطا من معتزله (أشرمه) الخاص وحسب، ومرسلا كشافين لاستطلاع القرى الواقعة على الطريق. نجح غاندي في حشد توقعات الجمهور واهتمامه عبر عقد سلسلة من المؤتمرات الصحافية قبل المسيرة وفي أثنائها. وقبل كل شيء، أبرزت مسيرة الملح أحد المبادئ الجوهرية لفلسفة غاندي السياسية (مبدأ الساتياغراها Satyagraha)، ذلك المبدأ الجامع بين كلمتي ساتيا: حقيقة وآغراها: ثبات أو صمود. وبلغة الاختزال السائدة هذه الأيام فإن فلسفة غاندي كثيرا ما يجري اختصارها بعبارة «اللاعنف» أو «المقاومة السلبية»، وهي تحيط فعلا بهذين العنصرين. غير أن الساتياغراها عند غاندي كان منطويا على مغزى أعمق وأكثر إيجابية، لا مجرد غياب للعنف، بل مزيد من القوة. يقول غاندي نفسه:

> تنطوي الحقيقة (ساتيا) على الحب، ويتمخض الصمود (آغراها) عن القوة، بما يمكنه من أن يكون مرادفا لها. ذلك هو ما جعلني أطلق على الحركة الهندية عنوان ساتياغراها، بمعنى قوة خارجة من رحم الحقيقة أو الصدق والحب أو اللاعنف، مقلعا عن استخدام عبارة «المقاومة السلبية»، للدلالة عليها، إلى درجة أننا حتى في الكتابة الإنجليزية كثيرا ما تجنبناها مستخدمين كلمة «ساتياغراها» بدلا منها[1].

قبل كل شيء، كان غاندي مؤمنا بأن الوسائل وثيقة الارتباط بالغايات، وبالفعل فإن هذه وتلك كانت بالنسبة إليه الشيء نفسه كما الشجرة وبذرتها. إذا ما أقدمت على استخدام العنف، فلا يمكنك أن تتوقع في المقابل شيئا آخر غير مزيد من العنف. على النقيض من ذلك حرصت حركة ساتياغراها على توظيف قوة - ألا وهي قوة الحب - لا تجابه أي مقاومة. وسلطت مسيرة الملح الضوء ساطعا على مدى تجلي هذه المفاهيم في الواقع متزاوجة مع ذكاء سياسي بالغ الحدة.

أصيب البريطانيون، المتغافلون في البداية، بالارتباك والحيرة بشأن كيفية الرد على المسيرة التي اكتسبت شعبية هائلة في الهند كما في العالم كله. قيل إن ستين ألفا من الهنود حضروا للاستماع إلى خطاب غاندي عشية المسيرة. نبه غاندي إلى أن

من شأن خطابه أن يكون كلمات حياته الأخيرة؛ تعمد استحضار روح نكران ذات مقنعة قائلا: «مهمتي ستنجز ولو قضيت نحبي، وكذلك هو وضع رفاقي». تقدمت المسيرة، احتشد الآلاف، بل مئات الآلاف أحيانا، على امتداد الطريق. نام متظاهرو غاندي في العراء، في القرى التي عبروها من دون أن يطلبوا شيئا سوى الطعام والماء، ورأى غاندي أن تجنيد فقراء الهند كان من شأنه أن يشكل عاملا حيويا من عوامل إلحاق الهزيمة بالإمبريالية.

وبعد مسيرة دامت نحو ثلاثة أسابيع، وقطعت نحو مائتين وخمسين ميلا، مراكمة تلالا من التوقعات والتوتر السياسي من بداية الطريق إلى نهايتها، وصل غاندي إلى قرية داندي الغوجراتية الساحلية، حيث قال، وهو يرفع حفنة من الصلصال قام بغَلْيها لاحقا لاستخراج الملح: «بهذه [الحفنة من الصلصال] أهز أركان الإمبراطورية البريطانية». ناشد غاندي أتباعه وكل الهنود أن يحذوا حذوه، فيبادروا إلى استخراج الملح «اللاشرعي»، مقوضين الاحتكار البريطاني، وحارمين الإمبراطورية من أحد الموارد المهمة. وفي الأسابيع التي أعقبت المسيرة، جرى اعتقال ستين ألفا كانوا يستخرجون الملح. وفي ولاية بيشاور قتلت القوات البريطانية مائتي متظاهر سلمي. اعتُقل غاندي فيما كان عاكفا على التخطيط لمسيرته الساتياغراهية الثانية في ممالح داراسانا. أخذت المسيرة طريقها، بقيادة شاعرة ومناضلة حرية تدعى ساروجيني نايدو Sarojini Naidu، أخيرا. نبهت الشاعرة أشقاءها الساتياغراهيين إلى توقع التعرض للضرب، ولكنها أضافت: «عليكم ألا ترفعوا حتى أيديكم لصدّ الضربات!». بكل تأكيد، أقدم الجنود على ضرب المتظاهرين بعصي مجهزة برؤوس فولاذية. تحدثت اليونايتد برس عن المسيرة قائلة:

> ما من أحد من المتظاهرين أقدم على رفع ولو ذراعه لصد الضربات. ساروا مثل قوارير لعبة البولينغ العشرية. من مكاني سمعت الدوي المقزز للضربات النازلة على الرؤوس العارية، غير المحمية. أما جمهور المتفرجين المنتظرين فظلوا يئنون ويهمهمون كاتمين أنفاسهم بألم متعاطف مع كل ضربة. أولئك الذين بُطحوا سقطوا ممددين، فاقدي الوعي أو متلوين ألما بجماجم محطمة أو أكتاف مكسورة. في دقيقتين، أو ثلاث، فُرشت الأرض بالأجساد. بقع دم

كبيرة زادت حجما على الملابس البيضاء. أصرّ الناجون بصمت وعناد، ومن دون إحداث أي خلل في الصفوف، على متابعة المسيرة إلى أن تعرضوا للبطح[2].

على الرغم من لفتها أنظار العالم فإن هذه التضحيات أخفقت في الفوز بأي تنازلات مباشرة من البريطانيين، وكانت سبع عشرة سنة أخرى ستنقضي قبل حصول الهند أخيرا على الاستقلال. ومع أن رئيس وزراء الهند الأول جواهر لال نهرو Jawaherlal Nehru أقرّ بالأهمية العظيمة لمسيرة الملح على صعيد تعبئة جماهير الهند حول هدف الاستقلال، فإن حزبه، حزب المؤتمر، الذي كان غاندي أحد أعضائه، تخلى لاحقا عن الساتياغراها (الحقيقة الصامدة أو صمود الحقيقة)، بوصفها نهجا سياسيا. ويميل مؤرخو هذه الأيام إلى عد الحرب العالمية الثانية العامل الأكثر أهمية في وضع حد للحكم الإمبريالي في الهند[3]. غير أن ساتياغراها الملح مازالت راسخة في الذاكرة من جراء إنجازها الباهر في أحد الجوانب الحاسمة. فأحد رسميي الاستعمار البريطاني في ذلك الزمان علّق قائلا: «لا تستطيع إنجلترا أن تحتفظ بالهند إلا بموافقتها؛ لا يمكننا أن نحكم بالسيف». وبفضل مسيرة الملح كانت تلك الموافقة قد سقطت.

ومع أنها أقوى تقنيا - بسطوة الدولة، وبالاعتقال، وبالسلاح في النهاية - فقدت بريطانيا الموافقة؛ إذ خسرت أمام قوة إرادة غاندي، أمام الساتياغراها. أولئك الذين جُلدوا وبُطحوا أرضا فازوا بالنصر، لأن البريطانيين خسروا، عبر ردّ فعلهم على المسيرة، موافقة الكتلة السكانية الهندية، تلك الموافقة التي كانوا يعولون عليها لصون حكمهم الاستعماري. وهكذا فإن ساتياغراها الملح اكتسبت صفة إحدى أكثر الحركات السياسية فعالية في الأزمان الأخيرة. يجدر بنا أن نوجز الأسباب:

- تصدت لهدفها السياسي- حكم بريطانيا الاستعماري- مباشرة: تمثل هدف مسيرة الملح في استخراج الملح، متصدية مباشرة لضريبة الملح البريطانية، وحارمة المستعمرين من المورد؛ لذا فإن التحرك نفسه أسهم في بلوغ النتيجة السياسية المطلوبة.
- أدت أساليب اللاعنف إلى إرباك البريطانيين؛ أحد الإداريين البريطانيين اعترف لاحقا، في مذكرة داخلية، بأن البريطانيين كانوا يفضلون العنف.
- عبر مزاوجة الوسائل والغايات بعيدا عن العنف، نجحت المسيرة في اجتراح واجتذاب قوة أخلاقية هائلة ساعدت لا على تجنيد الأنصار فقط، بل كانت أيضا عاملا حاسما في مراكمة قدر هائل من الاهتمام والتعاطف الدوليين.

يمكن لمثل هذه الأمثلة أن تبدو عجيبة وغير ذات صلة في عصر مثقل بالإرهاب ورد الفعل العنيف، غير أن الدراسات توحي بأن استخدام القاعدة للعنف، ولاسيما استهدافها المدنيين، يؤدي حتى في العالم الإسلامي إلى نفور الأتباع أكثر من جذبهم. قوة إقناع التضحية بالذات واللاعنف تبقى قوية، حتى إذا بدا العنف أكثر رواجا من جديد.

وفي دليله الوجيز بعنوان حرب العصابات Guerrilla Warfare تبرأ تشي غيفارا Che Guevara من العنف الإرهابي بوصفه عديم الفعالية، قائلا:

> نؤمن بصدق بأن الإرهاب ذو قيمة سلبية، بأنه عاجز تماما عن تحقيق النتائج المرجوة، بأنه قد يعبئ الناس ضد أي حركة ثورية، وبأن من شأنه أن يجلب الهلاك لأصحابه بمستويات غير متناسبة مع ما ينتجه[4].

كان غيفارا يفضل المجابهة العسكرية المباشرة مع قوات باتيستا Batista، دكتاتور كوبا في تلك الأيام، القمعية. وفي المكسيك الحديثة يفضل القائد الفرعي ماركوس، قائد متمردي زاباتيستا Zapatista في إقليم تشياباس المكسيكي، السخرية واللاعنف لإيصال رسالة الزاباتيين حول استغلال سكان المكسيك الأصليين، اعترافا منه بأن الأوضاع، على جورها، أقل قمعا من كوبا قبل الثورة. يقول ماركوس:

> نحن لا نريد أن نفرض حلولا بالقوة، نريد اجتراح فضاء ديموقراطي. نحن لا نرى الكفاح المسلح، بالمعنى الكلاسيكي لحروب العصابات السابقة، بوصفه السبيل الوحيد والحقيقة الوحيدة التي يجب أن يدور كل شيء في فلكها. وفي أي حرب، ليس الشيء الحاسم هو التجابه العسكري، بل السياسة المطروحة في السجال. نحن لم نذهب إلى الحرب لنقتل ولنُقتَل. ذهبنا إلى الحرب كي نسمع صوتنا[5].

غاندي نفسه يئس أحيانا إزاء نزوع الشعب الهندي إلى العنف. وفي عدد غير قليل من المناسبات بادر، مستغلا شعبيته الهائلة ومرجعيته الأخلاقية، إلى استخدام الإضراب عن الطعام أداة إقناع سياسي، بما في ذلك التماس وضع حد للقتال بين المسلمين والهندوس.

لهذا النهج أيضا صدى حديث؛ فالإضرابات عن الطعام من قبل السجناء الجمهوريين في سجن ميز بإيرلندا الشمالية في العام 1981 تمخضت عن موت عدد من

المضربين، بمن فيهم أوسعهم شهرة: بوبي ساندز Bobby Sands الذي كان قد انتُخب عضوا في البرلمان البريطاني إبان إضرابه عن الطعام. وبعد موت عشرة سجناء، قدمت الحكومة بعض التنازلات. غير أن الأثر الأبقى كان، كما في ساتياغراها الملح، أعمق في انعكاساته على ذلك العنصر غير الملموس: عنصر الإرادة، فمع حلول العام 1985 كانت الحكومة البريطانية قد تفاوضت حول اتفاقية إنجليزية - إيرلندية منحت الجمهورية الإيرلندية، للمرة الأولى، دورا استشاريا في حكومة إيرلندا الشمالية، وبشرت بالعملية السلمية التي ما لبثت أن أفضت إلى اتفاقية الجمعة العظيمة للعام 1998، التي قطعت شوطا كبيرا على طريق وضع حد لعنف الصراع الطائفي الذي أثقل كاهل الإقليم طوال ما يزيد على ثلاثين سنة، وإن لم تنهه للأسف.

في العام 2009 لاذت امرأة ذات اثنتين وأربعين سنة من العمر، تدعى أميناتو حيدر Aminatou Haidar، بالإضراب عن الطعام لأغراض مشابهة. ظلت أميناتو هذه، وهي إحدى مواطنات الصحراء الغربية منذ العام 1975، تطلق الحملات بلا توقف دفاعا عن حق شعبها الصحراوي في تقرير المصير[6]، وبسبب هذه الجهود تعرضت تكرارا للسجن وكذلك لسوء المعاملة. مُنعت أميناتو العائدة من الولايات المتحدة - حيث كوفئت بعدد من جوائز حقوق الإنسان المختلفة - من قبل المغرب من العودة إلى مسقط رأسها، حيث تعيش هي وأولادها. حجز جواز سفرها وطالبتها السلطات بالتوقيع على تعهد بالولاء لملك المغرب إذا أرادت استعادة الجواز. رفضت الاستجابة وأضربت عن الطعام مطالبة بإعادة جواز السفر. ومع اقترابها من الموت، جرى تصعيد الجهود الدولية المدافعة عنها، واضطرت حتى الدول الحليفة للمغرب مثل فرنسا والولايات المتحدة إلى التدخل. بعد اثنين وثلاثين يوما بلا طعام نُقلت إلى المستشفى، وقد تعرّض تنفّسها وضغط دمها لهبوط شديدين، غير أنها بقيت صامدة إلى النهاية، مصممة، كما قالت، على العودة بلا إعاقة ومن دون أي شروط، أو الموت بكرامة. أخيرا استسلم المغرب وسمح لها بالعودة. بفضل استعدادها للموت جوعا ضمنت أميناتو، ليس عودتها هي إلى وطنها فقط، بل إنها نجحت أيضا في إثارة اهتمام دولي غير مسبوق بقضية الصحراء الغربية.

قد يتخذ الاحتجاج أحيانا أبسط الأشكال؛ ففي تيمور الشرقية الواقعة آنذاك تحت الاحتلال الإندونيسي، درج السكان الأصليون على عادة مبادرة كل جندي أو

مستوطن إندونيسي بسؤال: «متى ستغادر بلدي؟»[7]، فأكثر بيانات الانزعاج عمقا يطلق، إذا ما تكرر، ما يشير إلى أن الأمر الواقع غير قابل للدوام.

في صيف 1964، سافر نحو ألف طالب أمريكي من كليات شمالية في المقام الأول - وأكثرهم من البيض إلى مسيسيبي - كجزء من حملة أطلقتها هيئة التنسيق الطلابية للاعنف (SNCC) لمحاربة الفصل العنصري في الولايات الجنوبية. عاش الطلاب في مشاعات - «بيوت الحرية» - أو مع أسر محلية زنجية. سجلوا الناخبين وعلّموا في مدارس الحرية. في واحدة من أسوأ جرائم حقبة حقوق الإنسان، ضرب ثلاثة من الطلاب القادمين الجدد حتى الموت من قبل دعاة العزل بمساعدة الشرطة المحلية، في جرائم قتل ذاع صيتها عبر فيلم «مسيسيبي تحترق» Mississippi Burning. جرائم القتل خضّت العالم. كما مع كلوديت كولفن، التي رفضت تغيير مقعدها في الحافلة، شكلت أفعال الطلاب إسهاما مباشرا في إلغاء قانون جيم كرو Jim Crow العنصري، وإنهاء العزل المشرّعن في الجنوب، بما يذكر بأن القوانين تتبع الفعل، لا العكس.

غالبا ما يُلجأ إلى التحركات الدرامية المثيرة هذه لمعالجة مظالم جدية، مثل الاحتلال والقمع المنهجي. والإضراب عن الطعام فعل متطرف يكون الإقدام عليه ردا على ظروف متطرفة. علاوة على ذلك، يساعد الإضراب عن الطعام، كما في مثالي غاندي وأميناتو حيدر، إذا كان المضرب متمتعا بقدر من المكانة لدى الجمهور، كما بمرجعية وسلطة معنويتين، مثاليا، كما في الحالتين كلتيهما.

التحركات السياسية التي تنتج، وإن جزئيا، الغاية السياسية المطلوبة تتمتع بقوة إقناع أكبر بكثير من أي حملة مجردة، وذلك نظرا إلى طاقتها الترويجية والرمزية من ناحية، ونتيجة السبب البسيط المتمثل في أن مثل هذه التحركات، حتى إن كانت على نطاق ضيق، تسهم في بلوغ الحل المرجو من ناحية ثانية.

بعد موجة من حوادث السطو في بدفورد - ستويفيسانت بمدينة نيويورك، مثلا، قرر فريق من الرجال المحليين مرافقة المشاة إلى البيوت من محطة المترو. أحد مؤسسي مبادرة « نجعلنا أفضل» We Make us Better، قال: «قررت أننا لا نستطيع ترك هؤلاء يزرعون الرعب في قلوب فتياتنا وأطفالنا، والبقاء صامتين من دون أن نجعل وجودنا ملموسا». أعضاء الفريق لا يعدّون أنفسهم سياسيين أو

ناشطين؛ فقط هم يحاولون جعل حيهم أفضل عبر تقديم المثل[8]. إنهم يخططون لاستحداث برنامج نصح وإرشاد قريبا.

وهذا يلقي الضوء على رسالة مهمة، بأن ما يجدي هو تغيير المواقف وعرض صيغ جديدة من السلوك، بمقدار ما تجدي القوانين. هذه العبرة واضحة أيضا في نابولي، البؤرة المركزية لعصابة كامورا الإجرامية المنظمة. هنا بادر المحليون إلى التحرك لمقاومة الابتزاز والفساد؛ إذ وضع البعض لصاقات «ضد البيزو» على واجهات محلاتهم للدلالة على رفضهم دفع إتاوة الحماية، ورمزا للتضامن مع أولئك الذين يحذون حذوهم. آخرون يؤسسون تعاونيات لإدارة المزارع والمشروعات التجارية التي صادرتها النيابات العامة من المافيات.

***

في بلد حيث العديد من أعضاء المجلس التشريعي ورئيس الوزراء متهمون بالعلاقات مع العصابات، عبّر أحد القضاة عن الفكرة نفسها: «لا تُكسب المعركة بالقوة وعمليات المصادرة فقط، بل بالنضال الاجتماعي، إنها معركة ثقافية»[9].

في بريطانيا، أثار رئيس الوزراء ديفد كاميرون David Cameron الاهتمام حول مفهوم «المجتمع الكبير» (The Big Society)، عارضا خليطا تمهيديا لنوع من النزعة المحلية الضبابية مع فلسفة أخلاقية محافظة مألوفة أكثر عن المسؤولية الفردية. وفي الوقت نفسه الذي أقدمت فيه الحكومة على تقليصات حادة في الإنفاق العام، ظل كاميرون يقول إن على الناس أن يضطلعوا بدور أكبر في الفعاليات المحلية، التي كانت حتى الآن حكرا على الحكومة، بما فيها المدارس، والحدائق، والخدمات العامة الأخرى. وهذه المزاوجة بين التخفيضات والمواعظ الأخلاقية ليست سمة «المجتمع الكبير» الوحيدة الناشزة. فهذا الكتاب يجادل أن الناس سيستفيدون إذا ما أقدموا على تولي إدارة شؤونهم المشتركة محليا، غير أن هذا يعني أن عليهم أيضا، وعلى نحو حاسم، أن يكونوا أصحاب وكالة على قراراتهم: متحكمين. الفوائد الملخصة هنا - نتائج أفضل وأكثر عدالة، وتوافق اجتماعي، من آلية صنع قرار محلية وتشاركية - ليست متوافرة في المجتمع الكبير؛ لأن الحكومة المركزية تبقى، وفق رؤية كاميرون، ممسكة بزمام التحكم الإجمالي. إذا كانت الضرائب والمواردِ محصلة وموزعة مركزيا، فإن من المستحيل على الناس محليا إذن أن يتمكنوا من التحكم في الميزانيات وفي التخطيط والسياسة.

تجربة بورتو أليغري الموصوفة من قبل مثال لما تعنيه الوكالة المحلية الحقيقية، وفوائدها واضحة - في التوزيع الأعدل لخدمات الحكومة قبل كل شيء، ولكن أيضا في قدر أكبر من التوافق الاجتماعي الداعم للخيارات السياسية. أما «المجتمع الكبير» فيبقى، على النقيض من ذلك، بعيدا عن أن يرقى إلى مستوى الاستقلال الفعلي على الصعيد المحلي. يستطيع المحليون أن يموِّنوا، شرط ألا يقرروا. لعل هذا التناقض هو الذي يفسر عجز كاميرون عن شرح مفهومه بأي قدر من الوضوح، ويوحي بأنه لن يتجاوز تشجيع متطوعين في المكتبة المحلية. فهذه الفلسفة نصف الناضجة تخطئ هدف التنازل الفعلي عن السلطة كليا. وبالفعل، فإنها لا تمثل أي شيء شبيه بهذا التنازل على نحو جوهري بالمطلق. وكل ما تعرضه لا يعدو كونه مسؤولية بلا سلطة أو نفوذ.

***

في العام 1980 كان كبار المسؤولين التنفيذيين في الشركات الأمريكية الأكبر يحصلون في المتوسط على اثنين وأربعين ضعفا لما يحصل عليه عامل متوسط؛ أما في العام 2001 فهم يحصلون على 531 ضعفا. من الصعب تصوّر أن هؤلاء الرؤساء زادوا في عشرين سنة من إسهامهم في جودة أداء الشركات بمثل هذه الدرجة أو النسبة اللافتة. بدلا من ذلك، يبدو أن هناك ثقافة ناشئة بين كبار التنفيذيين تقوم على أن على هؤلاء أن يدفعوا لأنفسهم كل هذه المبالغ، لا لشيء إلا لأنهم يستطيعون أن يفعلوا. وهذا الإيمان الأناني يستند إلى توظيف واستغلال مفهوم ثقافي غامض يرى الاقتصادات التنافسية مشروطة على نحو ما بمكافآت استثنائية للناجحين. وهكذا فإن النظام الرأسمالي لا يكتفي باكتساب مواصفات نظام اقتصادي معين، بل يأخذ منه ناموسا أخلاقيا أيضا.

ليس ثمة ما هو حتمي حول مثل هذه التجاوزات، أو اللاتكافؤ، فمثل هذا الجشع اللامسؤول ليس ضروريا بالنسبة إلى أي شركة تنافسية، ولا هو أساسي بالنسبة إلى أي اقتصاد كفؤ. في الحقيقة، يبدو أن العكس هو الصحيح، فبعض الاقتصاديين، بمن فيهم كبير اقتصاديي صندوق النقد الدولي سابقا، باتوا الآن يعتقدون أن التفاوت الأمريكي الهائل في الثروة يكمن في أساس الانهيار المالي: أُجبِرت عائلات الطبقة الوسطى، ذات المداخيل الراكدة مدة عقد كامل، على مضاعفة الاقتراض أكثر فأكثر

لشراء البيوت والحفاظ على مستويات عيش مقبولة[10]. في الوقت نفسه، ينفق الأغنياء المتمتعون بنصيب أكبر بما لا يقاس من مكافآت النمو الاقتصادي الأمريكي على امتداد العقد الأخير، أقل بكثير نسبة إلى دخلهم الإجمالي، بما يؤدي إلى كبح الاستهلاك الضروري لدفع عجلة النمو المستدام(*).

ولكن ما الذي يمكن عمله؟

بادر جون لويس John Lewis إلى افتتاح محله لإنتاج الأقمشة في العام 1864. ابنه سبيدان Spedan التحق بهذا المشروع الاقتصادي في نهاية القرن. بينما كان يتشافى من حادثة ركوب (خيل)، أدرك أنه كان، مع أبيه وأخيه، يكسب أكثر مما يكسبه جميع مئات المستخدمين الآخرين في مخزني العائلة معا. وبمجرد أن عاد سبيدان لويس إلى العمل من نقاهته بادر إلى التحريض على اعتماد أنظمة وممارسات جديدة: عرض ما يلي على العاملين: أيام عمل مقصَّرة، وتشكيل هيئة أركان، وعطلة أسبوع ثالث مدفوعة الأجر، وتجديد في عالم تجارة التجزئة في تلك الأيام. أسس مجلة داخلية، الغازيت Gazette، التي لاتزال تصدر إلى اليوم.

في العام 1920 استحدثت سبيدان نظام تقاسم الأرباح. وبعد عشرين عاما جرى توسيع النظام بتحويله إلى شراكة: عمليا، قام لويس بتسليم المشروع للعاملين. واليوم ثمة نحو عشرين ألفا من الشركاء المستخدمين يملكون عشرات المخازن ومحال السوبر ماركت الكبرى العاملة بإدارة جون لويس (المؤسسة) عبر بريطانيا. كل من الفروع يعقد ندوات لمناقشة القضايا المحلية. والفروع تتقاطر لتشكل مجالس أقسام؛ الشركاء ينتخبون الأكثرية الساحقة من أعضاء مجلس الشراكة. تتمتع المجالس بصلاحية مناقشة «أي قضية مهما كانت»؛ والشراكة تضع «سعادة الشركاء في مركز كل ما تقوم به من نشاط».

يحرص دستور الشراكة على أن يكون تجاريا من ناحية، وديموقراطيا من ناحية ثانية. كان الربح السنوي للشركاء في العام 2008 مساويا لأجر عشرة أسابيع. في

(*) استنتاجات أستاذ الاقتصاد راغورام راجان Raghuram Rajan تقول ما يلي: من كل دولار نمو في الاقتصاد بين العامين 1976 و2007، ذهب 58 سنتا إلى نسبة 1 % من العائلات في القمة. أما نسبة الـ 99 % من العائلات الأمريكية فبقيت مضطرة إلى أن تكتفي بالـ 42 سنتا الباقية. وكانت النتيجة بلدا متميزا بتباين كما كان قبيل انهيار الـ «وول ستريت» في العام 1929، وبالنتائج ذاتها تقريبا: «ما الذي تعلمناه من حفل كوكتيل الـ 35 ألف جنيه؟»، الغارديان، 2 أغسطس 2010. [المؤلف].

حيازة الشركاء عقاران ريفيان، وأندية شراعية، وملاعب غولف، وفنادق، وسلسلة طويلة من المرافق الاستجمامية والاجتماعية الأخرى. مشروعات المعاشات التقاعدية سخية؛ فبعد خمس وعشرين سنة من الخدمة يكافأ الشركاء بإجازة ستة أشهر مدفوعة الراتب. وانسجاما مع شعار المؤسسة المعروف «لا شيء يباع بغير ثمنه»، وضمانة بتعويض الزبائن عن الفرق إذا استطاعوا الاهتداء إلى سعر أدنى في أمكنة أخرى (وإن ليس على الإنترنت)، فإن مؤسسة جون لويس ظلت تحقق الأرباح، على رغم المنافسة بالغة الشراسة التي تسود قطاع تجارة التجزئة. بلغت مواردها في العام 2008 نحو 7 مليارات جنيه.

متحدثا في العام 1963 قبيل رحيله من هذا العالم، قدم سبيدان لويس تفسيرا لإقدامه على تأسيس الشراكة، وإحالة ما كان مشروعا عائليا على العاملين فيه، قائلا:

> سرعان ما اتضح لي أن نجاح أبي كان بفضل حرصه الدائم على إضفاء قيمة كبيرة على الناس الراغبين في مبادلة جنيهاتهم ببضاعة، غير أنه ما لبث أيضا أن تبين لي أن المشروع كان من شأنه أن ينمو أكثر، وأن حياة أبي كان من شأنها أن تكون أسعد بكثير فيما لو فعل الشيء نفسه مع أولئك الراغبين في مبادلة عملهم بماله.
>
> كان الربح... مساويا لمجموع رواتب جهاز العاملين، الذين كان يصل تعدادهم إلى نحو ثلاثمائة. بدا أبي حائزا كل ما يمكن لأي كان أن يرجوه لولديه، ومع ذلك فإنه لم ينفق لسنوات سوى جزء صغير من دخله.
>
> في المقابل، لم يكن الكلام عن أي قدر من الادخار بالنسبة إلى جل العاملين ممكنا، فقد كانوا يحصلون على ما يسدّ رمقهم بصعوبة. جدول الرواتب كان هزيلا حتى بالنسبة إلى تلك الأيام[11].

لاحظوا أن لويس يوحي بأن أباه كان من شأنه أن يكون أسعد شخصيا فيما لو كان يدفع لعماله أجورا أكثر إنصافا، في ملاحظة أكد صوابها كتاب صادر في العام 2009 بعنوان «مستوى الروح» The Spirit Level، ذلك الكتاب الذي وجد أن أفراد المجتمع يكونون أفضل حالا - على أصعدة الصحة الذهنية، والجريمة، وروائز أخرى - في اقتصادات مستندة إلى قدر أكبر من المساواة والتكافؤ في الثروة. وقد تابع سبيدان لويس كلامه قائلا: إن ما يجري في البلد نوع من «التحريف للنظام الرأسمالي»:

> خطأ فادح أن يظهر أصحاب ملايين قبل القضاء على أحياء الأكواخ وبيوت الصفيح. وفرت الرأسمالية نعما هائلة واستثنائية النجاح في موافقتها للطبيعة البشرية، ولا يجوز التخلي عنها طوال بقاء طبيعة البشر على حالها. غير أن عملية التحريف والإفساد أعطتنا مجتمعا غير مستقر. صحيح أن على فروق المكافآت أن تكون كبيرة بما يكفي لحفز الناس على فعل ما في استطاعتهم، غير أن الفروق الحالية أكبر مما ينبغي. وإذا لم نهتد إلى طريقة ما لتصويب ذلك الخطأ والفساد في النظام الرأسمالي، فإن مجتمعنا سوف ينهار. سنجد أنفسنا عائدين إلى صيغة حكم مفتقرة إلى موافقة المحكومين، صيغة دولة بوليسية.

أظهرت المشروعات التعاونية، مثل مشروع جون لويس ومشروع موندراغون Mondragon الإسباني، التي لا تدفع لتنفيذييها أكثر من ثمانية أضعاف أقل الأجور، أظهرت أن المشروعات المملوكة من قبل مستخدميها يمكنها أن تكون ناجحة مثل المشروع الربحي الأكثر تراتبية؛ ففي مثل هذه الشركات تكون الفروق بين الأجور أقل، والمكاسب أوسع تقسيما، وقبل كل شيء يكون المستخدمون الذين هم مالكون أيضا شاعرين ليس فقط بقدر أكبر من الوكالة والمسؤولية عن مستقبل مشروعهم، مستقبلهم هم، إذن، بل بمستوى أعلى من القناعة والرضى. لم تُفرض المساواة على هذه الشركات بإلزام القانون؛ لقد أُسست بالاستناد إلى قاعدة الخيار الحر لمؤسسيها.

شركة فكتورينوكس Victorinox للسكاكين الحربية التي أسسها كارل أيزنر Karl Eisener في العام 1884، والذي أراد توفير فرص عمل طويلة الأمد لثني السويسريين عن الهجرة من جراء الأحوال الاقتصادية المتدهورة، تواصل استمرارها بقوة مع حضور كوكبي محترم، بعد نحو مائة وعشرين عاما(12). غير أنها تعرضت لأزمة قاسية حين جرى حظر مطاوي الجيب في المطارات، وقنوات بيع مهمة بعد ذلك، من جراء تدابير المطارات الأمنية فيما بعد 11 سبتمبر. استجابت الشركة بالعودة إلى قيمها القائمة على استيعاب عمالها وولائهم. لم يوقَف أحد عن العمل على الرغم من التدهور الحاد في المبيعات. بدلا من ذلك، أوقفت الشركة التوظيف الجديد، شجعت العمال على أخذ الإجازات، واختزلت الورديات، مع السعي إلى توسيع طيف المنتجات، ولاسيما في الساعات. وكانت الشركة قد عانت أزمات

مماثلة سابقا، مثل النقص الشديد في الطلبات من الجيش السويسري بعد الحرب العالمية الأولى.

خلافا للأنموذج السائد في التوظيف والفصل عن العمل، تتعامل فكتورينوكس مع عمالها بالطريقة ذاتها في أوقات السعد وأوقات النحس. تتصرف من منطلق قيمها المعلنة (الوسائل والغايات من جديد)، عبر استحداث مشروعات إدارة تهتم بالمستخدمين وخطة تكامل تجيد استيعاب العمال الأكثر شبابا والأكبر عمرا، والمهاجرين، وذوي الإعاقات. لا تدفع لأصحاب أعلى الأجور أكثر من خمسة أضعاف المعدل الوسطي.

في القطاع المالي نجحت المصارف التعاونية وشركات التأمين في تحمل ضربات الأزمة المالية على نحو أفضل بكثير من البنوك والشركات العائدة للقطاع العام؛ فالتعاونيات تتميز، من جراء طبيعتها بالذات، بإعاقة المبالغة في المخاطرة، والإسراف في الدفع بالفعل. هي تحرص على إعادة البنوك إلى اعتماد المقولة العتيقة القائمة على عدم جواز التهور في الإقراض للودائع. تكمن المشكلة في أن جدولة أسواق السندات والأسهم تشجع تأكيد المرابح قصيرة الأمد - المجازفة إذن - التي أسهمت في نشوء متاعب أزمة الائتمان. والكفالة الإنقاذية الحكومية اللاحقة للبنوك أعادت تأكيد الضمانة المضمرة المتمثلة في عدم جواز السماح بإخفاق بنوك رئيسية، والمخاطرة، بانهيار اقتصادي أوسع. وهكذا فإن النظام الراهن، ومن جراء مسارعة الحكومة إلى التحرك يبقى، بعد «قانون ضبط وول ستريت» المحتفى به لعام 2009، مصرا على مكافأة السلوك الأشد تدميرا لوول ستريت.

سبق لأستاذ جامعة بوسطن لورنس كوتليكوف Laurence Kotlikoff أن اقترح إضفاء الصفة التعاونية على جميع المنتجات المالية بوصفها «صيرفة محدودة الغرض» limited-purpose banking (LPB) قائمة على المكاسب الكامنة في اختزال المجازفة، وفي زيادة الشفافية، وفي تقليص المبالغة في تعويض الجهاز التنفيذي. فالإقراض الرهني، في ظل صيرفة الـ LPB هذه، سيتم، مثلا، عبر «صناديق رهن تعاونية» يبقى مديروها حريصين على اقتناص قروض جديرة بالاستثمار. سيتعين على طالبي الرهن أن يقدموا المعلومات التي يقدمونها الآن؛ فتتمكن الصناديق المختلفة من تلبية طلبات زبائنها. من شأن الدائنين أن يصبحوا مستثمرين أصحاب

أسهم في الصناديق التعاونية. ولن يقدم أي مصرف على تسجيل الرهن فعلا في دفاتره في أي مرحلة. بل لن تقدم المصارف، بالفعل، على تسجيل أي شيء بالمطلق في دفاترها، باستثناء الأصول المتواضعة اللازمة لإدارة أي صندوق - أي حواسيب ومكاتب - والأسهم الموازية. هي لن تقترض كما لن تتاجر بأرصدة مقترضة. يقوم كوتليكوف بمدّ هذا المبدأ إلى كل ما له علاقة بالمال، بما في ذلك التأمين ومشتقاته. وعلى نحو حاسم، كان من شأن نظامه المقترح أن يعني توفير الدعم الكامل لسائر الديون المحتملة برأس المال(13).

دفاعا عن مظالم وتجاوزات النظام الراهن، يحرص المستفيدون من هذه المظالم على سوق حجج اقتصادية نصف ناضجة بتكرار لافت، مثل الضرورة الاقتصادية لـ «تعويضات» التنفيذيين الهائلة؛ ففي النقاشات العامة يجري تقديم إيجابيات المشروع الخاص، دائما، بوصفه متفوقا على نظيره الحكومي. وهذه النقاشات تبلغ الذروة حول «المنافع العامة»، مثل صحة الأمة أو محيطات العالم، حيث يجري عادة تقديم الخيار بوصفه خيارا بين ملكية خاصة من جهة، أو خدمة وتنظيم عامين من الجهة المقابلة: السوق مقابل الدولة. والواضح في هذه السجالات هو نوع من الافتراض أنه ليس هناك سوى خيارين - عام أو خاص - لحل معضلة «مأساة المشاعات»، حيث ستكون الموارد العامة مثل الماء، أو الأرض، أو المحيطات عرضة لسوء استعمال البعض، أو إهمال الجميع، في غياب صيغة ما من صيغ الضبط والتنظيم.

وبالفعل فإن أساتذة اقتصاد رياديين قد أظهروا أن صيغا عفوية أخرى لتدبير مثل هذه الموارد وتقاسمها الطوعيين انبثقت وباتت، إذا جاز القول، أكثر نجاحا في رعاية تلك المنافع المشتركة، المشاعات، من كل من الأنموذجين التقليديين. وأحد هؤلاء الاقتصاديين فاز بجائزة نوبل للاقتصاد في العام 2009. فعمل الأستاذة إيلينور أوستروم، Elinor Ostrom نجح في تسليط الضوء على أن المجتمعات والجماعات تبادر بانتظام، إلى اجتراح قواعد وآليات تنفيذ تحول دون تدهور الطبيعة. ترى النظرية التقليدية أن التلوث ونضوب الموارد يحدثان بسبب إخفاق الأفراد في إدراك مدى تأثيرهم في الآخرين - أو أنهم لا يبالون بذلك. غير أن دراسات الأستاذة البحثية أثبتت أن الناس يستطيعون إدارة الموارد بقدر مقبول من النجاح بعيدا عن أي

قواعد مفروضة من قبل السلطات، إذا تطورت قواعد معينة مع الزمن، وإذا كانت الحقوق واضحة، وتدابير حل النزاعات متوافرة، وواجب قيام الفرد بصون المورد العام متناسبا مع مكاسب استغلاله. من اللافت أنها اكتشفت أن معيار النجاح الأهم لمثل هذه المشروعات هو التالي: الانخراط الفعال في اجتراح القواعد الجماعية لإدارة الخير العام (المشاعات) وتنفيذها[14].

الحوار المثقل بالعذاب حول الرعاية الصحية يسلط الضوء على هذه المشكلة؛ ففي الولايات المتحدة ثمة نظام خاضع لهيمنة شركات تأمين خاصة عملاقة تمخض عن أكلاف هائلة ومتصاعدة على الأعمال الأمريكية، كما عن جملة أخرى من التشويهات والمظالم، ولاسيما بالنسبة إلى الفقراء، الذين باتوا خارج خدمة التأمين الخاص. قد يجري إنفاق مبالغ كبيرة لإطالة أعمار جيدي التأمين أياما قليلة فقط، مع بقاء ملايين عديدة من الفقراء نهبا لأمراض مزمنة، بل حتى قاتلة، بلا علاج. المنتمون إلى اليمين، ولكن أيضا نواب مجندون من الحزبين الديموقراطي والجمهوري كليهما، نجحوا في تدمير «الخيار العام» - التزام الحكومة بتوفير التأمين- في مشروع قانون 2009 للرعاية الصحية. ومن نافل القول إن صناعة التأمين الصحي العملاقة أنفقت 600 مليون دولار على الدعاية وجماعات الضغط في العامين اللذين سبقا مشروع القانون.

هناك في الوقت نفسه، في المملكة المتحدة، حيث التوفير العام والتغطية الشاملة للرعاية الصحية مترسخان في صيغة الخدمة الصحية القومية، قدر مناسب جدا من القلق لدى كل من الأطباء والمرضى على حد سواء، إزاء غطرسة وهزال الجهاز البيروقراطي الذي يبدو ضروريا لتسيير النظام، كما إزاء الخيارات العشوائية التي يتعين عليه أحيانا أن يلوذ بها، مثل حرمان المرضى من أدوية معينة لأنها أغلى مما ينبغي مثلا.

تكاد الحقيقة الأساسية لأي نظام رعاية صحية، على الصعيدين العام والخاص، في البلدين كليهما، أن تبقى مغفلة - حقيقة ضرورة إيجاد نظام ما يضمن توزيع الرعاية توزيعا عادلا. وإلا فإن الطلب على الرعاية الصحية متعذر التلبية؛ من شأن أكلافها أن تستهلك، آخر المطاف، الاقتصاد كله، كما تهدد أكلاف النظام الأمريكي القائم على التأمين إذا لم يتم كبحها.

ثمة تدابير قائمة على إدخال الأطباء والمرضى، على حد سواء، في عملية توفير الرعاية الصحية نجحت في الماضي وهي ناجحة اليوم. ففي أحقاب غابرة تولت جمعيات تعاونية أو «صديقة» مراكمة إسهامات عائلات عاملة لتوفير الرعاية لدى وقوع المرض أو الموت. واليوم نرى أن تعاونيات الرعاية الصحية تنجح في إدارة وتوظيف مواردها المتوافرة وفقا لما يعدّه أعضاؤها (أي المرضى) - لا شركات التأمين أو البيروقراطيون - مهما. هذه الإمكانية نادرا ما يرد ذكرها في الحوارات الأمريكية؛ ربما لأن التعاونيات مفتقرة إلى جماعات ضغط تروج لها. وكثيرا ما تجابه فكرة التعاونيات، إذا طفت على السطح، بهجوم هستيري من قبل كل من صناعة التأمين، التي تزعم أن التعاونيات خدمات عامة متنكرة، وأنصار «الخدمة العامة»، الذين يجادلون بأن المؤسسات اللاربحية قد لا تكون أهلا لمنافسة الاحتكارات العملاقة لحيتان التأمين. أيٌّ من الخطابين لا يصمد أمام الامتحان، لأن من شأن التعاونيات أن تنشط دونما حاجة إلى دعم دافع الضرائب، كما أن من شأنها، بطبيعتها اللاربحية، أن تكون أرخص من شركات التأمين الخاصة القائمة على تعظيم الأرباح. كبير تنفيذيي إحدى كبرى شركات الرعاية الصحية الأمريكية يكسب ما يزيد على 33 مليونا من الدولارات في السنة[15].

ليست الشركة، وحدة النشاط الاقتصادي الأولية، كيانا ثابتا؛ قد تتعرض، وهي متعرضة، للتحول. والفرق بين الشركات الربحية والجمعيات الخيرية غير الربحية يتلاشى مع مبادرة الشركات إلى إدخال مسؤوليات اجتماعية وبيئية في أنموذج أعمالها، لا بوصفها إضافات زائدة، بل على أنها متجذرة في نمط عملها. وقد أطلق كريس ماير من مجلة هارفرد بزنس ريفيو Harvard Business Review على هذا الاسم «استدخال خارجيات» النمط الاقتصادي التقليدي للمؤسسة. ومع سهولة الارتياب إزاء هذا التطور، إضافة إلى صواب انتقاد إضفاء صفة «صداقة البيئة» على الممارسة التعاونية غير المتغيرة، ثمة أيضا فرصة ما بلا جدال. بتشجيع إحدى المنظمات غير الحكومية، اختارت عشرات الشركات تجنب موارد الوقود عالية الكربون، مثل النفط الرملي[16].

في مبادرة أخرى، تطوعت الآلاف من كبريات شركات العالم لنشر بيانات عن استهلاكها للطاقة وانبعاثاتها الكربونية، في مسعى جماعي إلى اختزال الانبعاثات، بتنظيم من منظمة غير حكومية صغيرة أخرى: «مشروع كشف الكربون»[17]،

بالإفادة من قوة ضغط النظائر والمستثمرين، بدلا من الضبط الحكومي، يقوم المشروع بتسطير رسائل موجهة إلى شركات تمثل مستثمرين يملكون 55 تريليونا من الدولارات، دافعا إياها إلى المشاركة المفضية إلى تعريضها للمعاينة على صعيد سجلاتها البيئية. وهناك بنوك أخرى تتوقف عن إقراض شركات التعدين الدائبة على تفجير قمم جبال الآبالاتش بفيرجينيا، ليس لأن نشاطها غير شرعي - وهو ليس كذلك - بل بسبب الضرر المتزايد اللاحق بسُمعتها[18].

يستطيع المستهلكون، عبر خياراتهم الخاصة، فرض هذه التوجهات: ذات يوم نبه مؤسس مزارع ستونيفيلد، منتج الألبان والأجبان العضوية، قائلا: «إنك تدلي بصوتك حين تشتري». ما من خيار إلا وينطوي على آثار اقتصادية، وسياسية، وبيئية. سرعان ما ستغدو مراقبة سجلات الصناعيين على صعيد العمالة والبيئة سهلة على شبكة الإنترنت، وربما عند نقطة الشراء. فعلى بروجكتابل دوت أورغ [projectable.org] ومواقع أخرى، بات الشكل الجنيني لهذه المؤشرات ظاهرا للعيان[19]؛ فالمجال متاح لإعادة التفكير بما تفعله الشركات، للتأكد أخيرا من أن تأثيراتها سياسية أساسا، ولكن أيضا لمعانقة ذلك الواقع واستغلاله. أما مدى إيجابية أو سلبية هذا التحول فسوف تحدده جملة خيارات بسيطة، صغيرة، يومية: أفعال وتحركات أولئك الذين يؤلفون هذه الكيانات التجارية، الاجتماعية، وعالية الشحنة السياسية في الحقيقة.

***

سُئِل فيلسوف فرنسي مرة عن مغزى مايو 1968، مغزى المظاهرات وتفجر الغضب الشعبي العفوي في فرنسا وغيرها[20]. فأجاب إن أهمية مايو 1968 تمثلت في كونها ضد ما كان الشيوعيون قد زعموا أنه أسلوب الثورة الصحيح. كان الشيوعيون قد قالوا إن على الثورة أن تكون:

- لا هنا بل في مكان آخر، مثل كوبا، أو فيتنام، أو أمكنة أخرى.
- لا الآن بل غدا، في المستقبل.
- لا أنتم بالذات، بل الكوادر الشيوعية المعينة، بدلاء منكم.

ونافضين أيديهم من هذه النصائح بادر مناضلو مايو 1968 إلى إعلان:

- «هنا، الآن، نحن!».

***

يقترح الفصل التالي بعض المبادئ الجوهرية التي يمكن لأي فرد أو فريق راغب في رفع راية القضية أن يسترشد بها. إنها سياسة توفر إمكانية حصائل ومُخرَجات غير مسبوقة التصور، لا تلك المحددة بهياكلنا وأساليب عملنا الراهنة.

هذا البيان أقرب إلى الإيجاز والبساطة. هو لا يعلن أي حالة نهائية أو يوتوبيا (مدينة فاضلة خيالية)، بل سلسلة أساليب ومناهج لكيفية احتمال انخراط الفرد في العمل لخدمة القضايا التي تحتل صدر سلّم أولوياته. المناهج نفسها هي الرسالة: طريقة لإنجاز الأمور واعدة بقدر أكبر مما هو مشترك من قلق، ومعنى، وتآلف في الهدف.

من المؤكد أن الغايات هي الوسائل بالفعل.

8

كش ملك! تسعة مبادئ لريادة التحرك

يكفي ما قِيل عن جميع الأمور، من نظرية وقصص وأفكار... فما العمل؟ هاك قائمة موجزة بالمبادئ المؤهلة لريادة الفعل، مشفوعة ببضعة أمثلة عملية. وبأي حال، ليست المبادئ حصرية استثنائية أو شاملة: هي مجرد مؤشرات، لا توجيهات.

1 - عيِّن اقتناعاتك!

لعلّ هذه هي أصعب الخطوات، وما يمكنني قوله عنها هو الأقل جدوى (إضافة إلى مثالي غاندي وكلوديت كولفن، المذكورين من قبل). يتعين على الأمر أن يكون اكتشافا فرديا لما يحتل المرتبة الأولى على سلم اهتماماتك. ولعل النقطة الأكثر جذرية هي: لا تدع الآخرين يُملوا عليك ما تهتم به، إذا كانت ستنجح، فلتكن ثورة بلا قيادات اتخذ قرارك الخاص! عاين ردود

«قد يكون تشبيه الشطرنج عديم الجدوى للكتابة عن العلاقات الدولية، بيد أنه ينطوي على عبرة بالغة الأهمية»

أفعالك الخاصة. هذا صعب في ظل تفاهة الثقافة المعاصرة على الرغم من حضورها الكلي، بما فيها من تنافر في الأصوات والآراء. مجال التأمل بالغ الندرة. بيد أن ثمة اقتراحا كاشفا بلا شك لنزعتي التشاؤمية الخاصة: ما الذي يثير غضبك؟ ما الذي لا يخفق أبدا في استفزازك بغبائه وجوره؟ قد يكون ذلك هو ما يتعين عليك مواجهته. وقد كان بالنسبة إليّ، فالغضب يملأ الخزان بالوقود.

2 - من الذي يملك المال؟ من الذي يمسك بالسلاح؟

عاين المشهد قبل أن تقدم على الفعل! هذه البديهية البسيطة ستشير إلى المنابع الرئيسة للنفوذ، والعقبات. بات ممكنا الآن - بفضل الإنترنت - أن تكتشف، وبسرعة معقولة، صاحب المصلحة في أي وضع معين، وممكن، إذن، أن يغيره. لدى اندلاع الثورة ضد الحكم الدكتاتوري للعقيد معمر القذافي بليبيا في فبراير 2011، صارت المعلومات عن الشركات المتعاملة مع نظامه متوافرة بالتفصيل، مطلقة ضغطا مباشرا على هذه الشركات والأفراد لفك الارتباط. وفي الأسبوع الذي شهد اندلاع الثورة بالذات، أعلنت جملة من الشركات النفطية الكبرى رفضها التعامل مع النظام، تحت ضغط مستثمريها المنظمين نسقته حملة بعنوان شبكة مناهضة إبادة الجنس Genocide Intervention Network. ونشرت مؤسسة سنلايت Sunlight Foundation قائمة أسماء جماعات ضغط، منهم أعضاء كونغرس سابقون، كانوا مأجورين للقذافي مقابل الدعاية لمصالحه والدفاع عنها، فمدير مدرسة لندن للاقتصاد اضطر إلى الاستقالة بعد أيام قليلة من بدء الثورة لدى انكشاف أن جامعته كانت قد حصلت على مبالغ وازنة من النظام مقابل تدريب نخبته. إحدى العواقب الإيجابية الجديرة بالترحيب لشبكة الارتباطات الواسعة التي يولفها عالم اليوم المكوكب هي أن من شأن حتى الأوضاع البعيدة أن تتأثر بفاعلين قريبين من الوطن قد يكونون عرضة للضغط. اعثر عليها! وظِّف الأمر!

3 - تصرف كأن الوسائل هي الغايات!

في صيف العام 1968، توغلت الدبابات السوفييتية في تشيكوسلوفاكيا، ساحقة «ربيع براغ» الذي أزهر الحرية السياسية. في مواجهة التفوق الهائل لأرتال الدبابات

السوفييتية، استسلم الجيش التشيكوسلوفاكي. أغار المتظاهرون على الدبابات في ساحات المدن بالحجارة وقنابل المولوتوف. ردت القوات السوفييتية بنيران الرشاشات. الآلاف اعتُقلوا، كثيرون منهم سُجنوا فترات طويلة. الزعيم الذي كان قد شجع على التحرير، ألكساندر دوبتشيك Alexander DubĆek، أُجبر على الاستسلام، مرغما عنوة على توقيع اتفاق مع موسكو يقلب الإصلاحات رأسا على عقب. تحملت تشيكوسلوفاكيا وطأة عشرين سنة أخرى من الشيوعية قبل بزوغ فجر الديموقراطية أخيرا.

في صيف العام 1968، كان آلاف من الطلاب التشيكوسلوفاكيين قد سافروا إلى الخارج للعمل. أبقاهم الغزو مشردين. كان أحدهم «بي» (P.)، الذي أمضى الصيف عاملا في جني الفاكهة في كِنْت. أبقاه الغزو السوفييتي أمام خيار مخيف: هل يبقى في بريطانيا أم يعود إلى كنف الدكتاتورية الشيوعية؟ ومما ضاعف مأزقه أنه لم يكن لديه مكان يؤويه. إحدى المقالات في التايمز تحدثت عن معضلة الطلاب المشردين الذين تقطعت بهم السبل: سرعان ما أُسست منظمة تولت مهمة العثور على مأوى لهم.

اطلع أبواي على القصة وقررا توفير ملاذ للطالب التشيكوسلوفاكي «بي» (P.)، الذي وصل بعيد ذلك. ومع أن أبوي كانا في ذلك الصيف يرعيان ثلاثة أطفال دون الرابعة (فأنا وأخي توأمان، وأختي تكبرنا بثلاثة وعشرين شهرا)، وكانت مسؤولياتها كبيرة، فقد منحا «بي» (P.) سريرا. أقام عندنا بضعة أسابيع وهو يفكر فيما كان سيفعله. وبعد كثير من العناء والألم قرر أن يبقى في إنجلترا. وبالمصادفة كان أحد أساتذة جامعة وارويك قد أقله بسيارته. ذلك الأستاذ أُعجب بـ «بي» (P.)، وعرض عليه مكانا في دورة محاضراته. دراسات «بي» (P.) رُتبت كما يجب، وما لبث أن حصل على الشهادة، وكان يقضي عطله وإجازاته في بيتنا بجنوب لندن. تابع الدراسة حتى أصبح خبيرا في مهنة تخزين السمك، أبا لولدين، هو الآن يعيش في أسكتلندا.

بعد ثلاثين عاما وفر أبواي، مرة أخرى، مأوى لمواطن من زيمبابوي يُدعى نغوني Ngoni، هارب من حكم روبرت موغابي Robert Mugabe، هذه المرة. كانا الآن يعيشان في شقة أصغر، بعد أن كان أولادهما قد طاروا من العش منذ زمن طويل. يتذكر أبي أن الأمر لم يكن سهلا، قياسا إلى توفير مأوى لـ «بي» (P.) في الماضي، في العام

1968؛ فقوانين اللجوء في بريطانيا مطبقة اليوم بصرامة. طُلب من أبي أن يبلغ مخفر الشرطة المحلي بانتظام عن أن نغوني كان بالفعل مقيما ولم يكن قد هرب. العثور على فرص الدراسة والعمل كان هو الآخر أصعب، وإن لم يكن مستحيلا (فالجامعات والمؤسسات التعليمية الشبيهة باتت اليوم مطالبة هي نفسها بأن تتولى مهمة التحقق من الأوضاع الحقوقية - القانونية لطلبتها الأجانب، والإبلاغ عن أي مخالفة، أي أنها أصبحت من أذرع الدولة).

سألت أبوي عن سبب استضافتهما «بي» (.P)؟ أي منهما لم يتذكر فعلا، إذ ساقا أجوبة غامضة ردا على سؤالي، مثل: «كنا قادرين» أو «شعرنا بأنه عمل خير، يحسن الإقدام عليه». الآن أجدني، وأنا مع طفليّ الصغيرين، مسحوقا تحت ثقل مهمات رعايتهما، مندهشا إزاء كرم ضيافة أبوي.

حول الوسائل، لا الغايات، يدور دولاب الحياة. لا وجود لأي مدينة فاضلة، يوتوبيا، يمكن الفوز بها، لا وجود لأي حالة نهائية جامدة وأبدية، بعد إنجازها. لعل هذه هي إحدى الكذبات الكبرى التي أطلقتها الشيوعية. وبالمثل فإن النظام الرأسمالي، هو الآخر، لا يعرض إلا الخدعة العظيمة المتمثلة في أن الجميع سيصبحون أكثر غنى في المستقبل من جراء ألاعيبه وحيله المتواصلة، مبررا بذلك التفاوت الهائل والإذلال الشديد السائدين هذه الأيام.

بدلا من ذلك فإن كل شيء موجود هنا والآن. فنرفانا (*) الغد لا تسوغ معاناة الآن، اليوم، القابلة للتجنب. فنحن وعالمنا في حركة مطردة، متجاوبين بعضنا مع بعض من دون توقف. وهذا هو أحد أسباب وقوع فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama في الخطأ بإعلانه «نهاية التاريخ» مع انتصار الأنظمة الليبرالية الديموقراطية بعد انهيار النظام الشيوعي. ما من حالة جامدة وثابتة تدوم إلى الأبد.

4 - استلهم المعايير الأممية (الكوزموبوليتية)

إنها طريقة منمقة للقول بضرورة أخذ حاجات الآخرين في الحسبان، شرط الاستناد إلى ما يقولون هم إنها حاجاتهم، لا ما نظنه نحن. فالقاعدة الذهبية المزعومة تقول إن عليك أن تعامل الآخرين كما ترغب في أن تُعامَل. كثيرا ما يجري

(*) السعادة الأبدية، أو حالة السلام التام في البوذية. [المحررة].

الترويج لهذه القاعدة كأنها قاعدة كونية شاملة قابلة للتطبيق في جميع الظروف. هذه القاعدة خاطئة خطأ دراماتيكيا مثيرا في الحقيقة؛ لأنها تفترض أننا نعرف ما يريدونه أو يحتاجون إليه. وهذا المنطق يفضي، لدى إيصاله إلى حده الأقصى، إلى العنف المتغطرس عند المحافظين الجدد، الذين يعتقدون أنهم يملكون حق استخدام القوة لخدمة مصالح أولئك الذين يهاجمونهم، وحتى قتل الناس من أجل مصلحتهم! إنه المنطق الذي كان كامنا بوضوح خلف غزو العراق: الشعب العراقي في حاجة إلى ديموقراطية، ولو على حساب حيواته وأرواح بنيه (نعرف بالطبع أن السبب لم يكن أي تصدٍ لتهديد ماثل)[1]. كانت النتيجة موت الآلاف. أطلقت حالة عدم الاستقرار المستمرة، مع ما يصاحبها من عنف، حتى اليوم. من نافل القول إن أولئك الذين أيدوا الحرب لم يبادروا قط إلى استشارة أولئك الذين سيتعرضون للموت دفاعا عن أهدافهم السامية، من جنود التحالف أو المدنيين العراقيين، على حد سواء.

ثمة، بدلا من ذلك، طريقة أسهل بكثير لإقرار ما يتعين القيام به ولضبط عيار تحركك الخاص. اسأل الناس عما يريدونه! إنهم شديدو الرغبة في البوح بذلك.

ومع وجود الإنترنت، والهواتف المحمولة دائمة الحضور، والفيسبوك، لم يعد مقنعا ادعاء الجهل بما يفكر فيه الناس، «هناك». في أثناء الثورات العربية في أوائل العام 2011، بث المحتجون الموالون للديموقراطية تغريداتهم مباشرة من ميدان التحرير القاهري، وقد نسفت جملة رسائلهم ذات الأحرف المائة والأربعين، الصور النمطية الغربية البالية حول الشرق الأوسط و«الشارع العربي». فالمواقع الإلكترونية الشبيهة بـ «أصوات كوكبية» Global Voices تراكم الآن تقارير مواطنين من كل أرجاء العالم، ولكن تقارير قريبة من الواقع الملموس. إنها أصوات متميزة بالوضوح، بالنضارة، وبالإلحاح.

5 - خاطب الأكثر معاناة!

قبل بضع سنوات ذهبنا، زوجي وأنا، إلى شمال مالي، حيث التخوم الجنوبية للصحراء الكبرى إلى الشمال من تمبكتو، كنا في شهر عسلنا. قررنا القيام برحلة على ظهور الجمال مع بعض عشائريي الطوارق؛ تناغمت الرحلة مع نزوعنا إلى المغامرة. حملتنا الجمال بعيدا عن تمبكتو إلى قلب المشاهد الرومانتيكية للبوادي الصحراوية غير المطروقة.

مع حلول الليل، جيء بنا إلى أحد مضارب خيم الطوارق. تبين أن المَضْرَب كان مخيم دليلنا، ذلك الطوارقي الشاب بجلبابه الفضفاض وعمامته القطنية الزرقاء الداكنة، الملفوفة حول رأسه وعنقه لوقايته من الأشعة الشاوية للشمس. نمنا تحت قبة سماء فسيحة، بالغة الروعة، مرصعة بالنجوم، واضعين حقائبنا سياجا يقينا من الجمال المعروفة بأنها تدوس النائمين.

استيقظنا ليستقبلنا فجر صاف وهادئ، وتجولنا بين الخيم وصولا إلى دليلنا وأسرته لتناول طعام الفطور. كانت زوج الدليل الشابة جالسة حاضنة رضيعها خلف ستارة خشنة. مساء اليوم السابق، في الظلام، كان المأوى قد بدا خيمة من القماش القنبي المتين، غير أننا ما لبثنا أن اكتشفنا أنه لم يكن سوى مجموعة رقع من أكياس البلاستيك والخيش. كانت المرأة الشابة ورضيعها محاصرين حصارا عنيدا بكتل كبيرة من أسراب الذباب التي كانت تحط عليها وعلى وجه طفلها النائم. بدا الإرهاق واضحا على المرأة، من جراء الجوع أو المرض، من يدري؟! ظلت تصفع الذباب وتبعده، بيد أنه كان يحط على عيني الطفل وشفتيه بأكوام بالغة السماكة حتى بدت أشبه ببطانية على وجه الطفل المسكين.

مصعوقَيْن، احتسينا شاينا وأكلنا خبزنا بصمت. انضمّ إلينا والد دليلنا. إبان كلامه مع ابنه كانت تهاجمه نوبات سعال حادة. في أثناء السعال كان ينثني ألما، بينما أخرجت حنجرته أكثر الأصوات بشاعة مع تجمع كتل البلغم والدم التي كان يقذفها بين الحين والآخر في الرماد المحيط بالنار. من الواضح أنه كان يعاني من السل أو علة تنفسية خطيرة أخرى. كان ناحلا على نحو يبعث على اليأس، وبدا كأنه كان على حافة الموت.

بفرنسية كسيحة سألنا الدليل عن العلة. أفاد بأنه لم يكن يعرف. فالعجوز لم يكن قد سبق له أن رأى طبيبا. بيد أن الدليل قال إنه حصل على بعض الدواء. تحدث مع العجوز الذي سحب من عبه نصف عبوة باراسيتامول انتهت مدة صلاحيتها. ربما غامر الدليل وأطلعنا على الوضع لعلنا نعطيه بعضا مما يكون بحوزتنا من أدوية. تجاوبنا بالطبع إذ كافأناه بمبلغ مائتي دولار إضافة إلى كلفة الرحلة. كان العجوز قد لاحظ نظارتي الطبية، وطار فرحا حين ناولته إياها ليضعها على عينيه، تركتها له (كانت معي أخرى).

لقاء أدهشنا وأحزننا أن نشهد هذا الفقر المدقع. سعدنا إذ عدنا من رحلة الجمال. غير أننا لم نقم بأي اتصال مع الدليل وأسرته، بعد مغادرة مالي (وللإمانة، فقد شعرنا بالارتياح لذلك). صحيح أننا ندفع بعض المال للأعمال الخيرية بانتظام، غير أن المبالغ ليست كبيرة، وهي بالتأكيد لا تؤثر في حدود استهلاكنا.

كيف يتعين على المرء أن يتعامل مع المعاناة؟ عاين جوابين متضاربين عن السؤال. في كتاب حديث، يستخدم الفيلسوف بيتر سنغر Peter Singer مثالا لإيضاح واجبنا تجاه الآخرين، بمن فيهم أولئك البعيدون ممن قد لا يكونون معروفين بالنسبة إلينا[2]. ثمة فتاة صغيرة موشكة على الغرق في بحيرة أمامك، وأنت الشخص الوحيد القادر على إنقاذها، بيد أنك تنتعل حذاء غالي الثمن سيتلف إذا غصت لإنقاذ الفتاة. وبالطبع فإن سنغر يعتقد أن التجاوب مع مثل هذه المعضلة واضح ومقبول لدى الجميع تقريبا: لا بد لك من أن تسارع إلى الغوص وإنقاذ الطفلة، ولو مقابل إتلاف الحذاء.

يرى سنغر أن واقع أزمة الطفلة الموشكة على الغرق واقع مطروح علينا باطراد، ففي كل دقيقة، يموت ما لا يقل عن ثمانية عشر طفلا جوعا ومن جراء أمراض يمكن منعها: يصل العدد إلى سبعة وعشرين ألفا في اليوم. غير أن كلفة إنقاذهم أقل بكثير من ثمن حذائك. تماما كأن الطفلة كانت موشكة على الغرق مباشرة أمام أعيننا، فإن الضرورة الأخلاقية واضحة وضوح الشمس: علينا أن نتحرك، حتى إذا كان الأمر مكلفا بالنسبة إلينا، وإن كانت الكلفة ضئيلة. ومستندا إلى حسابات أجراها أستاذ الاقتصاد جفري ساكس Jeffrey Sachs وآخرون، يوحي سنغر بأن من شأن مبادرة الجميع - في بلدان العالم الغنية - إلى التبرع بما لا يزيد على مجرد واحد في المائة من مداخيلهم أن يفضي عمليا إلى استئصال الفقر والأمراض القابلة للوقاية في العالم على نحو فعال[*]. وأقدم سنغر على إنشاء موقع إلكتروني يمكن للأفراد أن يسجلوا فيه التزاماتهم. وقد تأكد أنه - الأستاذ سنغر - يتبرع بنسبة 25 في المائة من دخله الخاص لأعمال الخير.

في الطرف الآخر من الطيف الأخلاقي كان فوضوي القرن التاسع عشر الألماني المتطرف ماكس شتيرنر Max Stirner يؤمن بأن فكرة الأخلاق عبثية أساسا، وقد

(*) www.thelifeyoucansave.org

اصطنعها أولئك الذين يغلفون أغراضهم الأنانية بمبادئ كونية زائفة ليس لها أي أسانيد أخرى. ليس ثمة أي شيء اسمه مجتمع (كما لاحظت مارغريت تاتشر Margaret Thatcher أيضا في أحد تصريحاتها الشهيرة). فالأفراد، بدلا من المجتمع، هم الذين يحسب حسابهم، إضافة إلى رغباتهم الخاصة. وهكذا فإن الأفراد ليسوا مطالبين بأي شيء سوى اتباع أهوائهم ومقاصدهم إلى الحدود القصوى، وبصرف النظر عما يؤول إليه ذلك. أما الإقدام على فعل أي شيء آخر فتصرف خطأ وتشجيع للآخرين على اقتراف الخطأ في المقابل، وصولا إلى المجازفة بالنظام - أو الفوضى، بالأحرى - استنادا إلى أفكار ضالة ومصطنعة.

توحي أفكار شتيرنر بأننا لسنا ملزمين بالغوص لإنقاذ الطفلة في اختبار سنغر الفكري. من شأن جل الناس، إن لم يكن كلهم، أن يجدوا هذا مخيفا. ومع ذلك فإن هذا، كما أشار سنغر، هو ما نفعله باطراد. قلة قليلة جدا هي من تتنازل ولو عن واحد في المائة من دخلها لمصلحة من هم أسوأ حالا منها. صحيح أن بضعة آلاف قد أعلنوا مثل هذا الالتزام على موقع سنغر الإلكتروني، غير أن هذا ليس، سوى قطرة صغيرة في السطل. أكثرية الحكومات الغنية أخفقت في الوفاء بتعهداتها الخاصة المتكررة بتخصيص نسبة 0.07 في المائة من ناتجها القومي الخام لمساعدات التنمية، فالمبالغ والأرصدة اللازمة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة التنموية الألفية، تلك الأهداف التي اعتُمدت في العام 2000 بوصفها أهدافا قابلة للتحقيق لتخفيف الفقر والمرض، لم تتوافر بسبب عدم التزام جميع الأطراف بما فيها مجموعة الثماني (G8)، ومجموعة العشرين (G20)، والجمعية العمومية للأمم المتحدة، التي دأبت، في مناسبات متكررة، على قطع الوعود.

أين هو، إذن، موطن الخلل في منطق سنغر؟ لماذا نحن غير مقتنعين بمساعدة الفقراء البعيدين؟ هل نحن أنانيون بطبعنا، أقرب إلى ماكس شتيرنر منا إلى بيتر سنغر؟ من السهل على داعية الأخلاق أن يقول إن حاجات امرأة صومالية محتضرة عند الولادة يجب أن تكون ملزمة لنا كأنها شقيقتنا. بيد أن مثل هذه الفكرة لا تنطوي، كما اكتشف سنغر خائبا، إلا على القليل من التأثير الدائم.

إذا غرق طفل أمام أعيننا، فما مدى ضآلة الأقلية الرافضة للتحرك بسبب حرصها على عدم تعريض أحذيتها للبلل؟ وما الذي يمكن للأكثرية أن تفعله إزاء هذه الأقلية

لدى اكتشافها الحقيقة؟ بطريقة ما، نحن في حاجة إلى الاهتداء إلى أسلوب يمكننا من حفز الارتباط العاطفي الكفيل باستحضار الرحمة، تلك العاطفة التي تبدو، خلافا للقواعد الأخلاقية، مشتركة بين بني البشر (مع بعض الاستثناءات المَرَضية). ما السبيل إلى توليد التراحم فيما بين البشر؟ ثمة جواب واضح ومباشر يطفو على السطح: إنه التلاقي وجها لوجه.

ما يفتقر إليه منطق سنغر هو أي قدر من الإحساس بما رآه شتيرنر، على النقيض من ذلك، ضروريا، وأساسيا، وحتميا - الانخراط. كان شتيرنر صارما في رفض أي افتراض قَبْلي لما قد يتمخض عنه مثل هذا الانخراط، لاسيما عن أي نوع من الالتزام بمدّ يد المساعدة إلى الآخرين. غير أن من المنطقي أن ينتج الانخراط نوعا مختلفا من ردّ الفعل، وحوارا مغايرا، عما تنتجه المعرفة المجردة. من الواضح أنه ليس كافيا أن نعرف أن أناسا «في مكان ما» هناك، يعانون. أما إذا وضعنا أنفسنا بجانب ذلك الذي يعاني، تماما كما حصل معنا، أنا وزوجي، في صحراء مالي، فإن رد الفعل يصبح مختلفا كليا، مع أن الوقائع ومعرفتنا بها تبقى هي هي تماما.

وهكذا فإن شتيرنر المنتمي إلى القرن التاسع عشر قد يقدم، ويا للمفارقة، دليل تحرك أصدق وأنجح في القرن الواحد والعشرين المترابط بالمقارنة مع فلاسفة معاصرين يلحون علينا، بقدر كبير من الإنسانية، طالبين منا التسليم بواجب إنقاذ الطفلة الموشكة على الغرق. ذلك لأن الانخراط - أو غيابه، بالأحرى - هو الذي قد يفسر بدقة سبب إخفاق أمثال سنغر، ورافعي راية أهداف الأمم المتحدة التنموية الألفية، أو هدف نسبة الـ 0.07 في المائة، أو أمثال بونو Bono أو أمثال آنجلينا(*)، في إقناع أولئك الغارقين في بحار من الثروة بالتبرع ولو بنتف، وإحداث تغيير على صعيد إنقاذ الحياة، لمصلحة المعدمين أو من يكادون أن يكونوا معدمين.

ومن هذا تبرز نتيجة واحدة: إن الدول، والحدود، وجملة المؤسسات في الحقيقة، بطبيعتها، أن تقيد تشابكنا، وانخراط بعضنا مع بعضنا الآخر؛ فهي توجه، وتؤخر، وتعزل، بل وتعرقل أحيانا الفيض الغزير لمعترك التفاعل الإنساني. وعبر تقييد ذلك التشابك في منعطف ما على الطريق يجري استئصال الرحمة من قلوبنا. الانخراط

(*) نجم الموسيقى الإيرلندي بونو، واسمه الحقيقي بول ديفد هيونس، عرف بنشاطه في المؤسسات الخيرية في أفريقيا؛ والممثلة الأمريكية أنجلينا جولي لها اهتمامات مكثفة بقضايا الفقر واللاجئين. [المحررة].

وبذلك يتعزز مطلب، مثلما هو مطلوب أيضا في المعيار الأممي (الكوزموبوليتي) آنف الذكر.

يتيح القرن الواحد والعشرون انخراطا على مستويات غير مسبوقة في تاريخ البشر. يلاحظ كوامي أنتوني آبياه Kwame Anthony Appiah في دراسته الرشيقة «النزعة الكوزموبوليتية: الأخلاق في عالم من الغرباء»(*)، أن متسكعا في الشارع الخامس بنيويورك سيصادف في نصف ساعة قوميات أكثر عددا من تلك التي يمكن لأي روماني قديم أن يكون قد صادفها في حياته كلها. فالمجتمع متعدد الألوان في أمريكا وبريطانيا وأوروبا، وجميع الأمكنة، إلى هذا الحد أو ذاك، يضاعف من فرص اللقاءات استثنائية التنوع مع آخرين كانوا بعيدين إلى وقت قريب، صوماليين، وقيرغيزيين، وماليزيين، أو من التونغو. يكاد «الخارج» يصبح هنا في متناول اليد. ما لا يقل عن أربعمائة مليون نسمة يعيشون الآن في بلدان أخرى غير البلدان التي وُلدوا فيها، وهؤلاء ليسوا إلا الجيل الأول من المهاجرين؛ ومع إضافة الجيلين الثاني والثالث تقفز النسبة إلى مراتب أعلى بكثير. ما يزيد على مليونين من سكان لندن، الذين يتجاوزون السبعة ملايين ونصف المليون، مولودون فيما وراء البحار. اللاتجانس سيصبح روتينيا. سيتعين علينا أن ننخرط ونتشابك، شئنا أم أبينا.

أدت الزيادات الحادة وغير المسبوقة في الهجرة إلى جل البلدان المتطورة، دافعة إلى زيادات موازية في التنوع الإثني، إلى إطلاق سجالات محمومة في أوروبا والولايات المتحدة. ففي سويسرا أكد استفتاء شعبي حظرا على بناء مسجد، على الرغم من عدم وجود سوى القليل من المساجد. وفي هولندا، شهدت انتخابات العام 2010 العامة رجحانا ملحوظا نحو حزب خِيرت فِلْدرز Geert Wilders اليميني المتطرف المعادي للهجرة. في الولايات المتحدة اعتمدت أريزونا قانونا يمكن الشرطة من إيقاف أي شخص لمجرد الاشتباه في احتمال كونه مهاجرا غير شرعي.

من النظرة الأولى، يبدو أن المخاوف من تأثير تدفق سيل من الغرباء على مجتمعات راسخة مستقرة ذات أساس منطقي. وقد خلص عالم الاجتماع من جامعة، هارفارد، روبرت بوتنام Robert Putnam إلى أن المجتمعات الأكثر اختلاطا تكون

(*) Cosmopolitanism: Ethics in a World of Strangers.

أقل تمتعا بمؤشرات «رأس المال الاجتماعي» - الثقة، الغيرية، والعلاقات، والتعاون الفعال - وأكثر ابتلاء بمؤشرات التمزق الاجتماعي - الجريمة، مثلا[3]. بيد أنه ما لبث أن اهتدى، على نحو حاسم، إلى كون هذه المستويات المتدنية من التضامن الاجتماعي، والمعدلات المختزلة من «رأس المال الاجتماعي» كانت آثارا قصيرة الأمد. يبدو أن المجتمعات المحلية «تتقوقع» في البداية؛ الثقة تتدهور حتى فيما بين أبناء العنصر أو العرق الواحد نفسه. فيلوذ الناس بالخصوصية.

بيد أن الحصائل، على المدى الأطول، أكثر إيجابية. صيغ جديدة من الترابط والتضامن الاجتماعي لا تلبث أن تنبثق. في المجتمعات الأغنى اختلاطا ثمة مستوى أعلى من الإبداع - بمعيار عدد جوائز نوبل مثلا. كذلك تُعطف الهجرة على نمو اقتصادي أسرع، على الرغم من عدم جواز إغفال الآثار قصيرة الأمد، لاسيما بالنسبة إلى الأقل أجورا ممن يميلون إلى أن يكونوا أوائل من يحسون بتأثيرات منافسة أكثر حدة على فرص العمل من جانب المهاجرين. توحي الشواهد بأن الهجرة من جنوب كوكب الأرض إلى شماله تسهم كثيرا في دفع عجلة التنمية في الجنوب، جزئيا من جراء تدفق التحويلات من المهاجرين الجدد إلى ذويهم في «الأوطان الأصلية»، ولكن أيضا بسبب انتقال التكنولوجيا والأفكار الجديدة عبر شبكات المهاجرين. يقال إن هذا التأثير بالغ القوة، إذ من شأنه أن يعوض عن تكاليف «نزف الأدمغة» بالنسبة إلى البلدان المصدرة للمهاجرين. يأتي بوتنام على ذكر ما يشير إلى تأثيرات أكثر إيجابية، بما فيها دراسة صادرة عن البنك الدولي تقدر أن من شأن زيادة الهجرة نحو الشمال بنسبة 3 في المائة سنويا، أن تنتج مكاسب صافية تفوق تلبية جميع الأهداف القومية الأمريكية على صعيد المساعدات التنموية، إضافة إلى شطب كل ديون العالم الثالث، وإضافة أيضا إلى إلغاء جميع القيود المفروضة على تجارة العالم الثالث.

ثمة سبب إضافي يدعو إلى مخاطبة الأكثر معاناة، ألا وهو، ببساطة: هنا بالذات يمكنك إحداث القدر الأكبر من الفرق.

6 - تشاور وتفاوض

عندما كنت مسؤولا عن خطة العقوبات المفروضة على العراق في بعثة المملكة المتحدة بالأمم المتحدة، كثيرا ما كنا نتلقى طلبات صادرة عن منظمات غير حكومية

ناشطة تدعونا إلى تغيير خططنا، ورفع أو تعديل العقوبات من أجل وضع حد للمعاناة الإنسانية في العراق. كانت المنظمات محقة بالطبع، غير أن ذلك لا يعني أنها كانت فعالة.

عموما، كنت أتجنب لقاء هؤلاء الناشطين، واثقا من احتمال تعرضي لجلسة خُطَب اتهامية. كان يصعب على النشطاء أن يهتدوا إلى المسؤول عن العراق في بعثتنا، ونحن لم نكن نيسر الأمر عليهم (مازال الموضوع بالغ الصعوبة، مع أن للبعثة الآن الموقع الإلكتروني الرسمي، المعتم مثل الزجاج المدخن لواجهة مدخل البعثة). لم يتمكن النشطاء من التعرف عليّ وإقناعي باللقاء معهم إلا نادرا.

كانت اللقاءات مملة ومتوقعة، كان النشطاء يقتحمون مكتبي، ثم يسمعونني محاضرة عن لا أخلاقية ما كانت حكومتي تقوم به، مطالبين بالتغيير - ولكن نادرا ما كانوا يحددون أي تفصيل لماهية التغيير وطبيعته - تغيير، ونقطة على السطر! كان من شأن النقاش أن يتصف بالحدة والمجابهة؛ كان من شأن انتهاء اللقاء أن يبعث على الارتياح، على الأقل بالنسبة إليّ. كذلك كنت أحس بأن هدف الناشطين كثيرا ما كان يبقى متمثلا بواقع اللقاء، الأمر الذي كانوا يستطيعون استعراضه بوصفه تحركا فعالا من جانبهم، جاعلين اللقاء وحده انتصارا. وهو لم يكن كذلك بالطبع.

لا شك في أن مثل هذا النوع من النشاط الدعائي كان يشعرهم بقدر أكبر من الراحة. أما بالنسبة إليّ أنا، فإن ذلك كان يجعلني أكثر تصميما على تجنب مثل هذه اللقاءات المستقبلية. وبسبب سطحية حجج النشطاء الدعاة، كنت قادرا على دحضها بسهولة. كانوا ينسون أنني كنت متفرغا كل الأيام للعمل حول العراق، وكنت متمكنا من جملة الحجج والبيانات اللازمة لتبرير سياساتنا والدفاع عنها.

أكاديميان من جامعة نوتردام استخدما مقاربة مختلفة، عمدا إلى مخاطبة الرسميين الأفراد العاملين في الحكومتين البريطانية والأمريكية، طالبين منهم معلومات عن سياساتنا. كانا لبقين وصبورين، جاءا للقائي عددا من المرات، وبعد سلسلة من الاجتماعات، عرضا رزمة مفصلة من المقترحات لتغيير سياستنا: أفكارا قاربت حرصنا على الحدّ من قدرة العراق على التسلح من جديد مع تقليص الآثار الإنسانية السلبية للعقوبات إلى الحدود الدنيا. عقدت وزارة الخارجية الأمريكية نقاشا مع عدد كبير من الرسميين الراغبين في لقاء الأكاديميَين وسماع مقترحاتهما.

أخيرا جرى تبني الأفكار بوصفها خطة بريطانية - أمريكية، وأفضت إلى تعديل كبير في خطة العقوبات التي طُبقت في 2002(*).

جاء الأمر متأخرا كثيرا، كان على مثل هذه الخطة أن تطبق منذ بداية العقوبات الشاملة على العراق في العام 1990. بيد أن الفكرة واضحة.

مثاليا، يتعين على التفاوض أن يكون مباشرا، لا عبر وسطاء. حين أقدمنا، زوجي وأنا، على شراء شقتنا بمدينة نيويورك، مثّلنا في المفاوضات وكيلُنا العقاري، وأخيرا أحد المحامين. تدهورت المفاوضات بسرعة. كلٌّ تحركات البائع كانت تتعرض للتمحيص بحثا عن نقاط الخلل، وجميع الدوافع والاتصالات كانت تثير الشكوك. وحين حاول البائع تأجيل البيع - بعد أن كنا قد اتفقنا على السعــر - فهم ذلــك بـ «سوء نية». تحدث المحامون عن سجالات عدوانية. ومع انسداد الطريق، اقترحنا لقاء مع البائعين. كنا متوترَيْن وتوقعنا نزاعا، كنا وصلنا إلى الشقة، لنجد زوجين ودودين جدا أرادا فقط أن يبقيا في الشقة بضعة أسابيع إلى أن يُجهَز مسكنهما الجديد. كان البديل بالنسبة إليهما أن يصطحبا أطفالهما الصغار إلى الفندق للإقامة فيه تلك الأسابيع القليلة.

7 - «صورة كبيرة .. أفعال صغيرة»

تطرح مجموعة What if? «ماذا لو!» الابتكارية هذه المقولة للتغلب على العطالة التي كثيرا، وكثيرا جدا، ما تحبط التغيير؟ «ماذا لو!» تدرب مستخدمون على كيفية الابتكار؛ وقد اكتشفت أن من شأن المتدربين أن يخفقوا أحيانا، في تطبيق التقنيات التي كان قد سبق لهم أن تعلموها. ببساطة، كان تغيير الثقافة السائدة في مكان عملهم اليومي عبئا ثقيلا. بادرت شركة «ماذا لو!» إلى اقتراح فلسفة بسيطة: تذكر التغيير الإجمالي الذي تحلم به، ولكن افعل جزءا كل يوم لتجعله واقعا.

مع أنها منقولة إلى عالم الشركات، فإن هذه الطريقة تعكس صدى «الخطوات الصغيرة» التي اقترحها المهاتما غاندي لتحقيق تغيير عميق ودائم. هناك مثل

(*) تضمنت خطة العقوبات الجديدة تغيير القيود على السلع المُصدَّرة إلى العراق، ما أدى إلى السماح بكل شيء عدا السلع المدرجة في «قائمة الرقابة»؛ بوصفها مواد قابلة للاستعمال في تصنيع الأسلحة. قبل ذلك، لا شيء كان يمكن تصديره إلى العراق باستثناء السلع المسموح بها صراحة بندا بندا من قبل لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة (مع بعض الاستثناءات). [المؤلف].

صيني قديم بالمعنى نفسه (كما تبلغني شبكة الإنترنت): «قطع سلسلة طويلة من الخطوات في الاتجاه الصحيح أفضل من التورط في القيام بقفزة كبرى إلى الأمام تنتهي بالتعثر نحو الخلف». نصيحة تنضح حكمة من الواضح أن ماو تسي تونغ Mao Zedong تعامى عنها إذ أصرّ على فرض قفزة الصين الكبرى إلى الأمام في ستينيات القرن العشرين، تلك التي اقتلعت الفلاحين عنوة من أرضهم وقادت إلى مجاعة وموت ما قد يزيد، على ثلاثين مليونا منهم. وربما تقديرا لهذه الكارثة، اتخذ خَلَف ماو، دنغ هسياو- بينغ Deng Xiao-ping، نهجا أكثر براغماتية للتغيير: «عبور النهر عبر تحسس الصخور».

هذه الصورة المجازية أقوى إقناعا من جهة وتوفر مقاربة أكثر براغماتية من جهة ثانية: فالصخور ملموسة، ومادية، وراسخة. يجب أن تكون خطوات أي إستراتيجية محسوسة؛ لا بلاغية بل عملية. من الواضح أن حملات الإنترنت تخفق في هذا الاختبار؛ أما التطوع على مستوى المدرسة المحلية فينجح. نجح المهاتما غاندي في اختصار ملحمة النضال ضد الحكم الاستعماري البريطاني إلى حركة بسيطة ولكنها عملية بوسع أي كان أن يقدم عليها: استخراج الملح.

لا بد للهدف من أن يكون ملحميا. فالروح تحلّق لدى مواجهة التحديات الخطرة، لا المبتذلة والعادية. جزِّئ ذلك التحدي إلى سلسلة من المهمات اليومية العملية الصغيرة، وباشر العمل. مع أن من شأن الخطوات نحوها أن تكون متواضعة، فإن عليك أن تهتدي إلى هدف يكون عظيما: إنهاء الفقر، ومنع الحرب، وإنقاذ كوكب الأرض. حدد هدفك، وعانق رايتك بقوة، ثم ازحف نحو عدوك بتروٍّ وأناة! إذا فعلت ذلك ببسالة واقتناع، فإن الآخرين سيتبعونك بالتأكيد.

8 - وظِّف اللاعنف!

كان ألكسندر بيركمان Alexander Berkman فوضويا (anarchist)، شديد السخط على الاستغلال وسوء المعاملة الواسعين للعمال في أمريكا الصناعية أواخر القرن التاسع عشر، وبوصفه مهاجرا من روسيا، كان متأثرا بمفكرين فوضويين وجماعات فوضوية في مدينة نيويورك، حيث أصبح صديقا حميما للفوضوية الشهيرة إيما غولدمان Emma Goldman. وكما قالت إيما هذه في سيرتها الذاتية

«حياتي» My Life، وقال بيركمان في «مذكرات سجن أحد الفوضويين» Prison Memoirs of an Anarchist، إن كليهما كانا عميقي التأثر بأحداث هيماركت، أو مذبحة هيماركت، كما هي معروفة أحيانا: عنوان الحدث، كما هو في الأغلب، يوحي بانحيازات مطلق العنوان وأهوائه.

في الرابع من مايو 1886، في ساحة هيماركت بشيكاغو، إبان تظاهرة تأييد لعمال مضربين، أقدم مجهول على إلقاء قنبلة على الشرطة التي كانت تعمل على تفريق الحشد. تمخض تفجير القنبلة، وما أعقبه من إطلاق نار، عن قتل ثمانية ضباط شرطة، إضافة إلى عدد مجهول من المدنيين. في المحاكمة التي تلت حوكم ثمانية فوضويين بتهمة القتل، برغم تفاهة وزيف الأدلة ضدهم. أربعة منهم حُكموا بالإعدام وواحد انتحر في السجن. ومما أعلنه القاضي: «تجري محاكمتكم لا لأنكم تسببتم في قنبلة هيماركت، بل لأنكم فوضويون». وإلى يومنا هذا يتواصل الجدل حول الهوية الحقيقية لرامي القنبلة ومفجرها.

يتضح من مذكرات كل من غولدمان وبيركمان أن تحولهما إلى الراديكالية كان بسبب ما يريانه ظلما وجورا فظيعين. كلاهما بات مقتنعا بأن لا شيء سوى الأفعال الدراماتيكية، وإن لزم الأمر العنيفة - المنتهكة للقانون attentat - من شأنه أن يحرض الكتلة السكانية العمالية ويدفعها إلى الانتفاض والتمرد على نظام بالغ الجور. وسرعان ما توافرت الفرصة لمثل هذا الفعل أو التحرك.

في يونيو 1892، منع عمال أحد مصانع الصلب، في هومستد بنسلفانيا، من الدخول إلى المصنع بعد إخفاق مفاوضات الأجور بين شركة كارنيغي للصلب والرابطة الموحدة لعمال الحديد والصلب. كانت النتيجة أحد أول الإضرابات المنظمة في تاريخ أمريكا العمالي. كان أندرو كارنيغي Andrew Carnegie قد وضع مهمة الإشراف على مصانعه، التي ستصبح لاحقا إمبراطوريته الصناعية في الحقيقة، بيد هنري كلي فريك Henry Clay Frick. كان كارنيغي مؤيدا لحقوق العمال في الانتساب إلى النقابات وتوظيف المساومات الجماعية في العلن. بيد أنه كان، خلف الكواليس، دائبا على تشجيع فريك ودفعه إلى كسر الإضراب، والنقابة.

أقدم فريك على منع العمال من الدخول إلى المصنع، وأقام سياجا من الأسلاك الشائكة، والمصابيح الكشافة، وأبراج المراقبة والحراسة حول المصنع. استخدم

عمالا غير نقابيين ليحلوا محل المضربين لضمان سير العمل، غير أن هؤلاء العمال الجدد، من غير النقابيين، لم يتمكنوا من اختراق صفوف النقابيين؛ لذا استأجر فريك ثلاثمائة مسلح من وكالة تحريات بنكرتون Pinkerton Detective Agency لتحطيم الصفوف. ولدى وصول زبانية بنكرتون إلى المصنع، في صباح 6 يوليو، اندلع إطلاق النار. ثمانية نقابيين وسبعة زبانية (حرس) قُتلوا في المعركة التي دامت اثنتي عشرة ساعة.

عمّ الغضب على نطاق واسع إزاء تصرفات فريك والهجوم العنيف الذي شنه «زبانية بنكرتون». قرر بيركمان وغولدمان اغتيال فريك. كانت هذه هي الفرصة المواتية للتحرك العنيف الهادف إلى استنهاض الطبقة العاملة ودفعها إلى الثورة. كان فريك هذا رأسماليا بالغ الخسة والنذالة؛ لبعض الوقت اشتهر بوصفه «أكثر الناس جدارة بالكره والاحتقار في أمريكا». وفي مذكراته يروي بيركمان قصة انبهاره الرومانسي بالتحرك المتطرف قائلا:

> هل ثمة أي شيء يمكن أن يكون أنبل من الموت في سبيل قضية عظيمة، سامية؟ ليس لحياة أي ثوري حقيقي أي غرض آخر، أي أهمية، مهما كانت، سوى التضحية بها على مذبح الشعب الحبيب.

غير أن خطة بيركمان للتنفيذ كانت خطة هواة؛ قامت الخطة على اغتيال فريك والانتحار بعد ذلك. أما دور غولدمان فكان شرح دوافع بيركمان بعد موته. في البداية حاول بيركمان أن يصنع قنبلة، بيد أنه أخفق، ثم جمع بيركمان وغولدمان مدخراتهما الضئيلة لشراء مسدس وطقم ألبسة مناسب لمحاولة الاغتيال.

في الثالث والعشرين من يوليو 1892، اقتحم بيركمان مكتب فريك مسلحا بمسدس ومبرد مسنن، غاص فريك إلى ما تحت كرسيّه وراح يزعق، أطلق بيركمان ثلاث طلقات على فريك، ثم اشتبك معه وطعنه في الفخذ. هب آخرون في المكتب لإنقاذ فريك وضَرْب بيركمان إلى أن غاب الأخير عن الوعي. أدين بيركمان بمحاولة اغتيال وحُكم باثنتين وعشرين سنة في السجن، أما فريك فقد نجا من الهجوم.

وكما جاء في مذكراته، فإن بيركمان التقى أحد مضربي هومستد بُعيد سجنه. على الفور يبادر بيركمان إلى إضفاء الصفة الأسطورية على الرجل؛ بوصفه التجسيد الحي

لنضال العمال. كان مفتونا بلقاء مضرب حقيقي، عضو من لحم ودم من أعضاء الطبقات العاملة. ظن بيركمان أنه سيهتدي هنا إلى ضالته المنشودة، براءته، برهان صوابية ما أقدم عليه، غير أن اللقاء لم يتمخض عن شيء سوى قدر غير قليل من الخيبة المريرة، أدان المضرب محاولة الاغتيال التي أقدم عليها بيركمان، قائلا: «نحن ملتزمون بالقانون»، ثم أضاف: إن العمال لا يريدون أن يتورطوا في أي تحرك مع «الفوضويين»، كما نعتهم.

كذلك لم تترك عملية بيركمان أي انطباع إيجابي لدى العمال الآخرين الذين أقدم على فعلته باسمهم. لم تنطلق أي انتفاضة عمالية نتيجة محاولة بيركمان؛ تعرض هجومه لشجب واسع، لدى النقابات، والعمال، بل وفوضويين آخرين بين أطراف أخرى كثيرة. أدت الشهرة السلبية لمحاولة الاغتيال إلى إخفاق إضراب هومستد. فقد خمسة وعشرون ألفا من العاملين وظائفهم، وخفضت أجور أكثرية العمال الذين بقوا إلى النصف.

إذا لم يُجدِ العنف، فماذا؟ غالبا ما يجري الحوار في صيغة «العنف أو لا شيء»؛ اللاعنف يعني عزوفا عن الحركة، ففيما كان العالم عاكفا على التفكير بالأسلوب الذي يجب اعتماده للرد على قمع العقيد القذافي الوحشي للاضطراب الحاصل في ليبيا، راح المعلقون يسبحون في بحر الجدل حول فرض مناطق حظر طيران، وأنماط أخرى من التدخل العسكري، متعامين عن فيض التدابير غير العسكرية الفاعلة، المختلفة المتاحة: وهي معقدة، وبالتالي لم تكن لتناسب متطلبات الجدل المختزلة بين طرفين اثنين[4]. فالصيغة الكلية لهذا الجدل توحي بأن العنف قوة، وغياب العنف ضعف. دائما يجري تصوير النزعة السلامية (اللاعنف) بوصفها إحدى مدارس فلسفة «ألا تفعل شيئا».

مبدأ اللاعنف كفيل بحل هذه المشكلة. فالطرق السلمية ليست نوعا من العزوف عن الفعل، إنها، بدلا من ذلك، مناهج بالغة القوة قادرة على التحلي بفعالية استثنائية، ولكنها تتجنب الأذى وإراقة الدماء، مع فوزها بمزيد من السلطة والمرجعية الأخلاقيتين المعنويتين مكافأة لها على نبذها العنف.

ونزولا إلى التفاصيل الدقيقة، يمكن أن يقال إن من شأن التحرك السلمي أن يتخذ أشكالا مختلفة كثيرة؛ ففي مقاله الجوهري والوجيز بعنوان «من الدكتاتورية

إلى الديموقراطية» يُدرج جين شارب Gene Sharp ما لا يقل عن 198 نهجا سلميا(*) مختلفا؛ هاكم فيما يلي ثلاثة منها:

المقاطعة: كلمة «المقاطعة» Boycott هذه دخلت اللغة الإنجليزية بفضل الكابتن تشارلز بويكوت Charles Boycott، الوكيل العقاري لأحد الأمراء الإقطاعيين الغائبين في إيرلندا. في العام 1880 كان الحصاد خائبا، فقام الإقطاعي بعرض تخفيض بنسبة عشرة في المائة على أجور مستأجريه. طالبوا بـ25 في المائة، بيد أن طلبهم قُوبل بالرفض، بعد ذلك حاول بويكوت طرد أحد عشر فلاحا مستأجرا من الأرض. اقترح القومي الإيرلندي تشارلز ستيوارت بارنل Charles Stewart Parnell أن النفي أو الحرمان أقوى من العنف: يجب نبذ الإقطاعيين ووكلائهم الجشعين من أمثال بويكوت. على الرغم من الضيق الاقتصادي قصير الأمد الذي تكبدوه، فإن عمال بويكوت توقفوا عن العمل في الحقول والحظائر، كما في منزله. كفَّ رجال الأعمال المحليون عن التعامل معه، وساعي البريد رفض إيصال بريده. سرعان ما وجد بويكوت نفسه معزولا عاجزا عن استئجار أحد لجني المحاصيل. أخيرا، تبرع خمسون شخصا من الغرباء للعمل، غير أنهم كانوا في حاجة إلى مرافقة وحراسة ألف شرطي وعسكري، على الرغم من أن القادة المحليين كانوا قد وعدوا بعدم اللجوء إلى العنف. صارت الحماية تكلف أكثر من قيمة المحصول. بعد الحصاد تواصلت «المقاطعة» (البويكوت) بنجاح.

نظم غاندي مقاطعة للبضائع البريطانية، وفي مونتغومري ألاباما، قاطع الأمريكيون ذوو الأصول الأفريقية حافلات التمييز العنصري. قضت المعاهدة القومية الزنجية بمقاطعة السلع المنتجة بعمالة العبيد في العام 1830. واليوم، باتت المقاطعات أيسر بكثير، بفضل الإنترنت. تم إجبار بنك آي إن جي (ING) الهولندي على إلغاء مكافآت كبار موظفيه الإضافية، بعد أن بادر آلاف العملاء إلى سحب ودائعهم، بما عرّض البنك للخطر. فقد انطلقت حملة مقاطعة على فيسبوك وتويتر بعد شيوع أنباء عن أن كبير التنفيذيين كان قد حصل على مكافأة إضافية قدرها 1.25 مليون يورو، على الرغم من أن البنك كان قد حصل على مساعدة

(*) أوصي أيضا بكتاب مارك كورلانسكي Mark Kurlansky. [المؤلف].

حكومية بمبلغ عشرة مليارات يورو لإنقاذه، وكان قد جمّد المعاشات التقاعدية ولم يرفع أجور العمال إلا بنسبة واحد في المائة. لاحقا. أقر سياسيو هولندا ضريبة ذات مفعول رجعي بنسبة 100 في المائة على جميع المكافآت الإضافية المدفوعة للتنفيذيين في المؤسسات التي كانت قد حصلت على مساعدة من الدولة نتيجة الأزمة المالية(5).

العزل: سحب التأييد الاجتماعي من الأفراد مزعج بالنسبة إلى الذين يتعرضون له. يبقى الخزي العام أداة متدنية التوظيف. بالنسبة إلى الساسة والشخصيات العامة الذين ينعمون باهتمام الجمهور، من شأن العزل أن يكون مؤلما حقا.

بمدينة نيويورك، ملّ عدد من النساء من المعاكسة والتطاول اللذين كنّ يواجهن إياهما على الملأ، في المترو، وفي الشارع، بدءا بتعليقات جنسية بذيئة، وانتهاء بمد الأيدي والاحتكاك. محبطات إزاء المواقف الثقافية الموحية بأن الأمر لم يكن أكثر من الثمن المحتوم الذي يتعين على المرأة أن تدفعه لا لشيء إلا لأنها امرأة، بادرن إلى تشكيل فريق للتصدي. أسست إيملي ماي Emily May حركة «الزم حدّك!» Hollaback (www.ihollaback.org) مع صديقات في العام 2005. للحركة الآن فروع في ست مدن أمريكية، جنبا إلى جنب مع فروع أخرى في بريطانيا، وكندا، وأستراليا. أخيرا، استحدثت الحركة تطبيقا للآيفون لتمكين النساء من الاتصال مباشرة وتقديم التقارير عن مثل هذه الحوادث، مدعومة، إن أمكن بصور المتطاولين. لم يكن الهدف سوى إنتاج صورة شاملة، والتعرف على البؤر الساخنة لمثل هذه التحرشات؛ عبر المدينة، بل وفي طول البلاد وعرضها. التقارير ستحال إلى الشرطة لتتخذ الإجراءات اللازمة، بما في ذلك المناطق التي شهدت نشاطات متكررة. غير أن هناك عوائق واضحة في وجه الشرطة لإثبات الجريمة - لا تستطيع الشرطة حل المشكلة وحدها. عبر التعرف على المعتدين وعرض صورهم، تأمل الحركة أيضا أن يُفضح الرجال المسيئون، وأن تخلق مواقف ثقافية جديدة تحل محل القديمة: نبذ التحرش اجتماعيا.

وفي إطار أكثر أممية، سبق لمزارعة بيضاء في زيمبابوي المستقلة حديثا أن قالت لي، إن العزل الاقتصادي والسياسي لروديسيا الخاضعة لهيمنة البيض ربما لم يؤدِّ إلى ما يكفي من تقويض الاقتصاد لإجبار الحكومة الروديسية على التخلي عن الممارسات

العنصرية القائمة على الفصل. استطعنا أن ننجو اقتصاديا، قالت محدثتي، أما حين أصبحنا هدفا لعقوبات دولية فقد أدركنا أمرا على نحو يقيني: دوام حكم الأقلية البيضاء إلى الأبد مستحيل.

التخريب: لا يجوز اعتماد هذا النهج إلا في الظروف القصوى، ظروف الجور والقمع الشديدين، بعد أن تكون حملة الطرق السلمية الأخرى قد أخفقت. إن مثالا جديدا للمخاطر الجذرية والعواقب الغامضة للتخريب، حتى ولو لنوع لا عنفي من التخريب، يتجلى في قصة فيروس ستكسنت الحاسوبي الذي يبدو مصمما بقصد التدخل في برنامج إيران النووي. كان الفيروس شديد التعقيد، بما يوحي أن دولا (ربما الولايات المتحدة) كانت خلف إيجاده. متخفيا في منظومة الحواسيب العاملة التي تتولى مراقبة الآليات الصناعية، يقال إن فيروس ستكسنت يعمل عن طريق زيادة سرعة وحدات الطرد المركزي المستخدمة لتخصيب اليورانيوم، بما يؤدي إلى تعطيل أدوات الطرد المركزي أو تدميرها. في أثناء ذلك، تواصل منظومات الرقابة والتحكم إشارتها إلى أن كل شيء طبيعي. تأثيرات الستكسنت ليست واضحة، ولم تعترف إيران إلا بقدر محدود من الخراب الناجم عن الفيروس. غير أن هناك الآن حوارا حول أن الطريق باتت ممهدة لآخرين كي يستخدموا وسائل مشابهة - هي تخريبية، وإن بأكثر المناهج حداثة - مما يسلط الضوء على المخاطر الكامنة في استخدام مثل هذه التقنيات. عمليا، فُتحت جبهة جديدة في الصراع، جبهة تكاد لا تحكمها أي قواعد. فأحد الإعلاميين قال: «لقد عبرنا عتبة معينة ولا مجال للعودة إلى الخلف»[7]. هناك الآن نداءات جاءت متأخرة تدعو إلى اجتراح اتفاقيات دولية جديدة تحظر مثل هذه الحروب المعلوماتية، في حين أن نداءات أخرى تعلق قائلة إن مثل هذه القواعد مستحيلة في جميع الأحوال، نظرا إلى اتصاف الشبكة أساسا بالغفلة والتعقيد. وإذا كنتم عازمين على استخدام هذه الأدوات، فإن من الحكمة أن تكونوا ضامنين ألا تُستخدم في المقابل ضدكم. ذلك هو السبب الكامن في شرط العزوف عن استخدام العمل التخريبي اللاعنفي إلا في الحالات الاستثنائية القصوى.

غير أن للتخريب، رغم سلبياته الكثيرة، ميزة إيجابية واحدة رائعة، وربما طاغية: إنه لا يقتل بشرا.

في فيلم فيم فندرز Wim Wenders، «أجنحة الرغبة» Wings of Desire، ثمة رجل مسنّ في مكتبه عاكف على تأمل صور أطفال ماتوا. هو طاعن في السن، وربما

محتضر. يفكر بينه وبين نفسه: «لم يعد المقاتلون والملوك أبطالي؛ فأبطالي الأمور الملتصقة بالسلام. ما لغز السلام الذي يجعل استلهامه متعذر الدوام؟ لماذا تبقى قصته عسيرة السرد؟».

9 - كش ملك!

قد يكون تشبيه الشطرنج عديم الجدوى للكناية عن العلاقات الدولية، بيد أنه ينطوي على عبرة بالغة الأهمية. تتمثل غاية اللعبة الوحيدة بالإجهاز على ملك الخصم، أما جميع الحركات الأخرى، والرقصات الأنيقة للفيل والبيادق، فليست إلا تمهيدا لبلوغ هذا الهدف. حذارِ من الاقتناع والرضا بالعملية، ركّز على النتائج! فأي حملة لإنهاء الإبادة العرقية، غنية بالفيديوهات الثمينة والنجوم اللامعة، لا تساوي شيئا إذا لم تكن قادرة على إنقاذ ولو حياة واحدة. إياك أن تنخرط في حملة يتولى آخرون فيها مهمة أداء التحرك اللازم لبلوغ التغيير: باشر العمل بنفسك! إرسال خطاب نصي أو توقيع عريضة إنترنتية قد لا يحققان شيئا، نظرا إلى المجهود المحدود المبذول لهما.

ليس معيار أي فعل سياسي هو عدد الاستجابات التي يحصل عليها على موقع الحملة الإلكتروني، أو عدد من يتبعونك على تويتر، أو الذين يؤيدونك على صفحتك الفيسبوكية. يتمثل معيار مثل هذا الفعل بآثاره في العالم الواقعي على القضية التي تحاول تغييرها: هل ثمة عدد أقل من الأسلحة النووية؟ هل مكنت من الإطاحة بالدكتاتور؟ هل أُنقذ ولو طفل واحد من الموت جوعا؟

درج الإسكندر الكبير دائما على توجيه قواته نحو أقوى نقاط العدو. فسقوطها كان يعني انهيار العدو. كش ملك!

***

بصورة فردية، لا يمكن الاعتراض على هذه المبادئ. من يستطيع أن يعترض على التحرك المتأني، خطوة خطوة، البعيد عن العنف، المتفاوض بشأنه مع المعنيين، والمصمم للاهتمام بالأكثر معاناة؟ غير أن هذه المبادئ، بجملتها، تبلغ في الحقيقة مستوى فعل سياسي مختلف جذريا عن الصيغة الثقافية المعاصرة التي لا تكاد، على ما يبدو، أن تنتج شيئا: صيغة التصويت للحكومة، ربما الانخراط قليلا في

حملات مطالبة آخرين بفعل ما تريده، أو ربما استنفار الحكومة إذا كنت على علاقة مباشرة. المبادئ آنفة الذكر توفر مسار فعل أكثر قوة، موجها، ولكنه فعال في المقام الأول، بل وحتى مؤهل للتغيير. لعل هذا هو سبب العداء المؤسسي الشديد لهذه المناهج، ولكلمة «الفوضوية» [أناركيزم] في الحقيقة، بما فيها صيغتها السلمية والتعاونية جدا المقترحة هنا: توظيف هذه المناهج سيؤدي فعلا إلى تغيير الأمور، بما في ذلك تغيير الطريقة التي تتغير بها هذه الأمور. والمستفيدون من الوضع الراهن لا يريدونك أن تدرك ذلك.

لن يُحدث شخص واحد ملتزم بهذه المبادئ ثورة كوكبية، وإن استطاع، ربما، إضفاء صفة الثورة على حياته الخاصة. غير أن من شأن الفعل الصادر عن شخص واحد أن يحفز آخرين ويدفعهم. وإذا بادرت الكثرة إلى تبني هذه المبادئ، فإن ثورة، نعم ثورة بلا قيادات، ستصبح طافية على السطح بوضوح آخر المطاف.

9

خلاصة: رؤية ما هو إنساني

«حرب تولستوي كانت موجهة ضد أولئك الذين ادعوا أن التاريخ هو من صنع عظماء الرجال وقراراتهم»

في رواية «الحرب والسلام» لتولستوي Tolstoy، تتمثل سلسلة من المشاهد الأعظم في تلك التي تصف معارك الحروب الفرنسية - الروسية. قذائف المدافع النابليونية تئز فوق الرؤوس، وجياد الخيالة تشب وتتوهج مع وابل رشقات رصاص البنادق، والرجال يرتجفون خوفا، وتتدفق دماؤهم حمراء قانيةً.

في أحد المشاهد إبان معركة أوسترليتز، تُباغَت القوات الروسية بالأرتال الفرنسية المتقدمة التي تخرج فجأة من قلب الضباب المغلّف. وفيما النيران الفرنسية تمزقها وتبعثرها، تنهار الجبهة الروسية، ويفرّ الجنود في حالة فوضى. باكيا بغضب وخزي وهو يتأمل الهزيمة الوشيكة، يسارع الأمير أندرو Prince Andrew إلى التقاط راية أسقطها ضابط منسحب. غير

آبه بالخطر والرصاصات الملعلعة من حوله، يطلق صرخة «حادة كزعيق الأطفال»، ويندفع جريا إلى الأمام[1].

يكفي تحركه الشخصي لحشد المشاة المشتتين حوله. فجأة يتحرك أحد الجنود، ثم آخر، وسرعان ما ينطلق الفوج كله إلى الأمام هاتفا بحماس، ويلتحق به. محاطا بالجنود الزاحفين، يركض الأمير أندرو إلى الأمام، وقد باتت المسافة الفاصلة بينه وبين المدافع الفرنسية أقل من عشرين خطوة، مسافة قريبة قربا يكفي لرؤية الخوف والغضب على وجوه رماة المدافع. يُبطح الأمير أندرو أرضا؛ فيقبض آخرون على الراية مستمرين في التقدم.

المعركة خاسرة على أي حال. وفيما بعد، يكون الأمير أندرو، أسيرا الآن، مستلقيا مع جرحه البالغ في إحدى محطات الإسعاف الفرنسية. يزور نابليون الجرحى الروسيين على عتبة الموت، لا يتأثر الأمير أندرو بمرأى بطله السابق. محدقا في عيني نابليون.

«كان الأمير أندرو يفكر في تفاهة المجد - العظمة، بتفاهة الحياة التي لم يستطع أحد فهمها، وبالتفاهة الأعظم للموت، الذي لم يستطع أحد على قيد الحياة أن يفهم معناه ويفسره».

مشاهد تولستوي الحربية هي عن الأفعال الصغيرة التي يتمحور حولها النصر أو الهزيمة، وهذه الأفعال ليست من صنع قرارات الجنرالات أو الأباطرة، إنها القرارات الطارئة للأفراد، ضباطا وجنودا، تلك القرارات الشبيهة بذلك الهجوم الباسل، وإن كان خائبا في النهاية، للأمير أندرو. ففي فصل سابق، تحولت معركة شونغرابيرن بقرار رجل واحد، تيموخين، باقتحام صفوف الفرنسيين، مسلحا بسيف فقط. مثل هذه الأفعال، وهي نادرة تقريبا في الظاهر، هي التي تهم بالنسبة إلى تولستوي، بدلا من الإستراتيجيات الكبرى وعظماء الرجال.

وفي مقالته التأسيسية «القنفذ والثعلب»، حلل إزايا برلين Isaiah Berlin نظرة تولستوي إلى التاريخ. وفي رأي برلين فإن «الحرب والسلام» تلقي الضوء على ارتياب تولستوي إزاء الروايات الموحية بأن الأحداث خاضعة لتحكم القادة، أو الدول، أو الحكومات. ففي اعتقاد تولستوي لا يعكس مثل هذا التاريخ ما هو أكثر من نسبة 0.001 من الشؤون الإنسانية؛ علاوة على كونه زائفا أساسا. في أوسترليتز يوصف القيصر الروسي وجنرالاته واقفين على تلة، يتابعون قواتهم تغوص في ضباب كثيف

يلف الوادي إنها صورة مجازية عن مدى معرفتهم الحقيقية. كبير الجنرالات الروس، كوتوزوف، يتمتع بمكانة بطولية في التاريخ الروسي، بيد أن تولستوي يقدمه متذمرا عديم الحيلة لدى تعرض قواته لهجوم مباغت. وحده الأمير أندرو حاسم في رده على الكارثة الماثلة، ولا يكون رده إصدارا للأوامر، بل الانقضاض على الراية الساقطة وانتشالها والتقدم بها.

في كتابات تولستوي الوصفية كانت الحياة الفعلية أعقد وأغنى من أن تخضع لتحكم أولئك الذين هم على قمة الهرم. لا يمكن، في الحقيقة، توقع فهمهم لها على الإطلاق، لأنهم ليسوا جزءا منها ولا هم قريبون منها قربا يكفي لمشاهدتها. ومن زعموا امتلاك هذا الفهم كانوا إما سذّجا وإما مدعي معرفة لغرض آخر، امتلاك النفوذ، مثلا. وبالفعل فإن «الحرب والسلام» تبين أن من هم في قاعدة الهرم هم الذين يصنعون التاريخ، وإن كانوا غافلين عن ذلك.

يتناغم هذا مع حدسنا؛ فالمعارك شبيهة بالحياة: خلطة غريبة وغير مطردة بين ظرف من ناحية، وأحداث عشوائية من ناحية ثانية، وإرادتنا الخاصة من ناحية ثالثة. كلها أساسية؛ أي منها غير قابل للفصل. التجرد من هذه الخلطة لاعتماد سردية خطية ومصقولة زائف أساسا. زائف بالمثل أي زعم يقول إن فعل الإنسان مدفوع بمحرك وحيد، مثل شرط «تعظيم المنفعة» إلى الحدّ الأقصى، كما قد يرى بعض الاقتصاديين. عند المعاينة الدقيقة، لا بد لأي حدث، مهما كان كبيرا أو صغيرا، من أن يتكشف عن خليط غريب بالغ التعقيد من التأثيرات والأسباب غير المهمة حينا، والحاسمة حينا آخر. ليس ثمة أي أساس أو قاع لهذه الأسباب والنتائج، جميعها مشروطة بأخرى ومتوقفة عليها.

عداء تولستوي كان موجها ضد أولئك الذين ادعوا أن التاريخ هو من صنع عظماء الرجال وقراراتهم، وهو ما رآه خاطئا أساسا وغير أمين. غير أن المؤرخين ليسوا الوحيدين الذين يتعين عليهم أن يختزلوا؛ فالحكومات هي الأخرى مطالبة بحشر تعقيدات العالم العصية على التصديق في قوالب حقائق بسيطة، بتناول مليارات أفعال كتلها السكانية وتطلعاتها وادعاء قابليتها للحشر. ليس هذا اتهاما للحكومات بسوء النية؛ لعلها مجبرة على الاختزال بهذه الطريقة. الحكومات مطالبة بأن تفعل هذا كي تزعم أنها تفهم، كي تتمكن من اجتراح خطط وقرارات توفر القدرة على الفصل في الأمور المعقدة.

يُرحِّب بمقال «القنفذ والثعلب» ويُهلِّل له بوصفه تحليلا ممتازا لكتابات تولستوي وآرائه التاريخية. غير أن برلين لا يستكشف، ويا للغرابة، كيف وشت كتابات تولستوي، والنظرة التاريخية الكامنة في صلب هذه الكتابات، عن نظرة الكاتب السياسية، مركزا، بدلا من ذلك، على الجوانب الأكثر صوفية أو باطنية في فكر تولستوي. فتولستوي هذا كان يؤمن بأن المرجعيات والسلطات كلها تشلّ قوة الفعل المستقل لدى الأفراد، وأن الأفراد، وحدهم الأفراد، لديهم الفهم الحقيقي لظرفهم ولكيفية تغييره. كان تولستوي فوضويا، أناركيا.

كان تولستوي مؤمنا بأن من هم في قاعدة الهرم - جنود المشاة في معارك بورودينو وأوسترليتز - هم في الحقيقة صناع التاريخ. أما «عظماء الرجال» والجنرالات مدّعو فهمه فلم يفهموه قط. من المثير للسخرية، في نظر تولستوي، أن يتطلع المؤرخون نحو الجنرالات والقادة للاهتداء إلى القرارات الحاسمة لمسار التاريخ، بدلا من المشاة. وما يثير قدرا أكبر من السخرية أن المشاة أنفسهم يحذون أيضا حذو المؤرخين.

***

المنظومتان الفكريتان المهيمنتان على القرن العشرين لا تمتلكان إلا مفاتيح جزئية للعلاجات الضرورية اليوم. طرحت الشيوعية مساواة زائفة على حساب التضحية بالحرية الفردية. وقدمت الرأسمالية الحرية على حساب العدالة الاجتماعية، والتناغم، والإحساس الجوهري بالمعنى الفردي أو المشترك.

غير أن كلا من اليسار واليمين يطرح لمحات موحية عن فلسفة جديدة أكثر قوة. ظلت أعظم نقاط قوة اليمين متمثلة في مناشدة المشروع الفردي والتعبير الذاتي، متحررَيْن من الوطأة القاتلة لعبء الحكومة. أما نظيرتها عند اليسار فهي تسليمها بأننا لسنا منفصلين، بأن المجتمع حاضن ومسعف للجميع، متصديا للجور، للتفاوت، ولنزعة أنانية ومفرِّقة في النهاية. معا جميعا نكون أفضل حالا.

بيد أن النظرية الاقتصادية الكامنة في عمق العقيدتين الرأسمالية والشيوعية لا تطرح إلا نظرة محدودة جدا وسلبية في النهاية إلى ما هو إنساني. ففي النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة يُزعم بلا دليل أن الناس أنانيون أساسا، وأنهم يريدون، قبل كل شيء، إشباع رغباتهم المادية. غاية البشر القصوى هي النمو

الاقتصادي، الأمر الذي لا يجري تعظيمه إلى الحد الأقصى إلا عبر منافسة ضارية بقدر قليل من التنظيم. وإذا جاءت مكافآت هذا النظام على نحو غير متكافئ، فإن ذلك ثمن ضروري. الآخرون على كوكب الأرض يعدون إما زبائن، أو منافسين، وإما عوامل إنتاج. والتأثيرات المنعكسة على الكوكب نفسه ما هي إلا «عوامل خارجية» بالنسبة إلى الأنموذج، دون اهتمام بالكلفة، على الأقل الآن. في أي من فقرات هذا التحليل لا تظهر عوامل معينة تميز البشر مثل التعاون، أو الحب، أو الثقة، أو الرحمة، أو الكراهية، الفضول أو الجمال. كما لا يظهر مفهوم المعنى في أي مكان. ما لا يمكن روزه يهمل. غير أن المشكلة تكمن في أن من شأن مثل هذه العوامل أن تغدو الأهم من كل شيء بعد تلبية حاجتينا الأساسيتين المتمثلتين في المأوى والغذاء.

في النظرية الماركسية، يجب أن يتحرر البروليتاري أخيرا من جميع الأعباء، بما فيها عبء الحكم. أما في الممارسة فإن الأنظمة الشيوعية سرعان ما اجترحت وصانت أجهزة بيروقراطية عملاقة، ذات نخب متمتعة بالامتيازات، لتلقين الناس دروسا حول مصالحهم المثلى. أولئك الذين حاولوا الاعتراض قُمعوا بقدر كبير من الوحشية غالبا. ففي قمع فوضويي الثورة الإسبانية، أو بلاشفة تمرد كرونشتادت في العام 1921، كشف الشيوعيون عن وجههم الحقيقي. لم تستطع الشيوعية قط أن تعني تحررا من السلطة. تلك ثورة لم تكن متاحة على الإطلاق. لا تجوز الثقة بالناس.

المناهج المطروحة للنقاش هنا تنطوي، بدلا من ذلك، على نظرة مختلفة إلى البشر. من الممكن، وبنجاح، أن يجري التعويل على الناس في إدارة شؤونهم، في التفاوض البيني، في ضبط أمور مدنهم الخاصة من القاعدة إلى القمة، من منطلق القواعد الأخلاقية، بدلا من الإكراه والمعاقبة. أقول هنا بأن هناك ما هو أفضل من بشاعة المجتمع المعاصر، وصراعاته، وخوائه. الشكاكون في الطبيعة البشرية، المسكونون بالتشاؤم، سيقولون إن مثل هذه الثقة موضوعة في غير مكانها، وإن الصراع حتمي. بيد أن الدلائل المستمدة من المناسبات القليلة التي أُتيحت فيها للناس فرصة التمتع بالوكالة الحقيقية على شؤونهم توحي، ربما، بالعكس: توحي بالاحترام، وبالتوافق، أو بقبول الاختلاف في أسوأ الأحوال. لو اختفت السلطة كلها اليوم، لأدى وضعنا الراهن المشحون بانعدام الثقة والخوف إلى ضمان وقوع «حرب الجميع ضد الجميع». أما الممارسات المعروضة هنا فمن شأنها، مع الزمن، أن تعيد

بناء الثقة. من شأنها حتى أن تُبنى في إطار لم يختبر من قبل قط، إطار غير عادي وجميل، مجتمع جديد، محكوم ذاتيا.

***

مع إنجاز الإعداد لهذا الكتاب تماما كان شيء غير عادي قد بدأ. نجحت الاحتجاجات الجماهيرية في الشرق الأوسط في خلع حاكمين دكتاتوريين عن السلطة في تونس ومصر. أما في ليبيا، فإن انتفاضة تمكنت، بدعم عسكري خارجي، من الإطاحة بنظام القذافي القمعي. وفي كل من أمريكا وأوروبا اندلع الاحتجاج الشعبي الجماهيري على جور النظام السياسي والاقتصادي الراهن. فحركة «احتلوا وول ستريت» قد لا تضم الآن سوى بضعة آلاف من البشر، غير أنها تبدو ممثلة لاستياء وغضب أوسع بكثير من الأمر الواقع. وفيما أنا عاكف على كتابة هذه الكلمات باتت الاحتجاجات منتشرة عبر الولايات المتحدة وأوروبا الغربية.

ثمة نسائم ثورة في الأجواء - وهي ليست محصورة في الشرق الأوسط. لعلنا قد وصلنا إلى أحد منعطفات التاريخ الذي يصبح فيه التغيير الأساسي العميق ممكنا، مع تنبه الناس إلى المظالم الشديدة، ولكن أيضا إلى عجز الإدارة الراهنة. في صدى لنظرية تحول البراديم (أو تحول النموذج الفكري) لدى توماس كون Thomas Kuhn، بات الأنموذج القديم للسياسة والاقتصاد يبدو باليا، وغير ملائم أكثر فأكثر، ثمة أنموذج جديد يطرق الباب بقوة.

وكما قيل في هذا الكتاب، فإن من غير المحتمل أن يكون الاحتجاج وحده كافيا عندما يكون النظام السياسي، على رغم ديموقراطيته الظاهرية، موظفا لخدمة أرباب المال والنفوذ. لا يعقل، مثلا، انتظار قيام نظام كهذا بإنجاز إصلاح مصرفي ضروري، مع بقاء كبار تنفيذيي قطاع الصيرفة متفوقين على الناخبين العاديين على صعيد اختراق النظام السياسي. تكفي قراءة الصحف.

لا بد من ابتكار نظام جديد. ما يتعين على ذلك النظام أن يقوم عليه جرى تفصيله في هذا الكتاب. بعض مواصفات أي نظام جديدة تجلت بوضوح في حديقة زاكوتي المانهاتنية في مركز المدينة، حيث تمركزت احتجاجات «حركة احتلوا وول ستريت».

بدلا من أي تراتبية، تُتَخذ القرارات من قبل المحتجين بالتوافق والإجماع. كل من يرغب في الكلام يحصل على فرصته. كل مساء تُعقَد «جمعية عمومية» للمحتجين.

ليس ثمة قادة، ولكن الأمور منظمة. ومما يثير الدهشة أن الجميع يحترمون القواعد العامة. حين يتكلم أحدهم لا يقاطعه آخر، أي آخر. ومع أن الشرطة حظرت الأبواق ومكبرات الصوت؛ فإن آخرين عبر الساحة يرددون صدى الكلمات بما يمكن كل واحد من مئات الحاضرين من سماعها. ومن المفارقات أن هذا أدى إلى ترابط الجماعة بقدر أكبر من الحميمية. حتى فعل شخص واحد عاكف على الكلام بات الآن، بسبب «مكبر الصوت البشري» أكثر إحاطة. ومن المدهش أن ذلك يترك نوعا من الانطباع بالحديث الحميم، ولكن بين المئات.

غير أن عيوب مثل هذا الشكل من الاحتجاج، هي الأخرى، واضحة. ليس ثمة أي قائمة مطالب. لا أحد يدّعي الكلام باسم المحتجين، ما يحول دون انبثاق رسالة مشتركة موحدة عدا، ربما، صرخة «كفى!». أدى هذا إلى إرباك العديد من المعلقين والإعلاميين، المدمنين ربما على صيغ أكثر توجيها وتقليدية من الاحتجاج والتظاهر. راحوا يسألون: ما الذي تريدونه؟ ولكن لو أقدم قائد مزعوم على الوقوف وتلاوة بيان، لبادر الآخرون، بالتأكيد، إلى الاعتراض قائلين: إن أحدا لا يتمتع بحق تلخيص مطالبهم. سمعت أحدهم يصرخ، بشيء من الانفعال: «لا أريد أن يتكلم أحد، أي أحد باسمي!».

يصعب الحديث عن مناشدة أبلغ لانخراطنا المباشر في السياسة وفي مستقبلنا.

بيد أن إفضاء مثل هذه الاحتجاجات إلى أي نتائج ملموسة مشروط بوجوب الإيحاء بالتغيير القادر على اختراق النظام من ألفه إلى يائه، بعيدا عن إبقائه محصورا في بضع مئات من المثاليين في الشوارع. لا بد للأمر أن يكون تغييرا يستطيع كائن من كان أن يضطلع به، طوعا وعن طيب خاطر.

***

ما عسى ذلك أن يتضمن؟

يمكن تغيير الاقتصاد من الداخل عبر استبدال نمط الشركة الأساسي، بتحويله من نمط ملكية خاصة يستهدف الربح، إلى نمط قائم على المنفعة التعاونية. فالشركات التعاونية المملوكة من قبل مستخدميها (أو شركائها بالأحرى)، تستطيع أن تتحلى بكل من التنافسية والإنصاف، إضافة إلى قدر أكبر من القدرة على تلبية حاجات جميع المعنيين. من شأنها أن تصلّب عود العدالة في هيكليتها، عن طريق المبادرة،

مثلا، إلى إعلان الالتزام بعدم تجاوز أعلى الرواتب خمسة أضعاف أدناها. وعبر جعل كل عامل شريكا تستطيع هذه الشركات أن تجترح ثقافة مختلفة كليا لمكان العمل، حيث لكل «صوته ومصلحته» في النجاح، على النقيض من الخصومة الكامنة بين رؤساء يغرفون رواتب فاحشة ومستخدمين لا يحصلون إلا على الحدود الدنيا.

يبقى الخيار بالنسبة إلينا جميعا، إذن، متمثلا في المسارعة إلى تشجيع مثل هذه الشركات برعايتنا. وهكذا فإن بإمكان الثقافة، هذه الطريقة الجديدة في معالجة الأمور، أن تنتشر، بما يفضي إلى حصول تغيير عضوي في طبيعة الاقتصاد. ومع تكاثر الشركات التعاونية، فإنها تستطيع أن تشكل شبكات تنسيقية تتولى التفاعلات بين المشروعات والأعمال وصولا، ذات يوم، إلى صيرورتها النمط المعياري المعتمد. وبذرة مثل هذه الشبكات موجودة سلفا، في محاولات مثل موقع [solidarityNyc.org] الإلكتروني الذي يدرج الأعمال الكثيرة التي ترفع راية القيم، قيم قابلية الاستدامة والعدالة الاقتصادية، بدلا من مجرد الربح. من الآن بات الموقع يغطي طيفا واسعا من السلع والخدمات من أساسيات الغذاء إلى الخدمات المالية. أمر ممكن، ولكنه ينطوي على نوع من الخيار.

تغييرات أخرى ممكنة أيضا، لكن أيا منها لن يتحقق بفعل القوى الطبيعية للسوق، أو التشريع الحكومي.

ما السبيل إلى استبدال القطاع المالي الراهن الجائر والخطر، حيث المجازفة مضمونة من قبل دافع الضرائب، في حين لا تصب الأرباح إلا في جيوب أرباب المصارف - نظام لا يكتفي بكونه مجحفا في عدم الإنصاف، بل أفضى أيضا إلى تعريض الاقتصاد الكوكبي، بأمه وأبيه للخطر؟ ثالث أكبر البنوك الوطنية في كندا هو اتحاد اعتماد [credit union]. ومما يسلط الضوء على قبضة البنوك الربحية الفولاذية الخانقة لواشنطن، أن بنكا وطنيا كهذا متعذر تماما في الولايات المتحدة، من جراء العوائق الموجودة في التشريعات الاتحادية نتيجة التعبئة الحادة والأنانية من قبل البنوك التجارية.

بيد أن تصور بنك تعاوني الملكية ليس وطنيا فقط، بل دولي، وقابل لجني ثمار اقتصادات المدى التي لا يتمتع بها راهنا سوى البنوك الخاصة الكبيرة، تصور غير مناف للعقل. المسكونون بنزعة الشك سيسخرون سخرية مكبوتة من مثالية هذه

المغامرة، بيد أن هؤلاء يعرفون، كما قال أوسكار وايلد Oscar Wild ذات مرة، أسعار كل الأشياء، لا قيمها. ما من أحد يزعم أن التحدي يسير، غير أن التصور والخيال هو نوع من الانطلاق.

تتكرر القصة ذاتها مع السياسة، أو مع نهج تقرير مصير مستقبلنا، بقدر أكبر من الدقة. يصعب الاهتداء إلى أحد في أمريكا لايزال يؤمن بالنظام السياسي الراهن. حقا، حتى السياسيون يتعين عليهم مهاجمة «السياسة المألوفة» بغية اقتناص فرصة إعادة الانتخاب؛ غير أن هناك أيضا نزعة شك مثقلة بالتشاؤم وواسعة الانتشار حول إمكان تحقيق أي تطور في هذا الشأن. تبدو المشكلة بالغة الضخامة، ونقطة على السطر. نهزّ أكتافنا ونشهق معبّرين عن قدر عميق من اليأس، لكننا لا نفعل شيئا لتغيير الوضع.

يتعين على عملية الإمساك بزمام شؤوننا أن تبدأ من فعل ذلك بالتحديد. فالتغيير الضروري لن يأتي من السماء، مهما كان تطلعنا إليه شغوفا ورغبتنا فيه شديدة. لا بد لعادة المشاركة الكاملة في القرارات المتعلقة بنا من أن تبدأ صغيرة، مثل آلية اتخاذ القرارات في حديقة زاكوتي. ففي المدارس التي يتعلم فيها أطفالنا، يمكن للأمهات والآباء أن يشكلوا فرقا جماعية لمناقشة أمور المدارس. ومهما كانت قواعد المدرسة، فإن على أولئك الذين يديرونها، بمن فيهم السلطات المحلية، أن يصغوا.

يمكن فعل الشيء نفسه في مؤسسات محلية أخرى، بما فيها المستشفيات أو الحدائق؛ فالمشاركة - ومباشرة إدارة شؤوننا الخاصة - بدأت تصبح عادية والقاعدة المعتمدة. يستطيع أهل الحي أن يلتقوا ويتحاوروا حول الهواجس المحلية من عمليات السطو والاعتداء إلى غرس الأشجار، إنها الطريقة التي يمكن أن تبدأ بها الإدارة الذاتية.

***

وهاكم المفتاح! في أي من فقراته لا يُقْدم هذا الكتاب على الدعوة إلى ثورة عنيفة، أو إلى الإطاحة بالنظام القائم، أو حتى إلى أي شيء غير مشروع، ربما باستثناء مقاومة أخبث ألوان القمع. هذه ثورة يمكنها، بل ربما يتعين عليها، أن تحصل تدريجيا، مغيِّرة العقول والأعراف يوما بعد يوم. إنها ثورة ستتحقق عبر تحركات صغيرة، تبدأ بقلة، لكنها لا تلبث أن تنتشر شاملة الكثرة. ثورة ستتحقق عن طريق

تسليط الأضواء على قيمة هذه الطريقة الجديدة في تناول الأمور. اعرضْ بدلا من أن توصي. بعيدا عن إجبار الناس أو وعظهم، وبعيدا، قبل كل شيء، عن إقحام التغيير عنوة على عقول مغلقة.

على نحو تدريجي، إذن، وبقوة المثال والقدوة، من شأن حكم الكثرة الذاتي للكثرة أن يصبح هو القاعدة. شبكات التعاون سوف تنبثق، داعمة التغيير الإيجابي في أمكنة أخرى. لا يجوز بقاء الحدود عائقا؛ ففي عالم كثيف الترابط باتت هذه الحدود متضائلة الأهمية باطراد. تمثلت الشبكات الدولية الأنشط والأفعل في القرن الواحد والعشرين بعصابات الإرهاب ومافيات الجريمة التي سارعت سلفا إلى اكتشاف طابع عالم اليوم الحقيقي وتوظيفه. لا بد لنا من إبدال هذه العصابات والمافيات بروابط أفضل وأقوى قائمة على قاعدة التعاون المتبادل، بعيدا عن منغصات الحدود العتيقة البالية.

آخر المطاف، توفر مثل هذه الروابط قدرا أكبر من الاستقرار قياسا إلى البنيان الهش، وإن بدا منطقيا، للتفاعل بين الدول، هذا التفاعل المستند، في الحقيقة، إلى أسس شديدة اللبس: الحسابات الزائفة والمضللة لـ «مصالح» الدولة. بدلا من ذلك، ستكون هذه «الروابط الجديدة» قنوات تعاون وتنسيق أعمق وأرحب، منطوية على جملة المصالح والقيم الفعلية والمستحدثة لشعوب متعاونة، جملة. وبالفعل، فإن إخفاق النظام القائم على الدول في تدبير حلول لمشكلاتنا المقلقة - مشكلات الهشاشة الاقتصادية المطبوعة بالتقلبات السريعة والتغير المناخي - يوحي، بل يؤكد، أن من شأن النظام نفسه أن يكون هو المشكلة، لأنه دائب على تأييد هذا اللااستقرار أكثر من دأبه على حله.

من جديد، ليس هذا اقتراحا بإلغاء النظام الديبلوماسي الدولي، أو بهدم صرح الأمم المتحدة. لعله، بدلا من ذلك، تطلُّعٌ إلى إحداث تغيير أكثر عمقا في نماذجنا - وممارساتنا - للتعاون الإنساني. بيد أنه تغيير ينطوي على اجتراح طريقة جديدة تحل شيئا فشيئا محل القديمة، لا لشيء - ببساطة - إلا لأنها أفضل وتجعل السابقة بالية وجدباء.

بعد العمل في إطار الحكومة، أقلعت عن الإيمان بقدرة الاحتجاج والدعاية على جلب العدالة الحقيقية والتغيير الباقي والراسخ، وإن كانت مثل هذه المناهج قادرة على لفت الأنظار إلى الحاجات الملحة. النظام الراهن شديد الرسوخ وعميق

الجذور. من شأن معارك صغيرة، ولكنها مهمة، أن تُكسب، غير أن الحرب الشاملة مازالت تدور لمصلحة أولئك الذين يضعون الربح فوق البشر، والاستغلال فوق البيئة، والذين يزعمون أن الدول أهم من الناس الذين يؤلفونها. مؤسف أن يكون أولئك الذين يؤمنون بأن الآخرين يجب أن يقادوا، وأن يُلقنوا، أو أن يُكرَهوا عنوة، بدلا من إلهامهم، هم المنتصرون. صحيح أن المسكونين بالتشاؤم والشك أقل بكثير عدديا ممن يتوقون إلى طريقة أفضل؛ غير أنهم حائزون أسلحة أفضل - النفوذ السياسي وسطوة المال. أما سلاحهم الأكثر مضيا وفاعلية فيبقى خفيا - إنه إذعاننا للنظام وإيماننا باستحالة تغييره.

في تحليلها العبقري للانهيار المالي الأخير، ولكيفية تمخض أفعال غير مسؤولة لحفنة صغيرة من المصرفيين والصرافين عن تدمير أسباب عيش الملايين، تقدم الصحافية جيليان تيت Gillian Tett من الـ «فاينانشال تايمز» فرضية مقنعة عن كيفية وقوع الكارثة، قائلة: «في جل المجتمعات تحاول النخب الحفاظ على نفوذها لا بتخزين الثروات فقط، بل عبر الهيمنة على الأيديولوجيات السائدة على أصعدة ما يقال من ناحية، وما لا يناقش من ناحية أخرى، على حد سواء. فـ «الصمت» الاجتماعي يسهم في صون بُنى السلطة وهياكلها، بطرق وأساليب غالبا ما لا يفهمها المشاركون، بله التخطيط لها»[2].

على نحو ما، يتلخص المنطق الصافي لكل من الاقتصاد النيوكلاسيكي والديموقراطية التمثيلية في اجتراح قصف ذهني لعقولنا وطموحاتنا. نظريا، هذه الأنظمة مثالية؛ أما عمليا فإن عيوبها متزايدة بوضوح. ومع ذلك، فإن المنطق النظري يتكرر بما يجعله يبدو كما لو كان سورا حصينا متعذر الاختراق حول خيالنا: عاجزون نحن عن رؤية أي شيء خلف السور، بل لا نجرؤ حتى على تخيل ذلك الشيء. جرى تنويمنا مغناطيسيا، فبتنا مشلولين.

في الوضع الراهن للأمور، تبقى الأنانية والإهمال والقسوة من جانب القلة أسهل على الهضم تقريبا من العزوف الهزيل لأولئك الذين يزعمون أن لا شيء أفضلَ ممكنٌ، وأن هذا هو وضع الأمور، وضع محكوم بنظرية غير قابلة للتغيير إلا بقوة عليا خارقة. هذه بالضبط هي الطريقة المعتمدة لتأبيد الصمت؛ إنه الأسلوب المتبع بدقة للإبقاء على الأمر الواقع.

وفي هذا الاستسلام للسلبية إنكار لإنسانيتنا - بل يؤدي، فضلا على ذلك، إلى ترك الساحة فارغة للعدو. من المجافي للإنسانية تحمل فساد الآخرين ومعاناتهم الصارخة. الإيمان الزائف بأن الأقلية الحاكمة أفضل معرفة من الأكثرية مهين للحكام بقدر ما هو مهين للمحكومين. محزن حقا أن نكون شهودا على جور الأمر الواقع وعدم القيام بأي شيء، مهما كان ضئيلا، من أجل معالجة الوضع. من شأن هذا العجز والشلل في وجه الجور والأزمة المقيمة أن يعني قبل كل شيء، نوعا من اختزال أنفسنا إلى ما هو أقل وأتفه مما نحن عليه.

ثمة نشوة في النضال، وإن كان منطويا أيضا على الخوف. في الفيلم الذي حمل اسمه عنوانا قال سبارتاكوس بنبرة مجيدة: «أفضل أن أكون هنا، إنسانا حرا بين إخوة وأشقاء، متصديا لمسيرة طويلة ومعركة قاسية، على أن أكون المواطن الأغنى في روما، المتخم بطعام لم يجنه بالعمل، والمحاط بحشد من العبيد».

بيد أن هذه المغامرة لن تحصل ذاتيا.

صحيح أن هذا الكتاب لا يدعو إلى ثورة على الحكومة، ولكنه يدعو إلى ثورة في مواقفنا الخاصة. يبقى الفرد العامل الأكثر فاعلية في تغيير ظروفه المباشرة، لذا فهو العامل الأنجح، شرط أن يتحرك جماعيا مع آخرين، في إنجاز التغيير الكوكبي - في أي شيء. علاوة على ذلك، تتمخض الحركة عن إمكانية غريبة وغير مألوفة، عن عالم بلا حدود: عن تمكين المرء أخيرا من إدراك حقيقته إدراكا كاملا، إدراك معنى كوننا من البشر. ليست هذه طاقة ثابتة أو منطقية نستطيع ملاحظتها ببساطة والتعليق عليها بلا مبالاة وكسل. إنها تشترط استنفار طاقاتنا الخاصة، وخوفنا، وجوعنا، ومُثُلنا العليا: تشترط فعلا.

تأمُّل البدائل يثير الكآبة. التدهور البطيء ولكن المحتوم لسلطة الدولة يمكن وقفه، ولكن شرط ظهور حكومات متمتعة بقدر أكبر من الصلاحيات، وبالتالي تقييد حريتنا ومفاقمة العديد من التوجهات البغيضة الموجودة سلفا. سيتولى الإحساس المتنامي بالاضطراب اجتذاب أولئك الذين يعرضون تهدئة الأمواج العاتية، رافعين راية النظام واليقين بدلا من الفوضى والشواش.

قد لا تبدو فاشية القرن الواحد والعشرين شديدة الشبه بفاشية القرن العشرين. نحن ملقحون - كما يرجو المرء - ضد الأعراض الصريحة للصليب المعقوف والقمصان

السوداء والعنف المدمر للهولوكوست - المحرقة. ستأتي في ثوب مختلف، مسوَّغة بذكاء ومطروحة بلغة مقنعة. بدلا من نازيين متزاحمين في حانات ميونخ، قد تنطلق فاشية القرن الواحد والعشرين من أحد المواقع الإلكترونية، لأن التكنولوجيا محايدة إزاء الديموقراطيين أو الفاشيين. وبالفعل، فإن إرهابيي التطرف الديني يتقاسمون مع فاشيي أوروبا القرن العشرين استبداديتهم واستعدادهم للتضحية بالحياة البريئة في سبيل بناء صرح مجتمع أعظم - وهم ليسوا وحدهم في هذا الحساب اللاإنساني. في الوقت نفسه، ينبثق جيل جديد من السياسيين الأوروبيين ونظائرهم الأمريكيين المعادين للهجرة، ببدلات أنيقة وأسنان مبيضة. ومع تعاظم الاضطراب، سيظهر أولئك الذين يعدون بترويض «العصاة» ومعالجة عدم الاستقرار بالنزعة التسلطية الدكتاتورية وقوة القمع.

سيغدو الخيار أوضح: إما الاستسلام لمن هم أعلى صوتا، واتخاذ موقف المتفرج فيما تكون الحكومات، والشركات، وشبكات الإجرام دائبة على الكفاح للاحتفاظ بزمام التحكم، وإما المبادرة إلى الالتحاق بركب النضال لانتزاع الوكالة على الشؤون العائدة لنا شرعا.

ليس ثمة أي جواب سهل عن المشكلات التي تواجه البشرية في القرن الواحد والعشرين؛ من الحماقة التعويل على صيغة إدارة واحدة – الحكومة - لحلها. فسواء أكانت مشكلة التدهور البيئي، أم علة العنف السياسي الناشئ، أم كارثة الهشاشة الاقتصادية المتقلبة، أم جملة أخطار أخرى، يبقى الدليل المؤكد لانطفاء سلطات الحكومة وصلاحياتها ساطعا كالشمس. إذا لم نكن نريد أن يعمد آخرون إلى استغلال عدم الاستقرار هذا، فلا بديل لدينا: أن نبادر نحن أنفسنا إلى الإمساك بالدفة.

يتعذر تحديد الهدف بوضوح، بوصفه نظاما ملموسا أو وضعا محسوما للأمور. لعله نهج، وسيرورة، وعملية، ووسيلة - هي نفسها غاية - بدلا من ذلك. وبسبب طابعها بالذات، ما من أحد يستطيع تحديد ما ستؤول إليه تلك السيرورة أو العملية. يستطيع المنتقدون أن يرسموها لوحة سوداء زاخرة بالكوابيس؛ أما أنا فيمكنني، في المقابل، أن أبشر بمستقبل ينعم بالتعاون، وبالعدل، وبالتفاهم المتبادل، وبقدر أعمق من الإحساس بالغرض أو الغاية على هذا الكوكب المزدحم. إذا ما اختير

هذا المسار، فإن من شأن أفق أرحب للإمكانات أن ينفتح، خلف التخوم الغائمة والمظلمة للأفكار المهيمنة اليوم على تصورنا للمجتمع ولأنفسنا. الحدود هي الأفكار التقليدية؛ أما الإمكانات فهي نحن: نعم نحن البشر.

وفي مكان ما على الطريق، مخدرين بسياسة فارغة ولكنها مستمرة، بإعلانات سائدة وشاشات مضيئة متراقصة، نسينا أننا نكون في أحسن أحوالنا ونحن في المغامرة، في تعاطفنا مع الآخرين، وفي الحلم بشيء أكبر وأعظم. ولدى تعرضنا للخطر ولتحديات غير قابلة للروز، كما هو حاصل بالتأكيد، عندئذ فقط نكون أحياء فعلا. كلمات مثل «معنى»، و«هدف»، و«تضامن» لا تحتلّ إلا حيّزا صغيرا في هذا الثراء الرحب، ولكنها تعني ما هو أكبر بكثير، وكثير جدا. ليس الأمر أقل من مشروع إنساني يعاش من ألفه إلى يائه. لم تعد حياة قبول صامت فقط، بل غدت حياة تصور وبناء لصرح ديموقراطية حقيقية مباشرة تخص الشعب، حياة اقتصاد مفعم بالحياة ولكنه عادل، وجنبا إلى جنب مع هذه الجوائز والهدايا: عالم أفضل.

حتى الإخفاق أفضل من الإذعان والخنوع.

الهوامش

مقدمة

(1) «السقوط المفاجئ: تشريح»، الإيكونوميست، 7 فبراير 2010.
(2) ألكس إيفانس Alex Evans من تشاتام هاوس هو الذي أطلق هذا التعبير.
(3) «الغذاء والماء هما الدافع وراء السطو الأفريقي على الأرض في القرن الواحد والعشرين» الأوبزرفر، 7 مارس 2010.
(4) «خسارة عصية على القياس»، الإيكونوميست، 12 نوفمبر 2008.
(5) كما جاء في فاينانشال تايمز، 9 نوفمبر 2010.
(6) معاون وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان مارك بوزنر Mark Posner، كما ورد في «كلينتون تدافع عن مقاربة حقوق الإنسان»، نيويورك تايمز، 14 ديسمبر 2010.
(7) كولوم لينتش Colum Lynch، «الأمم المتحدة تعاين تضاؤل نفوذها»، 13 سبتمبر 2010.
(8) باراغ خانّا Parag Khanna «صدمة مستقبلية: أهلا وسهلا بالعصور الوسطى»، فاينانشال تايمز، 29 فبراير 2010.
(9) تيموثي غارتون آش Timothy Garton Ash، «تيموثي غارتون آش في دافوس: الرأسمالية اللاليبرالية والفوضى العالمية الجديدة»، 28 يناير 2011.
(10) «التغير المناخي والديبلوماسية: عودة عن حافة الهاوية»، الإيكونوميست، 16 فبراير 2010.
(11) «مع انطفاء فرص العمل»، الإيكونوميست، 6 مايو 2010.
(12) قال كبير تنفيذيي بنك باركليز، بوب دياموند Bob Diamond: «كانت ثمة فترة شعور بالذنب والاعتذار؛ تلك الفترة يجب أن تُطوى صفحتها». تعويضاته المتوقعة في ذلك العام زادت على ثلاثة ملايين جنيه إسترليني.
(13) مؤسسة جوزيف راونتري Joseph Rowntree Foundation.
(14) «تعديل الضرائب في الصين في محاولة لتقليص الهوة في الغنى»، الفاينانشال تايمز، 20 أبريل 2011.
(15) «طفرة الهند تخفق في إطعام الفقراء»، الفاينانشال تايمز، 20 أبريل 2011.
(16) الإيكونوميست، 6 مايو 2010.
(17) أيه إف بي (AFP) «القاعدة تقسم على متابعة هجمات الطرود المفخخة»، 20 نوفمبر 2010.
(18) سي جى تشايفرز، «المدفع (المسدس)» (نيويورك: سايمون آند شوستر)، 2010.
(19) مسح الأسلحة الخفيفة (جنيف: المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، 2009).
(20) ستيف غراهام Steve Graham «من هلماند إلى ميرسيسايد: طائرات غير مأهولة وعسكرة الأمن في المملكة المتحدة»، الديموقراطية المنفتحة، 27 سبتمبر 2010.
(21) دانا بريست Dana Priest ووليم إم آركن William M. Arkin «مراقبة أمريكا» و«أمريكا السرية جدا»، واشنطن بوست، 20 ديسمبر 2010.
(22) مارك إيستون Mark Easton، «صارت الحياة في المملكة المتحدة أكثر انعزالية»، موقع بي بي سي الإلكتروني. وانظر مدونة مارك إيستون.
(23) جوني تي كاتشيوبو John T. Cacioppo ووليم باتريك William Patrick؛ العزلة: الطبيعة البشرية والحاجة إلى الترابط الاجتماعي (نيويورك: نورتون، 2008).

الفصل الأول

(1) «العراق يحذّر من مزيد من البعثات التفجيرية»، موقع بي بي سي الإلكتروني، 29 مارس 2003.
(2) دكستر فلكنز Dexter Filkins؛ «الحرب الأبدية» (نيويورك: فينتج بوكس، 2008).
(3) موقع بي بي سي الإلكتروني، 5 أبريل 2003.
(4) انظر، مثلا، روبرت بيب Robert Pape، «الإرهاب الانتحاري والديموقراطية»، معهد كاتو، تحليل خطط رقم 582، 1 نوفمبر 2006، وخطابات شبيهة أخرى من بيب.
(5) انظر، مثلا، عساف موغادام Assaf Moghadem، «دوافع للشهادة: القاعدة، الجهاد السلفي، وانتشار الهجمات الانتحارية»، إنترناشيونال سكيوريتي 33: 3، 2009.
(6) البي كي كي في تركيا تناضل في سبيل اجتراح وطن كردي.
(7) ماكس هيستنغز Max Hastings؛ الجزاء: المعركة من أجل اليابان 1944 و1945 (نيويورك: فينتج، 2009).
(8) انظر «نكسة لقطاع الرهن في أمريكا»، فاينانشال تايمز، 30 أبريل 2010، مقتبسا دراسة بذلك التاريخ، مدرسة كيلوغ للإدارة: جامعة نورثوسترن.
(9) «إطار لألوان سلوك صديقة للبيئة»، قسم شؤون البيئة، الغذاء، والأرياف (ي أي إف آر أيه)، 2008.
(10) كيس كايزر Kees Keizer، سيغوارت لندنبيرغ Siegwart Lindenberg، ولندا ستغ Linda Steg، «انتشار الفوضى»، ساينس إكسبرس، 20 نوفمبر 2008.
(11) بروكس بارنيس Brooks Barnes، «كلوديت كولفن: من الهامش إلى الشهرة في تاريخ الحقوق المدنية»، نيويورك تايمز، 26 نوفمبر 2009.
(12) ديفيد جي غارو David J. Garrow، اقتباس في بارنيس «كلوديت كولفن... ».

الفصل الثاني

(1) يمكن الاهتداء إلى الصورة على الشبكة على موقع النيويورك تايمز.
(2) موقع أوبن سيكرتس دوت أورغ OpenSecrets.org.
(3) طبعة صباحية، إن بي آر NPR، 9 فبراير 2009.
(4) روبرت بوتنام Robert Putnam؛ البولينغ الفردي: انهيار الجماعة الأمريكية وانتعاشها (نيويورك: سايمون آند شوستر، 2001).
(5) هورست شلامر Horst Schlammer، سياسي زائف تمثيل كوميدي ألماني مشهور.
(6) «قبل الانتخاب، لم يكن أي ناخب مثيرا»، نيويورك تايمز، 20 أغسطس 2009.
(7) OpenSecrets.org.
(8) «الطريق إلى الثروات تعرف باسم «شارع كي»، واشنطن بوست، 22 يونيو 2005.
(9)«كيف صاغت شركة بي بي BP تشريع بروكسل؟»، 15 ديسمبر 2010 - www.spinwatch.org
(10) هذا التوجه موثق جيدا في عدد كبير من الأنظمة الديموقراطية. انظر، مثلا، بيتر مير Peter Mair وإنغريد فان بيزن Ingrid van Biezen، «العضوية الحزبية في عشرين نظاما ديموقراطيا بأوروبا: 1980 - 2000»، السياسة الحزبية، يناير 2001؛ روبرت بوتنام؛ ديموقراطيات متدفقة: تطور رأس المال الاجتماعي في المجتمع المعاصر

(نيويورك: مطابع جامعة أكسفورد، 2002)؛ وأخيرا، بول وايتلي Paul Whiteley، «هل الحزب انتهى؟ تدهور الحركية والعضوية الحزبيتين عبر العالم الديموقراطي»، ورقة قدمت في ندوة بجامعة مانشستر، أبريل 2009.

(11) المصدر هو worldpublicopinion.org، الذي كشف مسحه لعشرين استطلاع رأي أن الجمهور يؤيد المبادئ الديموقراطية. في الوقت نفسه، ليست الأكثريات في جل الدول راضية عن أسلوب تجاوب الحكومات مع إرادة الشعوب.

(12) «كومو يقبل وصول ملايين من الفوائد التي يسطو عليها»، نيويورك تايمز، 23 يونيو 2010.

(13) السيناتور فريتز هولنغز Fritz Hollings، في مقابلة مع بل مويرز Bill Moyers، 25 يوليو 2008.

(14) مركز سياسة الاستجابة.

(15) انظر نينا بيرنشتاين، Nina Pernstein «مدينة مهاجرين تملأ زنزانات السجن بأبنائها»، نيويورك تايمز، 27 ديسمبر 2008.

(16) أحد زبائن شركة غابرييل التي يرأسها إدوارد غابرييل Edward Gabriel، سفير الولايات المتحدة السابق في المغرب، هو المغرب بطبيعة الحال. محاضر وزارة العدل.

(17) «دعاة أمريكيون يعملون في خدمة زعيم ساحل العاج»، نيويورك تايمز، 23 ديسمبر 2010.

(18) «أجازت الولايات المتحدة التجارة مع بلدان على اللائحة السوداء»، نيويورك تايمز، 23 ديسمبر 2010.

(19) «رغم التحذير من الدسم، تقوم الولايات المتحدة بالترويج لمبيعات الجبن»، نيويورك تايمز، 6 نوفمبر 2010.

(20) برايفت آي، 18 مارس 2011.

(21) «لم يعد بعض المحسنين مقتنعين بالعمل الصامت»، نيويورك تايمز، 7 نوفمبر 2008.

(22) المعهد الحضري، المركز القومي لإحصائيات الإحسان.

(23) غرانت جوردان Grant Jordan ووليم مالوني William Maloney، «ازدهار تجارة الاحتجاج في بريطانيا» في جي دبليو فان دث J. W. van Deth، تحريرا؛ جماعات خاصة وحياة عامة (نيويورك: روتلج، 1997).

(24) «في ناشيونال ريفيو، تهديد لسمعتها في مجال التبحر الموسوعي»، نيويورك تايمز، 17 نوفمبر 2008.

(25) «اليومي أنا»، نيويورك تايمز، 19 مارس 2009.

(26) «النوع الكبير»، الإيكونوميست، 19 يونيو 2008.

الفصل الثالث

(1) كنت المنسق الإستراتيجي في بعثة الأمم المتحدة بكوسوفو (UNMIK) في العامين 2003 و2004.

(2) هيومان رايتس ووتش، www.hrw.org.

(3) فريد زكريا Fareed Zakaria، «ما خسرته أمريكا: من الواضح أننا بالغنا في رد فعلنا على 11 سبتمبر»، نيوزويك، 4 سبتمبر 2010.

(4) ريبكا سولنت Rebecca Solnit؛ فردوس شيد في الجحيم: الجماعات غير العادية التي تخرج من رحم الكارثة (نيويورك: فايكنغ، 2009).
(5) رسالة من الأستاذ الجامعي روبرت إتش ويد Robert H. Wade، فاينانشال تايمز، 4 يناير 2010.
(6) «من وراء القضبان، يقوم مادوف بنسج قصته»، فاينانشال تايمز، 8 أبريل 2011.
(7) هيئة SEC، تقرير مكتب المدعي العام، القضية رقم: OIG-509.
(8) انظر، مثلا، «تفاصيل تقرير عن تحايل مادوف على هيئة SEC»، نيويورك تايمز، 3 سبتمبر 2009.
(9) «كبير المنظمين يستقيل بعد انتقادات قوية»، فاينانشال تايمز، 28 مايو 2010.
(10) وثائق شهادة ماركوبولوس.
(11) جو نوكيرا Joe Nocera، «كان لمادوف شركاء: ضحاياه»، نيويورك تايمز، 13 مارس 2009.
(12) العنوان الكامل للمرسوم هو «قانون إصلاح الـ «وول ستريت» وحماية المستهلك للعام 2009».
(13) «الوول ستريت يراوغ قاعدة فولكر»، فاينانشال تايمز، 10 نوفمبر 2010.
(14) رسالة من الأستاذ آنات آدماتي Anat Admati من جامعة ستانفورد و19 آخرين، «نظام مصرفي سليم هو الهدف، لا بنوك رابحة»، فاينانشال تايمز، 9 نوفمبر 2010.
(15) كلايف كروك Clive Crook «أخفقنا في كبح البنوك»، فاينانشال تايمز، 12 سبتمبر 2010.
(16) دايمون يحذر من «مسمار نعش بنكي»، فاينانشال تايمز، 30 مارس 2011.
(17) «مضرب الثنائية الحزبية»، نيويورك تايمز، 19 ديسمبر 2010.
(18) انظر غاري وولف Gary Wolf «ما يجعل لائحة كرايغ مطبوعة بالارتباك»، وايرد (Wired)، 24 أغسطس 2009.
(19) مارك بيشي Mark Pesce في منبر الديموقراطية الشخصية، مدينة نيويورك، 2008.
(20) مجلس العمل وحقوق الإنسان هو أحد الأمثلة.
(21) www.sourcemap.org.
(22) «من خلف القضبان، ينسج مادوف قصته»، فاينانشال تايمز، 8 أبريل 2011.
(23) تلك المنظمة غير الحكومية هي جماعة الأزمات الدولية التي أسهم باحثها المحلي آدريان أريفاج Adrian Arifaj في إعداد هذا القسم: انظر تقرير الجماعة الكامل عن عنف الـ 2004 على موقع www.crisisgroup.org.
(24) ثمانية من الصرب وأحد عشر من الألبان قتلوا في أحداث العنف: إنترناشيونال كرايزيس غروب.
(25) كوسوفو صارت دولة في 17 فبراير 2008. اضطلعت مؤسسة الديبلوماسي المستقل بمهمة تقديم النصح إلى حكوماتها المختلفة وفريق التفاوض متعدد الأحزاب في هذه العملية.

الفصل الرابع

(1) أنتوني بيفور Anthony Beevor، معركة إسبانيا: الحرب الأهلية الإسبانية 1936 - 1939 (لندن: ويدنفيلد آند نيكلسون، 2006).

(2) www.notonourwatchproject.org

(3) أدموند ساندرز Edmund Sanders، «هل حمام الدم بدارفور إبادة عرقية؟ الآراء متباينة»، لوس أنجيلوس تايمز، 4 مايو 2009.

(4) أقدم روب كريلي Rob Crilly على سوق الاتهام في كتابه قتل دارفور جوعا، حرب أفريقيا المفضلة لدى الجميع (لندن: مطابع ريبورتاج، 2010)؛ انظر أيضا مواقع إلكترونية ذات علاقة.

(5) تسمية lordsoftheblog.net المثيرة للضحك.

(6) «الحزب الشيوعي الصيني ينشئ منبرا على الخط»، فايننشال تايمز، 14 سبتمبر 2010، بما فيه اقتباس من راسل لي موزيس Russell Leigh Moses، الذي هو محلل سياسي يعمل في بكين.

(7) «أثينا على الشبكة»، نيويورك تايمز، 13 سبتمبر 2009.

(8) www.seeclickfix.com

(9) «رسائل نيجيريا النصية «أثارت أحداث الشغب»»، موقع أخبار بي بي سي، 27 يناير 2010.

(10) آلان بوزل Alan Boswell، «حكومة السودان سحقت الاحتجاجات عبر معانقة الإنترنت»، جرائد ماكلاشي، 7 أبريل 2011.

(11) «موظفو الرقابة الصينيون يحصون أنفاس الإنترنت»، نيويورك تايمز، 7 أبريل 2010.

(12) في منبر الديموقراطية الشخصية، مدينة نيويورك، يونيو 2010.

(13) جفري روزن Jeffrey Rosen، «حراس بوابات غوغل»، نيويورك تايمز، 30 نوفمبر 2008.

(14) «The Daily me»، نيويورك تايمز، 19 مارس 2009.

(15) «الولايات المتحدة تحذر من تجنيد جماعات غربية للإرهاب»، فايننشال تايمز، 6 أكتوبر 2010.

(16) انظر www.americaspeaks.org: «خطة نيوأورلينز الموحدة»، لهذا الموقع أيضا عدد كبير من أمثلة الديموقراطية التداولية الأخرى النافذة.

(17) كاس سنشتاين Cass Sunstein، التطرف: كيف تتوحد العقول المتشابهة وتفترق (نيويورك: مطابع جامعة إكسفورد، 2009)؛ عمل سنشتاين مستشارا لأوباما في البيت الأبيض.

(18) «سبيل الحصول على جمهور أوروبي أفضل اطلاعا»، فايننشال تايمز، 3 يونيو 2009.

(19) وزير الحكومة العمالية المرموق بيتر هاين Peter Hain، مثلا، اختار الولاء بوصفه «الكتاب الذي غيّر حياتي»، في النيو - ستيتمان.

(20) جورج أورول George Orwell، ولاء لكاتالونيا (بوسطن: هوتون ميفلين هاركورت، 2010)، ص104.

الفصل الخامس

(1) العبارة من صوغ آرندت Arendt، في وصف النازي آدولف آيخمان إبان محاكمته: «تفاهة الشر».
(2) كريستوفر براوننغ Christopher Browning؛ أناس عاديون: فوج الشرطة الاحتياطي 101 والحل الأخير في بولونيا (نيويورك: هاربر برينال، 1993).
(3) بندكت كيري Benedict Carey، «مازال يسأل، بعد عقود: هل أدير ذلك المفتاح؟» نيويورك تايمز، 1 يوليو 2008.
(4) الدكتور جيري إم بورغر Dr. Jerry M. Burger «تكرار ميلغرام: أمازال الناس مستعدين للامتثال اليوم؟»، أمريكان سايكولوجيست، يناير 2009.
(5) الأستاذ الجامعي جوي غوردون Prof. Joy Gordon؛ حرب خفية: الولايات المتحدة والعقوبات العراقية (كامبريدج، ماسا. مطابع جامعة هارفارد، 2010).

الفصل السادس

(1) مكتب البحرية الدولي.
(2) انظر، مثلا، آلان بياتريس Alan Beatrice، «تخفق البلدان الغنية في بلوغ هدف المساعدة»، فاينانشال تايمز، 16 فبراير 2010.
(3) «أهداف ألفية» (افتتاحية)، فاينانشال تايمز، 21 سبتمبر 2010.
(4) العنوان الكامل (بالفرنسية):

De la manière de négocier avec les souverains, de l'utilité des negotiations, du choix des ambassadeurs et des envoyes, et des qualitez neccessaire pour réussir dans ces employs.

(5) دراسة غير منشورة لمؤسسة الديبلوماسي المستقل.
(6) في المقابل، ثمة رواية ممتازة لمؤتمر المراجعة على الخط: ريبكا جونسون Rebecca Johnson، «معاهدة حظر الانتشار: تحدي إقطاع القوى النووية»، 15 يونيو 2010.
(7) انظر ألكساندر غولتس Alexander Golts، «ستارت وهمي جديد» موسكو تايمز، 30 مارس 2010.
(8) معهد شرق غرب «إعادة تشكيل إبطال الإنذار النووي: تقليص الاستعداد العملياتي لكل من الترسانتين الأمريكية والروسية، 2009». موقع إلكتروني خاص.
(9) وارد تحت عنوان ساينس ديلي Science Daily، 11 ديسمبر 2006، من الاجتماع السنوي للاتحاد الجيوفيزيائي الأمريكي بسان فرانسيسكو، حيث جرى إعلان ورقتين توأمين عن هذا الموضوع، تأليف علماء من جامعات روتجرز، كولورادو بباولدر، وكاليفورنيا بلوس أنجلوس.
(10) أيمن الظواهري، «التبرئة: رسالة في تبرئة دولة القلم والسيف من منقصة تهمة الخور والضعف» (2008)، المشار إليه في رولف موارت - لارسن Rolf Mowart-Larsen، «طموحات القاعدة النووية»، فورين بوليسي، 16 نوفمبر 2010.
(11) انظر سيمور هيرش Seymour Hersh، «تهديد على الخط: هل يتعين علينا أن نقلق إزاء احتمال حرب معلوماتية (سبرانية)؟»، نيويوركر، 12 نوفمبر 2010.
(12) نيال فيرغسون Niall Ferguson، «تعقيد وانهيار: إمبراطوريات على حافة الشواش»،

فورين أفيرز، فبراير 2010.

(13) الأستاذ بيج Prof. Page يدرّس نظرية التعقيد في جامعة ميتشيغن ويقدم التمهيد الذي لا يقدر بثمن لهذه النظرية، «فهم التعقيد» بالاستناد إلى سلسلة دي في دي (DVD) من ذه تيتشنغ كومباني The Teaching Company.

(14) www.commonsecurityclub.org

(15) www.wevegottimehelp.org

الفصل السابع

(1) ويكيبيديا، اقتباس إم كي غاندي M. K. Gandhi، ساتياغراها في جنوب أفريقيا (أحمد آباد: نافارجيفان، 1928)، ص 109 و110.

(2) ويكيبيديا، اقتباس الصحافي وَبْ ميلر Webb Miller.

(3) جوديث براون Judith Brown، مؤرخة غاندي المرموقة، تخلص إلى نظرة أكثر تجانسا إلى ساتياغراها الملح، بل وإلى حركة غاندي القائمة على المقاومة المدنية، بالفعل، في مقالتها الممتازة بعنوان «غاندي والمقاومة المدنية في الهند 1917 - 1947»، في كتاب آدم روبرتس Adam Roberts وتيموثي غارتون آش Timothy Garton Ash، محررين، «المقاومة المدنية وسياسة القوة» (نيويورك: مطابع جامعة إكسفورد، 2009). المقالة جديرة جدا بالقراءة بالنسبة إلى أولئك المهتمين بالأحكام على مدى فعالية مناهج غاندي.

(4) إيرنستو «تشي» غيفارا Ernesto (Che) Guevara؛ حرب العصابات (نيويورك: بنغوين بوكس، 1961).

(5) ويكيبيديا عن الزاباتيستا، اقتباس آلين غيرش Alain Gersh، «حلم عالم أفضل من جديد»، لوموند- ديبلوماتيك، 8 مايو 2009.

(6) جبهة البوليساريو، الممثلة السياسية للشعب الصحراوي، هي أحد زبائن مؤسسة الديبلوماسي المستقل.

(7) نلسون سانتوس Nelson Santos، ممثل تيمور الشرقية الدائم في الأمم المتحدة، حديث مع المؤلف.

(8) «جماعة رجال بدستوي، نجعلنا أفضل، ترافق المشاة حماية من حوادث السطو» ديلي نيوز النيويوركية، 30 نوفمبر 2010.

(9) غاي دينمور Guy Dinmore «تقاتل نابولي لتحرير المناطق الموبوءة بالمافيات»، فايننشال تايمز، 27 سبتمبر 2010.

(10) راغورام جي راجان Raghuram G. Rajan؛ خطوط تصدع: مازالت التصدعات الخفية تهدد اقتصاد العالم (برنستون، نيوجيرسي: مطابع جامعة برنستون، 2010).

(11) نسختان ورقية وصوتية متوافرتان على أحد المواقع الإلكترونية.

(12) «دراسة ميدانية: مجاراة الاستنفاع في الطلب»، فايننشال تايمز، 23 ديسمبر 2010.

(13) انظر عرض كتاب كوتليكوف Kotlikoff: مارتن ساندبو Martin Sandbu، «حياة أقل روعة للمصرفيين»، فايننشال تايمز، 22 مارس 2010.

(14) انظر مقال إيلينور أوستروم الرائع بعنوان «ما وراء البحث: نظرة سلوكية إلى نظرية الخيار العقلاني للتحرك الجماعي - خطاب رئاسي، جمعية العلوم السياسية الأمريكية، 1997، مجلة أمريكان بوليتيكال ساينس، 92 (1): 1-22.

(15) نشرت مؤسسة التراث Heritage تحليلا لافتا ولكنه غير شامل للمبادئ التي تجب مراعاتها في تعاونيات الرعاية الصحية: أدموند هيسلمير Edmund Haislmaier، دنيس سميث Dennis Smith، ونينا أوفتشارنكو Niana Owcharenko، «تعاونيات الرعاية الصحية، إتقان العمل»، 18 يونيو 2009، متوافر على أحد المواقع الإلكترونية.

(16) ForestEthics.org

(17) www.cdproject.net

(18) «تزايد حذر البنوك إزاء المخاطر البيئية»، نيويورك تايمز، 30 أغسطس 2010.

(19) انظر مثلا، مركز موارد الأعمال وحقوق الإنسان على المواقع الإلكترونية المعنية.

(20) إنْ هذه إلا إعادة صوغ ما قاله بيرنار- هنري ليفي Bernard-Henry Lévy بمكتبة نيويورك العامة بتاريخ 16 سبتمبر 2008. من الممكن أن أكون قد دونت هذا التصريح على نحو مغلوط، وإذا كان ذلك قد حصل فأنا أعتذر من ليفي.

الفصل الثامن

(1) في حال الشك حول هذه المسألة، يرجى الرجوع إلى شهادتي أمام لجنة بتلر Butler في 2004، ولجنة تشيلكوت Chilcot في 2010، وهي موجودة على الموقع الإلكتروني المعني، تحت الطلب.

(2) بيتر سنغر Peter Singer؛ الحياة التي تستطيع إنقاذها: التحرك الآن لإنهاء الفقر العالمي (نيويورك: راندوم هاوس، 2009).

(3) روبرت دي بوتنام Robert D. Putnam، «التنوع والتآلف في القرن الواحد والعشرين»، محاضرة جائزة يوهان سكايت Johan Skytte في 2006.

(4) ستجدون مزيدا من المناقشات لهذه الخيارات على موقعي الإلكتروني الشخصي، كما في مقال الرأي الذي نشرته في الفايننشال تايمز بعنوان «دعونا نقاطع ونعزل وندمر القذافي»، بتاريخ 10 مارس 2011.

(5) انظر «سلطة الشعب تجهز على تعويضات مصرفيي هولندا»، أوبزرفر، 27 مارس 2011.

(6) انظر «مساعدة النساء على التصدي للتحرش الشارعي تحدث صدى بعد حدوثها»، نيويورك تايمز، 8 نوفمبر 2010.

(7) اطلع على هذه المقالة التي لا تقدر بثمن عن الستكسنت: مايكل جوزف غروس Michael Joseph Gross، «إعلان حرب سيبرانية (معلوماتية)»، فانيتي فير، أبريل 2011.

الفصل التاسع

(1) الاقتباسات من ليو تولستوي Leo Tolstoy، الحرب والسلام، مأخوذة من ترجمة لويز Louise وآيلمر Aylmer مود Maude (نيويورك: ماكميلان، 1943).

(2) غيليان تيت Gillian Tett؛ ذهب الأحمق: القصة الداخلية لجي بي مورغان وكيف أفسد جشع الوول ستريت حلمه الجريء وأحدث كارثة مالية (نيويورك: فري برس، 2009).

هوامش الكتاب الأصلي

Introduction: The Sheer Cliff Face

1 "The Flash Crash: Autopsy," *Economist*, Oct. 7, 2010.

2. Alex Evans of Chatham House originated this term.

3. "Food and Water Driving 21st-Century African Land Grab," *Observer*, Mar. 7, 2010.

4. "Immeasurable Loss," *Economist*, Nov. 12, 2008.

5. As reported in *Financial Times*, Nov. 9, 2010.

6. State Department Assistant Secretary for Human Rights Mike Posner, reported in "Clinton Defends Human Rights Approach," *New York Times*, Dec. 14, 2009.

7 Colum Lynch, "U.N. Takes Stock of Its Diminished Influence," Sept. 13, 2010; http://turtlebay.foreignpolicy.com/posts/2010/09/13/un_takes_stock_of_its_diminished_influence.

8. Parag Khanna, "Future Shock: Welcome to the New Middle Ages," *Financial Times*, Dec. 29, 2010.

9. Timothy Garton Ash, "Timothy Garton Ash in Davos: Illiberal Capitalism and New World Disorder," Jan. 28, 2011; available at http://www.b92.net/eng/insight/opinions.php?yyyy=2011&mm=01&nav_id=72392.

10. "Climate Change Diplomacy: Back from the Brink," *Economist*, Dec. 16, 2010.

11 "As Jobs Fade Away," *Economist*, May 6, 2010.

12. Bob Diamond, the chief executive of Barclays Bank, said, "There was a period of remorse and apology; that period needs to be over." His expected bonus that year was over £3 million.

13. Joseph Rowntree Foundation.

14. "China to Alter Taxes in Attempt to Cut Wealth Gap," *Financial Times*, Apr. 20, 2011

15. "India's Boom Fails to Feed the Hungry," *Financial Times*, Dec. 23, 2010.

16. *Economist*, May 6, 2010.

17 AFP, "Al-Qaeda Vows to Continue Parcel Bomb Attacks," Nov. 20, 2010.

18. C. J Chivers, *The Gun* (New York: Simon & Schuster, 2010).

19 *Small Arms Survey* (Geneva: Graduate Institute of International and Development Studies, 2009).

20. Steve Graham, "From Helmand to Merseyside: Unmanned Drones and the Militarization of UK Policing," *Open Democracy*, Sept. 27, 2010; http://www.opendemocracy.net/ourkingdom/steve-graham/from-helmand-to-merseyside-military-style-drones-enter-uk-domestic-policing.

21 Dana Priest and William M. Arkin, "Monitoring America" and "Top Secret America," *Washington Post*, Dec. 20, 2010; http://projects.washingtonpost.com/top-secret-america/articles/monitoring-america.

22. Mark Easton, "Life in UK 'Has Become Lonelier,'" BBC website, http://news.bbc.co.uk/2/hi/uk/7755641.stm; see Mark Easton's blog.

23. See http://blogs.census.gov/censusblog/2010/11/index.html, and John T. Cacioppo and William Patrick, *Loneliness: Human Nature and the Need for Social Connection* (New York: Norton, 2008).

1. The Wave and the Suicide Bomber

1 "Iraq Warns of More Suicide Missions," BBC website. Mar. 29. 2003.
2. Dexter Filkins, *The Forever War* (New York: Vintage Books, 2008).
3. BBC website, Apr. 5, 2003; http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/2917107.stm.
4. See, for example, Robert Pape, "Suicide Terrorism and Democracy," Cato Institute, Policy Analysis No. 582, Nov. 1, 2006, and other such arguments by Pape.
5. See, for instance, Assaf Moghadam, "Motives for Martyrdom: Al Qaida, Salafi Jihad, and the Spread of Suicide Attacks," *International Security* 33:3, 2009
6. The PKK in Turkey fights for a Kurdish homeland.
7 Max Hastings, *Retribution: The Battle for Japan 1944–45* (New York: Vintage, 2009).
8. See "Setback for U.S. Mortgage Sector," *Financial Times*, April 30, 2010, quoting a study of that date, Kellogg School of Management, Northwestern University.
9 "A Framework for Pro-environmental Behaviors," Department for Environment, Food and Rural Affairs (DEFRA), 2008; http://www.defra.gov.uk/evidence/social/behavior/pdf/behaviors-jan08-report.pdf.
10. Kees Keizer, Siegwart Lindenberg and Linda Steg, "The Spreading of Disorder," *Science Express*, Nov. 20, 2008.
11 Brooks Barnes, "Claudette Colvin: From Footnote to Fame in Civil Rights History," *New York Times*, Nov. 26, 2009
12. David J Garrow, quoted in Barnes, "Claudette Colvin: From Footnote to Fame in Civil Rights History."

2. The Pact

1 The picture can be found online at www.nytimes.com/interactive/2008/08/28/us/politics/20080828_OBAMA_PANO.html?scp=2&sq=obama%20denver%20speech&st=cse.
2. OpenSecrets.org.
3. *Morning Edition*, NPR, Feb. 9, 2009
4. Robert Putnam, *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community* (New York: Simon & Schuster, 2001).
5. Horst Schlämmer, a mock politician played by a well-known German comedian.
6. "Before Election, Not a Voter Was Stirring," *New York Times*, Aug. 20, 2009.
7 OpenSecrets.org.
8. "The Road to Riches Is Called K Street," *Washington Post*, June 22, 2005.
9. "How BP Drafted Brussels' Climate Legislation," www.Spinwatch.org, Dec. 15, 2010.
10. This trend is well documented in many democratic systems. See, for instance, Peter Mair and Ingried van Biezen, "Party Membership in Twenty European Democracies: 1980–2000," *Party Politics*, Jan. 2001, Robert Putnam, *Democracies in Flux: The Evolution of Social Capital in Contemporary Society* (New York: Oxford University

Press, 2002); and most recently, Paul Whiteley, "Is the Party Over? The Decline of Party Activism and Membership across the Democratic World," paper presented at University of Manchester conference, April 2009.

11 The source is worldpublicopinion.org, whose survey "World Public Opinion on Democracy," a twenty-country global public opinion poll on democracy and governance, found that in every nation polled, publics support the principles of democracy. At the same time, in nearly every nation, majorities are dissatisfied with how responsive their government is to the will of the people. For a more detailed analysis, see: http://www.worldpublicopinion.org/pipa/articles/home_page/482.php?lb=hmpg1&pnt=482&nid=&id=.

12. "Cuomo Accepts Millions from the Interests He Assails," *New York Times*, June 23, 2010.

13. Senator Fritz Hollings, interviewed by Bill Moyers on *Bill Moyers Journal*, July 25, 2008; http://www.pbs.org/moyers/journal/07252008/transcript3.html.

14. Center for Responsive Politics.

15. See Nina Bernstein, "City of Immigrants Fills Jail Cells with Its Own," *New York Times*, Dec. 27, 2008.

16. One of the clients of The Gabriel Company, headed by Edward Gabriel, former U.S. ambassador to Morocco is, of course, Morocco. U.S. Department of Justice, Foreign Agents Registration Act (FARA) listings.

17 "American Lobbyists Work for Ivorian Leader," *New York Times*, Dec. 23, 2010.

18. "U.S. Approved Trade with Blacklisted Nations," *New York Times*, Dec. 23, 2010.

19. "While Warning About Fat, U.S. Pushes Cheese Sales," *New York Times*, Nov. 6, 2010.

20. *Private Eye*, Mar. 18, 2011

21 "Some Philanthropists Are No Longer Content to Work Quietly," *New York Times*, Nov. 7, 2008.

22. Urban Institute, National Center for Charitable Statistics.

23. Grant Jordan and William Maloney, "The Rise of Protest Business in Britain," in J W. van Deth, ed., *Private Groups and Public Life* (New York: Routledge, 1997).

24. "At National Review, a Threat to Its Reputation for Erudition," *New York Times*, Nov. 17, 2008.

25. "The Daily Me," *New York Times*, Mar. 19, 2009.

26. "The Big Sort," *Economist*, June 19, 2008.

3. Anarchy = Chaos

1 I was the strategy coordinator at the UN Mission in Kosovo (UNMIK) from 2003 to 2004.

2. Human Rights Watch, www.hrw.org.

3. Fareed Zakaria, "What America Has Lost: It's Clear We Overreacted to 9/11," *Newsweek*, Sept. 4, 2010.
4. Rebecca Solnit, *A Paradise Built in Hell: The Extraordinary Communities That Arise in Disaster* (New York: Viking, 2009).
5. Letter from Professor Robert H. Wade, *Financial Times*, Jan. 4, 2010.
6. "From Behind Bars, Madoff Spins His Story," *Financial Times*, Apr. 8, 2011
7 SEC, Office of Inspector-General Report, case number OIG-509; http://www.sec.gov/spotlight/secpostmadoffreforms/oig-509-exec-summary.pdf.
8. See, for instance, "Report Details How Madoff's Web Ensnared S.E.C.," *New York Times*, Sept. 3, 2009.
9. "Chief Regulator Resigns after Strong Criticism," *Financial Times*, May 28, 2010.
10. online.wsj.com/public/resources/documents/MarkopolosTestimony20090203.pdf.
11 Joe Nocera, "Madoff Had Accomplices: His Victims," *New York Times*, Mar. 13, 2009.
12. The full name of the bill is the "Wall Street Reform and Consumer Protection Act of 2009."
13. "Wall Street to Sidestep Volcker Rule," *Financial Times*, Nov. 10, 2010.
14. Letter from Professor Anat Admati of Stanford University and nineteen others, "Healthy Banking System Is the Goal, Not Profitable Banks," *Financial Times*, Nov. 9, 2010.
15. Clive Crook, "We Have Failed to Muffle the Banks," *Financial Times*, Sept. 12, 2010.
16. "Dimon Warns of Bank 'Nail in Coffin,'" *Financial Times*, March 30, 2011
17 "The Bipartisanship Racket," *New York Times*, Dec. 19, 2010.
18. See Gary Wolf, "Why Craig's List Is Such a Mess," *Wired*, Aug. 24, 2009.
19. Mark Pesce at the Personal Democracy Forum, New York City, 2008.
20. The Business and Human Rights Council is one example.
21 www.sourcemap.org.
22. "From Behind Bars, Madoff Spins His Story," *Financial Times*, Apr. 8, 2011
23. That NGO is International Crisis Group, whose local researcher, Ardian Arifaj, contributed to the preparation of this section; see the full Crisis Group report on the 2004 violence at www.crisisgroup.org.
24. Eight Serbs and eleven Albanians were killed in the violence; International Crisis Group.
25. Kosovo became a state on February 17, 2008. Independent Diplomat has advised various of its governments and the multiparty negotiating team in this process.

4. The Importance of Meeting People

1 Anthony Beevor, *The Battle for Spain: The Spanish Civil War 1936–1939* (London: Weidenfeld & Nicolson, 2006).
2. www.notonourwatchproject.org.

3. Edmund Sanders, "Is the Darfur Bloodshed Genocide? Opinions Differ," *Los Angeles Times*, May 4, 2009.
4. Rob Crilly has made this accusation in his book *Saving Darfur, Everyone's Favourite African War* (London: Reportage Press, 2010); see also: http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/2/hi/africa/8501526.stm.
5. The laughably named lordsoftheblog.net.
6. "Chinese Communist Party Opens Online Forum," *Financial Times*, Sept. 14, 2010, including quotation from Russell Leigh Moses, a Beijing-based political analyst.
7 "Athens on the Net," *New York Times*, Sept. 13, 2009.
8. www.seeclickfix.com.
9. "Nigeria Text Messages 'Fuelled Jos Riots.'" BBC News website, January 27, 2010. http://news.bbc.co.uk/2/hi/8482666.stm.
10. Alan Boswell, "Sudan's Government Crushed Protests by Embracing Internet," McClatchy Newspapers, Apr. 7, 2011
11 "China's Censors Tackle and Trip over the Internet," *New York Times*, Apr. 7, 2010.
12. At the Personal Democracy Forum, New York City, June 2010.
13. Jeffrey Rosen, "Google's Gatekeepers," *New York Times*, Nov. 30, 2008.
14. "The Daily Me," *New York Times*, Mar. 19, 2009.
15. "U.S. Warns of Terror Groups' Western Recruits," *Financial Times*, Oct. 6, 2010.
16. See www.americaspeaks.org: "Unified New Orleans Plan"; this site also has many other examples of deliberative democracy in action.
17 Cass Sunstein, *Going to Extremes: How Like Minds Unite and Divide* (New York: Oxford University Press, 2009); Sunstein is now an adviser to the Obama White House.
18. "How to Get a Better Informed European Public," *Financial Times*, June 3, 2009.
19. A senior Labour government minister, Peter Hain, for instance, chose *Homage* as "the book that changed my life," in the *New Statesman*.
20. George Orwell, *Homage to Catalonia* (Boston: Houghton Mifflin Harcourt, 2010), p. 104.

5. The Man in the White Coat

1 Arendt coined the term, in describing Nazi Adolf Eichmann during his trial: "the banality of evil."
2. Christopher Browning, *Ordinary Men: Reserve Police Battalion 101 and the Final Solution in Poland* (New York: Harper Perennial, 1993).
3. Benedict Carey, "Decades Later, Still Asking: Would I Pull That Switch," *New York Times*, July 1, 2008.
4. Dr. Jerry M. Burger, "Replicating Milgram: Would People Still Obey Today?" *American Psychologist*, Jan. 2009

5. Professor Joy Gordon, *Invisible War· The United States and the Iraq Sanctions* (Cambridge, Mass.. Harvard University Press, 2010).

6. Why Chess Is an Inappropriate Metaphor

1 International Maritime Bureau.

2. See, for instance, Alan Beattie, "Wealthy Countries Fail to Hit Aid Target," *Financial Times*, Feb., 16, 2010.

3. "Millennium Goals" (editorial), *Financial Times*, Sept. 21, 2010.

4. Full title *De la manière de négocier avec les souverains, de l'utilité des negotiations, du choix des ambassadeurs et des envoyez, et des qualitez necessaries pour réussir dans ces employs.*

5. Unpublished research by Independent Diplomat.

6. By contrast, an excellent account of the review conference is online: Rebecca Johnson, "NPT· Challenging the Nuclear Powers' Fiefdom," June 15, 2010; http://www.opendemocracy.net/5050/rebecca-johnson/npt-challenge-to-nuclear-powers-fiefdom.

7 See Alexander Golts, "An Illusory New START," *Moscow Times*, Mar. 30, 2010.

8. EastWest Institute, "Re-framing Nuclear De-Alert: Decreasing the Operational Readiness of U.S. and Russian Arsenals," 2009; http://iis-db.stanford.edu/pubs/22775/reframing_dealert.pdf.

9 Reported in *ScienceDaily*, Dec. 11, 2006, from the annual meeting of the American Geophysical Union in San Francisco, where twin papers on this topic by scientists from Rutgers University, the University of Colorado at Boulder, and the University of California at Los Angeles were announced.

10. Ayman al-Zawahiri, *The Exoneration: A Treatise on the Exoneration of the Nation of the Pen and Sword of the Denigrating Charge of Being Irresolute and Weak* (2008), referred to in Rolf Mowatt-Larssen, "Al Qaeda's Nuclear Ambitions," *Foreign Policy*, Nov. 16, 2010.

11 See Seymour Hersh, "The Online Threat: Should We Be Worried About Cyber War?" *New Yorker*, Nov. 1, 2010.

12. See Niall Ferguson, "Complexity and Collapse: Empires on the Edge of Chaos," *Foreign Affairs*, Mar./Apr. 2010.

13. Professor Page teaches complexity theory at the University of Michigan and presents the invaluable primer on complexity theory, "Understanding Complexity," a DVD-based course from The Teaching Company.

14. See www.commonsecurityclub.org.

15. See, for instance, wevegottimetohelp.org.

7. The Means Are the Ends

1 http://en.wikipedia.org/wiki/Satyagraha, citing M. K. Gandhi, *Satyagraha in South Africa* (Ahmedabad: Navajivan, 1928), pp. 109–10.

2. http://en.wikipedia.org/wiki/Dharasana_Satyagraha, citing journalist Webb Miller.

3. Judith Brown, the eminent historian of Gandhi, reaches a more nuanced view of the Salt Satyagraha, and indeed Gandhi's movement of civil resistance, in her excellent essay "Gandhi and Civil Resistance in India, 1917–47," in Adam Roberts and Timothy Garton Ash, eds., *Civil Resistance and Power Politics* (New York: Oxford University Press, 2009). The essay is well worth reading for those interested in judgments of the effectiveness of Gandhi's methods.

4. Ernesto "Che" Guevara, *Guerrilla Warfare* (New York: Penguin Books, 1961).

5. http://en.wikipedia.org/wiki/Zapatista_Army_of_National_Liberation, citing Alain Gresh, "The Dream of a Better World Is Back," *Le monde diplomatique*, May 8, 2009.

6. The POLISARIO Front, the political representatives of the Sahrawi people, is a client of Independent Diplomat.

7 Nelson Santos, East Timor's permanent representative to the United Nations, in conversation with the author.

8. "Group of Bed-Stuy Men, We Make Us Better, Escorts Pedestrians in Wake of Robberies," New York *Daily News*, Nov. 30, 2010.

9. Guy Dinmore, "Naples Fights to Reclaim the Mafia Badlands," *Financial Times*, Sept. 27, 2010.

10. Raghuram G. Rajan, *Fault Lines: How Hidden Fractures Still Threaten the World Economy* (Princeton, N.J.. Princeton University Press, 2010).

11 Transcript and recording available at www.johnlewispartnership.co.uk.

12. "Case Study· How to Cope with a Slump in Demand," *Financial Times*, Dec. 23, 2010.

13. See the review of Kotlikoff's book: Martin Sandbu, "A Less Wonderful Life for Bankers," *Financial Times*, Mar. 22, 2010.

14. See Elinor Ostrom's excellent "meta-research" article "A Behavioral Approach to the Rational Choice Theory of Collective Action: Presidential Address, American Political Science Association, 1997," *American Political Science Review* 92(1): 1–22.

15. The Heritage Foundation published an interesting but not comprehensive analysis of principles to observe in health care cooperatives: Edmund Haislmaier, Dennis Smith and Nina Owcharenko, "Healthcare Cooperatives, Doing It the Right Way," June 18, 2009, available at http://www.heritage.org/research/reports/2009/06/healthcare-co-operatives-doing-it-the-right-way.

16. ForestEthics.org.

17 www.cdproject.net.

18. "Banks Grow Wary of Environmental Risks," *New York Times*, Aug. 30, 2010.

19. See, for instance, the Business and Human Rights Resource Centre at www.business-humanrights.org, or www.climatecounts.org.

20. This is a paraphrasing of what Bernard-Henri Lévy said during a discussion at the New York Public Library on Sept. 16, 2008. It's possible that I recorded this statement incorrectly, in which case my apologies to the reader and "BHL."

8. Kill the King! Nine Principles to Guide Action

1. If in doubt about this question, please consult my testimony to the Butler inquiry in 2004, and to the Chilcot inquiry in 2010, both available at relevant websites, or upon request.
2. Peter Singer, *The Life You Can Save: Acting Now to End World Poverty* (New York: Random House, 2009).
3. Robert D. Putnam, "*E Pluribus Unum*: Diversity and Community in the 21st Century," 2006 Johan Skytte Prize Lecture, in *Scandinavian Political Studies* 30:2, 2007
4. You will find further discussion of these options on my personal website, www .carneross.com, and in my opinion article "Let's Boycott, Isolate and Sabotage Gaddafi," *Financial Times*, Mar. 10, 2011
5. See "Dutch Bankers' Bonuses Axed by People Power," *Observer*, Mar. 27, 2011
6. See "Helping Women Fight Back Against Street Harassment, Seconds After It Occurs," *New York Times*, Nov. 8, 2010.
7. See this invaluable article on Stuxnet: Michael Joseph Gross, "A Declaration of Cyber-War," *Vanity Fair*, Apr. 2011.

9. Conclusion: A Vision of the Human

1. Quotations from Leo Tolstoy, *War and Peace*, are from the Louise and Aylmer Maude translation (New York: Macmillan, 1943).
2. Gillian Tett, *Fool's Gold: The Inside Story of J. P. Morgan and How Wall St. Greed Corrupted Its Bold Dream and Created a Financial Catastrophe* (New York: Free Press, 2009).

المؤلف / في سطور

كارن روس

- من مواليد لندن 1966.
- تخرج في جامعة إكسيتر.
- ديبلوماسي بريطاني سابق.
- مؤسس مجموعة «الديبلوماسي المستقل».
- كان كارني روس ديبلوماسيا بريطانيا محلقًا مشغولا بالعديد من أعقد مشكلات العالم، بما فيها أفغانستان، والإرهاب، والتغير المناخي. وبعد أن عمل في مجال أسلحة الدمار الشامل العراقية والعقوبات، كان أحد الديبلوماسيين البريطانيين الوحيدين اللذين استقالا بسبب حرب العام 2003 العراقية. وما لبثت التجارب أن أجبرته على التصدي لمشكلات أعمق يعانيها عالم هش، سريع العطب، بات مكوكبا.
- وروس صاحب التعليقات المتكررة حول الشؤون الراهنة عبر قنوات الـ «سي إن إن»، والـ «بي بي سي»، و«الجزيرة». وأحد المساهمين في «الغارديان».

المترجم في سطور

فاضل جتكر

- من مواليد سنة 1937، في قرية الغسانية الجولانية المحتلة.
- خريج جامعة دمشق في العام 1964.
- عمل في عدد من الوظائف التعليمية والإدارية، واستقال من عمله الرسمي في العام 1984.
- تفرغ للترجمة الأدبية والفكرية والسياسية من اللغتين الإنجليزية والتركية وإليهما.
- من ترجماته التي زادت على التسعين:

أعمال ناظم حكمت الشعرية الكاملة.

- مختارات من قصص عزيز نيسن.
آلام العقل الغربي؛ تارناس.
- تاريخ المجتمعات الإسلامية؛ لابيدوس.
- الحضارات في السياسة العالمية؛ كاتزنشتاين.
- رؤية إستراتيجية؛ بريجنسكي.
- النظام العالمي؛ كيسنجر.

سلسلة عالم المعرفة

«عالم المعرفة» سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - دولة الكويت - وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير العام 1978.

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة ، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة . ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفا وترجمة :

1 - الدراسات الإنسانية : تاريخ ـ فلسفة - أدب الرحلات - الدراسات الحضارية - تاريخ الأفكار.

2 - العلوم الاجتماعية : اجتماع - اقتصاد - سياسة - علم نفس - جغرافيا - تخطيط - دراسات استراتيجية - مستقبليات.

3 - الدراسات الأدبية واللغوية : الأدب العربي - الآداب العالمية - علم اللغة .

4 - الدراسات الفنية : علم الجمال وفلسفة الفن - المسرح - الموسيقى - الفنون التشكيلية والفنون الشعبية.

5 - الدراسات العلمية : تاريخ العلم وفلسفته ، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء ، كيمياء ، علم الحياة ، فلك) ـ الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم) ، والدراسات التكنولوجية.

أما بالنسبة إلى نشر الأعمال الإبداعية ـ المترجمة أو المؤلفة ـ من شعر وقصة ومسرحية ، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي.

وتحرص سلسلة «عالم المعرفة» على أن تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر.

وترحب السلسلة باقتراحات التأليف والترجمة المقدمة من المتخصصين ، على ألا يزيد حجمها على 350 صفحة من القطع المتوسط ، وأن تكون مصحوبة بنبذة وافية عن الكتاب وموضوعاته وأهميته ومدى جدته. وفي حالة الترجمة ترسل نسخة

مصورة من الكتاب بلغته الأصلية، كما ترفق مذكرة بالفكرة العامة للكتاب، وكذلك يجب أن تدوّن أرقام صفحات الكتاب الأصلي المقابلة للنص المترجم على جانب الصفحة المترجمة، والسلسلة لا يمكنها النظر في أي ترجمة ما لم تكن مستوفية لهذا الشرط. والمجلس غير ملزم بإعادة المخطوطات والكتب الأجنبية في حالة الاعتذار عن عدم نشرها. وفي جميع الحالات ينبغي إرفاق سيرة ذاتية لمقترح الكتاب تتضمن البيانات الرئيسية عن نشاطه العلمي السابق.

وفي حال الموافقة والتعاقد على الموضوع ــ المؤلف أو المترجم ـ تصرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألفا دينار كويتي، وللمترجم مكافأة بمعدل ثلاثين فلسا عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي، (وبحد أقصى مقداره ألفان وخمسمائة دينار كويتي).

سعر النسخة

الكويت ودول الخليج	دينار كويتي
الدول العربية	ما يعادل دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أمريكية

الاشتراكات

دولة الكويت

للأفراد	15 د . ك
للمؤسسات	25 د . ك

دول الخليج

للأفراد	17 د . ك
للمؤسسات	30 د . ك

الدول العربية

للأفراد	25 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	50 دولارا أمريكيا

خارج الوطن العربي

للأفراد	50 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	100 دولار أمريكي

تسدد الاشتراكات والمبيعات مقدما نقدا أو بشيك باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مع مراعاة سداد عمولة البنك المحول عليه المبلغ في الكويت، ويرسل إلينا بالبريد المسجل على العنوان التالي:

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب 23996 الصفاة - الرمزي البريدي 13100

دولة الكويت

بدالة: 22416006 (00965)

داخلي: 1196/ 1195/ 1194/ 1193/1153/ 1152

أسماء وأرقام وكلاء التوزيع

أولاً: التوزيع المحلي - دولة الكويت

م	الدولة	وكيل التوزيع	رقم الهاتف	رقم الفاكس	الإيميل
1	الكويت	المجموعة الإعلامية العالمية	00965 24826820 /1/2	2482682300965 /	im_grp50@yahoo.com
		ثانياً: التوزيع الخارجي			
2	السعودية	الشركة السعودية للتوزيع	1441897200966 /14419933 -	121277400966 /12121766 -	bander.shareef@saudidistribution.com babiker.khalil@saudidistribution.com
3	البحرين	مؤسسة الأيام للنشر	3661616800973 /17617733 -	1761774400973 /	cir@alayam.com rudainaa.ahmed@alayam.com
4	الإمارات	شركة الإمارات للطباعة والنشر والتوزيع	00971 43916501 /2/3	4391801900971 /43918354 -	eppdc@emirates.net.ae info@eppdco.com essam.ali@eppdco.com
5	سلطنة عُمان	مؤسسة العطاء للتوزيع	2449139900968 /24492936 - 24496748 -	2449320000968 /	alattadist@yahoo.com
6	قطر	شركة دار الثقافة	4462218200974 /44621942 -	4462180000974 /	thaqafadist@qatar.net.qa
7	مصر	مؤسسة أخبار اليوم	00202 25782700/1/2/3/4/5 00202 25806400	2578254000202 /	ahmed_isaac2008@hotmail.com
8	لبنان	مؤسسة نعنوع الصحفية للتوزيع	00961 1666314 /15	165325900961 / 165326000961 /	topspeed1@hotmail.com
9	تونس	الشركة التونسية	7132249900216 /	7132300400216 /	sotupress@sotup.com.tn
10	المغرب	الشركة العربية الأفريقية	52224920000212 /	52224921400212 /	s.wardi@sapress.ma
11	الأردن	وكالة التوزيع الأردنية	79720409500962 /6535885 -	6533773300962 /	alshafei.ankousha@aramex.com basem.abuhameds@aramex.com
12	فلسطين	شركة رام الله للتوزيع والنشر	2298080000970 /	2296413300970 /	wael.kassess@rdp.ps
13	اليمن	القائد للنشر والتوزيع	124088300967 /	124088300967 /	alkaidpd@yahoo.com
14	السودان	دار الريان للثقافة والنشر والتوزيع	83242702002491 /	83242703002491 /	daralryan_cup22@hotmail.com daralryan_12@hotmail.com

تنويـــه

للاطـلاع علـى قائمـة كتـب السلسـلة انظـر عـدد ديسـمبر (كانـون الأول) مـن كل سـنة، حيـث توجد قائمة كاملة بأسماء الكتب المنشورة في السلسلة منذ يناير 1978.

صدر عن هذه السلسلة

قسيمة اشتراك في إصدارات
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

البيان	سلسلة عالم المعرفة		الثقافة العالمية		عالم الفكر		إبداعات عالمية		جريدة الفنون	
	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار
مؤسسات داخل الكويت	25		12		12		20		12	
أفراد داخل الكويت	15		6		6		10		8	
مؤسسات دول الخليج العربي	30		16		16		24			36
أفراد دول الخليج العربي	17		8		8		12			24
مؤسسات خارج الوطن العربي		100		50		40		100		48
أفراد خارج الوطن العربي		50		25		20		50		36
مؤسسات في الوطن العربي		50		30		20		50		36
أفراد في الوطن العربي		25		15		10		25		24

الرجاء ملء البيانات في حالة رغبتكم في: تسجيل اشتراك ☐ تجديد اشتراك ☐

الاسم:

العنوان:

اسم المطبوعة: مدة الاشتراك:

المبلغ المرسل: نقدا / شيك رقم:

التوقيع: التاريخ: / / 20م

هذا الكتاب...

كتاب «الثورة بلا قيادات» هذا دعوة لنا جميعا إلى التحرك. هو كتاب استثنائي الجرأة يرى أن على المواطنين الأفراد أن يبادروا إلى اجتراح التغيير بأنفسهم، عبر أفعالهم هم، وبالتعاون مع آخرين، بدلا من التعويل على أنظمة سياسية واقتصادية خائبة. وهذا الكتاب يقترح تحركا للجميع، في كل الأمكنة؛ تحركا لكل من يشعر بأنه مُهمل من قِبل حكومة خاضعة لهيمنة مصالح الشركات، ولنظام اقتصادي منحاز إلى صفّ الربح والجشع.

بالإفادة من قصص درامية مثيرة من الولايات المتحدة، وأوروبا، وغيرهما من الأمكنة في طول العالم وعرضه، يتولى كارني روس مهمة التصدّي لنزعة التفاؤل الساذج لدى دعاة العولمة ومروِّجيها؛ فالهشاشة الاقتصادية السائبة، والأخطار الأبدية، واللامساواة الطاغية، والتغييرات المناخية المتسارعة توحي بأن عالمنا موشك على الانزلاق إلى حقبة أزمة خطرة وطويلة ما لم تحل أفعال وتحركات جذرية محل الصبر اللامحدود. وبالاستناد إلى تجارب روس الشخصية العميقة في مجال العنف السياسي والحرب، كما في خيبته المؤلمة مع الحكم والإدارة، فإن كتاب «الثورة بلا قيادات» يقدم رؤية حافزة وداعمة جديدة حول مدى قدرة المواطنين، بأفعالهم الخاصة، على وضع الأمور في نصابها الصحيح.

ISBN 978 - 99906 - 0 - 544 - 0